CIHEAM
IAM MONTPELLIER

cirad
LA RECHERCHE AGRONOMIQUE
POUR LE DÉVELOPPEMENT

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

دراسة حول

الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

تقرير توليفي

دراسة حول

الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

تقرير توليفي

جاك مارزان وباسكال بونيه
(مركز التعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية (CIRAD))

عمر بسعود وكريستين تون-نو
(المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط
المعهد الزراعي المتوسطي في مونبيليه)

أيار/مايو 2016

المشرف المسؤول من منظمة الفاو
ألفريدو إمبيليا
مسؤول تنفيذ المبادرة الإقليمية لمنظمة الفاو حول الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق
في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)،
المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، القاهرة، مصر
بريد الكتروني: alfredo.impiglia@fao.org

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
القاهرة 2018

إنّ الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) أو المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط – معهد منبلييه للبحوث الزراعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط أو مركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) أو المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط – معهد منبلييه للبحوث الزراعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط أو مركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره. وتمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر أو سياسات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) أو المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط – معهد منبلييه للبحوث الزراعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط أو مركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية.

ISBN 978-92-5-130013-8 (FAO)

© FAO, CIHEAM-IAMM and CIRAD, 2018

تشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط – معهد منبلييه للبحوث الزراعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتنزيلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يُشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة (المنظمة) والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط – معهد منبلييه للبحوث الزراعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي: www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى: copyright@fao.org .

تتاح المنتجات الإعلامية للمنظمة على موقعها التالي: www.fao.org/publications، ويمكن شراؤها بإرسال الطلبات إلى: publications-sales@fao.org .

جدول المحتويات

تمهيد ix

شكر وتقدير xi

ملخص تنفيذي xii

مقدمة 1

خلفية الدراسة وأهدافها والأسس المنطقية لها 1

المنهجية والإطار التحليلي المشترك 3

الجزء الأول

الإطار المفاهيمي والتصنيف 6

1.1 الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق: مفهوم متعدد المعاني 8

1.1.1 الاعتماد الكبير على المسار المعلوماتي 8

2.1.1 مزايا تطبيق مفاهيم الزراعة الأُسرية والتنمية الإقليمية الشاملة لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من السياسات لدعم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق 9

2.1 محددات النهج المستند على الحجم فقط 15

1.2.1 مفهوم مرتبط بالسياق الإقليمي وغير مناسب لتحديد نطاق الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق 16

2.2.1 مفهوم يغطي حيازات زراعية متنوعة الأهداف 16

3.2.1 مفهوم قد يستند على مؤشرات متنوعة وأدوات قياس متنوعة جداً 18

1.3 أهمية دوافع أصحاب المصلحة وراء تصميم وتنفيذ السياسات العامة 19

1.1.3 التنمية المحلية وإحداث التحوّل في الحيازات الأُسرية الزراعية الصغيرة في الحركة الاقتصادية للدول والأقاليم: ما هي الأمور التي يجب أخذها بعين الاعتبار 19

2.1.3 التمثيل التشغيلي الذي يبيّن حجم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق ضمن الأقاليم: الدقة والتحيز 21

1.4 أهمية النطاق، والنماذج والأدوات، واستخدام أساليب تحليل أكثر ملاءمة لفهم ودعم دينامية الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق 23

1.1.4 اختيار وحدة المراقبة المناسبة: الأسرة الممتدة أو الأسرة الزراعية 24

2.1.4 تصميم نظام المعرفة استناداً إلى نموذج "الهيكل-العمل-الأداء" المفاهيمي وذلك لتمييز الأنواع الفرعية للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بشكل أفضل 24

3.1.4 تكييف أدوات القياس والتأهيل، وطرق التحليل والتمثيل في سلاسل المعلومات 26

4.1.4 تمثيل تنوع الأنماط الزراعية للحيازات الصغيرة في أطالس إدارة الأراضي 33

الجزء الثاني

مساهمات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق 36
2.1 الأداء متعدد الوظائف للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة 37
2.2 دعم مختلف القطاعات وعمليات الإنتاج، وشبكات أصحاب المصلحة واقتصاد الأقاليم 38
2.2.1 مساهمة رئيسية في السوق الزراعية الوطنية ولكنها أقل من ذلك في السوق الدولية 38
2.2.2 مشاركة متنوعة في المنظمات الوسيطة التي يجب دعمها والتكيف مع التحديات الجديدة 41
3.2.2 تدريب الفنيين الزراعيين وعموم السكان لدعم التحول الاقتصادي والتنويع نحو الصناعة والخدمات 42
3.2 مساهمة كبيرة في الأمن الغذائي والتغذوي والنظم الغذائية 46
4.2 فهم مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في سوق العمل الزراعي، والتوظيف على المستوى المحلي وتنظيم تدفقات الهجرة 49
2.4.1 نشاط تسيطر عليه الأسر في الغالب، ولكن المعلومات المتوفرة حول التحولات الجارية ودور النساء غير كافية 49
2.4.2 مساهمة موسمية أو دائمة في قطاعات توظيف أخرى والاعتماد عليها 51
2.4.3 تقييم دخل الحيازات الصغيرة في ما يتعلق بخط الفقر، والذي ما يزال غامضاً نظراً لعدم أخذ الأنشطة المتعددة والتحويلات بعين الاعتبار 52
5.2 توثيق المساهمة في المكوّن البيئي للتنمية المستدامة بشكل أفضل 55

الجزء الثالث

مسار التغيير الهيكلي 58
1.3 ديناميات السكان 59
1.1.3 قد يشكل التوسع الحضري فرصة لأولئك الذين ما زالوا يعملون في الزراعة 59
2.1.3 دخول الشباب إلى سوق العمل بشكل جماعي 61
3.1.3 القدرة أو عدم القدرة على الاستفادة من العائد الديموغرافي 64
2.3 التغيرات الهيكلية في الاقتصاد 70
1.2.3 التفاوت الكبير في دور الزراعة من حيث استخدام الأراضي، والأهمية الاقتصادية وايجاد فرص العمل 75
2.2.3 مشكلة رئيسية في السياسات: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي آخذة بالانخفاض، على عكس حصتها في التوظيف 94
3.2.3 تحديات متعددة للهجرة 79
3.3 استنتاج مؤقت 81

الجزء الرابع

السياسات الزراعية والزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق 84
1.4 بيئة اقتصادية دولية وسياقات وسجلات محددة 85
2.4 أسس الأولويات الوطنية والركائز الاستراتيجية التي تسهم في هيكلة السياسات الزراعية والريفية 88
3.4 التسلسل التاريخي في تطوير السياسات الزراعية والريفية 91
4.3.1 1950-1960: البرامج الأولى التي أعقبت الاستقلال 91
4.3.2 فترة السبعينيات: فترة من المشاريع الاقتصادية الوطنية 93
4.3.3 منذ عام 1980: فترة التغيير الهيكلي 94

4.4 السياسات الحالية: دعم و/ أو التأثير على الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق 96
4.4.1 سياسات التنمية الزراعية والريفية 96
4.4.2 السياسات الاجتماعية: اتجاهات جديدة 101
4.5 استنتاج مؤقت 102

الجزء الخامس
التوصيات والاستنتاجات النهائية 104

الملاحق 120
ملحق 1
إدارة العقود والإشراف العلمي على الدراسة 121
ملحق 2
بعض معايير وطرق تصنيف الحيازات 123
ملحق 3
نموذج الهيكل والعمل والأداء، إطار مفاهيمي مفصّل 125
ملحق 4
معايير التعريف والتمايز، والملامح الرئيسية للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة المشار إليها في التقارير الوطنية الستة للدراسة الخاصة بالشرق الأدنى وشمال أفريقيا (نظرة عامة 126
ملحق 5
حالة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في القطاعات الزراعية الوطنية الستة 136
ملحق 6
أنواع التقسيم المناطقي لناحية الدور الزراعي والاقتصادي، والتي يمكن استخدامها لأخذ العينات الطبقية في الدراسات الاستقصائية التي تستهدف الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق 137
ملحق 7
التحليلات متعددة المتغيرات ونتائج التصنيف 141
ملحق 8
قطاع منتجات الألبان: مثال على عملية إنتاج صغيرة الحجم متعددة الأغراض 143
ملحق 9
المخاوف الزراعية والبيئية للزراعة الصغيرة النطاق 145
ملحق 10
التوصيات التي قدمتها البلدان في فئات واسعة 146
ملحق 11
ملخص تنفيذي قصير 154

قائمة المراجع 158

قائمة الأشكال

الشكل 1: الأنواع الرئيسية الثلاثة للحيازات الزراعية 36
الشكل 2: سلسلة المعلومات (سير العمل) المصممة على أساس نموذج التشغيل المفاهيمي (الهيكل-العمل-الأداء) للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق 45
الشكل 3: سلسلة توريد المعلومات التي تمثل الأنواع الفرعية ومسارات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق 55
الشكل 4: القوة العاملة الحاصلة على التعليم الابتدائي (نسبتها المئوية من المجموع) في أربعة بلدان في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا 66
الشكل 5: نسبة عدد الفقراء ممن يحصلون على 3.10 دولار في اليوم (استناداً إلى تعادل القوة الشرائية لعام 2011) (النسبة المئوية من عدد السكان) في ثلاث دول في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا 73
الشكل 6: سكان المناطق الريفية (النسبة المئوية من مجموع السكان) 1950-2050 79
الشكل 7: صور ليلية عبر الأقمار الصناعية تبين ملامح التوسع الحضري للدول الست التي يجري استعراضها 80
الشكل 8: عدد الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل عام (1950-2100) 82
الشكل 9: العدد الإجمالي للشباب الذين يدخلون سوق العمل كل عام، بالنسبة المئوية (1950-2100) 82
الشكل 10: معدلات البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 عاماً 83
الشكل 11: العائد الديموغرافي - نسبة التغير للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0-14 عاماً وأولئك الذي تزيد أعمارهم عن 65 عاماً ضمن المجموعة العمرية 15-64 عاماً (1950-2100) 84
الشكل 12: المشاركة في سوق العمل بالنسبة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً، بالنسبة المئوية (1980-2010) 86
الشكل 13: النساء العاملات في المجموعة العمرية 15-64 عاما، بالنسبة المئوية (1990-2013 86
الشكل 14: نسبة الذكور إلى الإناث ضمن السكان القادرين على العمل (منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا) (بالنسبة المئوية) 86
الشكل 15: حالة الدول على منحنى الاعتماد الديموغرافي (2015) 88
الشكل 16: منحنى النمو: تغيير الأولويات وفقا لمنحنى النمو استناداً إلى العائد الديموغرافي ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية 88
الشكل 17: مساحة الأرض الزراعية، بالنسبة المئوية (1961-2013) 90
الشكل 18: مؤشرات الانتاج (1961-2013) 90
الشكل 19: القيمة المضافة لكل هكتار، بالسعر الثابت للدولار لعام 2005 (1961-2013 91
الشكل 20: السكان الذين يعملون في الزراعة (1980-2014، + تقديرات 2015-2020 92
الشكل 21: عدد السكان في كل قوة عاملة زراعية (1990-2013 93
الشكل 22: القيمة المضافة لكل مزارع، بالسعر الثابت للدولار (1980-2014 93
الشكل 23: مسارات الانتاجية (1965-2013 94
الشكل 24: القيمة الزراعية المضافة في الناتج المحلي الإجمالي (1965-2014 95
الشكل 25: مسار الزراعة في اقتصادات البلدان، لكل ناتج محلي إجمالي والمجتمعات الزراعية النشطة (1980-2010 95
الشكل 26: حصة المواد الغذائية من إجمالي الواردات والصادرات (1965-2013) 97
الشكل 27: صافي الهجرة الدولية (1962-2012) 98
الشكل 28: تحويلات المهاجرين (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 98
الشكل 29: التحويلات المالية كنسبة من الصادرات (1975-2014) 80

الشكل 30: المناطق الجغرافية في تونس، باعتبارها واحدة من سمات الأسر الزراعية ومفتاحاً للتقسيم الطبقي للأراضي الوطنية لأخذ العينات أو التمثيل التجميعي لنتائج التصنيف 138
الشكل 31: مثال على خطة عاملية مستمدة من أساليب متعددة المتغيرات تبيّن التمايز بين 6 أنواع من الأسر الزراعية (مصر) 142
الشكل 32: الوضع النسبي لأنظمة فنية متنوعة في ما يتعلق بتأثيرها على البيئة 144

قائمة الجداول

جدول 1: المعايير الدنيا المرتبطة بالوضع الرسمي للحيازة كما هو موضّح في الدراسات الوطنية 40
جدول 2: التقسيم الإقليمي، السمات الجغرافية للمزارع وصيغ لتفصيل ووزن الإحصاءات الوطنية 45
جدول 3: منطقة "مزارع أسرية لحيازات صغيرة" (مظللة باللون الرمادي) في تونس على أساس مزيج من العوامل 47
جدول 4: نموذج الهيكل والعمل والأداء، إطار مفاهيمي مفصّل 49
جدول 5: الأدوات الإحصائية والأساليب المستخدمة في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا 51
جدول 6: بعض الأمثلة على مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في أنواع متنوعة من الإنتاج والأسواق 63
جدول 7: أبعاد التعريف والمتغيرات على أساس "مجموعة البيانات" الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) 130
جدول 8: أربع مجموعات من السمات ينبغي أخذها بعين الاعتبار لتوصيف وفهم التحولات الزراعية (مبادرة مراقبة الزراعة العالمية 2013، 2014) 130
جدول 9: تصنيف أراضي الدولة بناء على تأثير المدينة 139
جدول 10: إنتاج الألبان في المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة في دول منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا، كمثال على تكامل السلسلة السلعية والتنمية الشاملة 143
جدول 11: المجالات الثمانية للمؤشرات الزراعية والبيئية لمنظمة الفاو 146

©FAO/Lucie Chocholata

تمهيد

نظراً لوجود أكثر من 500 مليون مزرعة أسرية تشكّل أكثر من 85 بالمائة من جميع المزارع في جميع أنحاء العالم، فإن الزراعة الأُسرية تعتبر الطريقة السائدة للإنتاج الزراعي، وإنتاج الغذاء، والحفاظ على النظم الغذائية التقليدية، والمساهمة في اتّباع نظام غذائي متوازن، والحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي في العالم. ولذلك فإن المزارع الأُسرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي المحلي والعالمي.

وقد سلّطت السنة الدولية للزراعة الأُسرية 2014 اهتمام العالم على الدور المهم الذي تلعبه الزراعة الأُسرية في توفير الأمن الغذائي والتغذوي وتحقيق التنمية المستدامة. كما أثار الاحتفاء بالسنة الدولية للزراعة الأُسرية موضوع الزراعة الأُسرية بشكل كبير، وهو الموضوع الذي أدرج في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في عام 2014، وجدول الأمم المتحدة لأعمال التنمية لما بعد عام 2015، والذي اعتمد في أيلول/سبتمبر عام 2015. وفي جدول الأعمال الجديد، تم وضع أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر الزراعية في صلب العديد من أهداف التنمية المستدامة الـ 17 والغايات الـ 169 (لا سيما الأهداف التالية: القضاء على الفقر [الهدف الأول]؛ القضاء على الجوع [الهدف الثاني]، المساواة بين الجنسين [الهدف الخامس]؛ العمل اللائق والنمو الاقتصادي [الهدف الثامن]؛ أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة [الهدف الثاني عشر]؛ تغيّر المناخ [الهدف الثالث عشر] والسلام والعدالة ومؤسسات قوية [الهدف السادس عشر])، وبالتالي الاعتراف بالدور المركزي الذي يؤدّيه كل من أصحاب الحيازات الصغيرة في الجمع بين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمن الغذائي.

وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، التي تمتاز بالتنوّع الحضري (حيث يعمل ويعيش ما نسبته من 15 إلى 65 بالمائة من السكان في المناطق الريفية، تبعاً لكل بلد)، كما تشهد المنطقة تحديات مناخية وديموغرافية واقتصادية وتحوّلات إقليمية غير مسبوقة. في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، تتنوع مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق كنسبة مئوية من الإنتاج الزراعي الإجمالي بين نسب منخفضة (في المحاصيل الصناعية) وأخرى مرتفعة. توفّر الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق ما نسبته 80 بالمائة من المحاصيل المعمِّرة وأنواع الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى امتلاك الأسر الزراعية ما نسبته 75 إلى 85 بالمائة من حيازات الأراضي الزراعية.

يتسبّب عدم الاستقرار السياسي والنمو السكاني وما يتبعه من تجزئة للأراضي، وندرة المياه وآثار التحول المناخي بآثار كبيرة ومتزايدة على المناطق الريفية، والتي غالباً ما تتأثر بالأزمات المتكررة. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عدد اللاجئين والنازحين داخلياً، وتدهور الاقتصادات الكبرى في المنطقة.

تمتلك الأسر ذات الحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة القدرة على التعامل مع مجموعة معقّدة من التحدّيات التي تواجهها المنطقة، إذا ما توفر لها الدعم اللازم (مثل البنية التحتية والتطوير التنظيمي) لتعزيز الاقتصادات المحلية وإخراج المجتمعات المحلية من دائرة الفقر. ومع ذلك، لا تزال الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق مهمَلة في السياسات الرئيسية في المنطقة والمتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والاجتماعي على الرغم من الإمكانات الهائلة لهذا النوع من الزراعة وكونها تشكل مصدراً رئيسياً للدخل في كثير من المناطق الريفية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. كما أن هناك حالة كبيرة قائمة من عدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية، والمناطق الزراعية المروية وتلك البعلية، وأصحاب الحيازات الصغيرة الزراعية والمنتجين الزراعيين الكبار.

لا تزال المنطقة تصنّف من خلال ثنائية تتمثل في الزراعة المروية الموجهة نحو السوق في عدد قليل من المزارع المتوسطة والكبيرة من جهة، والمزارع البعلية الصغيرة التي تنتج أساساً للاستهلاك والبيع في الأسواق المحلية والحضرية والريفية والتي تعمل في الوقت الحاضر على تنويع الأنشطة غير الزراعية، مثل توفير القوى العاملة. (يعلن ما يصل إلى ثلاثة أرباع الحيازات الصغيرة عن تحقيق دخل غير زراعي). تواجه هذه المزارع العائلية الصغيرة قيوداً هائلةً ناتجة في المقام الأول عن استبعادها من الفوائد والفرص التي يمكن أن توفّرها سياسات التنمية الزراعية والريفية المحدّدة والهادفة. يؤشر انخفاض إنتاجية هذه المزارع إلى أنها أيضاً غير قادرة على المساهمة بشكل كبير في ايجاد فرص عمل مربحة، خاصة بالنسبة للنساء والشباب الذين تصل نسبة البطالة بينهم إلى 40 بالمائة في بعض البلدان، وباتت تشكّل الآن مشكلة كبيرة في المنطقة وخارجها.

وتسلّط النقاط آنفة الذكر الضوء على الحاجة الملحة لإعادة تقييم وتعزيز نموذج الإدارة هذا. ولكي يتم استغلال إمكاناتها بشكل كامل، يجب دعم الزراعة الأُسرية وخاصة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق من خلال الالتزام السياسي الفعّال وما يتبعه من تنفيذ للسياسات الرامية إلى تلبية احتياجات هذا النوع من الزراعة في مختلف تجليّاتها على المستوى المحلي ومن خلال اتّباع نهج موجّه نحو التنمية الإقليمية الشاملة. وهذا ينطوي على تبنّي نهج متعدّد الجوانب يأخذ في الاعتبار كلا من سياسات الحماية الزراعية والاجتماعية والروافع الأساسية للتغلّب على الفقر في المناطق الريفية. تعدّ مساعدة صغار المزارعين لتحسين الإنتاجية إحدى الوسائل المهمة، ولكنها لا تكفي في معظم السياقات لإخراج جميع فقراء الريف من دوامة الفقر.

وبهدف التأكيد على الاحتياجات الرئيسية والفرص والأولويات المتعلقة بتعزيز الدعم للزراعة الأُسرية وتعزيز التعاون في مختلف المناطق حول القضايا المشتركة، من الضروري تقييم وتنظيم البيانات الموجودة بشكل أفضل، وتحديد التحولات الزراعية العالمية والإقليمية، وأنماط الفقر ذات الصلة، واتجاهات السياسات، وأفضل أشكال التنظيم للزراعة الأُسرية، وعقد الشراكات مع اللاعبين الرئيسيين (على سبيل المثال: في سلاسل القيمة) الذين يؤثرون على العمليات الإقليمية والوطنية.

يشكل السالف ذكره الأساس المنطقي للدراسات التي أجريت تحت مظلة المبادرة الإقليمية حول الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. كما يشكل التقييم الشامل للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة في المنطقة نقطة الانطلاق الأساسية لاستهداف أنشطة هذا النوع من الزراعة على نحو أكثر فعالية وتحسين الدعم المقدم للحكومات.

خلال العامين 2015 و2016، أجرى كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومركز التعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية (CIRAD)، والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط-المعهد الزراعي المتوسطي في مونبيليه (CIHEAM-IAMM)، ومركز مأمون بحيري للدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا (السودان)، تحليلاً للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وأعدوا تقريراً إقليمياً واحداً وستة تقارير قطرية (مصر، لبنان، موريتانيا، المغرب، السودان، تونس). كان الهدف هو استعراض أحدث أنماط الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في المنطقة بهدف اقتراح خطة عمل على المدى المتوسط (5 سنوات) لتحفيز العمل نحو التنمية المستدامة والشاملة للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.

تشكل هذه الوثيقة التجميعية لمحةً عامةً مبنيّة على التقارير الوطنية الستة، مع إضافة بعض المعلومات الأصلية التي تصف أنماط التحول الهيكلي في المنطقة، وخلاصة وافية لمجالات العمل المحتملة. يهدف التقرير إلى توجيه عملية تنفيذ المبادرة الإقليمية، ويرتكز على بيانات ووثائق موجودة، وكذلك على مقابلات أجريت مع مصادر رئيسية للمعلومات ساعدت على تحديد وتحليل التجارب الناجحة وفهم كامل الدعم الذي وفرته وتوفره السياسات الحالية والسابقة للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة في المنطقة.

نأمل أن تساعد هذه المطبوعة منظمة الفاو وشركاءها على الاستجابة بشكل مباشر لاحتياجات صغار المزارعين، ووضع سياسات ذات أهداف أفضل، وتحديد الأولويات البحثية، واقتراح استراتيجيات وأنشطة أكثر ملاءمة، وطرح سبل لتعزيز ودعم جمعيات المزارعين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بهدف تحقيق الهدف النهائي المتمثل في المساهمة بشكل أكثر فعالية في الحد من الفقر في الأرياف من خلال التنمية المستدامة والشاملة في كامل منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا.

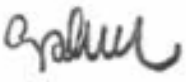

عبد السلام ولد أحمد

المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والممثل الإقليمي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

باتريك كارون

المدير العام للبحث والاستراتيجيات في مركز التعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية

شكر وتقدير

تُعدّ هذه الدراسة وثيقة تجميعية إقليمية تقوم على ست دراسات وطنية حول الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، أعدّها المكتب الإقليمي لمنظمة الفاو في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بالتعاون مع مركز التعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية (فرنسا)، والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط-المعهد الزراعي المتوسطي في مونبيليه (فرنسا)، ومركز مأمون بحيري للدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا (السودان). وقد أجريت هذه الدراسة خلال العامين 2015 و2016 في مصر، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، والسودان، وتونس. وكان الهدف منها هو إعداد تقييم شامل لوضع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق (توصيفها، والسياق الذي تعمل فيه، والدعم الذي تتلقاه) في المنطقة، وتشكل الدراسة نقطة انطلاق أساسية لتوجيه أنشطة منظمة الفاو على نحو أكثر فعالية وتحسين الدعم المقدم إلى الحكومات من جانب مختلف أصحاب المصلحة.

تم تنسيق المبادرة من جانب ألفريدو إمبيليا (المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)، الذي شارك في كتابة هذه الوثيقة التجميعية الإقليمية جنباً إلى جنب مع جاك مارزين وباسكال بونيه (مركز التعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية) وعمر بسعود وكريستين تون-نو (المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط-المعهد الزراعي المتوسطي في مونبيليه). أشرف كل من مركز التعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط-المعهد الزراعي المتوسطي في مونبيليه على الدراسات الوطنية التي نفذت من جانب المنسقين الوطنيين وفرقهم القطرية، بمساعدة من المكاتب القطرية لمنظمة الفاو.

نتوجه بالشكر الخاص للتالية أسماؤهم: عبد السلام ولد أحمد، المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والممثل الإقليمي لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ باسكوالي ستيدوتو، منسق البرنامج الاستراتيجي الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ باتريك كارون، المدير العام للبحث والاستراتيجيات في مركز التعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية؛ على دعمهم المستمر للمنسقين القطريين: عادل أبو النجا (مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الإنتاج الحيواني، مصر)؛ سالم درويش (الجامعة اللبنانية، لبنان)، محمدين ديوب (موريتانيا)؛ مصطفى الراحج (المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس، المغرب)؛ مركز مأمون بحيري للدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا (السودان)؛ مصطفى جويلي (جامعة قرطاج، تونس)؛ والفرق القطرية ومكاتب منظمة الفاو في مصر، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، والسودان، وتونس، ومكتب الشراكات وتنمية القدرات، لدعمهم في إعداد هذه المطبوعة ، والذي خضع أيضاً للمراجعة من جانب مختصين وباحثين ذوي خبرة ضمن منظمة الفاو. كما يود مؤلفو المطبوعة شكر كل من آنا بيزارو وفلافيا لورينزون لما قدمتاه من مساعدة في جميع مراحل الدراسة في المكتب الإقليمي لمنظمة الفاو في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ وكذلك سارة حسن (مكتب الشراكات وتنمية القدرات)، التي نسقت عملية المراجعة؛ وفرانشيسكو بييري وماريو أكونزو (مكتب الشراكات والدعوة وتنمية القدرات) لمساهمتهم؛ وفيليب انكرز (البرنامج الاستراتيجي الثالث «الحد من الفقر في المناطق الريفية»)؛ و آنا باولا دي لا أو كامبوس (البرنامج الاستراتيجي الثالث)؛ وماري اود إيفن (قطاع الأراضي والمياه في منظمة الفاو)، ومبادرة مراقبة الزراعة العالمية على اقتراحاتهم البناءة.

كما نتقدم بخالص الشكر أيضا إلى ديان بيرست، التي ساعدت في تحرير وتدقيق الوثيقة النهائية، وبيترو بارتوليشي على وضع التصميم.

ملخص تنفيذي

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن دراسة أجريت في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا خلال العامين 2015 و2016 بالشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومركز التعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية (CIRAD)، والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط - المعهد الزراعي المتوسطي في مونبيليه (CIHEAM-IAMM)، وستة فرق قطرية، أعدّ كل واحد منها تقريراً قطرياً. وأشرف على الدراسة المكتب الإقليمي لمنظمة الفاو في القاهرة، وذلك كجزء من المبادرة الإقليمية حول «الزراعة المستدامة للحيازات الصغيرة من أجل تحقيق التنمية الشاملة في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا». وتركز هذه اللمحة العامة على سمات وخصائص الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. وتتوفر معلومات إضافية في التقارير القطرية التي تضع هذا النوع من الزراعة ضمن السياق الزراعي الوطني، مما يوجِد نوعاً من التداخل بين أشكال متنوعة من الزراعة ينبغي أخذه بعين الاعتبار.

تعمل في الزراعة في البلدان الستة الخاضعة للدراسة في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا (مصر، لبنان، المغرب، موريتانيا، السودان وتونس) أسر زراعية بحيازات صغيرة بشكل رئيسي، غالبيتها معرضة لخطر الوقوع في براثن الفقر، بسبب التجزئة المستمرة لحيازات الأراضي الموروثة إلى حد كبير. وعليه، لم يعد بالإمكان الاستمرار في تطوير الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق من خلال الاستناد على تكثيف الأنشطة الزراعية فقط، إذ بات المزارعون غير قادرين على إنتاج ما يكفي من فائض ملحوظ نظراً لمحدودية حجم الحيازات الخاصة بهم. كما إن اتّباع نهج صارم يقتصر على النشاط الزراعي هو غير كافٍ أيضاً (حيث عملت المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة على تنويع سبل عيشها من خلال الأنشطة غير الزراعية). في الواقع، لا يمكن تطوير الزراعة الصغيرة النطاق من خلال التركيز بشكل صارم على بعد الإنتاج فقط. كما إن التحويلات الاجتماعية، خصوصاً مكافآت التقاعد للمزارعين من كبار السن ودعم الأسر الأكثر فقراً، لها ما يبررها على أساس تحقيق الإنصاف والتضامن بين الأجيال. توفّر النقاط التالية توضيحاً وافياً لهذه الحالة:

- نتيجةً للتحديات المرتبطة بالعولمة، يُعدّ تقييم الأوضاع القطرية بمعزل عن السياق الدولي أمراً مستحيلاً، حيث توجِد العولمة نوعاً من التنافس بين المزارعين في العالم ضد بعضهم البعض بغض النظر عن اختلاف مستوى القدرة التنافسية والدعم الحكومي.

- وبهدف تعزيز التجارة الخارجية الضرورية لتأمين مصدر لتمويل الواردات، تحاول الحكومات الاستفادة من الزراعة لضمان مشاركتها في الاقتصاد العالمي. وهذا يؤدي إلى نشوء نهجين من هياكل الإنتاج: (أ) تركيز الأراضي من خلال رأس المال الوطني أو الأجنبي في المناطق الأكثر إنتاجاً وطرق الإنتاج المروية الأكثر استخداماً للآلات والمتخصصة، والمنفتحة على سلاسل القيمة الطويلة (التي تقودها الصادرات وتطوير التوزيع على نطاق واسع؛ (ب) استمرار تجزئة الحيازات الصغيرة، أو حتى ظهور فئة من المزارعين الذين لا يملكون أرضاً أو ازدياد عددهم.

- لن يكون تكثيف استخدام الأراضي للحيازات الصغيرة كافياً لتوليد ما يكفي من الدخل. وعلى هذا النحو، يجب على أصحاب الحيازات الصغيرة، والأسر عموماً، البحث عن مصادر أخرى للدخل من أجل تعزيز ما يكسبونه من الزراعة.

- ونتيجة لذلك، تعمل الأسر ذات الحيازات الصغيرة على وضع استراتيجيات للعمل في الزراعة وفي خارجها، وهذا يتوقف إلى حد كبير على ديناميات الأسرة: الهجرة، وأفراد الأسرة الذين يكرسون وقتهم لأنشطة متعددة وإدارة أصول الحيازة.

تحدد التغيرات في القيم الأُسرية فيما يتعلق بأدوار الجنسين والعلاقات بين الأجيال وديناميات الأسرة في المجتمعات القروية، وخاصة في ما يتعلق بالحصول على الموارد المشتركة أو الجماعية مثل المياه والغابات والأراضي المملوكة للدولة، كلا من الأسباب الكامنة وراء القرارات بشأن كيفية إدارة الحيازات الصغيرة والأساليب المستخدمة من جانب جيل الشباب لدخول سوق العمل (داخل أو خارج القطاع الزراعي، في المدن أو القرى، أو خارج البلاد).

ونتيجة لذلك، إن عملية تحديد سياسات لدعم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق من خلال محاربة الفقر الذي تعاني منه الأسر الزراعية لا يمكن اختزالها في تكثيف الزراعة أو ممارسات تربية الماشية. ينبغي أن تركز السياسات أيضاً على ما يلي: (1) الحصول على الموارد (الماء والأرض)؛ (2) تنظيم القطاع، بهدف الإبقاء على جزء كبير من القيمة المضافة لدى صغار المزارعين (وخاصة في ما يتعلق بالمنتجات الغذائية المتنوعة التي أصبح هذا النوع من الزراعة موجهاً لها)؛ (3) التنظيم الجماعي لمزارعي الحيازات الأُسرية الصغيرة من خلال إنشاء التعاونيات والجمعيات والمجموعات غير الرسمية وما شابه ذلك، لتمكينهم من تحقيق وفورات في تكلفة بعض أنشطتهم (من خلال استخدام الآلات والتوريد وتصنيع المنتجات الزراعية والوصول إلى الموارد المشتركة وإدارتها، والمعلومات)، والمشاركة في الحوار الاجتماعي والسياسي. كما ينبغي أيضاً تنويع هذه السياسات لتشمل: (4) السياسات الاجتماعية (الحق في التقاعد للمزارعين كبار السن من الرجال والنساء؛ والحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية، والجوانب الأخرى)، ودعم نظم القيم (المساواة بين الجنسين، وعمالة الأطفال، والوصول إلى الخدمات الثقافية)؛ (5) وسياسات التنمية الإقليمية (ظهور المدن الثانوية والطرق والبنية التحتية الاجتماعية والثقافية في المناطق الريفية، وسلامة الأشخاص والممتلكات). يتطلب الاستهداف الفعال لهذه السياسات محددة المناطق تحسين عملية جمع المعلومات حول تنوع المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة، ومصادر دخلها، وأدائها، والاستراتيجيات التي تضعها.

الجزء الأول: الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق: تعريفات للسياسات العامة

تتّسم تعريفات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق المستخدمة في إحصاءات الدول الخاضعة للدراسة بالغموض، كما تختلف المعايير المستخدمة تبعا لنوع البحث، والمؤلفين والدولة (وأحيانا الإقليم). كما أن البيانات الوطنية قديمة في بعض الأحيان (أجري آخر تعداد في المغرب في عام 1996)، بحيث لا يمكن معها تحديد مسارات التنمية. كما أنها غالباً ما تركز على الجانب الزراعي فقط من أنشطة أصحاب الحيازات الصغيرة وتتغاضى عن الأنشطة الأخرى غير الزراعية. وليس من الغريب أن تجد أن الحيازات الزراعية موصوفة فقط من خلال قطاع الإنتاج الرئيسي، أو من جانب العنصر الرئيسي في نظام الزراعة، في حين يتم تجاهل أنشطة الإنتاج الثانوية والوظائف المصاحبة لها. تُصعّب مثل هذه الرؤية الجزئية عملية فهم الأسس المنطقية واستراتيجيات أصحاب الحيازات الصغيرة.

على الرغم من استخدام مفهوم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على نطاق واسع، إلا أن ترجمته إلى سياسات عامة تواجه أربع عقبات رئيسية هي:

- يؤدّي انخفاض حجم المساحة المزروعة إلى اختلاف الأسس المنطقية، وأساليب الإنتاج، وأصناف المحاصيل والثروة الحيوانية بشكل كبير. بالنسبة الى البلدان قيد الاستعراض، تكون التعريفات والحدود التي تتناول هياكل الإنتاج للحيازات الصغيرة بمعناها الضيق، بالمقارنة مع هياكل الإنتاج الأخرى إما غائبة (كما هي الحال في موريتانيا والسودان) أو نسبية (كما هي الحال في مصر، التي حددت 3 فدانات[1] فما دون كحد أعلى للحصول على إعفاء

[1] الفدان = 0.42 هكتار

ضريبي، والمغرب، الذي يفرق بين المناطق المروية من تلك البعلية، وتونس، التي تفرق بين الأراضي وفقاً لإمكانات الأرض والدخل والقدرة على الاستثمار). والنتيجة هي تقدير تقريبي عام: حيث إن معظم المزارعين هم من أصحاب المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة، بشكل يمكن للمرء معه اعتبار أن ما يقرب من كامل الإنتاج أو الوظائف تتصل بالزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.

- يتوقف مفهوم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على ظروف الإنتاج الوطنية أو الإقليمية، ومن الصعب مقارنته بين السياقات الدولية.

- يفرض انخفاض حجم هياكل الإنتاج للحيازات الصغيرة على الأسر أو الأسر الممتدة عموماً، والتي لا ترى أنها مرتبطة بالأرض، البحث عن سبل عيش إضافية خارج المزرعة مثل: العمل في المزارع أو القرى المجاورة، وتجهيز المنتجات الزراعية، وإنتاج الحرف اليدوية، أو التنقل بين مكان العمل والسكن أو الهجرة الموسمية أو الهجرة على المدى الطويل. تُعدّ المساهمات من عدة أجيال ضرورية، بما في ذلك أعضاء الأسرة الممتدة الذين قد يكونوا استقروا في مواقع متنوعة ويعملون على إرسال تحويلات مالية.

- وأخيراً، قد تشير الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق إلى مؤشرات متنوعة جداً. توجد في النظم الإحصائية المتنوعة المستخدمة حالياً مؤشرات على التغيرات الحاصلة في كيفية تعريف حجم هياكل الإنتاج (الرقعة الزراعية المستخدمة، والتغيير، والإنتاج الإجمالي القياسي)، والتي توفر المزيد من المعلومات ذات الجودة ولكن تحول دون إجراء المقارنات الدولية.

تعتمد كفاءة السياسات العامة إلى حد كبير على اتساق أدوات وأساليب التشغيل المستخدمة، والأساس المنطقي وراء هذه السياسات واحتياجات اللاعبين الاقتصاديين والاجتماعيين المستفيدين منها. ومن الواضح أن تنفيذ إجراء يستهدف الحيازات الصغيرة فقط استناداً إلى معيار حجم الأرض سيؤثر على أنواع متنوعة من عمليات الزراعة الصغيرة النطاق: الأسر الزراعية التي تعتمد اعتماداً كاملاً على الاستهلاك من خلال المزرعة، والمزارعين ميسوري الحال الذين ينفّذون أنشطة متعددة ولا يهتمون كثيراً لموضوع زيادة الإنتاج الزراعي، وصغار المزارعين في السوق. وبالتالي، من المرجح أن لا تكون هذه السياسات على نفس المستوى من الفعالية لهذه الأنواع الثلاثة من المزارع.

وعلى العكس من ذلك، من المرجح أن لا تستفيد السياسات، التي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة والتي تنظر في البعد الزراعي فقط، من جميع الروافع المتاحة للمساعدة في زيادة إيرادات فئة من السكان، والتي عادةً ما تكون واحدةً من أفقر الفئات السكانية في البلدان الخاضعة للدراسة. كما يمكن أيضاً تعزيز مستويات المعيشة لأصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تحسين شروط التحويلات المالية، ووضع آليات تقاعد تموّلها الحكومة للأجيال الأكبر سناً، وتعزيز تنويع الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، أو تحقيق وفورات في التكلفة من خلال الجمعيات أو التعاونيات.

وبالتالي، هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث إذا ما أردنا وضع سياسات تدعم هياكل الإنتاج الصغيرة؛ وخاصةً الأبعاد داخل وخارج المزرعة، والبيئة الحيوية والمناخية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

هذا هو السبب الذي يجعل مفهوم الزراعة العائلية يكمّل الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على نحو فعّال، لأنه يساعد في فهم الأسس المنطقية التي تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في نظم الإنتاج قيد الاستعراض بشكل أفضل. في الواقع، تم تسليط الضوء على الدور الأساسي الذي تلعبه ديناميات الأسرة في تطوير نظم الإنتاج منذ العمل الذي قام به العالم الروسي تشاينوف عام 1990 بشأن التنظيم الأسري للاقتصاد الريفي، ودراسة إطار عمل سبل

العيش الريفية المستدامة (تشيمبرز، 1991)، إلى العمل المنجز في إطار الاستعدادات للسنة الدولية للزراعة الأُسرية 2014 (بيليرز وآخرون 2014[2]، ومنظمة الفاو 2013[3]). تساعد إضافة توصيف العمالة إلى المعلومات الاعتيادية في البعد الفني (الإنتاج والمخرجات ومستوى الاستهلاك الوسيط) في تضمين تحليل إنتاجية الأيدي العاملة والاستقلالية والاعتماد على العلاقات داخل وخارج المزارع الأُسرية، بما في ذلك الجنس و/أو العلاقات بين الأجيال. يساعد النهج القائم على الأسرة أيضاً في شمل البعد المتعلق بالمُلكية، وهو أمر مهم من وجهة نظر اقتصادية (لأنه يفسر الكثير عن قدرة هذا النوع من الإنتاج على الصمود)، ومن وجهة نظر سوسيولوجية كذلك لأنه يتعلق ببُعد الهوية (الموئل، الأرض الأم، وما إلى ذلك).

من الواضح أن:

- على الرغم من أن معظم الحيازات الصغيرة هي مزارع أسرية، لكن ليست كل المزارع الأُسرية صغيرة بالضرورة. ولذلك فمن المهم الجمع بين النهجين إذا كان الهدف من السياسات هو انتشال صغار المزارعين من الفقر: يجب استهداف أصغرهم من خلال معيار الحجم (الرقعة الزراعية المستخدمة، أو التغيير، أو الإنتاج الإجمالي القياسي) وفهم استراتيجياتهم والأسس المنطقية، من أجل تصميم الأدوات المناسبة للسياسات باستخدام معايير نهج المزرعة الأُسرية. هذا هو السبب الذي يدعونا في هذه الوثيقة إلى الإشارة إلى **الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق**.

- تُعدّ الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق واحدة من عدة أشكال من الإنتاج، وهي ليست معزولة بالضرورة عن الأنواع الأخرى. وهذا هو السبب الذي دفع بيليرز وآخرين عام 2013 إلى تصنيف الزراعة تحت أشكال متنوعة من الإنتاج (قائم على الريادة أو ما يشبه الشركات أو شركات عائلية أو عمل لا يتجاوز حجم الأسرة)، والتي تستند اختلافاتها على أنواع القوة العاملة المستخدمة (على سبيل المثال: نسبة الموظفين مدفوعي الأجر)، ومستوى الاستقلال القانوني والمالي (الملكية أو غير ذلك من مختلف عوامل الإنتاج)، ومستوى الاندماج في اقتصاد السوق (درجة الاستهلاك المعتمد على المزرعة ومستوى وأصل استهلاك المدخلات الوسيطة، أي الاعتماد على الأسواق الإنتاجية والتصديرية).

يتطلب هذا التنوع في أشكال الإنتاج داخل نفس الإقليم أخذ البعد الإقليمي بعين الاعتبار عند وضع السياسات العامة التي تدعم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، والموجودة في نفس المنطقة، والتي تتداخل فيها أشكال متنوعة من الزراعة. على سبيل المثال، يعمل سوق العمل على تسهيل عمليات التبادل بين الناس القادمين من الأسر التي تعمل في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، ما يساهم في نقل المعرفة، والتحويلات المالية (رواتب المياومين)، ونقل التكنولوجيا، يتبعه نقل الملكية وتكييف التقنيات (الابتكار).

[2] "يشير مفهوم الزراعة الأُسرية إلى أحد أشكال تنظيم الإنتاج الزراعي، ويشمل الحيازات التي تتسم بوجود روابط عضوية بين الأسرة ووحدة الإنتاج، من خلال حشد العمالة الأُسرية، باستثناء الموظفين الدائمين. وتتجلى هذه الروابط في إدراج رأس المال الإنتاجي في أصول العائلة وفي الجمع بين أسس التشغيل المحلية وأسس السوق وأسس من خارج السوق عند القيام بعمليات تعيين العمالة الأُسرية ودفع أجورها، وكذلك في اختيارات توزيع المنتجات بين الاستهلاك النهائي، والاستهلاك الوسيط والاستثمارات والتجميع".

[3] "تعد الزراعة الأُسرية (التي تشمل جميع الأنشطة الزراعية القائمة على الأسرة) وسيلة لتنظيم الإنتاج الزراعي والحرجي ومصائد الأسماك والمراعي وتربية الأحياء المائية، والتي يتم إدارتها وتشغيلها من جانب أسرة، وتعتمد في الغالب على عمالة من داخل الأسرة، شاملة النساء والرجال. وترتبط الأسرة والمزرعة ببعضهما البعض، وتتطوران معاً وتجمعان بين الوظائف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية". منظمة الفاو، 2013، 2014 السنة الدولية للزراعة الأُسرية: الخطة الرئيسية. روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وبالمثل، يؤثر القرب من أسواق الاستهلاك وامكانية تحسين قيمة السلع المباعة على حيازة الأراضي، وامتلاك الخيار لتنويع الإنتاج الزراعي، وقيم السوق والمساحة السطحية اللازمة لتوليد دخل كاف من الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.

ولذلك فمن الضروري تحديث قاعدة المعرفة اللازمة لتحسين السياسات لدعم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، من خلال:

- اختيار وحدة رصد مفضّلة (الأسرة الممتدة أو الأسرة الزراعية) بناءً على مكان إقامة الأسرة أو مزرعتها أو القرية القريبة.

- استخدام نموذج مفاهيمي للعمليات المنفذة في المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة، بحيث يجمع بين دراسة هياكل الإنتاج، وأنماط التشغيل للأنشطة داخل وخارج المزارع الأُسرية، وأخيراً، الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمختلف الأنشطة (بما في ذلك العوامل الرئيسية للإنتاج).

يمكن أن تجتمع التعريفات التشغيلية للإنتاج واستخدام الإحصاءات في البلدان على قاعدة مشتركة، ولكن ينبغي تكييفها مع التاريخ الزراعي وديناميات التحوّل الهيكلي في كل بلد.

الجزء الثاني: مساهمات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق

يتم تنظيم النظم الإحصائية القائمة في الغالب من خلال نظام المحاصيل أو زراعة المحاصيل أو تربية الماشية (البعلية، المروية، الرعوية، وما إلى ذلك). توفر هذه النظم معلومات قليلة بشأن توليفاتها ضمن أنظمة الحيازات، والاستهلاك على مستوى المزرعة، ورأس المال الذي جمع خلال عملية الإنتاج، والوقت المخصص للأنشطة الزراعية وغير الزراعية، ومصادر الدخل المتنوعة، والممارسات ومستويات تكثيف الزراعة أو خدمات النظام الإيكولوجي المقدمة. غالباً ما تنطوي عملية عزل مساهمات الزراعة الصغيرة النطاق على استقراء بيانات جزئية أو دراسات تخصصية أو حسابات محددة.

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات كمية دقيقة لكل دولة من الدول الخاضعة للدراسة، يمكن القول إن الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق توفر حصة كبيرة من الإمدادات الغذائية إلى الأسواق المحلية، لا سيما في المناطق الحضرية والضواحي، بالإضافة إلى المناطق المهمشة ذات الإمكانات الزراعية المتدنية. تنشط الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بشكل خاص في سلاسل القيمة القصيرة، حيث تتمتع بميزة نسبية تتمثل في إمكانية بيعها بشكل مباشر أو توريدها لمصانع تصنيع الأغذية للحيازات الصغيرة. كما تمتلك القدرة على وضع نفسها في الأسواق المتخصصة الموجهة للتصدير، ما دامت هناك بيئة مؤاتية وإشراف كاف (التبغ في **لبنان**، والنعناع في **المغرب**، والأغنام في موريتانيا، والصمغ العربي في السودان).

ترتبط معظم الوظائف في المناطق الريفية بالزراعة بغض النظر عن تأثير المناطق الحضرية عليها. وتتفق الدراسات على أن الغالبية العظمى من العمالة الأُسرية تتكون من عمل مؤقت أو دائم في المزارع والمناطق الرعوية. إن الطلب على العمالة يعتمد جزئياً على مجموعات المنتجات التي تستفيد من تنوع وموسمية عملية الإنتاج (التنويع الزراعي، والقيود المفروضة على بعض أنشطة تربية الماشية، مثل منتجات الألبان)، وعلى الممارسات المنفّذة (مستوى المكننة، والتكامل بين المحاصيل والثروة الحيوانية، وتكثيف عمليات الزراعة الايكولوجية أو الزراعة الكيماوية والأنشطة الجماعية، وما

إلى ذلك). وفي الأماكن التي تكون فيها الحيازات صغيرة وتفتقر إلى الري، تظل الزراعة بمثابة مستودع عمالة للقطاعات الأخرى، وبالتالي توجِد نوعا من التكامل الجزئي في سوق العمل الموسمية (في الحيازات الكبيرة، والمناطق المروية والبلدات). توفر الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق جزءًا كبيراً من استهلاك الأسرة المعتمد على المزرعة وفوائض نقدية تختلف اختلافاً كبيراً. وعلى الرغم من كونه غير جاذب، يشكل هذا النوع من الزراعة عامل استقرار للشباب النشطين الذين ينظرون إليها كخيار يمكن اللجوء إليه اذا وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل. استطعنا من خلال بعض الدراسات (وخاصة من تونس) معرفة مدى الاعتماد على اليد العاملة النسائية (عارضة أو دائمة)، والتي قد تحددها زيادة توجه الرجال نحو أنشطة غير زراعية وانخفاض عدد السكان من المزارعين. وبالنظر إلى أن العمل اليدوي غير جاذب للشباب الريفي على نحو متزايد، يبدو أن النساء يدفعن ثمن ذلك ويتحملن حجم عمل أكبر.

هناك كمية محدودة جداً من البيانات والمؤشرات في الدراسات الوطنية، والتي يمكن أن تساعد في توضيح البعد الزراعي والبيئي للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة، ولذلك من غير الممكن استخلاص أي استنتاج مفصل في هذا الصدد. وعندما يكون اعتماد الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على أسواق مدخلات الإنتاج (المبيدات الحشرية والأسمدة) أقل من الزراعة المتخصصة أو الصناعية، يعمد المزارعون إلى تنفيذ ممارسات مستدامة تساهم في التنوع البيولوجي الزراعي، من خلال إنتاج محاصيل متنوعة تتطلب مدخلات كيميائية أقل. وعلى هذا النحو، يمكن الجزم بأن الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق لها تأثير إيجابي على البيئة. ومع ذلك، قد تؤدي عملية الجمع بين الضغط على الأراضي وموارد المياه، وعدم وجود مصادر أخرى للدخل، والتقلّبات المناخية، إلى الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية وتكثيف الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على نحو أقل استدامة.

يعتمد أداء الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق إلى حد كبير على البيئة التي ينفّذ فيها مثل هذا النوع من الزراعة. وهنالك حاجة إلى توفير تدريب أساسي كافٍ للسكان والمختصين الزراعيين لتمكينهم من اكتساب مهارات جديدة وتشجيع الحراك المهني. تُعدّ نظم التدريب المهني ضرورة لتمكين المزارعين من التكيف مع ممارسات الإنتاج و/أو تصنيع الأغذية، أو لضمان إدماج الشباب الخريجين في قطاع الزراعة. كما أن وجود نظام دعم استشاري أمر مهم لتجديد المراجع الفنية والعمل كوسيط بين مختلف الأطراف الفاعلة في نظام الابتكار. وأخيراً، فإن وجود نمط من قطاعي الزراعة والنظم الغذائية مربوط بشكل جيد مع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق يشكّل أمراً لا غنى عنه لايجاد فرص عمل في المناطق الريفية في قطاع الخدمات (التوريد، والتسويق، والتصنيع، والتأمين، والتمويل)، وإضافة قيمة إلى الوظائف الزراعية وشبه الزراعية، التي سيتم إعادة استثمارها عبر ديناميكية فعالة في المناطق الريفية. كما قد تلعب جمعيات المزارعين دوراً رئيسيا في هذه الدينامية نظراً لتمسكهم بأراضيهم.

الجزء الثالث: دور الزراعة في التحوّل الديموغرافي والاقتصادي

ترتبط التنمية الزراعية في أي بلد بشكل وثيق مع الاتجاهات السكانية الرئيسية، فضلاً عن التغييرات الهيكلية في الاقتصاد ودور الزراعة فيها، ومع التوازنات الاقتصادية الخارجية. تساعد الأنماط الديموغرافية والاقتصادية للبلدان قيد الاستعراض في الإشارة إلى ثلاث ظواهر:

- قد يشكل التوسع الحضري فرصةً من ناحية تأمين مصدر للدخل المالي نظراً للطلب على الغذاء. تعتمد قدرة الحيازات الأُسرية الصغيرة على الاستفادة من هذا التحول على التنظيم الجماعي من جهة (لتحقيق وفورات في التكلفة في مجال التسويق) وعلى الاستثمارات العامة التي تنقل الإنتاج المحلي إلى الأسواق الحضرية من جهة أخرى، خصوصاً الأسواق المجتمعية، وذلك من خلال توفير البنية التحتية والنقل، ونقاط البيع، ودعم الامتثال لمعايير السلامة الغذائية والتغيرات في المعروض من السلع المصنعة (ينبغي تكييفها مع التغيرات في العادات الغذائية والخدمات المتوقعة من جانب المستهلكين).

- يشكل دخول الشباب إلى سوق العمل ظاهرة واسعة النطاق، ولكل بلد طريقته الخاصة للتعامل معها. سيدخل أكثر من 4 ملايين شاب نشط في البلدان الستة قيد الاستعراض إلى سوق العمل في عام 2025، بينما سيدخل أكثر من خمسة ملايين آخرين إلى سوق العمل في عام 2055، في الوقت الذي تتسم فيه معدلات البطالة بالارتفاع أصلاً. ولذلك، يجب النظر في قضية توفير فرص عمل لائقة للشباب بصفتها أولوية قصوى. ويمكن أن تساهم الزراعة في ذلك من خلال السياسات الحكومية لدعم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.

موقع الدول على منحنى الاعتماد الديموغرافي (2015)

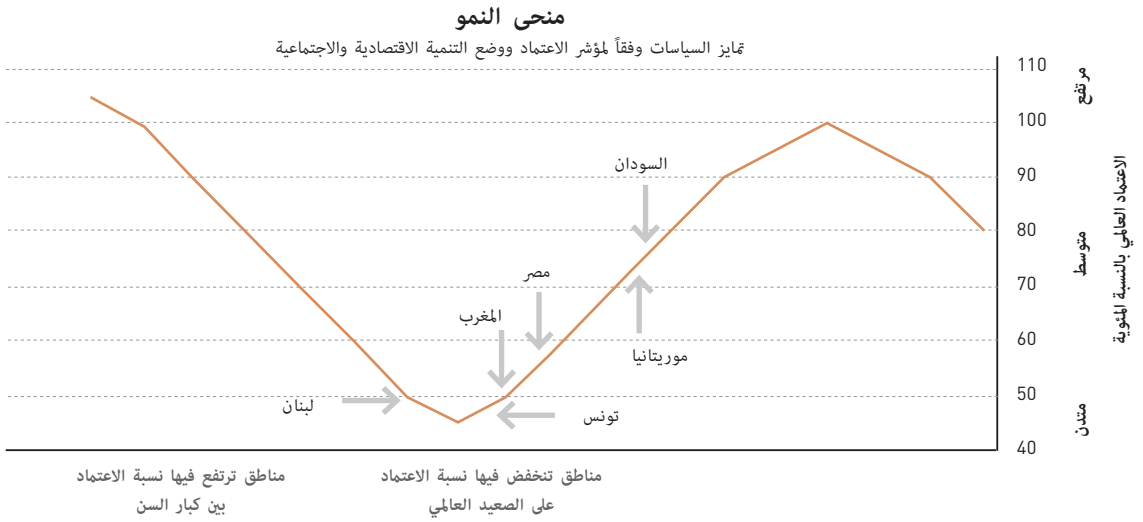

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بلوم 2006 وشدياق 2012.

- يُعدّ أداء هذه السياسات العامة للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة أكثر أهمية لأن معظم هذه الدول قد دخلت بالفعل، أو أنها على أعتاب مرحلة الكسب الديموغرافي، وهي عندما يكون عدد السكان الذين لم يصلوا إلى سن العمل ممن يعتمدون على السكان في سن العمل هو الأدنى (شخص من غير العاملين لكل اثنين من العاملين). تساعد هذه الفترة، الفريدة من نوعها في التحول الديموغرافي، في تحقيق أقصى قدر من الاستثمارات الفردية والجماعية في البنية التحتية والمؤسسات (لا سيما خطط التقاعد، وأنظمة رعاية الأطفال، وتحسين دخول الأمهات في الحياة العملية). ومع ذلك، في حال كان البلد يستعد للدخول في تلك المرحلة (موريتانيا، السودان) أو يخرج منها (مصر، المغرب، تونس)، ينبغي أن تضع السياسات العامة على قائمة الأولويات عدداً من الأهداف مثل تقليل البطالة، وتحقيق مكاسب تتعلق بإنتاجية العمالة، والتخصص في مجال الابتكار. ولذلك، فمن الضروري تصميم نماذج للتنمية الريفية والزراعية وفقاً لنوع التحوّل الجاري. كما يمكن أن تساهم السياسات الموجّهة لدعم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في هذه العملية أيضاً.

على الرغم من أن الزراعة ما زالت تلعب دوراً هاماً في اقتصادات كل من الدول الست التي شملتها الدراسة، إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة قد انخفضت. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه إنتاجية الهكتار الواحد من الأراضي الزراعية على مدى السنوات الـ 50 الماضية (وخاصة في مصر)، إلا أن متوسط عدد السكان الذين يوفر كل مزارع لهم الغذاء لم يتغير كثيراً مع مرور الوقت على الرغم من الزيادة في عدد سكان هذه البلدان. كما يختلف عدد الأشخاص الذين يوفر كل مزارع لهم الغذاء اختلافاً كبيراً بين البلدان، من 4 أشخاص لكل **مزارع** في المغرب إلى 45 في **لبنان**.

وتوضح الزيادة في حجم العمل المطلوب لزراعة هكتار واحد في الحيازات الصغيرة، والتي هي سمة من سمات الثورة الخضراء، الأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق زيادة كبيرة في إنتاجية العمالة واتجاه عوائد المزارعين نحو الانخفاض مقارنة بقطاعات أخرى من الاقتصاد، باستثناء **لبنان**، حيث ساهم اتخاذ القرار بالتركيز على المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية في تحسين دخل المزارع في هذا البلد. كما قد تساعد السياسات الزراعية على توجيه مسارات الإنتاجية بطريقة متنوعة من خلال إعطاء الأولوية إما للأرض أو لإنتاجية العمالة.

وكما هو مبيّن في الشكل الذي يوضح مسارات الإنتاجية، يُعدّ هذا الموضوع على قدر كبير من الأهمية إذا أخذنا في الاعتبار الاتجاه طويل الأجل المشترك بين الدول الست: تنخفض مساهمة الزراعة في القيمة المضافة للاقتصاد بشكل أسرع من نصيبها من القوة العاملة؛ وبالتالي، فإن التحدي الرئيسي يتمثل في زيادة دخل صغار المزارعين (والذي لا يمكن اختزاله بتكثيف إنتاجية الأرض فقط). كما يزداد حجم هذا التحدي عندما يصبح الحل التقليدي المتمثل بالهجرة أكثر صعوبة في العقود المقبلة. يجب أن تشجّع النماذج الزراعية، على الأقل في الوقت الراهن، تأمين مصادر متعددة للدخل وتنويع فرص العمل في المناطق الريفية. كما يجب استكشاف سبل عدة لزيادة الدخل الذي يكسبه أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال مزارعهم، تبعاً لكل بلد: زيادة القيمة المضافة من خلال تحسين ظروف تسويق المنتجات (سلاسل نقص المعروض، الأسواق المتخصصة)، واستخدام المكننة المشتركة لزيادة إنتاجية العمالة، والتوسع في حال عدم وجود قيود على استخدام الأراضي. إن أقلمة السياسات الزراعية هي بلا شك ضرورية لتلبية احتياجات مختلف أشكال ومجالات الإنتاج داخل كل بلد.

الجزء الرابع: تأثير السياسات الحكومية على الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق

تعتمد الدول الست قيد الاستعراض بشكل خاص على البيئة الدولية، لأنه سرعان ما يتم دمج هذه الدول في الاقتصاد العالمي. شكّلت التغيرات الحاصلة في نماذج الإنتاج والتقنية، والتي صاحبت عولمة الاقتصاد والتجارة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي تحديا للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السابق الذي اعقب الاستقلال و/أو الثورات الوطنية. وأعقبت حقبة الإصلاحات الزراعية (في مصر والمغرب وتونس) والاجتماعية والمشاريع الاقتصادية الوطنية فترة من الاصلاحات الليبرالية والتعديلات الهيكلية الاقتصادية بقيادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أجبرت هشاشة الموازين الاقتصادية الكلية (العجز في الموازنة، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، واحتياطيات النقد الأجنبي، والديون الخارجية)، التي تتسم بها اقتصادات معظم البلدان قيد الاستعراض، تلك البلدان على تعديل سياساتها بما يتناسب مع هذه القيود الجديدة. كما ضاعفت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية عام 2007، وأزمة الغذاء في عام 2008، من آثار تعديل السياسات على الاقتصادات والمجتمعات المحلية، حيث شملت تلك الآثار الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والعجز في البنى التحتية الاجتماعية والخدمات العامة.

منحنى النمو: تغيير الأولويات وفقا لمنحنى النمو استناداً إلى الكسب الديموغرافي ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية

منحى النمو

تمايز السياسات وفقاً لمؤشر الاعتماد ووضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية

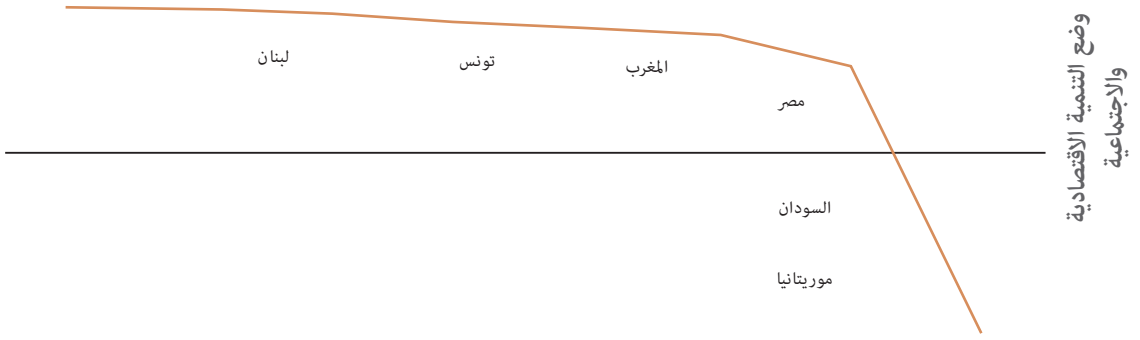

الفترة الاقتصادية والديموغرافية وأنواع السياسات

فترة من ارتفاع مستوى الاعتماد بين كبار السن:	فترة من التراجع في الاعتماد على الصعيد العالمي:	فترة من ارتفاع مستوى الاعتماد بين الشباب:
الأولويات:	**الأولويات:**	**الأولويات:**
الابتكار، والاستهلاك الرقمي وتطوير الخدمات، واستدامة نظم الحماية الاجتماعية	إنتاجية العمل، ومعدل نمو النشاط، والبنية التحتية الأساسية، والتعليم العالي، وأنظمة التقاعد	التوظيف الكامل، ومعدل نمو النشاط، والتعليم الابتدائي والثانوي، والرعاية الصحية الأساسية

المصدر: تكييف المؤلفين لمفهوم أطلق من جانب شدياق، 2012.

مسارات الإنتاجية (1965-2013)

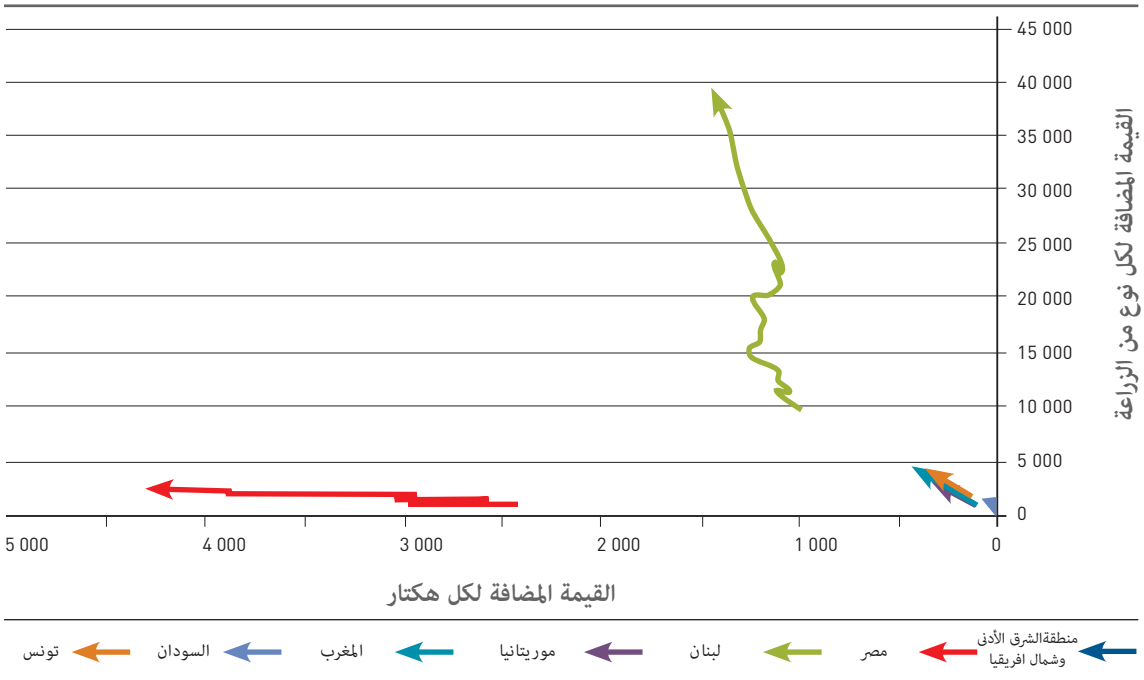

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015

ومع ذلك، تختلف هذه الخصائص المشتركة وفقاً للقيود والتحديات الخاصة بكل بلد. تعاني كل من **موريتانيا** والسودان من صدمات مناخية متكررة، خاصة الجفاف، مما يؤثر بشكل كبير على العلاقات بين السكان الرحل والمستقرين، جراء النزاعات حول استخدام الموارد (المياه والمراعي). كما فاقمت الصدمات المناخية من الصعوبات في ما يتعلق بتربية الماشية والزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في المناطق البعلية. يواجه كل من مصر ولبنان والسودان نزاعات جيوسياسية محلية وإقليمية، تشكل مصدراً لعدم الاستقرار المؤسسي، وتؤثر على اقتصادات وأراضي هذه الدول لفترات طويلة من الزمن. كما يواجه كل من المغرب وتونس صدمات اقتصادية في ظل سعي الدولتين للاندماج في عولمة التجارة. وأثّرت الاضطرابات الاقتصادية والمالية في عام 2007 وأزمة الغذاء في عام 2008 على نماذج النمو الاقتصادي التي وضعتها جميع البلدان قيد الاستعراض.

أثّرت السياسات التي نفذتها الحكومات لمعالجة الاضطرابات الناجمة عن تدهور إطار الإنتاج البيئي على مجموعة واسعة من المجالات كما هي الحال في (موريتانيا، السودان)، حيث لهذه السياسات آثار إيجابية متعددة على الزراعة الأُسرية من خلال الإصلاح الزراعي (مصر، موريتانيا). وعلى الصعيد العالمي، تؤثر هذه السياسات إيجاباً على التمويل الزراعي (الائتمان)، وبناء القدرات (التدريب المهني، وخدمات الإرشاد الزراعي)، والدعم الحكومي المباشر (الاستثمارات الزراعية) والدعم غير المباشر (البنية التحتية للطرق، والطاقة، وما إلى ذلك)، وتنمية المحاصيل والثروة الحيوانية، واعتماد نهج لتحديث وتطوير القطاع الزراعي. أما في لبنان، فيتم اتباع تدابير مبتكرة لدعم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، والتي تعطي الأولوية لتحسين نوعية المنتجات. تستند السياسات العامة في المغرب وتونس على تشجيع الاستثمارواقامة تحالفات استراتيجية مع القطاع الخاص المحلي والدولي (الشراكة بين القطاعين العام والخاص). ويعتمد مستقبل القطاعات الزراعية والريفية على المزارع الخاصة والشركات الزراعية التي تركز على التصدير، في حين يتم الترويج للتنمية الريفية في كلا البلدين من خلال المبادرات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وايجاد فرص العمل وتوليد الدخل للأسر الريفية.

غالبا ما تنبع التدابير الاجتماعية من برامج الحدّ من الفقر وتهدف إلى تحسين سبل العيش والظروف المعيشية للسكان. تشكل التدخلات الحكومية المرتبطة بسياسات التنمية الريفية (بناء البنية التحتية للمجتمع، وتحسين الخدمات العامة، والتوظيف والبرامج المدرة للدخل، وما إلى ذلك) بعداً آخر للسياسات الاجتماعية التي نفذت في جميع الدول. كما بدأت مسألة الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي، والمعاشات التقاعدية لصغار المزارعين، والمساعدة الاجتماعية) بالظهور في عدد من البلدان (مصر، لبنان، المغرب، السودان وتونس).

ورغم وجود عدد قليل جداً من الاختلافات، يظل نمط التنظيم الاجتماعي للإنتاج المحدد في السياسات الزراعية الحالية في البلدان قيد الاستعراض شبيهاً بالنمط المتّبع من جانب الأعمال الزراعية الحديثة، والتي تشكل هدفاً للدعم المالي والمؤسسي والفني. يتلقى هذا الشكل الاقتصادي من التنظيم الزراعي الجزء الأكبر من الاستثمارات العامة والخاصة، وكذلك الدعم المالي والتوجيه الفني من الحكومات.

أما في البيئات التي تعاني من قصور في التصنيع، يؤدي تدني مستوى التنويع الاقتصادي، والتخلّف التكنولوجي، ووجود مؤسسات تعاني من خلل في أدائها، والاستمرار بتكثيف أعداد المزارع، إلى تقليص عدد المزارعين من جهة، وارتفاع معدلات البطالة والهجرة من الريف من جهة أخرى، وهذا ينطوي على مخاطر سياسية واجتماعية كبيرة. تنشأ النزاعات السياسية نتيجة للسياسات الزراعية والريفية غير الشاملة وغير القادرة على معالجة التحديات المتعلقة بقضايا التماسك الاجتماعي والترابي. تبيّن هذه الأمور بوضوح الحاجة إلى تصحيح العلاقة بين الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وزراعة الحيازات الكبيرة.

الجزء الخامس: **توصيات رئيسية**

منذ ثمانينيات القرن الماضي، بدأ التراجع في الاهتمام بالزراعة من جانب البلدان والشركاء في التنمية. ومع ذلك، تجدد اهتمام العالم بهذا القطاع في أعقاب أزمة الغذاء في 2007-2008، مدفوعاً بالمخاوف بشأن الأمن الغذائي والإمدادات. وخلال السنة الدولية للزراعة الأُسرية عام 2014، تم التركيز على هذا النوع من الزراعة، والذي ينطوي في الغالب على المزارع الصغيرة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معظم الاستثمارات والاهتمام السياسي ما زال يركز على الزراعة الرأسمالية للحيازات الكبيرة. وفي كل الأحوال، لا تُعدّ منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا استثناءً. وأظهرت هذه الدراسة أن هنالك نقصاً في المعرفة وقلةً في الاهتمام بالزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، حيث لا تتلقى الدعم الكافي، باستثناء بعض البلدان التي تهتم بهذا القطاع من ناحية الحدّ من الفقر في المناطق الريفية (في المغرب وجزئياً في **مصر وتونس**). وفي الوقت الذي يتم فيه وضع سياسات محددة، يشكل تنفيذ هذه السياسات بشكل ملموس في كثير من الأحيان مشكلة بسبب نقص الموارد على الأرض.

ومع ذلك، وبعد مرور ما يقرب من عشر سنين على أزمة الغذاء، لم يعد الأمر مقتصراً على كون الأمن الغذائي مصدر قلق عالمي كبير، بل تعدّاه إلى موضوع الأمن بشكل عام، إلى جانب تحديات إيجاد الوظائف، وتغير المناخ، والنزاعات، والهجرة الناجمة عن تدهور الأوضاع المعيشية وخاصة في المناطق الريفية والمهمشة. وتعاني منطقة البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص من هذه المشاكل، إذ تُعدّ في الواقع من أكثر المناطق المتضررة نتيجة لهذه الظواهر، بشكل مباشر وغير مباشر، نظراً لأنها تستضيف مهاجرين من منطقة الساحل الأفريقي والشرق الأوسط، ممن تتهدد الأخطار سبل عيشهم في بلدانهم.

تُعدّ زيادة الدعم للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة وتنمية سبل العيش اللائق في المناطق الريفية واحدةً من الاستجابات السياساتية طويلة الأمد لهذه المشاكل. لم يعد الأمر مقتصراً على زيادة الإنتاجية الزراعية من أجل زيادة توافر المواد الغذائية والنقد الأجنبي من خلال التصدير فقط، بل تعداه إلى توفير فرص العمل وتأمين دخل مناسب لملايين الأشخاص من أجل تجنب الهجرة الداخلية والخارجية، والبؤس، والتطرف، والصراعات. تساهم عملية الحد من مستويات الفقر

في المناطق الريفية في توفير الفرص، ليس فقط من ناحية إنتاج المواد الغذائية (الذي تركز عليه السياسات الزراعية في معظم الأحيان)، ولكن أيضا من خلال ايجاد فرص العمل والحفاظ عليها، خاصةً بالنسبة للشباب، ووضع الخطط المكانية والخدمات البيئية ذات الصلة.

مكّنت الإحاطات الوطنية وورش العمل النقاشية المشاركين من الخروج بمجموعة من التوصيات، التي نلخصها في ما يلي في ستة مجالات رئيسية هي:

- **توفير أدوات إحصائية ومنهجيات وبراهين لفهم وتوصيف وقياس وتمثيل مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق والزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بشكل أفضل:** ينبغي أن تقوم السياسات الزراعية على تقييمات دورية لحالة وتنوع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، بهدف تحديد وتحسين وتعديل السياسات ذات الصلة. ولتحقيق ذلك، من الضروري أن نفهم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على الصعيدين الوطني ودون الوطني بشكل أفضل.

- **المؤسسات (عامة أو خاصة أو مختلطة)، والحوكمة والسياسات العامة:** من الضروري تحديد صغار المزارعين ومساهماتهم بشكل كامل، من خلال منحهم وضعاً قانونياً. كما يجب تنفيذ مزيج من السياسات (الزراعية والغذائية والمالية والاجتماعية والحيازة) والتدابير التي تستهدف على وجه التحديد الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، والاستفادة من المؤسسات الحكومية القوية، ومشاركة أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار، وتوفير نوع من الحوكمة الإقليمية الكافية، وتقديم الدعم لجمعيات صغار المزارعين، بهدف تمكين صغار المزارعين من الوصول إلى عوامل الإنتاج، والموارد المادية والطبيعية (أي المياه والأراضي الزراعية) والمعلوماتية والفنية والمالية. تشكل عملية تمكين المزارعين من الوصول إلى الموارد بعداً حاسماً وأولويةً لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لصغار المزارعين. وعلاوة على ذلك، تساهم تدابير الحماية الاجتماعية الموجهة إلى صغار المزارعين وأسرهم في الحد من الفقر وتعزيز قدرة الأسر على الصمود. كما يجب إيجاد أدوات مثل التأمين الصحي، والتأمين في مكان العمل، والمعاشات التقاعدية، وشبكات الأمان الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفاً (أصحاب المزارع وعائلاتهم). وأخيراً، ينبغي دعم وتقوية جمعيات صغار المزارعين من أجل تعزيز قدرتهم التنافسية. وينبغي أيضاً أن يكون المزارعون ممثَّلين في الأوساط السياسية وأن يكون رأيهم مسموعاً. كما يجب أن تشتمل الحوكمة الجيدة على إشراك جميع أصحاب المصلحة المحليين في نهج تشاركي من خلال إطلاق حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلهم.

- **إنتاجية وكفاءة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق:** عموماً، تمتاز قضايا الإنتاجية الزراعية بأنها مشمولة بشكل جيد في السياسات الزراعية، التي تولي الأولوية لموضوع الإنتاجية. ومع ذلك، يتم التركيز على أخذ الأنشطة غير الزراعية لصغار المزارعين بعين الاعتبار، وهذا من شأنه أن يتسبّب على الأرجح في وضع أرقام غير دقيقة حول إنتاجيتهم. ولذلك، من المستحسن أن يتم حساب الإنتاجية لا من حيث المساحة المزروعة، بل من حيث الوقت الذي يقضيه صغار المزارعين وأسرهم في حيازاتهم. وهنالك نسبة عالية من الأسر العاملة في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في الدول الست، ممن تنفذ أنشطة أخرى غير زراعية. وأخيراً، ينبغي تعزيز خدمات الاستشارة، والبحوث والإرشاد ونظم التدريب المهني.

- **نظم الأغذية الزراعية المستدامة، والملكية الإقليمية، وربط الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بالأسواق والقطاعات (سلاسل القيمة):** يجب أن تشمل النظم الغذائية جميع اللاعبين، والإعدادات والعمليات المرتبطة بالغذاء، بدءا من مرحلة إنتاجه وحتى استهلاكه (موردي المدخلات الزراعية، والمزارعين ومصنعي الأغذية، والتجار، والوسطاء والموزعين، والمستهلكين، وما إلى ذلك). ينبغي النظر إلى هذه الأنظمة بطريقة متكاملة ودعمها لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التكيف مع احتياجات المستهلك ومتطلبات الأسواق وشبكات التوزيع، وتعزيز قدرتها على التكيف مع المناخ والتغيرات العالمية (التوسع الحضري). كما ينبغي الترويج للنظم الغذائية الإقليمية نظراً لدورها الممكن في الحفاظ على قيمة مضافة أكبر على المستوى المحلي.

- **التوظيف في الأرياف، وإضفاء الطابع الاحترافي على الحيازات الصغيرة، وإدماج المزارعين الشباب، ونقل الحيازات من جيل إلى جيل، وتوظيف الشباب والنساء، وايجاد الظروف للخروج من الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق إلى ما هو أكبر:** يشكل ايجاد فرص العمل في المناطق الريفية أمراً أساسياً لتحقيق التنمية الإقليمية والتخفيف من حدة الفقر، ولتفادي الهجرة الجماعية أيضاً، حيث يجب النظر إلى هذا الموضوع من منظور شمولي يستهدف العمالة الزراعية وغير الزراعية من أجل تعزيز قدرة الأسر الريفية على الصمود. وتكمن الفكرة في دراسة وتطوير سلسلة من سبل العيش للأسر العاملة في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، لأن تكثيف الإنتاج الزراعي وحده غير كافٍ لانتشال تلك الأسر من براثن الفقر، نظراً لانخفاض حجم حيازاتها. كما يجب العمل على ايجاد فرص العمل في جو يساعد على تمكين الشباب والنساء على وجه التحديد. كما ينبغي تكييف أهداف السياسات مع المسارات الديموغرافية والاقتصادية لكل بلد ولكل إقليم داخل البلد من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتطوير الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وتحديد مساهمتها المحتملة في تحقيق الأمن الغذائي وايجاد فرص العمل والتخطيط الإقليمي. كما ينبغي تقييم التغير الحاصل في ثقل الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في ضوء التحول الهيكلي من أجل تجديد الغايات التي يتوقعها المجتمع من هذا النوع من الزراعة (مصدر مناسب للعمل، ومصدر للتجارة الخارجية والأمن الغذائي المحلي، وتحقيق القدرة التنافسية الدولية، ووضع خطط استخدام الأراضي، ومصدر لتنويع الغذاء وخدمات النظام البيئي، وما إلى ذلك). وعليه، تكمن الفكرة في تصميم مزيج من السياسات التي يتم تكييفها مع المراحل الانتقالية الهيكلية للاقتصاد الوطني والديموغرافيا. وينبغي أخذ إنتاجية كافة عوامل الإنتاج (الأرض ورأس المال والعمل) بعين الاعتبار عند تحديد أولويات السياسات الزراعية والغذائية، مع التركيز بشكل خاص على إنتاجية العمالة، التي تشكل بعداً أساسياً من أبعاد مكافحة الفقر.

- **تعزيز قدرة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على مواجهة تغير المناخ: يجب دعم النظم الغذائية الحالية لتتطور على نحو مستدام، من خلال:** أولاً، تكييفها مع احتياجات المستهلكين ومتطلبات السوق؛ ثانياً، تحسين قدرة هذه الأنظمة على الصمود، وخاصة في ما يتعلق بتغير المناخ. يشتمل هذا الهدف على شقين: تعزيز الكفاءة الفنية والاجتماعية للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق من جهة، وتبني ممارسات صديقة للبيئة من جهة ثانية. تعاني أساليب استخدام الأراضي في المناطق المعرضة للأخطار المناخية من آثار التعرية، وعدم الكفاءة في استخدام المياه في الزراعة، والتملّح، وفقدان خصوبة التربة، وحتى التصحّر.

©FAO/Lucie Chocholata

مقدمة

خلفية الدراسة وأهدافها والأسس المنطقية لها

تُعدّ الدراسة التي أجريت حول الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا جزءاً من مبادرة إقليمية لمنظمة الفاو بعنوان «الزراعة المستدامة للحيازات الصغيرة من أجل تحقيق التنمية الشاملة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا» والتي تأتي في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث الذي يركز على الحد من الفقر في الأرياف. وتهدف الدراسة إلى توفير تحليل مقارن لتعريف ووضع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في كل بلد من البلدان الستة قيد الاستعراض (مصر، لبنان، موريتانيا، المغرب، السودان وتونس)، ومساهماتها في الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية، وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن سياسات وتدابير الدعم التي تستهدف هذا النوع من الزراعة وتؤثر فيه.

إن الهدف النهائي من هذه الدراسة هو تقديم توصيات واقتراح إطار سياساتي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لتمكينها من وضع برنامج لسنوات عدة (خمس سنوات) لدعم وتحسين أداء الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، والحدّ من أوجه الضعف وتعزيز الغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذا النوع من الزراعة في البلدان ذات العلاقة.

وتركز هذه الدراسة على الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق (مصطلح «صغيرة» هو جزء من النقاش)، حيث سعت لتشمل موضوع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق (الذي يشير إلى مشاركة كبيرة لأفراد الأسرة في العمل الزراعي). وبالتالي، سيستخدم هذا التقرير بشكل عام مصطلح «الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق».

تستهدف الدراسة أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر الزراعية التي تعمل في الزراعة وتربية المواشي. وتتطرق الدراسة إلى أنشطة الإنتاج من الغابات التي تستفيد منها الأسر عندما تتعلق تلك الأنشطة بشكل مباشر وتساهم في سبل عيش صغار المزارعين (محاصيل زراعة الغابات، والأراضي الرعوية الحرجية، وجمع المنتجات الحرجية غير الخشبية مثل الصمغ العربي، الخ.).[4] ومع ذلك، لا تتناول الدراسة مواضيع تربية الأحياء المائية أو تربية الأسماك، كما أنها لا تركز بشكل خاص على الغابات كمورد طبيعي لأن هذا الأمر ينطوي على مجموعة متنوعة كلياً من القضايا (التنوّع البيولوجي، وقطاعات مصائد الأسماك والأخشاب، والوقود الحيوي، وما إلى ذلك). وأخيراً، تبحث الدراسة في دور الأنشطة[5] غير الزراعية في سبل العيش الريفية كلما توفرت الوثائق والبيانات.

في البداية، ركزت الدراسة على خمس دول (مصر، لبنان، موريتانيا، المغرب، تونس). ولاحقاً، تمت إضافة بلد سادس هو السودان. ووفقاً لذلك، يتم عرض النتائج على شكل ستة تقارير وطنية، وسيكون هذا التقرير تقريراً استعراضياً شاملاً، وتوجد في جدول الملخص ادناه قائمة بأسماء معدي التقرير والمساهمين فيه.

[4] ذلك لا يعني بالضرورة قطاع الأخشاب بالمعنى الضيق.

[5] سوف تستخدم عبارة "أنشطة متعددة" و"الأنشطة غير الزراعية" بنفس المعنى في هذا التقرير.

يشار في هذا التقرير الاستعراضي بانتظام إلى **أجزاء من تقارير قطرية** ومقتطفات من تلك التقارير حيث يتم ذكرها بحذافيرها وبخط مائل مصحوبةً باسم **البلد** المعني.

أجريت الدراسة من جانب مركز التعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية (CIRAD)، والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط-المعهد الزراعي المتوسطي في مونبيليه (CIHEAM-IAMM) (منظمات بحثية وتدريبية تتخذ من مونبلييه في فرنسا مقراً لها)[6]. وعملت هذه المنظمات على عملية تنسيق تنفيذ الدراسة (يرجى الاطلاع على التفاصيل في ملحق رقم 1)، بالشراكة مع منظمة الفاو، التي ساهمت بتمويل الدراسة بشكل مشترك. عملت الفرق القطرية في كل بلد على موضوع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بإشراف من المنسقين القطريين ومن خلال استخدام منهجية صممها المنسقون العلميون للدارسة في كل من (CIRAD) و(CIHEAM-IAMM).

تشمل قائمة المستخدمين الرئيسيين للدراسة مكاتب منظمة الفاو (المكاتب القطرية والإقليمية وشبه الإقليمية والمقر الرئيسي)، وكذلك البلدان الأعضاء فيها (الوزارات) والشركاء المباشرين (شركاء التنمية ومراكز البحوث، وغيرهم) في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا. كما قد يقوم بعض مستخدمي الدراسة بتضمين بعض المقترحات الختامية الواردة في التقرير في خطط العمل الخاصة ببلدانهم، والتي تنفّذ من خلال الأدوات المعتادة للسياسات. كما قد يَشرعون في إجراء دراسات إضافية إذا لزم الأمر، وإصلاح الأدوات الإحصائية العامة الواسعة أو المحددة المستخدمة في القطاع الزراعي (التعدادات الزراعية العامة، والدراسات الاستقصائية، وما إلى ذلك)، وذلك لتحسين استهداف المستفيدين من الإجراءات والسياسات، وتحديد الأولويات البحثية، واقتراح سياسات أكثر ملاءمة، أو اقتراح سبل تعزيز ودعم أصحاب المصلحة إما على المستوى الفردي أو الجماعي (جمعيات المزارعين، وأصحاب المصلحة في القطاع، وما إلى ذلك) للمساهمة في تطوير القطاع الزراعي والأراضي. ومن الممكن أيضاً نقل المنهجية المستخدمة إلى بلدان أخرى، اعتُبر أنها ليست بحاجة لهذه المنهجية في هذا الوقت، نظراً لقصر مدة الدراسة.

عناوين التقارير القطرية الستة والتقرير الاستعراضي ومؤلفوها[7]

عنوان التقرير	المؤلفون
استعراض عام حول دراسة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا 135 صفحة (تقرير بالإنجليزية والملاحق)	جاك مارزين وباسكال بونيه (CIRAD) وعمر بسعود وكريستين تون-نو (CIHEAM-IAMM)، ألفريدو إمبيليا (الفاو)
التقرير الخاص بالدراسة الوطنية حول الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا، مصر 163 صفحة (التقرير والملاحق)	عادل أبو النجا (مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الإنتاج الحيواني، مصر)، إبراهيم صديق (خبير اقتصادي، جامعة المنوفية)، وحيد مجاهد (خبير اقتصادي متخصص بالقطاع الزراعي، جامعة عين شمس)، إيهاب صلاح، سحر أحمد، رانيا محمد نجيب، داليا ياسين، منى عبد الظاهر، وساهمت كذلك في التقرير فيرونيك آلاري (سيراد)
التقرير الخاص بالدراسة الوطنية حول الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا، لبنان 72 صفحة (التقرير والملاحق)	سالم درويش (خبير اقتصادي متخصص بالقطاع الزراعي - محاضر، الجامعة اللبنانية)، فرح كنج، أليسار سيد أحمد

[6] CIRAD: يعمل المركز الفرنسي للتعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الاستوائية والبحر الأبيض المتوسط.
CIHEAM-IAMM: واحد من أربعة معاهد زراعية متوسطية تابعة للمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر المتوسط.

[7] في هذا الاستعراض، تظهر الاقتباسات المأخوذة من التقارير القطرية بين قوسين وبالخط المائل، يليها اسم البلد صاحب العلاقة (مثل المغرب).

عنوان التقرير	المؤلفون
التقرير الخاص بالدراسة الوطنية حول الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا، المغرب 78 صفحة (التقرير والملاحق)	مصطفى الراجح (المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس)، بمساهمات من جانب كل من يونس بكار، عصام سليكة، زين القاسم، باتريك دوغو، نيكولا فايس، مارسيل كوبر، كارولين ليجرز (سيراد)
التقرير الخاص بالدراسة الوطنية حول الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا، موريتانيا 123 صفحة (التقرير والملاحق)	محمدين ديوب (عالم اجتماع)، سعدنا ولد بحيده (الإحصاء الاقتصادي)، شعيب ولد عبد الله (متخصص في التنمية البشرية المستدامة)
التقرير الخاص بالدراسة الوطنية حول الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا، تونس 60 صفحة (التقرير والملاحق)	مصطفى جويلي (خبير اقتصادي، كلية الاقتصاد والإدارة نابل، جامعة قرطاج)، صفاء المكشر (كلية الاقتصاد والإدارة نابل، جامعة قرطاج)، عبد الحليم قويسمي (وزارة الزراعة)
التقرير الخاص بالدراسة الوطنية حول الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا، السودان 209 صفحات (التقرير والملاحق)	مأمون بحيري (مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا)، ومساهمات من جانب كل من علي عبد العزيز صالح، أمل مصطفى مبارك، النور عبد الله الصديق، الرشيد الإمام الخضر، سلوى عبد الرحمن حسن، حسن محمد نور، صلاح محمد العوض، الفاتح شاع الدين

المنهجية والإطار التحليلي المشترك

قدّم كل من (CIRAD) و(CIHEAM-IAMM) المنهجية المقترحة والأبعاد الموضوعية الرئيسية للدراسة خلال ورشة عمل عقدت في القاهرة يومي 2 و3 آذار/مارس 2015، ونظمها المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. شكلت الورشة فرصة لإجراء مقارنات بين المقترحات وإطار العمل الاستراتيجي الخاص بمنظمة الفاو، وكذلك مبادرة « الزراعة المستدامة للحيازات الصغيرة من أجل تحقيق التنمية الشاملة في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا». كما شكلت الورشة أيضا فرصة لجمع الآراء من كثير من الدول الممثلة في المنطقة، والتحقّق من النهج المقترح، واختيار ست دول لشملها في الدراسة، ووضع اللمسات النهائية على الشروط المرجعية ومسودة الجدول الزمني.

تم تصميم الإطار التحليلي المشترك استناداً إلى مجالات التركيز الثلاثة التي طرحت خلال ورشة العمل في القاهرة، مما يجعل من الممكن إثراء المعرفة والمعلومات حول الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. وتتلخّص مجالات التركيز االثلاثة للدراسة على النحو التالي:

- استعراض تعريفات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق واستعراض كيفية استخدام تعريفات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في السياسات، ومصادر التعريفات، والخلفية التاريخية الأخيرة للتعريفات الواردة في الدراسات الزراعية التي تم التشاور حولها وفي مجال الإحصاءات العامة، واستعراض الدراسات العلمية حول أنواع واتجاهات الحيازات...الخ.
- التغيير الهيكلي وخصائصه في البلد (النهج الكلي، واتجاهات الديموغرافيا والتوظيف، ودور الزراعة في الاقتصاد الوطني، وما إلى ذلك).
- أشكال ومضمون السياسات التي تستهدف (أو لا تستهدف) صغار المزارعين (التصميم، والخلفية التاريخية، وتقييم الأثر، إن وجدت، وما إلى ذلك).

تمّ تحليل البيانات التي تمّ جمعها على أساس مجالات التركيز الثلاثة هذه، ثم تمّ استخدامها لإعداد التقارير الوطنية والإقليمية. يعمل هذا الإطار المشترك كدليل لإعداد التقارير الوطنية وتقارير الاستعراض التي تتّبع هيكلية متماثلة. كما تمّ وصف الإطار في الموضوعات التي تمّت مناقشتها خلال ورش عمل الخاصة بالمنهجية التي عقدت في كل بلد من البلدان بالتعاون مع الشركاء المعنيين في إطلاق الدراسة.

يرد في التقارير الوطنية وصف مفصّل للموارد ومصادر المعلومات المستخدمة، والتي تشمل الوثائق المتاحة القائمة والمقابلات التي أجريت مع خبراء في مجال تكييف السياسات التي تستهدف الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. تم استخدام المعلومات التي تم جمعها لتقييم كفاءة هذه الفئة من المزارعين ومستويات الدعم التي يتلقونها، واستكشاف سبل تحسين وضع الشباب والنساء في الأرياف على وجه الخصوص.

بالإضافة إلى ذلك، تحتوي التقارير الوطنية على بعض دراسات الحالة التي تسلط الضوء على الابتكارات وآليات الدعم الكفوءة التي يستفيد منها صغار المزارعين. واستُمِدّت هذه الدراسات من خلال مراجعة المنشورات السابقة ومن تجارب الخبراء الذين تمت استشارتهم. كما تتعلّق تلك الدراسات بالإجراءات المتخذة في المشاريع والبرامج التي ينفذها شركاء التنمية (الوزارات والمنظمات غير الحكومية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة، وما إلى ذلك)، وتستخدم لتوضيح الجهود المبذولة لتحسين فئة أصحاب الحيازات الصغيرة. وأخيراً، استضاف كل بلد من البلدان حلقات نقاشية ومناقشات مائدة مستديرة وكذلك جلسات لتقديم الدراسة رسمياً إلى السلطات ومكاتب التمثيل القطرية لمنظمة الفاو.

©FAO/Lucie Chocholata

1 الإطار المفاهيمي والتصنيف

يمكن تفسير المخاوف التي تعتري قادة دول منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا حول موضوع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق من خلال عوامل عامة متنوعة:

- من ناحية، تنشأ عن تحرير التجارة مستويات متنوعة جداً من الإنتاجية والدعم الحكومي للقطاع الزراعي في مختلف الدول، مما قد يؤدي إلى ايجاد نوع من التنافس بين هذه القطاعات وإضعاف القطاعات الهشة أصلاً. على سبيل المثال، تشير نسبة إنتاجية العمالة التي تبلغ 1:1000 إلى الفَرق بين الزراعة البعلية اليدوية وغير المكثفة، والأشكال الأخرى من الزراعة التي تستخدم فيها الآلات والتي تركز على الانتاج المكثف في الدول التي تمتلك سياسات زراعية أفضل مثل (الولايات المتحدة، الاتحاد الاوروبي وغيرها). (مازوير، 2001؛ بيليرز وآخرون، 2013).

- من ناحية أخرى، لا تسمح اتجاهات العولمة الحالية بتطبيق نسخ متماثلة تماماً من عمليات التحول الهيكلي للاقتصادات الوطنية، والتي اتّسمت بانتقال هائل للقوى العاملة من الزراعة إلى الصناعة (كما هي الحال في انجلترا في القرن التاسع عشر، وجنوب أوروبا وأمريكا الشمالية في القرن العشرين). يعود سبب حصول هذا التوجه العالمي نحو التوسع الحضري إلى نمو القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية التي تتّسم بانخفاض إنتاجية العمالة، وظروف العمل السيئة، ومحدودية الأجور. ولذلك فإن عملية توفير العمالة الزراعية المطلوبة في سيناريو تحول هيكلي قياسي تعترضها قيود تتعلق بمحدودية الخيارات الزراعية والنمو السكاني القوي والمستمر.

- تكون مختلف عوامل الإنتاج إما قابلة للنقل أو غير قابلة للنقل: في الوقت الذي يمكن فيه تحريك رأس المال بسهولة، إلا أنه من غير الممكن نقل الأراضي الزراعية، كما باتت الهجرة مقيدةً بشكل أكبر مما كانت عليه في القرن التاسع عشر، على الرغم من تزايد التحديات الديموغرافية (ميرفي، 2012).

- وأخيرا، تمتد العولمة في مجال الزراعة إلى قطاعات أخرى (مثل التجارة والنقل)، وبالتالي، تقلل من حصة المزارعين من القيمة المتحصلة (راستوين وغيرسي، 2010).

كان لهذا الإطار تأثير كبير على حكومات البلدان التي شهدت تطورات مماثلة تماماً:

- ينعكس التفاوت في الدخل داخل البلدان وسهولة تدفق رؤوس الأموال بين الدول على هياكل الإنتاج غير الممولة بشكل كافٍ للأسر الزراعية للحيازات الصغيرة، ما يؤدي إلى وضعها أمام المنافسة مع غيرها من الهياكل الاقتصادية الوطنية أو الأجنبية القادرة على تأمين تمويل كبير من القطاع الخاص أو العام (بورسيجل وهيرفيو، 2009). والنتيجة هي تباين كبير في إنتاجية العمالة، مما يضاعف من الصعوبات التي تواجه جهود القضاء على الفقر بين السكان النشطين الأكثر حرماناً.

- أما في البلدان التي بدأت فيها مرحلة التحول الهيكلي للتو، باتت اتجاهات التصنيع، التي مكنت العمالة غير الماهرة من الحصول على وظائف، تفسح المجال أمام الاستثمارات التكنولوجية الكبيرة التي تنطوي على الكثير من التشغيل الآلي، وبالتالي الحد من فرص العمل المتاحة أمام المزارعين الفقراء. لذا يصبح موضوع ايجاد فرص العمل أولويةً طارئةً على المستوى الاجتماعي ومستوى السياسات، بحيث يجب تضمينه في أي نقاش حول التدريب المهني للشباب في المناطق الريفية.

- الفوارق الإقليمية من حيث ثروات الموارد الطبيعية، وفرص العمل، والحصول على الخدمات العامة ومستويات الدخل في كل بلد هي كبيرة وتترجم بشكل كبير إلى هجرة مؤقتة أو دائمة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وإلى ظهور علاقات حضرية / ريفية جديدة، تعتمد على جغرافيا كل بلد وعلى الظروف التاريخية التي تدعم تطوير الأراضي.

وفي ظل هذه التحولات الظرفية، بات من غير الممكن تصميم سياسات الزراعة الاسرية للحيازات الصغيرة من مجرد تكرار السياسات الزراعية التي سادت في القرن الماضي وساهمت في تحديث الزراعة في الدول الصناعية والناشئة (بيرنشتاين وبايرز 2001). تتطلب هذه التحولات الاهتمام بالأمور التالية في الوقت نفسه: الإنتاجية وإمكانية استبدال العمالة الزراعية، من خلال تكييف واعتماد التقنيات (النظر في تنويع تقنيات الري)، وتأمين أنشطة زراعية وغير زراعية مدرّة للدخل، كالقيام بأنشطة إنتاجية أخرى أو الاستفادة من الخدمات المقدمة في سوق العمل (دورين، هوركيد وآخرون، 2013)، وأخيراً، إطلاق الاستثمارات العامة التي تفسح المجال أمام تحقيق التنمية الإقليمية (البنية التحتية)، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع والبيئة المعيشية للسكان في المناطق الريفية (المرافق) (فان وتشان-كانغ، 2005). تُعدّ أنواع المزارع أداةً رئيسيةً في يد صنّاع القرار لتنفيذ تدخّلات محددة وتحسين الأثر المنشود من السياسات على فئات اجتماعية ومهنية ظاهرة و/أو على الأراضي التي تعيش فيها تلك الفئات كأولوية (على افتراض وجود حالة من التمايز الاجتماعي والمكاني، والتي هي واقع في معظم الأحيان). تتنوع وتتعدد التعاريف والفئات كما هي الحال مع المنهجيات التي تستهدف الوصول إليها.

يحاول الجزء الأول من هذا التقرير (أ) تحديد إيجابيات وحدود مفهوم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق؛ (ب) وتحديد أهمية ايجاد نوع من التكامل بين هذا المفهوم ومفهوم الزراعة الأُسرية الذي يحدد الأسس المنطقية التي يرتكز عليها أصحاب الحيازات الصغيرة، من أجل تحسين كفاءة السياسات التي تستهدفهم. ويقترح هذا الجزء من التقرير أيضاً (أ) استخدام نموذج شامل يمثّل الخصائص التشغيلية الرئيسية للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة؛ (ب) والتحقّق من قدرات القياس والأدوات التحليلية لفهم تعقيدات هذا النوع من الزراعة؛ (ج) وتوفير رؤية متكاملة للظروف التي تحكم تطوير الأراضي في المناطق الريفية وشبه الحضرية التي تلعب فيها الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق دوراً كاملاً ومناسباً.

1.1 الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق: مفهوم متعدد المعاني

1.1.1 الاعتماد الكبير على المسار المعلوماتي

تتّسم تعريفات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق المستخدمة في إحصاءات الدول الخاضعة للدراسة بالغموض، كما تختلف المعايير المستخدمة باختلاف نوع البحوث والمؤلفين والدولة (وأحيانا المنطقة). كما تتّسم البيانات الوطنية في بعض الأحيان بالقِدم (أجري آخر تعداد في المغرب في عام 1996)، بحيث لا يمكن استخدامها لتحديد مسارات التنمية. وغالباً ما تركّز تلك البيانات على الجانب الزراعي من أنشطة أصحاب الحيازات الصغيرة وتتغاضى عن الأنشطة المتعددة الأخرى. وليس من الغريب أن تجد في تلك البيانات أنه تم وصف الحيازات الزراعية اعتماداً على قطاع الإنتاج الرئيسي فقط، أو على العنصر الرئيسي في النظام الزراعي المتّبع في تلك الحيازات، في حين يتم تجاهل أنشطة الإنتاج الثانوية والوظائف المصاحبة لها. يُصعّب وجود مثل هذه الرؤية الجزئية عملية فهم الأسس المنطقية والاستراتيجيات التي يتّبعها أصحاب الحيازات الصغيرة.

هنالك أسباب كثيرة لهذا الوضع:

- من ناحية، معظم أصحاب المصلحة المعنيين في إعداد الإحصاءات ودراسة الزراعة هم من خريجي المدارس الزراعية. ولذلك فمن المنطقي أن تكون نظم الإنتاج وقضايا الربح في صلب تفكيرهم، على حساب اتّباع نهج أكثر وفراً أو اتباع نهج اجتماعي يركّز على أداء الأسر الريفية.

- هنالك اعتماد على مسار معين يجعل من الصعب إنتاج وتحليل معلومات جديدة حول الأسر الزراعية، ومزارعها، والأقاليم الريفية ونظم الأغذية الزراعية. وبالتالي، تتعلق معظم البيانات والمؤشرات الإحصائية المتاحة بالإنتاج والعائد بحسب كل وحدة مساحة أو لكل رأس من الماشية. هنالك معلومات قليلة أو معدومة حول تنوّع مصادر دخل الأسرة، كما إن إنتاجية العمالة غير معروفة إلى حد كبير، ناهيك عن عدم الإشارة إلى المستوى النهائي (المواد الغذائية) أو الوسيط، أو الاستهلاك على مستوى المزرعة (التحويلات والمدخلات الداخلية) أو ترتيبات التسويق. ونتيجة لذلك، فإنه من الصعب جداً مقارنة جوانب مثل إنتاجية العمالة في أشكال متنوعة من الإنتاج مع أداء الحيازات التي تجمع بين أنشطة متنوعة أو تحديد مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في تحقيق الأمن الغذائي في البلد أو التوظيف أو تطوير الأراضي. ويمكن القول إن الإحصاءات المتاحة تفضي إلى إيجاد نوع من التحيز في التمثيل نظراً لبساطتها، بحيث تعمل على وضع قيمة أعلى للنظم الأحادية المتخصصة على حساب الأنظمة المعقدة لصغار المزارعين.

- ومن ناحية أخرى، أدّت التعديلات الهيكلية التي وضعتها البلدان قيد الاستعراض في مرحلة ما إلى تقليص الاهتمام بإعداد الإحصاءات. كما تباطأت وتيرة التعدادات الزراعية، وأصبحت المسوحات السنوية الإضافية نادرة، كما تم تبسيط البيانات التي تم جمعها. وأُسند جزء من مسؤولية جمع المعلومات إلى الجهات الاقتصادية الفاعلة (المصدرين، والمنظمات التجارية المشتركة، وما إلى ذلك) أو الموظفين الإداريين (مستشاري الإدارة، والمرشدين الزراعيين، وما إلى ذلك). ونتيجة لذلك، كانت مصادر ومحتوى المعلومات التي تم جمعها مجزّأة، وكانت إمكانية الوصول إلى المعلومات وتجانسها محدودةً، وبالتالي، كانت المقارنة بين المعلومات محدودة أيضاً.

2.1.1 مزايا تطبيق مفاهيم الزراعة الأُسرية والتنمية الإقليمية الشاملة لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من السياسات لدعم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق

تمّ تبني عملية البحث عن الأنماط العالمية من خلال معايير عامة أو محددة تستخدم للممايزة بين الأشكال المتنوعة للزراعة مرة أخرى منذ إحياء السنة الدولية للزراعة الأُسرية في عام 2014، على الرغم من أن هذه الممارسة قائمة منذ فترة طويلة. وبناءً على الفرضية القائلة إنه من الضروري استهداف سياسات التنمية المقترحة من جانب الحكومات والمدعومة من جانب الجمعيات والمؤسسات الزراعية والريفية، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأوضاع المتنوعة قدر الإمكان، والتذكر دائماً أنه من المستحيل إيجاد حلول شاملة لجميع أنواع الحيازات الزراعية (دوبريميز وآخرون، 1995)، أصبحت مسألة إيجاد «أفضل» تعريف لبعض أشكال الزراعة وتصنيفاتها (التصنيف) جزءاً لا يتجزأ من عملية تصميم السياسات وتنفيذها.

في معظم البلدان، يبدو من الضروري اللجوء إلى تعاريف وفروقات تشمل كل أنواع الحيازات أو جزءاً منها (من حيث هياكلها، وإجراءات التشغيل الفردية أو الجماعية والأداء النسبي)، والتي تأخذ في الاعتبار البيئة المحيطة بها (السياق). ولذلك، تم تناول موضوع التنوع في الحالات الفردية استناداً إلى أوجه الشبه والعلاقات، والعوامل التي تفسر هذا النوع من التنوع. إلى جانب ذلك، تظل دراسة الاتجاهات والتحولات لأشكال متنوعة من الجمعيات الزراعية أمراً رئيسياً لفهم التغيرات الملحوظة في المناطق الرئيسية في جميع أنحاء العالم (فان دير بلويج، 2016). ماذا بشأن منطقة البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي؟ في الوقت الذي تطرقت فيه معظم الدراسات التحليلية الأخيرة إلى المناطق الرئيسية من خلال استخدام مجموعات كبيرة من البيانات (التعداد الزراعي، التعداد السكاني، والمسح الزراعي)، أو الرجوع إلى المنشورات السابقة، تأخرت منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في هذا المجال (لودر وآخرون، 2016)، حيث كانت الدراسات تخضع لقيود تتعلق بجودة البيانات المتاحة (السلسلة الزمنية)، ودقتها (المعايير والمتغيرات، وما إلى ذلك)، ومدى صلتها (وحدة المراقبة، والمتغيرات، وما إلى ذلك).

وفي الوقت الذي ساعدت فيه الدراسات في بعض بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على ضبط هذه العناصر من الأنواع الشاملة[8]، لا تزال التعريفات الكلية المكونة من طبقتين قائمةً في المنطقة، وتستخدم من جانب الأغلبية، على الرغم من أنها لا تغطي بما فيه الكفاية العديد من الديناميات والفئات في كل نوع منها.

توجد في المغرب على سبيل المثال، (أ) «حيازات تصنيع زراعي عامة و/أو خاصة بالدرجة الأولى». (ب) «شركات زراعية تمثل 875 ألف حيازة صغيرة ومتوسطة، وتستحوذ على 92 بالمائة من الرقعة الزراعية المستخدمة، و8.1 مليون شخص. (ج) الزراعة «الاجتماعية»، بما في ذلك 601 ألف حيازة متناهية الصغر تدر إيرادات زراعية محدودة جداً للأسر صاحبة العلاقة، وتمثل 8 بالمائة فقط من الأراضي الزراعية المستخدمة و5 بالمائة من الجزء المروي من تلك الأرض، ونحو 5.5 مليون شخص.»

استطعنا تحديد واستخدام أربعة مصادر وتعريفات رئيسية ذات صلة:

- التعريفات الكلية التقليدية التي تتصل بقدر أكبر بفئة «الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق»، والتي يتم اعتمادها من جانب الأجهزة الحكومية والهيئات المالية[9] في إطار تنفيذ السياسات الزراعية أو الاجتماعية، من أجل الوصول إلى بعض الفئات المستهدفة (عدد المستفيدين).

- التعريفات الأكاديمية[10] التي تشير إلى تصوّر مفاهيمي أقوى. يستند النطاق الأوسع للدراسة (وحدة الملاحظة)، ودراسة أساليب التشغيل وعوامل التمايز بشكل متعمق أكثر على الدراسات السابقة حول الزراعة الأُسرية، والتركيز على العلاقة الوثيقة بين الأسرة الزراعية (أو الأسرة الممتدة عندما ينخرط في الزراعة أكثر من جيل) وممتلكاتهم وعملهم في الزراعة (نظام الإنتاج)، وكذلك على طبيعة العلاقة الأُسرية بين العمالة داخل الحيازة.

- التعريفات الإحصائية التي روّجها العاملون في مجال الإحصاءات الزراعية في البداية (داخل الوزارات والمؤسسات)، وترتكز هذه التعريفات على الأدوات العامة والإدارية (التعدادات والمسوحات)، ولكنها في الوقت نفسه مدعومة من جانب العلماء الذين أعادوا استخدام البيانات العامة عن طريق مقارنتها مع بيانات البحوث الخاصة بهم (الدراسات الاستقصائية المخصصة).

- التعريفات المقدّمة من الخبراء[11] الذين يعملون إما لحسابهم الخاص أو لحساب المؤسسات، بما فيها المؤسسات السياسية.

[8] الزراعة الأُسرية أو الاجتماعية للحيازات الصغيرة، وزارة الزراعة (2001)، تونس

[9] التصنيف الرسمي المحدد في الخطب والبرامج الحكومية

[10] من خلال القياس باستخدام البحث العلمي

[11] في بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا قيد الاستعراض، من خلال إجراء مقابلات فردية مع الأشخاص ذوي الخبرة

1.2.1.1 ما هي التعريفات التي ينبغي استخدامها لتعريف الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وغيرها من أشكال الزراعة؟

ينبغي أن يستند تعريف الزراعة الأُسرية على المعايير التي تميز هذا النوع من الزراعة عن غيره من الأشكال الأخرى للإنتاج الزراعي (معايير التعريف)، وكذلك المعايير التي تفسح المجال أمام وصف تنوع المزارع الأُسرية (معايير التمايز). اقترحت منظمة الفاو تعريفاً واسعاً خلال السنة الدولية للزراعة الأُسرية عام 2014[12]. كان عام 2014 بمثابة المحرك للمبادرات الجديدة التي ما تزال مستمرةً إلى اليوم (المنتدى العالمي للأرياف في العالم والسنة الدولية للزراعة الأُسرية + 10[13]، منتدى المعرفة الخاص بـ منظمة الفاو حول الزراعة العائلية).

> تشمل الزراعة الأُسرية جميع الأنشطة الزراعية القائمة على الأسرة، وترتبط بعدة مجالات من مجالات التنمية الريفية. تُعدّ الزراعة الأُسرية وسيلة لتنظيم الإنتاج الزراعي والحرجي ومصائد الأسماك والإنتاج الرعوي وتربية الأحياء المائية، بحيث تدار وتشغّل من جانب الأسرة وفي الغالب تعتمد على عمالة من نفس الأسرة، بما في ذلك النساء والرجال.[14]

تُعرّف المزرعة الأُسرية بصفة عامة على أنها وحدة إنتاج ترتبط ملكيتها والعمالة فيها ارتباطاً وثيقاً بالأسرة. يفضي هذا الترابط بين هذه العوامل الثلاثة، وهي ملكية الأرض، والعمالة، والأسرة، إلى إيجاد مفاهيم أكثر تعقيداً تتعلق بنقل الإرث وإعادة إنتاج العمل الزراعي. وبالتالي تعتبر المزرعة شيئاً معقداً يجسد الحقائق الاقتصادية والفنية والاجتماعية والثقافية المتنوعة. ويمكننا الإشارة إلى كتاب بيليرز وآخرون، (2014)[15] حول هذا الموضوع، حيث يقدّم الكتاب تعريفاً يشمل ثلاثة أنواع رئيسية من الحيازات (الشكل 1):

- تشير الزراعة الأُسرية إلى واحد من أشكال تنظيم الإنتاج الزراعي، وتشمل الحيازات التي تتميز بوجود روابط عضوية بين الأسرة ووحدة الإنتاج وحشد العمالة الأُسرية، باستثناء الموظفين الدائمين. وتتجلى هذه الروابط من خلال إدراج رأس المال الإنتاجي في أصول العائلة وفي الجمع بين الأسس التشغيلية المحلية المرتبطة بالسوق وغير المرتبطة به أيضاً عند اختيار العمالة الأُسرية وتحديد أجرها، وكذلك عند اختيار توزيع المنتجات إما للاستهلاك النهائي، أو استخدامها كمدخلات وسيطة، أو كاستثمارات ومخزون.

- عبارة عن شركة عائلية تتكون من حيازات تمتلكها أشكال متنوعة من الأسر نظراً لامتلاك تلك العائلات العديد من الخصائص المشتركة في ما بينها، ولكن ما يجعلها متنوعة هو الاستخدام الهيكلي للعمالة مدفوعة الأجر. وبناءً على ذلك، تشير الشركات العائلية إلى أشكال تنظيم الإنتاج الزراعي التي تعمل فيها الحيازات على الجمع بين العمالة الأُسرية والعمالة الدائمة مدفوعة الأجر، الأمر الذي يفضي إلى إدخال إدارة الأجور في تشغيل الحيازة الزراعية. يشير منطق الإدارة إلى البحث عن أشكال الإنتاج التي تمكّن من دفع الأجور للموظفين الدائمين، والحصول على المدخلات في مجال السوق، والأجر الإجمالي للعمالة من داخل الأسرة.

[12] http://www.fao.org/family-farming-2014/en/
[13] http://www.familyfarmingcampaign.net/en/family-farming/concept
[14] http://www.fao.org/family-farming-2014/home/what-is-family-farming/en/
[15] 2015 للنسخة الإنجليزية

- تشير الزراعة المشتركة إلى أشكال تنظيم الإنتاج الزراعي التي توظف فيها الحيازات عمالة مدفوعة الأجر حصراً. ويكون رأس المال العامل في هذا النوع من الزراعة مملوكاً لجهات في القطاع الخاص أو العام لا تربطها أي علاقة بالأسس الأُسرية للعمل. في تلك الحالة، يوجد هنالك نوع من الانفصال بين منطق العمل الذي تتبناه الأسر ومنطق الشركات، بحيث يهيمن الطابع التجاري، والذي تدفع فيه الأجور على شكل رواتب، مع تمايز واضح بين مستوى المهارات، والتسلسل الهرمي، والأجور بين الموظفين.

الشكل 1: الأنواع الرئيسية الثلاثة للحيازات الزراعية

	الزراعة الأُسرية ← → الزراعة المؤسساتية		
	المزارع الرأسمالية	المزارع التجارية	المزارع الأُسرية
العمالة	موظفون مدفوعو الأجر حصراً	عمالة مختلطة تشمل موظفين دائمين	تسيطر عليها الأسرة ولا توجد فيها عمالة دائمة
رأس المال	مساهمون	الأسرة أو الرابطة الأُسرية	الأسرة*
الإدارة	فني	الأسرة/فني	الأسرة
الاستهلاك	غير متوفر	المتبقي	غير رسمي أو وضع المشغل
الوضع القانوني	شركة محدودة عامة أو غيرها من أشكال الشركات	وضع المشغل، شكل من أشكال الروابط	غير رسمي أو وضع المشغل
وضع حيازة الأراضي	مملوكة أو حيازة رسمية غير مباشرة	مملوكة أو حيازة رسمية أو غير رسمية غير مباشرة	

*بما في ذلك الحيازات ذات رأس المال المتدني جداً، مثل المزارعين الاسريين الذين لا يملكون الحيازات

المصدر: بيليرز وآخرون، 2014

إقتُرحت في هذا الجدول معايير تعريف وتمايز متنوعة. ووفقا لهذه الدراسة، فإنه من الممكن تحديد ثلاثة أشكال من أشكال تنظيم الزراعة، والتي تشمل الحيازات الزراعية مقسّمة حسب الأمور التالية:

- حسب معيار العمالة: العمل على التخلص من الدور الحصري للعمالة الأُسرية في حشد عوامل الإنتاج وإدارتها بشكل كامل (أي العمالة الأُسرية، العمال مدفوعو الأجر حصراً)، وتحويله إلى أشكال أكثر تطوراً من المشاريع الريادية الرأسمالية.

- حسب معيار الوضع القانوني: الانتقال من الوضع غير الرسمي الذي يشتمل على تنظيم أسري أو مجتمعي صارم إلى أشكال قانونية رسمية متعددة (المعترف بها من خلال أنواع النشاط، الهيكل، وما إلى ذلك)، وصولاً إلى الاعتراف بوضع المزارع في السياسات العامة (الإعانات، والإعفاءات الضريبية، والرواتب التقاعدية، وما إلى ذلك).

- حسب معيار استخدام المدخلات الوسيطة أو المنتجات النهائية المستمدة من الحيازة الزراعية: التوجه من الاعتماد الذاتي المنظم أو الاستهلاك المتكامل (الاستهلاك الوسيط والتحويلات خلال دورة الإنتاج والاستهلاك النهائي للمنتجات الغذائية وغير الغذائية)، إلى السوق حصراً لتوريد مدخلات الإنتاج أو المواد الغذائية (أي الانتقال من نظام غير تجاري إلى نظام تجاري حصراً).

تجدر الإشارة إلى أنه لا يتم استخدام حجم (المساحة السطحية) للحيازات كواحد من المعايير المميزة في هذه الدراسة لـ بيليرز وآخرون، (2015)، حيث كثيراً ما يرتبط تعبير «صغيرة الحجم» خطأً مع الزراعة الأُسرية، وتكون في كثير من الأحيان مصدراً لإجراء مقارنات رئيسية. في الواقع، يعتبر «أن الإشارة إلى مجرد الحجم كبعد هيكلي يشكل عموماً مصدراً للإرباك لأنه يخفي الخصائص الوظيفية وتنوع الممارسات المرتبطة بتطوير قطعة الأرض الزراعية نفسها. لا يعد هذا المعيار – عند استخدامه لوحده – معياراً تمييزياً، حيث يشتمل كل نوع من الزراعة على حيازات زراعية تمتلك مساحات سطحية صغيرة وكبيرة، اعتماداً على تاريخ النظم الزراعية، وأساليب التوارث بين مختلف الأجيال، ومستوى المكننة ونظام الإنتاج» (بيليرز وآخرون، 2015). وعلى العكس من ذلك، تستخدم جميع التعريفات التي تم تحليلها في البلدان، التي شملتها الدراسة في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا، حجم الأراضي الزراعية، أو عدد الماشية/ القطيع / السرب في حالة تربية الثروة الحيوانية، كمعيار لتعريف الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.

نجد عند استعراض الدراسات السابقة أنه تم وضع التعريفات الخاصة بالفلاحة الريفية من خلال معايير تحليلية قريبة جداً من التعاريف الواردة في الشكل 1. بالنسبة للعالم الروسي تشاينوف (1990)، تعتبر الأسرة العاملة في الفلاحة مركزيةً: «هدفنا هو إجراء تحليل تنظيمي للنشاط الاقتصادي للأسرة العاملة في الفلاحة، التي لا تلجأ إلى توظيف أيدٍ عاملة من خارج الأسرة، والتي تمتلك أرضاً زراعية صالحة للاستخدام، والتي لديها وسائلها الخاصة للإنتاج واضطرت في بعض الأحيان إلى استخدام القوة العاملة لديها للقيام بأنشطة غير زراعية». [صفحة 53] . ويضيف تشاينوف: «... نستطيع من خلال النشاط الاقتصادي فهم جميع الأنشطة الأخرى، سواء كانت زراعية أو غير زراعية في مجملها».

في بعض البلدان الخاضعة للدراسة، مثل لبنان، يوصف هذا النموذج الاجتماعي من الزراعة – الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق – بأنه «الأساس الذي يقوم عليه مجتمع الفلاحين الذي لا يزال موجوداً في عالم الأرياف». تنتمي الحيازات الزراعية الصغيرة في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا حصراً إلى الشكلين الأخيرين من أشكال التنظيم الزراعي وهما: الزراعة الأُسرية والشركات العائلية، ويُذكَر هذا النوع من الانقسام في التعريفات الوطنية الأكثر استخداماً. دفعتنا الطبيعة المشتركة للعمالة الأُسرية إلى اعتماد مصطلح الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في دراستنا، وهو المصطلح الذي بات معتمداً من جانب المجتمع الأوسع، بما في ذلك منظمة الفاو[16]. وبغض النظر عما إذا كان هذا المصطلح ينطبق على الحيازات التي توظّف أيدي عاملة من نفس الأسرة فقط أو يمتد ليشمل الأسر التي توظف أيدي عاملة من خارج الأسرة لفترة مؤقتة، يظل من الممكن تقييد أو توسيع نطاق السكان الذين شملهم الاستطلاع.

2.2.1.1 مزايا تحديد وتمييز الأشكال النموذجية للحيازات الأُسرية الصغيرة بناءً على معايير مثل الهيكل والعمل والأداء

وللذهاب إلى ما هو أبعد من هذه الأشكال الثلاثة الرئيسية للتنظيم الزراعي، نحن بحاجة إلى بيانات إحصائية ومعارف خبراء للتمييز بين المجموعات الفرعية للحيازات الزراعية ضمن أعداد أكبر من السكان. وباعتراف الجميع، يكشف هذا الإجراء عن أنواع متنوعة من الهياكل، وخاصة أساليب التشغيل المتنوعة، ومزيج من الممارسات والأنشطة، مما أدى إلى تباين في الأداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. تسلط لمحة عامة، خرج بها منتدى نقاشي نظمته منظمة الفاو في عام 2014 حول الزراعة الأُسرية حول معايير التعريف المستخدمة في جميع أنحاء العالم، الضوء على العديد من الأبعاد: العمل، والإدارة-التنظيم، والحجم، وسبل العيش، والإقامة، والعلاقات بين الأجيال، والشبكات الاجتماعية والمجتمع المحلي، والغاية (الاستهلاك الذاتي)، والملكية، وحيازة واستخدام الأراضي، والاستثمارات العائلية، والكفاءة الفنية والاقتصادية والقدرة على تغييرها، والاستدامة البيئية وأشكال التحوّل نحو نماذج أخرى (غارنر و»دي لا أو كامبوس» 2014).

[16] المزارع الأُسرية الصغيرة http://www.fao.org/economic/esa/esa-activities/esa-smallholders/smallholders/en/

نرى أنه ينبغي دراسة الأبعاد الرئيسية الثمانية لعمليات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق للتمييز بينها وبين الأنواع الفرعية المتجانسة (سوريسو وآخرون، 2014). لا يصلح بعض من هذه المعايير إلا لتمييز الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق عن غيرها من الأشكال الأخرى للتنظيم الزراعي (معايير التعريف)، في حين يستفاد من المعايير الأخرى لوصف تنوع هذه الحيازات الأُسرية الصغيرة (معايير التمايز) والأنواع الفرعية. تشتمل الأبعاد على ما يلي:

1. القدرة على الحصول على الموارد: الأراضي الزراعية، والمراعي، والغابات، والمياه اللازمة للري، ومياه الشرب للثروة الحيوانية (تربية الماشية).
2. القدرة على الاستثمار.
3. حصة ودور الاستهلاك الغذائي من منتجات المزرعة في استراتيجية الأسرة.
4. نوع الاندماج في أسواق الاستيراد والتصدير والاستقلال عن الأسواق (المدخلات والمخرجات)، وانعكاس التحويلات داخل (الأسر) الاجتماعية أو نظم (الإنتاج) الفنية والموفرة.
5. مستوى التنويع / التخصص في النشاط الزراعي.
6. الأنشطة المتعددة والدور النسبي للزراعة في هذه الأنظمة (في القطاع الزراعي أو غير الزراعي).
7. مستوى استبدال العمالة الأُسرية برأس المال المادي (التكنولوجيا، ودعم المكننة والأتمتة، وما إلى ذلك) و/أو العاملين بأجر الذين يكمّلون أدوار العمالة الأُسرية.
8. الغاية من النشاط والاستراتيجيات المطلوبة لتمكين الحيازة الزراعية من تقديم الأداء المنشود.

في دراستنا، استخدمت التقارير الوطنية العوامل التالية لتحديد معايير التعريف والتمايز (انظر الحالة الخاصة بتونس في الإطار رقم 1)

تتماشى الأبعاد مع المقترحات المقدمة من المبادرات الدولية لتحديد مختلف أشكال الزراعة بشكل أفضل (جولوش، 2014) والتحولات الجارية في القطاع (انظر صورة[17]البيانات الإحصائية الخاصة بـ منظمة الفاو، انظر جدول 7، ومبادرة مراقبة الزراعة العالمية، [18]انظر مربع 2 وجدول 8 في الملحق 2).

ويتضمن الملحق رقم 4 مقارنة بين معايير التعريف والتمايز الرئيسية التي تم تحديدها في التقارير الوطنية ذات الصلة بدراستنا. وعليه، واستناداً إلى نتائج الدراسات الوطنية، فُضِّلت بعض المعايير في بعض التعاريف والتصنيفات.

[17] صورة البيانات http://www.fao.org/economic/esa/esa-activities/esa-smallholders/dataportrait/farm-size/en/

[18] مبادرة مراقبة الزراعة العالمية http://www.worldagricultureswatch.org/

الإطار 1. معايير تعريف مقابل معايير التمايز في تونس

«بشكل عام، معايير التعريف هي نسبياً غير تمييزية ضمن فئة معينة (على سبيل المثال: الزراعة الأُسرية). وبالتالي، تُعدّ هذه عوامل تتشابه من خلال نقاط رئيسية، مثل: الطبيعة الأُسرية للعمالة، والتوظيف العرضي والمؤقت للأيدي العاملة من خارج الأسرة، والعلاقة بين الأسرة والأراضي الزراعية (كونها تعبر عن إرث وليس عن غاية تجارية)، طريقة الاستخدام المباشر (بما في ذلك استئجار الأراضي)، إدارة الأنشطة، والنهج المتّبع لاتخاذ القرارات التي تقع ضمن نطاق مسؤوليات ربّ الأسرة (يدعى مدير العمليات)، بالتعاون مع أعضاء أسرته (الأبناء والزوجة والبنات ...).

وعلى النقيض من ذلك، تتّسم معايير التمايز بكونها أكثر تمييزاً ضمن فئة معيّنة (على سبيل المثال: الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق). تُعدّ عوامل التباين هذه (بدرجات) مفيدة لإنشاء أشكال نموذجية، مثل حجم الأنشطة الأخرى التي يقوم بها الأفراد الأخرون في الأسرة، والذين يساهم الدخل الذي يدرّونه في معيشة وتشغيل الحيازة، والأهمية النسبية للاستهلاك المرتكز على المزرعة/ درجة الاندماج في السوق، ومساهمة المواد الغذائية في ضمان الأمن الغذائي للأسرة، ونقل واستخدام المعرفة والدراية الزراعية والخبرات (من جيل إلى جيل عادةً)، والاندماج المحدود للأسر في المنظمات الحديثة (التعاونيات والجمعيات المهنية)، والقيمة المعلقة على شبكات الدعم المتبادل والتضامن الأسري ومساعدة المجتمع والعلاقات القائمة على الثقة".

2.1 محدّدات النهج المستند على الحجم فقط

تُبرز الدراسات التي أجريت مؤخراً أهمية فئة «المزارع الأُسرية» (سوريسو، 2015). كما تشير أيضاً إلى استمرار وجود معيار الحجم في الدراسات المقارنة: «معظم المزارع في العالم، والتي يصل عددها إلى أكثر من 570 مليون مزرعة، هي مزارع تدار من جانب الأسر»، «تشغل المزارع الصغيرة (أقل من 2 هكتار) نحو 12 بالمائة من الأراضي الزراعية في العالم، في حين تشغل المزارع الأُسرية حوالي 75 بالمائة من تلك الأراضي» (لودر وآخرون، 2016). وبالإضافة إلى ذلك، تشير هذه الدراسات إلى انخفاض عام في متوسط حجم الحيازات، وبالتالي إثارة السؤال المتعلق بقدرة هذه المزارع على الاستمرار، وكذلك الآليات التي تساهم في تعزيز قدرة الحيازات على الصمود.

واحدة من الخصائص الثماني المعروضة في القسم السابق هي القدرة على الحصول على الموارد، وغالباً ما تتلخص في القدرة على الحصول على الأراضي (معيار حجم الأرض). إن الإشارة إلى الحجم أمر مهم من الناحية التاريخية، بدءاً من فجر الثورة الصناعية الأوروبية والأيام الأولى من «التحول الكبير» (بولاني، 1944). في الواقع، شهد القرن التاسع عشر، جدلاً ساخناً حول قضية زراعة «الحيازات الصغيرة» وزراعة «الحيازات الكبيرة» (اوجيه-لاريبا، 1912). قبل الثورة الصناعية، كانت إنتاجية العمالة لكلا النوعين من الزراعة متماثلة، حيث كانت الفجوة التكنولوجية بينهما محصورةً في زيادة أو نقصان استخدام المعدات التي تجرها الحيوانات. وبالتالي، كان موضوع التمييز بين هذين النوعين مسألة سياسية أساساً، بالإضافة إلى التعامل مع بُعد الأرض من حيث تركيز الأراضي (بين الأرستقراطيين أو الفلاحين)، وأساليب استخدام الأراضي (مباشرة أو غير مباشرة – المزارعين العاملين بنظام المزارعة والمزارعين المستأجرين). وحتى اليوم، ما تزال هذه الرؤية تشكل هيكلية هذا النقاش. ومع ذلك، ساهم التكثيف الزراعي المتعلق باستخدام الأسمدة النيتروجينية، والمكننة الآلية من خلال المحركات البخارية، وما تلاها من استخدام لمحركات الاحتراق، في توسعة الفجوة الإنتاجية بين مختلف أشكال الإنتاج. في ذلك الوقت، دافع كل من الليبراليين والاشتراكيين عن نموذج المرتّبات وعن الوفورات في التكلفة والمرتبطة برؤوس المال الضخمة (دي جونز 1848)، أو هياكل الانتاج المملوكة للدولة (ماركس 1965؛ كاوتسكي وآخرون، 1979)، ومعارضة الناشطين الزراعيين الداعمين لنموذج الزراعة الأُسرية والتوظيف الذاتي. أما في القرن الحادي والعشرين، فتواصل

مسألة الحصول على التكنولوجيات الجديدة توسيع هذه الفجوة بشكل أكبر. ومع ذلك، تظل القضايا الأساسية المتعلقة بالحصول على الموارد، ولا سيما الأرض، ونموذج التنمية، والعمالة مدفوعة الأجر أو العمالة الذاتية، في صميم النقاش الدائر.

في الوقت الذي ما زال فيه مفهوم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق منتشراً، تواجه عملية ترجمة هذا المفهوم إلى سياسات عامة ثلاث عقبات رئيسية هي: يؤدي صغر حجم المساحة المزروعة إلى وضع أسس منطقية وأساليب إنتاج مختلفة جداً. يتوقف المفهوم على ظروف الإنتاج الوطنية أو الإقليمية، ولذا من الصعب مقارنتها مع البيئات الدولية، وأخيراً، فقد يشير المفهوم إلى مؤشرات متنوعة جداً اعتماداً على ما إذا كان أحدها يتعامل مع أحادية متخصصة أو نظم متنوعة لزراعة المحاصيل وتربية الثروة الحيوانية.

1.2.1 مفهوم مرتبط بالسياق الإقليمي وغير مناسب لتحديد نطاق الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق

في بعض الدول التي شملتها الدراسة، هناك معايير دنيا لتعريف «الحيازة» الزراعية، والتي توفر إقراراً بهذا المفهوم ووضعاً له، اعتمادا على حجم معين، وبالتالي خلق فروقات بين هذه المفاهيم بين مختلف الدول (الجدول 1).

جدول 1: المعايير الدنيا المرتبطة بالوضع الرسمي للحيازة كما هو موضّح في الدراسات الوطنية

البلد	الأراضي الزراعية (معيار الأرض)	القطعان (معيار تربية الثروة الحيوانية)
لبنان	يتم تطبيق معيار الحد الأدنى للحجم على الحيازة الزراعية بموجب القانون اللبناني: «الحد هو 1000 متر مربع (1 دونم) من المساحة السطحية المزروعة بالكامل (مروية أو جافة) أو 400 متر مربع من زراعات الدفيئة». *10 دونم = 1 هكتار	يشتمل الحد الأدنى لعدد الحيوانات في مزرعة للحيوانات على "رأس واحد من البقر، 7 رؤوس من الأغنام، 7 رؤوس من الماعز و/أو 8 خلايا نحل".
مصر	اشترط التعداد الذي أجري في عام 1999-2000 أن تغطي الحيازات الزراعية الأرضية ما لا يقل عن 87.4 مترا مربعا حتى تعتبر حيازة زراعية.	نص التعداد الذي أجري في عام 1999-2000 على أن الحيازات الزراعية غير القائمة على الأراضي هي تلك التي تشتمل بحدها الأدنى على رأس واحد من الماشية، الجاموس أو الجمل، أو خمس رؤوس من الأغنام أو الماعز.

على النقيض من ذلك، تكون التعريفات التي تتطرق إلى هياكل الإنتاج في الحيازات الصغيرة بالمعنى الضيق، خلافاً لغيرها من الحيازات (المتوسطة والكبيرة)، إما غائبة كما هي الحال في (موريتانيا، السودان)، أو مقترحة على المستوى الوطني كما هي الحال في (مصر، الحد الأدنى للحيازة والموضوع عند ثلاث فدانات على الأقل)، أو تستند على معايير هيكلية الأرض ولكنها مصممة خصيصاً للبيئة الحيوية المناخية الإقليمية و/أو التوجه التكنولوجي (لبنان، المغرب، تونس). لم يعد المعيار الإضافي المتعلق بحجم القطيع موضع نظر هنا.

2.2.1 مفهوم يغطي حيازات زراعية متنوعة الأهداف

يفرض انخفاض حجم هياكل الإنتاج للحيازات الصغيرة على الأسر أو الأسر الممتدة عموماً، والتي لا ترى أنها مرتبطة بالأرض، البحث عن سبل عيش إضافية خارج المزرعة مثل: العمل في المزارع أو المدن المجاورة، وتصنيع المنتجات الزراعية، وإنتاج الحرف اليدوية، أو التنقل بين مكان العمل والسكن أو الهجرة الموسمية أو الهجرة على المدى الطويل. تُعدّ المساهمات من عدة أجيال ضرورية، بما في ذلك أعضاء الأسرة الممتدة الذين قد يكونوا استقروا في مواقع متنوعة ويعملون على إرسال تحويلات مالية.

واعتماداً على حجم هذه الأسر والحيازات، يمكن تحديد مستوى الدخل غير الزراعي والتحويلات القائمة ومختلف أنواع الأسس المنطقية على النحو التالي:

- عندما تكون التحويلات المالية أو الدخل غير الزراعي كافيةً لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات النقدية، قد يوجَّه النشاط الزراعي بشكل رئيسي أو حصري نحو الاستهلاك الذاتي. وبالتالي يؤثر مستوى الدخل من الأنشطة الأخرى بشكل كبير على درجة تكثيف الإنتاج الزراعي.
- قد يكون البعد الزراعي من هذه الأنشطة ثانوياً أو ترفيهياً. في المناطق الطرفية الحضرية، من الممكن أن تدر فرص التوظيف ما يكفي من الدخل بسهولة. في هذه الحالة، سوف تكون الزراعة نشاطاً ثانوياً. وبالتالي يصبح هيكل الحيازات الصغيرة موضوع ملكية، بالإضافة إلى توجيه أي استثمارات مالية لتحسين الإقامة. لم يعد الأساس المنطقي للعمل هنا هو الإنتاج، بل مصالح الملكية، وبات يهدف إلى جمع الدخل المطلوب لمرحلة التقاعد أو لبناء رأس مال يمكن توريثه للأبناء.
- في الحالات التي تكون فيها فرص تحقيق دخل من نشاطات غير زراعية محدودة (المناطق الريفية التي يتدنى فيها مستوى التنويع الاقتصادي)، قد يكون هيكل الإنتاج في الحيازة الصغيرة كثيفاً ويدر دخلاً زراعياً كبيراً. يعطي واضعو السياسات والسلطات الإدارية الأفضلية لهذا النوع من التنظيم، على الرغم من أنه لا يمثل كل هياكل الإنتاج في الحيازات الصغيرة. والسبب الرئيسي في ذلك أنه يتطابق مع الأنماط المثالية استناداً إلى الحيازات الزراعية والسياسات السابقة.

تحدد مستويات الدخل القدرة على الاستثمار، وهو معيار يؤخذ بعين الاعتبار في بعض البلدان التي شملتها دراستنا، على الرغم من الاستناد على أساس الدخل الزراعي وحده في معظم الأحيان. في تونس مثلاً[19]، استخدم هذا البلد في الماضي حداً معيناً لمتوسط الدخل الزراعي السنوي، وكذلك حداً يتعلق بالقدرة على الاستثمار لتحديد الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. أما في المغرب، فقد تم تضمين مفهوم حد الجدوى (أي ما يعادل الدخل السنوي لاثنين من العمال الزراعيين) في القانون.[20]

[19] «يقوم المعيار المستخدم لوصف مختلف فئات الحيازات على القدرة على الاستثمار ويحدد المنافع الممنوحة لهذه الفئة. وضع هذا المعيار في عام 1994 من قبل صندوق دعم التنمية الزراعية والثروة السمكية، وأدرج في قانون الاستثمار من أجل وضع الشروط والطرائق التي تحكم المنافع الممنوحة للمزارعين والصيادين. [...] حدد قانون الاستثمار ثلاثة أنواع للحيازات الزراعية، بما في ذلك مزارع الحيازات الصغيرة (الحد: 40 ألف دينار تونسي). كما تحدد شبكة صندوق دعم التنمية الزراعية والثروة السمكية الحدود العليا للرقعة الزراعية المستغلة المتوافقة مع مستويات الاستثمار المطلوبة. [..] تستخدم دراسة صندوق دعم التنمية الزراعية والثروة السمكية التي نفذتها وزارة الزراعة معيار متوسط الدخل السنوي لتصنيف المزارع وقدرتها على تقديم ضمانات للبنوك. وبحسب الدراسة، تعتبر أي مزرعة «صغيرة» في حال حققت متوسط دخل سنوي لا يتجاوز 6 آلاف دينار تونسي في عام 2000، في حين ارتفع ذلك الحد إلى 10 آلاف دينار تونسي في عام 2014.

[20] حدود الجدوى ضمن المناطق المروية، وتمتد تلك الحدود لتشمل المناطق البعلية المستغلة (البور): «يستطيع عدد قليل من ما يسمى بالأسر الزراعية تلبية «الحد الأدنى من المساحة التقليدية»، التي من المرجح أن تدر إيرادات سنوية تعادل رواتب اثنين من العمال الزراعيين ممن يحصلون على الحد الأدنى المضمون للأجور الزراعية». تتراوح نسبة الحيازات، التي تقل فيها المناطق السطحية عن الحد الأدنى المطلوب، من 58 إلى 99.5 بالمائة، اعتماداً على المنطقة. (أطلس الزراعة المغربي 2005). حالة الزراعة في المغرب 2005. الملف: الحيازات الزراعية، الرباط (المغرب). وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

ومع ذلك، ما تزال بعض القيود قائمةً عند تحديد الحجم الاقتصادي للحيازة استناداً على دخل المزارع، ولكنها لا تستخدم الدخل الموحد الذي يتضمن مصادر الدخل الأخرى للأسر الزراعية. ولذلك فمن الضروري تعزيز هذه المعايير.

3.2.1 مفهوم قد يستند على مؤشرات متنوعة وأدوات قياس متنوعة جداً

نلاحظ أن النظم الإحصائية في جميع أنحاء العالم قد طورت من توصيفها لـ «أحجام» مختلف هياكل الإنتاج:

- بات معيار المساحة السطحية، الذي كان سائداً في البداية، مطبقاً الآن في كل مكان باعتباره معيار المخصصات. شكّل هذا المعيار، الذي يمكن قياسه والتحكم به بسهولة، دائماً أساساً للنظم الإحصائية، حيث يوضع بدلاً من التعداد الزراعي العام، على الرغم من عدم قدرته على إجراء مقارنات بين الحيازات، لا سيما بالنظر إلى درجة تجزئة الأراضي متساوية الحجم.

- وفي الوقت الذي تزداد فيه الاحتياجات النقدية للأسر الزراعية، ومن خلال عمل تلك الأسر على زيادة اندماجها في السوق، بدأت حصة الاستهلاك الذاتي تميل نحو الانخفاض. وعليه، تبدأ عملية تصنيف الحيازات من ناحية الحجم «صغيرة، متوسطة، كبيرة»، على أساس حجم أعمالها، وهو معيار الأداء المالي ويتطلب اعتماد نظم محاسبية فعالة. كان هذا هو التصنيف المستخدم في الولايات المتحدة لعدة عقود. ومع ذلك، لا يأخذ هذا المعيار موضوع الاستهلاك القائم على المزرعة بعين الاعتبار، والذي يمكن أن يكون كبيراً في هياكل الإنتاج الصغيرة.

- يتم تصنيف الحيازات في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2003 استناداً إلى حجمها والتوجه الاقتصادي، حيث يتم تقييم التوجه الاقتصادي من خلال معيار الإنتاج الإجمالي القياسي (الهامش الإجمالي القياسي أو وحدات الحجم الأوروبية في الاتحاد الأوروبي[21]، الإنتاج الإجمالي القياسي في فرنسا[22]). يساهم هذا المعيار في أخذ الاستهلاك القائم على المزرعة بعين الاعتبار. تأتي البيانات المستخدمة في حساب هذا المعيار من خلال رصد شبكة من المزارع المرجعية، وعلى الرغم من أن هذه العملية مكلفة، إلا أنها تنتج معايير محاسبة إقليمية لكل عملية إنتاج ولكل مستوى من التكثيف. وبناء على ذلك، يجعل هذا المعيار من عملية قياس وضع المزارع في المناطق الزراعية الإيكولوجية المتنوعة متعددة الأنشطة أمراً ممكناً.

توصية

من الأفضل توثيق دخل الأسرة والقدرة على الاستثمار. وللقيام بذلك، ينبغي علينا وصف البعد المتعلق بالأنشطة المتعددة والدور النسبي للزراعة في مختلف نظم النشاط (الدخول الزراعية والدخول الإضافية) على نحو أكثر عمقاً.

[21] يعد كل من الهامش الإجمالي القياسي (SGM) ووحدات الحجم الأوروبي (ESU) معايير للحجم الاقتصادي (في الألف يورو)، تطبقها الهيئة وفقا للائحة التنظيمية رقم 2008/1242 http://ec.europa.eu/agriculture/rica/methodology1_en.cfm

[22] «تمثل معاملات الإنتاج القياسي الإجمالي القيمة المحتملة للإنتاج للهكتار الواحد أو لكل رأس من الماشية الموجودة، بدون أي مساعدة. ويعبّر عن تلك المعاملات باليورو، ويمكن أقلمتها عند الحاجة. يتم جمع مسميات هذه المعاملات، التي صممت لأوروبا، بشكل كامل في بعض الأحيان. أما في ما يتعلق بإنتاج المحاصيل، فتساهم هذه المعاملات في وضع قيمة محددة لمختلف المنتجات لكل وحدة مساحة أرضية (هكتار في معظم الأحيان). أما في حالة المنتجات المجمعة مع بعضها البعض، فيتم حساب المعاملات من خلال استخدام المتوسط المرجح لمعامل تفصيلي للمساحة الأرضية المقابلة. وينبغي النظر إلى بعض المعاملات المجمعة بشكل كبير لأنواع متنوعة من المنتجات، مثل الفواكه والخضروات، كنظام لترتيب الحجم. وفي ما يتعلق بالإنتاج الحيواني، تشمل المعاملات قيمة الإنتاج الثانوي (حليب الأبقار والماعز والنعاج). لا تمثل المعاملات الخاصة بالثروة الحيوانية قيمة المبيعات، بل القيمة المكتسبة خلال العام (الزيادة في المخزون). في هذه الحالة، ما يتم تقييمه فعلاً هو الحيوانات الموجودة في المزرعة وليس تلك التي يتم بيعها». http://www.agreste.agriculture.gouv.fr/IMG/pdf_pbs.pdf

3.1 أهمية دوافع أصحاب المصلحة وراء تصميم وتنفيذ السياسات العامة

تعتمد كفاءة السياسات العامة إلى حد كبير على التناسق بين الأدوات المستخدمة وطريقة عملها ودوافع وأهداف أصحاب المصالح الاقتصادية والاجتماعية الذين تستهدفهم تلك السياسات. ومن الواضح أن تنفيذ إجراء يستهدف الحيازات الصغيرة استناداً إلى معيار الحجم فقط لن يؤثر على الأسر التي تعتاش على الزراعة فقط، بل سيؤثر على الأسر ميسورة الحال التي تعمل بأنشطة متعددة وتتسم بمحدودية اهتمامها في زيادة الإنتاج الزراعي، وكذلك صغار المزارعين المندمجين في السوق. كما يرجح أن لا تكون هذه التدابير على نفس القدر من الفعالية تجاه هذه الأنواع الثلاثة من الزراعات.

وعلى النقيض من ذلك، من المرجح أن لا تستفيد السياسات، التي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة، والتي تأخذ البعد الزراعي فقط بعين الاعتبار، من جميع الروافع المتاحة للمساعدة في زيادة إيرادات فئة من السكان، والتي تعتبر في العادة من أفقر الفئات في البلدان الخاضعة للدراسة (انظر الجزء 2). كما يمكن تحسين مستويات المعيشة لأصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تحسين شروط التحويلات المالية، ووضع آليات تقاعد تمولها الحكومة للأجيال الأكبر سناً، وتعزيز تنويع الانشطة الزراعية وغير الزراعية، أو تحقيق وفورات في التكلفة من خلال الجمعيات أو التعاونيات. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون لبعض السياسات، مثل تلك المتعلقة بنظم المعاشات التقاعدية، آثار إيجابية إضافية مثل تسهيل نقل الحيازات وملكيات الأراضي من رؤساء المزارع كبار السن إلى الأبناء والشباب الريفي الذي لا يملك أراضي.

لذلك، ولتصميم سياسات تدعم هياكل الإنتاج الصغيرة، يجب أن نعرّف تلك الهياكل بشكل أفضل ونحددها بشكل أكثر دقة، وخاصة من حيث الأبعاد الزراعية وغير الزراعية، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية. ويجب علينا أيضاً دمج تحولاتها الجارية وتمثيلها على الصعيد الوطني بشكل أفضل.

لم نكن قادرين على تأمين كل هذه المعلومات لهذه الدراسة. ومع ذلك، قمنا بوضع توصيات موضوعية في نهاية كل قسم رئيسي، ولخّصنا التوصيات في الجزء 5 من هذا التقرير بهدف تحسين القدرة على تحليل ديناميات هياكل الإنتاج هذه. وبالإضافة إلى المعلومات الواردة في التقارير الوطنية، ستعمل الأقسام اللاحقة على تحليل بعض التحيّزات في التعريفات والتمثيل للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة.

1.3.1 التنمية المحلية وإحداث التحول في الحيازات الأُسرية الزراعية الصغيرة في الحركة الاقتصادية للدول والأقاليم: ما هي الأمور التي يجب أخذها بعين الاعتبار؟

من المفيد وصف وزن وديناميات تطور المزارع الأُسرية الصغيرة ومحدداتها داخل الأراضي. وبصرف النظر عن تصنيف الحيازات في أنواع فرعية على أساس الإحصاءات المتوفرة، والذي يوضح القدرة والقيود المفروضة على الأدوات القائمة المستخدمة في التقاط الاختلافات في الهيكلية والعمليات والأداء، يظل من الضروري فهم أنماط وتطور الحيازات.

في الواقع، تخضع المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة لتغيّرات عميقة في مختلف البلدان التي شملتها الدراسة، حيث تتغير بعض خصائصها بوتيرة أسرع من غيرها من الخصائص. كما ترتبط التحولات الحاصلة لمختلف أشكال الزراعة بشكل مباشر بالتحولات الجارية في السياقات المحلية والوطنية (والدولية في بعض الأحيان)، وبالتحوّلات الجارية في هذه البلدان (تخطيط استخدام الأراضي، والتوسّع الحضري، والهجرة، والتحوّل الهيكلي للاقتصاد، والصراعات، وما إلى ذلك)، وبالسياسات المنفّذة وقدرة المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة على التأثير والاستفادة من هذه السياسات من خلال الارتباط بالمنظمات الوسيطة ومشاركتها في الملتقيات الهادفة إلى مناقشة السياسات.

وإلى جانب ذلك، تظل مسارات تحول الحيازات الصغيرة غير مستقلة عن غيرها من أشكال النشاط في الأقاليم المتنوعة في المنطقة نفسها، إذ إن هنالك تفاعلات بين أشكال متنوعة من الزراعة. على سبيل المثال، يسهّل سوق العمل عمليات التبادل بين الأشخاص القادمين من الزراعة الصغيرة النطاق، مما يفضي إلى نقل المعرفة، والتحويلات المالية (رواتب عمال المياومة)، ونقل التكنولوجيا، تليها الملكية وتطويع التقنيات (الابتكار). ولذلك فمن الضروري عدم الاكتفاء بوصف النماذج الزراعية، بل وصف وفهم هذه التحولات، من أجل وضع سياسات تتفق مع السياقات الإقليمية. في المغرب، على سبيل المثال، (انظر التقرير الوطني): «شهدت الزراعة الأُسرية اليوم تغيرات هيكلية، إذ تطورت وظائفها وخصائصها إلى حد كبير، بشكل أصبحت معه هنالك حاجة إلى إيجاد نموذج جديد لوصف الزراعة الأُسرية اليوم».

في البلدان الخاضعة للدراسة، أصبح الاتجاه نحو توطين مفهوم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بطريقة تعكس الاختلافات في المعايير والحدود (وخاصة حيازة الأراضي)، اعتماداً على الإقليم الخاضع للدراسة، أمراً مهماً جداً. ومن الواضح أن بعض التقديرات التقريبية أو القيود المتعلقة بحجم الأرض ليست مُرضية لثلاثة أسباب هي:

- الآثار الزراعية الإيكولوجية المحتملة وتقييم حجم وهيكل الإنتاج من الحيازة الزراعية التي ينبغي أن تشكل مصدر رزق لعائلة ممتدة أو أقل: من الممكن تحقيق المستوى نفسه من الدخل عند زراعة مساحة أقل في سهل فيضي مروي وعند زراعة مساحة أكبر في السهوب شبه القاحلة. وبناءً على ذلك، سيختلف الحد الأدنى للحجم اللازم لتوليد مقدار معين من الدخل اعتماداً على هذا المعيار.

- وبالمثل، يؤثّر القُرب من أسواق الاستهلاك وإمكانية تعزيز قيمة السلع المباعة على حيازة الأرض، وخيارات تنويع الإنتاج الزراعي، وقيم السوق، والمناطق السطحية اللازمة لإدرار دخل مُرضٍ. في كثير من الأحيان، تتّسم المناطق السطحية حول التجمعات الحضرية بأنها عموماً أصغر بكثير من الأراضي في المناطق الريفية الأقل سكاناً.

- وأخيرا، قد تتطلب الأنشطة المختارة مساحةً زراعيةً أكبر أو أصغر اعتماداً على مدة دورة الإنتاج وإمكانية زراعة دورات متعددة من المحاصيل. تتطلب البستنة في الضواحي، التي يمكن من خلالها زراعة دورات متعددة من المحاصيل خلال العام، مساحةً أقل لإنتاج مستوى الدخل نفسه الذي تدرّه الحبوب. كما أن إنتاجية المساحات المروية أكبر من المساحات البعلية. (هناك ثلاثة محاصيل سنوية من علف نفل البرسيم في دلتا النيل). وأخيراً، تُعدّ عملية تربية الماشية من خلال تعليفها لمدة أقصر أكثر انتاجيةً من الاعتماد المكثّف على المراعي الطبيعية لفترة أطول.

- تُظهر النسبية في صغر حجم هياكل الإنتاج أن العلاقة المعقدة بين حجم الحيازة والإيرادات هي علاقة غير خطية وتتأثر بعوامل عديدة، كما إنه من الصعب إجراء تلك المقارنة (بين الأقاليم وعلى المستوى الدولي)، وبالتالي إعطاء المفهوم قيمة تشغيلية قليلة.

2.3.1 التمثيل التشغيلي الذي يبيّن حجم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق ضمن الأقاليم: الدقة والتحيز

وحالما يتم وضع معايير تعريف معينة، بغض النظر عن احتمال كونها ناقصة وغير مكتملة، يتم وضع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق عموماً في سياقها الوطني من خلال تمثيلها في الإحصاءات الوطنية، وخاصة لتحديد امتدادها الجغرافي. أما في التقارير الوطنية المقدّمة من الدول الست الخاضعة للاستعراض، فيتم تمثيل الأهمية النسبية «للحيازات الصغيرة» (كنسبة مئوية من إجمالي عدد المزارع أو كنسبة مئوية من الأراضي الزراعية في معظم الأحيان)، مما يجعل من موضوع وضع مقارنات مع أشكال أخرى من الزراعة على المستوى الوطني أمراً ممكناً من خلال الخرائط وتصنيف السكان العاملين في الزراعة اعتماداً على ثلاثة عوامل.

يختار كل بلد هذه العوامل من بين المعايير الثمانيّة المقترحة في القسم السابق وما يعتبره مهماً من بينها.

- العامل الأول: توزيع الأراضي لغاية الزراعة من خلال تقسيم البلد إلى مناطق / أقاليم رئيسية متجانسة بالاستناد إلى وجهة النظر القائمة على الموارد الإقليمية.

يلخص الجدول رقم 2 أشكال وأدوات التقسيم المناطقي للإقليم المستخدمة في الدراسات الست. إن الجزء الأكبر من تقسيم المناطق هو نوعي ويستند أساساً إلى خصائص زراعية (تربية الحيوانات) و/أو حيوية مناخية، وبالتالي استخدام النظم والإمكانات الزراعية المناخية الرئيسية، والعناصر السياقية للحيازات الصغيرة.

جدول 2: التقسيم الإقليمي، السمات الجغرافية للمزارع وصيغ لتفصيل ووزن الإحصاءات الوطنية

لبنان	تونس	المغرب	المغرب	موريتانيا	موريتانيا	مصر	السودان
تقسيم المناطق حسب المناخ الحيوي	تقسيم المناطق حسب المناخ الحيوي	تقسيم المناطق إلى خمسة "أنظمة زراعية" رئيسية "ومناطق مؤاتية وغير مؤاتية"	تقسيم المناطق إلى ثمانية مناطق حسب "التنوع الزراعي الإيكولوجي"	تقسيم المناطق حسب المناخ الحيوي	تقسيم المناطق حسب "نظم الزراعة وتربية الحيوانات"	التقسيم السابق لتطوير دلتا ونهر النيل والمعايير الزراعية الإيكولوجية	تقسيم المناطق حسب سبل العيش (الفقر، الرفاهية)، من خلال الجمع بين المعايير الجغرافية والزراعية

لا يعكس أي نوع من أنواع التقسيم المزايا الاقتصادية والفوائد المحتملة ذات الصلة، على سبيل المثال، القرب من السوق أو الحصول على عمل، على الرغم من أنها عوامل رئيسية في الأنشطة المتعددة. يشير واحد من أنظمة تقسيم المناطق (في السودان) إلى سبل كسب العيش، ولكن يظل هذا النظام زراعياً في الأساس.

- العامل الثاني: توزيع الأراضي لغاية الزراعة اعتماداً على فئات القدرة على الوصول إلى موارد المياه الزراعية.

تميز الدراسات الوطنية بين ثلاث فئات رئيسية في ما يتعلق بموضوع القدرة على الوصول إلى موارد المياه الزراعية، وتعكس تلك الفئات انواع الموارد، وخطوات الوصول إليها، ونظم الإنتاج المرتبطة بها: نظام هطول الأمطار، ونظام الري، والنظام المختلط بما في ذلك الري التكميلي. قد يتم ضبط تسميات الفئات التكنولوجية الفرعية بالاستناد بشكل رئيسي على ممارسات الري والمعدات المستخدمة.

- العامل الثالث: توزيع الأراضي لغاية الزراعة اعتماداً على فئات القدرة على الوصول إلى موارد الأرض

يأتي الآن دور المعيار المتعلق بالأرض، والمستخدم على نطاق واسع في بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا، والموضوع الهام المتعلق بالحجم، واللذين تمت مناقشتهما سابقاً. تضع الدول فئات للمناطق السطحية للتمييز بينها، كما تختار حداً أدنى هاما جداً يتعلق بحجم زراعة الحيازات «الصغيرة»، استناداً إلى حدود وطنية إما تكون ثابتة (في جميع أنحاء البلد) أو تختلف تبعاً للمنطقة و/أو طريقة الحصول على الماء. يتم تمثيل الأشخاص الذين لا يملكون أراضٍ بشكل مختلف في هذه الحالة. أما في **تونس**، فقد درس مؤلفو الدراسة أربع فئات من المناطق السطحية الثابتة لكامل الإقليم: M1 (0-5 هكتارا)، M2 (5-10 هكتارا)، M3 (10-50 هكتارا)، M4 (أكثر من 50 هكتارا).

أما في **المغرب**[23]، فهنالك اختلافات في حجم الحدود المقترحة لمختلف المناطق والنظم الزراعية بحيث تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية وستة أنواع فرعية: المزارع الكبيرة التي تزيد مساحتها عن 50 هكتاراً في المناطق البعلية (البور)، وأكثر من 20 هكتاراً في المناطق المروية. الحيازات الصغيرة ومتوسطة الحجم (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) من 3-50 هكتاراً البور ومن 1 إلى 20 هكتاراً في المناطق المروية، والحيازات متناهية الصغر التي تقل مساحتها عن 3 هكتارات من المناطق البور وهكتار واحد في المناطق المروية.

في **لبنان**، اعتبرت فئة واحدة من ضمن «الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق» (تلك التي تقل عن 10 دونمات)، والفئة المتوسطة (10 إلى 200 دونم) والحيازات الكبيرة (أكثر من 200 دونم).

تقبل **مصر** بحدّ عام واحد ومحدد إدارياً للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق (تلك التي تقل عن 3 فدان)، والذي تم تحديده من خلال الرجوع إلى حد الأراضي المعفية من الضريبة والتي تقل عن 3 فدانات[24]. ومع ذلك، يُقرّ الخبراء في هذا البلد بوجود اختلافات، اعتماداً على المنطقة، في متوسط خصائص الأرض بين الحيازات الواقعة في الأراضي التاريخية المستصلحة قديماً (ORLs) في وسط دلتا النيل (تعتبر صغيرة عندما تغطي أقل من 5 فدانات)، والأراضي المستصلحة حديثاً (NRLs) على أطراف الدلتا (تعتبر صغيرة عندما تغطي أقل من 20 فدان) والأراضي الزراعية في وادي النيل، والسهوب والصحاري التي توجد فيها واحات[25].

ترد هذه التمثيلات، التي تستند على تقييم وضع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، مفصّلةً في الإحصاءات الزراعية الوطنية، وتؤثّر بشكل كبير على السياسات العامة وصانعيها عند اتخاذهم لخيارات استراتيجية لدعم منطقة معينة أو أخرى، أو استهداف مجموعات من المستفيدين. تُعدّ هذه التمثيلات نتيجة طبيعية مباشرة لمعايير التعريف المستخدمة.

أما في **تونس** (انظر الجدول 3)، وبالاستناد إلى عدد كبير نسبياً من عوامل الوضوح (الحجم والقدرة على الوصول إلى موارد المياه، فضلاً عن معايير الدخل الزراعي، والقدرة على الاستثمار، والعمالة الأُسرية، والغرض)، فقد تمكنا من الوصول إلى تقسيم تشغيلي للحيازات التي شملها الإحصاء، الذي يحدد مجموعة فرعية من «الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق» بين السكان العاملين في الزراعة لكل منطقة فرعية.

[23] بين عامي 1974 و 1996، وعندما أجري آخر تعداد، كان عدد المزارع كبيراً جداً في المغرب، حيث تضاعف ثلاث مرات تقريباً في حين انخفض عدد المزارعين الذين لا يملكون أرضا بمعدل ثلاثة أضعاف.

[24] يؤدي هذا الأمر إلى وضع تقدير تقريبي عام يقود المرء للاعتقاد أن غالبية المزارعين هم من أصحاب الحيازات الصغيرة، وأن كامل عملية الانتاج تقريباً أو الوظائف الزراعية في البلد ترتبط بالزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.

[25] لم يتم التطرق إلى حصة الزراعة البعلية في المناطق القاحلة ومناطق الواحات بشكل مفصل، حيث تركزت عملية التشخيص وتركز على أنظمة دلتا النيل ووادي النيل.

جدول 3: منطقة «مزارع أسرية لحيازات صغيرة» (مظللة باللون الرمادي) في تونس على أساس مزيج من العوامل

الحالة الحيوية المناخية	مروية				مختلطة				بعلية				المجموع
	M4	M3	M2	M1	M4	M3	M2	M1	M4	M3	M2	M1	
الرطبة وشبه الرطبة													
شبه قاحلة (علوية)													
شبه قاحلة (منخفضة)													
قاحلة علوية													
قاحلة منخفضة													
الصحراء الكبرى													
المجموع													

ملاحظة: تم مسح القيم العددية لترك أثر الهيكل فقط.
(انظر القيم الكمية الأصلية في تقرير تونس).

المصدر: تقرير تونس، وضع الفئة الفرعية للمزارع الأُسرية التي تعتبر صغيرةً على أساس معايير مثل التقنيات الرئيسية والقدرة على الوصول إلى موارد المياه، وأربع فئات من إمكانات الأرض (M1، M2، M3، M4)، والقدرة على الاستثمار (حد 40 ألف دينار تونسي) ومتوسط العائد السنوي (10200 دينار تونسي في عام 2014) في المناطق الرطبة وشبه الرطبة، شبه قاحلة (علوية)، شبه قاحلة (منخفضة)، قاحلة علوية، قاحلة منخفضة، والصحراء الكبرى.

يسلط هذا النوع من المخططات الضوء على المساهمة في استغلال الأراضي، ويساعد في تحديد وزن مناطق الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وفي وضع سياسات متنوعة محددة المواقع. يمكن أن تعمل السياسات، من خلال استخدام هذه الخرائط، على استهداف مجموعة من المجموعات الحيوية المناخية (الصفوف) أو فئة من الفئات الفرعية الفنية الزراعية (الأعمدة)، وفي الوقت نفسه ضمان تمثيل نسبة عالية من الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق (المجموعة الفرعية الاجتماعية والاقتصادية. يمكن استهداف مزيج من الفئتين من خلال إجراءات لامركزية. في الواقع، واعتماداً على المنطقة، تسبق عملية تحديد شكل الدعم الذي ينبغي توفيره لإدارة المخاطر الزراعية والإجراءات الرامية إلى الحد من الضعف الاجتماعي والاقتصادي (مثل مواجهة التغير المناخي في المناطق الجافة على سبيل المثال) موضوع إمكانيات الإنتاج، بينما تشكل مسألة تطوير هذه الإمكانيات المحتملة في مناطق أخرى (من خلال الري، وما إلى ذلك) الأمر الأهم، وكلا النوعين يتطلب أشكالاً متنوعة من الدعم.

وعلى النقيض من ذلك، قد يؤدي أي تحيّز في التمثيل لهذا النوع من الرسم البياني إلى عرقلة تحقيق الغاية المرجوة من السياسات ويقوّض كفاءتها. ولذلك، ترتبط تعريفات وتمثيل الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق مع بعضها ارتباطاً وثيقاً. سنوصي في الأقسام التالية بتعزيز هذه التمثيلات من أجل استهداف سياسات تتجاوز المناطق الحيوية المناخية.

4.1 أهمية النطاق، والنماذج والأدوات، واستخدام أساليب تحليل أكثر ملاءمة لفهم ودعم دينامية الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق

تؤكد التقارير الوطنية على أهمية «وجود نظرة عامة أفضل (التعداد والتأهيل المناسب) لهذا النوع من الزراعة من خلال استخدام توصيف أفضل ومصطلحات أكثر ملائمة. لا يتعلق التحدي بالمعنى الدلالي فقط، بل يؤشر إلى الحاجة إلى وجود متطلب يتعلق بالدقة من أجل استهداف السياسات العامة بشكل أفضل. «(تقرير المغرب).

1.4.1 اختيار وحدة المراقبة المناسبة: الأسرة الممتدة أو الأسرة الزراعية

وكما أشرنا سابقاً، ستختلف المعلومات التي نحصل عليها من ناحية السياسات والكفاءة التشغيلية واعتماداً على ما إذا أخذنا الأسرة الممتدة أو الأسرة الزراعية (الأسرة النووية) و»نظام عملها» أو النظام الفني للإنتاج الزراعي بالمعنى الضيق (بما في ذلك تربية الماشية). عند مناقشة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق أو الشركات العائلية، يوصي معظم المؤلفين بأخذ وحدة الأسرة في الاعتبار بوصفها انعكاساً لمنطق الأسرة وسلسلة الأنشطة والأرباح الناتجة عن أفراد الأسرة.

بالنسبة للأوضاع التي توجد فيها أنشطة غير زراعية متنوعة ومتطورة جداً، فمن المستحسن أخذ نظام تشغيل الأسرة بالاعتبار عند تقدير حجم العائدات الزراعية وغير الزراعية. وهذا يمثل بطريقة ما القدرة الاستثمارية ويضع الأسر في مكان أفضل في ما يتعلق بخط الفقر أكثر من مجرد الاعتماد على الإيرادات الزراعية. يتطلب هذا الاقتراح امتلاك معرفة عميقة وتقدير نسبي أفضل للوقت المخصص للأنشطة وإنتاجية العمالة في ضوء الفترة الزمنية المضاعفة من العمل داخل وخارج المزرعة. في الواقع، غالباً ما تكون نسبة كبيرة من هذه الأنشطة مؤقتةً (خدمة أو العمل بدوام جزئي مقابل أجر) ودورية (موسمية)، كما يختلف توزيعها بين الأسر اختلافاً كبيراً.

2.4.1 تصميم نظام المعرفة استناداً إلى نموذج «الهيكل-العمل-الأداء» المفاهيمي وذلك لتمييز الأنواع الفرعية للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة بشكل أفضل

تثير عملية توفير قدر أكبر من الوضوح لتشخيص وفهم أنواع الزراعة والتحولات الجارية أيضاً مسألة إيجاد نماذج مناسبة لتمثيل وعرض طريقة عمل الحيازات الصغيرة وكذلك التحولات الجارية لصانعي السياسات. تمثل هذه النماذج دعائم «لنظام «مؤشرات»[26] يسهّل عملية تصميم أدوات إحصائية لتشخيص وتقييم آثار السياسات (لدعم عمليات التحول والحد من الضعف).

ومن المفيد طرح نموذج يمكن الاسترشاد به عند وضع أدوات قياس جديدة أو التحقق منها والترويج لأساليب تحليل جديدة (متعددة الأبعاد) كأساس لتحسين الإحصاءات الزراعية. كما سيكون من الضروري إجراء دراسات محددة يمكن من خلالها تحديد التحولات والابتكارات الجارية بشكل أفضل. يجب أن يحدد هذا الإطار المفاهيمي الأبعاد التحليلية الرئيسية ومجموعات من المتغيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار من خلال رؤية منهجية للأسر الزراعية (مستوى الاقتصاد الجزئي) والمناطق التي شملتها الدراسة (المستوى الجغرافي). كما ينبغي لمثل هذا النموذج الشامل أيضاً معالجة الأبعاد الأساسية لعمليات الأسر الزراعية، أي عناصر الهيكل، والممارسات (الأنشطة وطريقة العمل)، والأداء على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وبمجرد ترجمة هذه العناصر إلى متغيرات نوعية وكمية، سيكون من الممكن تحديد درجة تجانس أو عدم تجانس تلك العناصر (التباين الإحصائي) ضمن مجموعة من السكان من أصحاب الحيازات الزراعية أو ضمن إقليم معين. إن عملية إحصاء نسبة التشتّت لبعض المتغيرات توضح مقدار التنوع، كما تشكل مصدراً للمقايزة بين مختلف المجموعات الفرعية، التي قد تختلف عن تلك المنصوص عليها في السياسات.

[26] نظام للمؤشرات يتضمن مؤشرات مصممة من خلال مجموعة من المتغيرات النوعية والمقاييس الكمية قادرة على تمثيل العناصر.

وبناءً على ذلك، تكشف الدراسات الوطنية أنه في ضوء ظروف العمل في المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة، اتضح أن غالبية المستجيبين يعملون كعمالة أسرية (في وضع مهيمن، متجانس). وعلى النقيض من ذلك، تميل المعايير الهادفة إلى وصف الوقت الذي يستغرقه العمل في الزراعة وتوزيعه بين الرجال والنساء، أو الوقت المكرس للقيام بالأنشطة الزراعية وغير الزراعية (أي العمل على رعاية الأسرة في حالة النساء)، إلى إظهار اختلافات ملحوظة ينبغي إيلاء اهتمام أكبر بها. ومع ذلك، لا يتوفر حالياً مثل تلك البيانات، وهذه مشكلة رئيسية تعترض عملية إصلاح الأدوات الإحصائية الزراعية والفصل على أساس النوع الاجتماعي في إحصاءات معينة (منظمة الفاو، البرنامج العالمي للتعداد الزراعي، 2015).

جدول 4: نموذج الهيكل والعمل والأداء، إطار مفاهيمي مفصّل

<table>
<tr><th></th><th colspan="2">الهيكل
(الحجم، الأسرة والإقليم)</th><th colspan="2">الأنشطة/ العمل/ الاستراتيجيات</th><th>استدامة الأداء</th></tr>
<tr><td>السياق
والاتجاهات
والمحددات</td><td colspan="2">القدرات...
القدرة على الوصول من خلال...
إطار سبل العيش (رأس المال)</td><td colspan="2">نتيجة مجموعة من العوامل
المختلفة</td><td>الآثار على الاستدامة</td></tr>
<tr><td>السياق
والاتجاهات
الدولية والوطنية</td><td>العلاقات الاجتماعية</td><td rowspan="3">خمسة أشكال ملموسة وغير ملموسة من رأس المال:

طبيعي، مالي، مادي، بشري، اجتماعي</td><td>أنشطة قائمة على موارد طبيعية</td><td rowspan="4">استراتيجيات سبل العيش</td><td>الاستدامة الاجتماعية والإنسانية</td></tr>
<tr><td>السياق
والاتجاهات
المحلية</td><td>المؤسسات</td><td rowspan="3"></td><td rowspan="2"></td></tr>
<tr><td>الصدمات</td><td>المنظمات</td><td>الاستدامة الاقتصادية</td></tr>
<tr><td colspan="3"></td><td>أنشطة قائمة على موارد غير طبيعية</td><td>الاستدامة الاجتماعية</td></tr>
</table>

المصدر: سوريسو وآخرون، 2012، من جانب تشيمبرز، وكونواي (1991) وسكونس (2009).

وترد تفاصيل النموذج المفاهيمي الوارد أعلاه في جدول رقم 4 في ملحق رقم 3. يعتمد هذا النموذج على إطار العمل الخاص بتحليل سبل العيش (سبل العيش الريفية المستدامة، تشيمبرز وآخرون، 1991) الذي يكمل النموذج من خلال إدخال مفاهيم القدرة والاستدامة والجوانب الخاصة بتحليل السياق (الإقليمي، والسياسات) (سوريسو وآخرون، 2012). كما يسمح النموذج بإيجاد نظام أساسي يتضمن مؤشرات ومتغيرات قادرة على وضع نظام معرفة يمكن استخدامه لإنشاء أدوات القياس والتأهيل. بالنسبة للدراسات الوطنية في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا، يمكن إعداد بعض من نماذج الهيكل والعمل والأداء باستخدام الخبرات والبيانات المتاحة. ومع ذلك، ومن أجل جمع معلومات حول بعض العناصر، فإنه من الضروري تكييف أو تعديل أساليب جمع البيانات و/أو الأدوات التحليلية، وكذلك إجراء مقارنات مع مصادر أكثر تنوعاً للمعلومات.

يتماشى هذا النموذج مع هدف منظمة الفاو المتمثل بتصميم نظام للمؤشرات (مبادرة مرصد سبل العيش الريفية) استناداً إلى أبعاد رأس المال الاجتماعي (منظمات المجتمع)، ورأس المال الطبيعي (إمكانية الحصول على الأراضي والمياه، وما إلى ذلك)، ورأس المال المعرفي والمعلوماتي (المعرفة، بما في ذلك التسويق والتقنيات والمدخلات، وما إلى ذلك)، ورأس المال المادي (إمكانية الحصول على البنية التحتية والخدمات والقروض)، ورأس المال البشري (الحصول على فرص العمل، وتنفيذ أنشطة متعددة)، والحصول على الحماية الاجتماعية (المساعدة)، وكذلك إدارة المخاطر وإجراءات الحد منها (التأمين، وما إلى ذلك).

توصيات

1. استخدام نموذج مفاهيمي مشابه لنموذج "الهيكل-العمل-الأداء" لاستخلاص نظام مؤشرات لعمليات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق والأسر الزراعية.

2. زيادة إنتاج بعض المؤشرات المعينة لنموذج "الهيكل-العمل-الأداء" للعمالة الزراعية والتوظيف: مدة عمل الأيدي العاملة الزراعية (تعد واحدةً من الأمور الأساسية لحساب إنتاجية العمالة)، وتوزيعها ضمن الأسرة، بين الرجال والنساء، تبعاً لمختلف فئات المحاصيل وتربية الثروة الحيوانية، ومدة ومستوى الأجور المحققة عن طريق العمل المؤقت خارج المزرعة المرتبط بالأنشطة غير الزراعية (يُعدّ هذا الأمر واحداً من الأمور الأساسية اللازمة لحساب الإيرادات المنزلية الموحدة وإنتاجية العمالة).

3.4.1 تكييف أدوات القياس والتأهيل، وطرق التحليل والتمثيل في سلاسل المعلومات

1.3.4.1 تكييف أدوات جمع المعلومات والمؤشرات المقاسة

تتطلب عملية الحصول على وصفٍ وتحليل للأسر الزراعية دراسة سلسلة المعلومات (الشكل 2)، والحصول على مجموعة فعالة ومتعددة الأوجه ومتكاملة من الأدوات الإحصائية لجمع مجموعة من البيانات اللازمة لفهم هذه الوحدات، وهيكليتها وطريقة عملها وأدائها الاقتصادي والاجتماعي (التوظيف والدخل)، وكذلك الأداء البيئي (الممارسات الزراعية البيئية، وحجم الأثر على الموارد، وما إلى ذلك). تجتمع جميع الأمور السابقة لتشكل معاً تمثيلاً في الفئات ذات الصلة التي يمكن استخدامها بعد ذلك لصياغة سياسات تستهدف أنواع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق تحديداً أو الأقاليم أو سلاسل السلع. في هذا الصدد، توالت الإصلاحات لتعزيز التكامل بين الأدوات المتنوعة لتشكل في النهاية نظاماً إحصائياً متماسكاً يمكن الاعتماد عليه (منظمة الفاو 2015، برنامج التعداد الزراعي العالمي لعام 2020، صفحة 4 والركيزة الثانية من ركائز الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، البنك الدولي 2010).

الشكل 2: سلسلة المعلومات (سير العمل) المصممة على أساس نموذج التشغيل المفاهيمي (الهيكل-العمل-الأداء) للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق

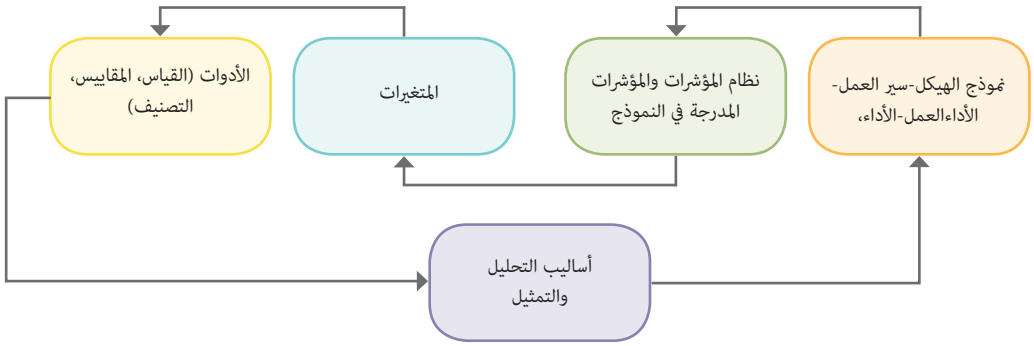

إن نطاق مجموعة الأدوات ذات الفائدة للمنطقة التي شملتها الدراسة واسع ويشمل كلا من المجالات الزراعية البحتة (التعدادات الزراعية والمسوحات التي تجرى في الفترة الفاصلة بين التعدادات، ورصد المزارع المرجعية، وما إلى ذلك)، والمجالات الاجتماعية (المسوحات الأُسرية والاستهلاك والصحة، وما إلى ذلك). وينبغي اعتبار التحدي الذي يواجه الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق اليوم هو إمكانية اعتبارها فئة تضم نظم التحليل وإدارة الأدوات هذه. خلال تنفيذ دراستنا حول بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا، استخدم الخبراء المحليون مصادر إحصائية للتعدادات أو المسوحات الزراعية الرئيسية (انظر الجدول 5). وخلال قيامهم بذلك الأمر، تعيّن عليهم التصدي لقضايا متنوعة مثل: عدم وجود بيانات أولية، وصعوبة الحصول واستخدام البيانات والمؤشرات المتاحة المتعلقة ببعض المواضيع (الجوانب الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، والتوظيف، وما إلى ذلك)، ومحدودية توافر سلاسل بيانات لفترات بعيدة، وصعوبة الحصول على مصادر أخرى خلال الوقت القصير المتاح للدراسة (البحوث، والإحصاءات العامة، وبيانات من جمعيات المزارعين والقطاعات الفرعية، وما إلى ذلك). ومع ذلك، من الضروري الوصول إلى مصادر متنوعة من المعلومات لمعالجة التعقيدات المرتبطة بهذا النوع من الزراعة. ولذلك، من المهم مواصلة تطوير البوابات الالكترونية الوطنية والإقليمية من أجل تمكين الجهات المعنية من الحصول على البيانات والمؤشرات المتعلقة بالزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق (على سبيل المثال: صورة البيانات الإحصائية الخاصة بمنظمة الفاو[27]).

تهدف الإجراءات المتخذة في إطار الاستراتيجية العالمية للإحصاءات الزراعية والريفية[28] إلى تعزيز الأدوات الموجودة والترويج لأخرى جديدة. في الآونة الأخيرة، أشارت المسوحات الأُسرية المعدلة إلى دراسات رصد مستوى المعيشة[29] من أجل دمج عدة مواضيع في مسح واحد لوصف أداء الحيازات الأُسرية بشكل أكثر كفاءة، من خلال ربط الأسس المنطقية الزراعية والاجتماعية، وبالتالي، إنتاج المزيد من الأدوات الفعالة لتحديد خصوصية الأسر العاملة في الزراعة الأُسرية وغيرها من الأنشطة غير الزراعية. تهدف مبادرة «مرصد سبل العيش الريفية"[30] الخاصة بـ منظمة الفاو إلى توفير مؤشرات موحدة مستمدة من بيانات أولية من الأدوات الإحصائية الرئيسية (المسوحات الأُسرية والتعدادات، وما إلى ذلك)، في إطار منصة المعرفة ومستودع البيانات الدقيقة. وبالإضافة إلى ذلك، تتبنى مبادرة المسح الزراعي المتكامل، التي تتعامل مع المسوحات الزراعية خلال الفترة الفاصلة بين التعدادات السنوية، نهج دراسات رصد مستوى المعيشة، وينبغي أن تساهم في تكملة التعدادات الزراعية المتباعدة زمنياً بشكل كبير باستخدام البيانات الدقيقة الناتجة عن نماذج الاستطلاع السنوية محددة المواضيع. كما أطلقت مبادرات أخرى في محاولة لزيادة الفهم حول قطاع الثروة الحيوانية، وهو قطاع أساسي في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق (مبادرة بيانات الثروة الحيوانية)[31]. تمضي هذه المبادرات في الاتجاه الصحيح، في حين يتعذر الحصول على تحليلات وصفية في هذا المجال بسبب عدم وجود مصادر متنوعة (لودر وآخرون، 2016)، والتي من شأن توفرها تسهيل عملية إجراء مزيد من الدراسات.

[27] http://www.fao.org/economic/esa/esa-activities/esa-smallholders/dataportrait/en/

[28] http://www.fao.org/economic/ess/ess-wca/en/

[29] دراسة قياس مستويات المعيشة - استطلاعات متكاملة عن الزراعة http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/EXTLSMS/0,,contentMDK:23633503~pagePK:64168445~piPK:64168309~theSitePK:3358997,00.html

[30] تقترح مبادرة مرصد سبل العيش الريفية وضع تسع مجموعات من المؤشرات: التوظيف، والصحة والتعليم، وحيازة الأراضي والموارد الطبيعية، وتربية الثروة الحيوانية، والبنية التحتية والخدمات، والمدخلات والتكنولوجيا، والإيرادات، والإنتاجية، وعدم المساواة، والحماية الاجتماعية، وأنماط المجتمع، وأنماط الأسرة.

[31] مبادرة بيانات الثروة الحيوانية

جدول 5: الأدوات الإحصائية والأساليب المستخدمة في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا

العمليات والأدوات الإحصائية	لبنان	المغرب	مصر	السودان	تونس	موريتانيا
التعدادات الزراعية العامة	2010-1999	التعداد الزراعي العام الثاني - 1996	2000-1990 2010	2008		
تعدادات سلاسل السلع الزراعية		كروم العنب، ومزارع الحمضيات والفاكهة		أجري آخر إحصاء للثروة الحيوانية عام 1975		التعداد العام للثروة الحيوانية (لا يزال معلقاً)، إحصاء مناطق الواحات في 2012-2013، مسح أشجار النخيل
التعداد العام للسكان				2008	التعداد العام للسكان والتوظيف 2014، والتعداد السكاني الذي قام به المعهد الوطني للإحصاء 2012	2013
مسوحات أخرى	2009-2001		بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر 2005-2004	المسح القومي لميزانيات الاسر لعام 2009		المسح الدائم للأوضاع المعيشية للأسر 2014
مسوحات زراعية (البحوث، المسوحات المنفذة خلال الفترة الفاصلة بين التعدادات، وما إلى ذلك)				مسح قطاع الزراعة - 1979	مسح هيكل الحيازات الزراعية (الاستراتيجية الأوروبية للحسابات البيئة) 1995-1994/ 2005-2004	
التقسيم الطبقي لأراضي البلد (معايير متنوعة)	X	X	X	X	X	X
أخذ العينات بما فيه تقسيمها على أساس فئات (أنواع) (في حالة إجراء المسوحات)	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
السجل العقاري والتسجيل الرقمي الرسومي لقطع الأراضي (نظام معلومات الأراضي ونظم المعلومات الجغرافية)	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
قوائم أخذ العينات (خط الأساس)، وأخذ عينات عشوائية في حالة إجراء مسوحات	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
النتائج المجمعة استناداً إلى معايير تجميع معينة (الأنواع الرئيسية، المناطق، وسلاسل السلع، وما إلى ذلك)	X	X	X	X	X	X

غ م: غير محدد في الدراسات الوطنية لبلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا

X: نعم

تختلف الاستثمارات المطلوبة إلى حد كبير اعتماداً على البيانات التي تم جمعها ومدى تعقيد المؤشرات المستخدمة. وحتى بعد إدخال أدوات جديدة، والتي توضح الحاجة إلى دراسة طريقة عمل الأسرة الممتدة (مجتمع الأسرة) والأسرة الزراعية (الأسرة النووية)، يتضح أن التركيز على حجم الحيازة فقط لم يعد كافياً لتصميم سياسات عامة، كما ستكون عملية تقدير الحجم الاقتصادي للحيازة أو للأسرة أكثر تكلفة وتعقيداً.

يساهم الرصد الموضوعي والمنهجي للحيازات من خلال شبكة من المزارع المرجعية، وإجراء دراسات حول المسارات (المسار) من خلال إجراء مقابلات نوعية وتنفيذ مسوحات خلال الفترات الفاصلة بين التعدادات، في وضع تقديرات أفضل للمسارات متعددة السنوات للحيازات والتغيرات التي طرأت عليها، على الرغم من أن التركيز لا يزال منصباً على اقتصاديات الإنتاج وبدرجة أقل على المتغيرات والوظائف الاجتماعية. ومن هنا برزت الحاجة إلى توثيق التغيرات في الأوضاع والنوع ضمن إطار زمني محدد من خلال التكثيف / التوسع الأفقي وعمليات التنويع / التخصص، فضلاً عن زيادة التوجه للعمل في أنشطة غير زراعية. يتوفر هنالك قدر كبير من البحوث العلمية في هذا المجال (ريشوي وآخرون آل، 2013)، على الرغم من أن هذه النهج تبدو أقل تطوراً في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا.

1.1.3.4.1 النُهُج البديلة أو المكمّلة استناداً إلى دراسات الحالة

وكما ذكر في بعض التقارير الوطنية، تظل الإحصاءات الوطنية المحسّنة والمتكاملة غير كافية لوصف جميع الإعدادات المختلطة لمختلف أشكال الزراعة ولتتبّع الابتكارات الجارية.

في **المغرب**، «يجعل تصنيف الإحصاءات الوطنية وطابعها الرسمي من عملية تحديد جميع أشكال الترتيبات و»الإجراءات البديلة» التي ينفذها العاملون في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بهدف الاستدامة والوصول إلى مختلف أشكال الموارد (الماء والأرض، والابتكار، إلخ.) أمراً غير ممكن. تبرهن دراسات الحالة حول مثل هذه الترتيبات ونظم الابتكار على حالتنا وتذكرنا بضرورة إعادة تعريف أدواتنا وإعادة قياس المسوحات الإحصائية والتحليلات لدينا».

2.1.3.4.1 وضع استراتيجيات أكثر ملاءمة للمزارعين والموارد الإقليمية لأخذ العينات

تغطي التعدادات الزراعية العامة المستخدمة في معظم الدراسات الوطنية كامل القطاع والأراضي، ولكنها تظل مكلفة وتنفذ بين فترات زمنية متباعدة (كل 10 سنوات)، كما إنها لا توفر معلومات كاملة حول التحولات الديناميكية والسريعة ضمن الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. تُعدّ الأدوات الأخرى مثل (المسوحات التي تجرى في الفترات الفاصلة بين التعدادات والمسوحات المنزلية والاستقصاءات البحثية، وما إلى ذلك) أكثر مرونة ولكنها تحتاج إلى تمثيل الأشكال الرئيسية للزراعة المستخدمة في ذلك الوقت، أو القدرة على كشف عمليات الابتكار (التحولات)[32]. تُعدّ هذه الأدوات أقل تكلفة بكثير مقارنة بالتعدادات، فضلاً عن قدرتها على توفير مستوى مناسب من أخذ العينات وهو ما يساهم في تمثيل الظواهر التي شملها المسح. ومع ذلك، ومن أجل تحسين هذه الأدوات الأخرى، وضمان الاستخدام السليم للنتائج (التفسير) التي تنتجها هذه الأدوات، يجب أخذ السياق المحلي الذي تعمل ضمنه الأسر الزراعية في الاعتبار بشكل كاف. كما يمكن تكييف عمليات أخذ العينات لتمثيل مجموعة من المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة، والتي غالباً ما توزع بشكل غير متساو في البلد. في الواقع، كيف يمكن للمرء استهداف مختلف أنواع الحيازات الزراعية وأنواعها الفرعية، فضلا عن تنوع الأراضي (مسألة القرب) التي تسهم في حيازتها، والتي تتداخل فيها تلك الحيازات مع بعضها البعض ومع القطاعات الاقتصادية الأخرى، دون الاستفادة من الإحصاءات والمعلومات المطلوبة لوضع سياسات أكثر ملاءمة؟ هنالك عدة خيارات تحسين مجدية.

[32] تحاول بعض الأساليب تحديد تنوع النظم ولا تهتم بموضوع وضع عينات تمثيلية. وبدلًا من ذلك، فإنها تهدف إلى الكشف عن هذا التنوع من أجل تحديد الأنظمة المبتكرة، التي تظهر تحولاً في أشكال الإنتاج أو اتخاذ قرار (نظرية التحول).

عند توفر قوائم محدثة للحيازات (إطار أخذ العينات) ونظم معلومات جغرافية لتسجيل قطع الأراضي بشكل رسومي (سجلات الأراضي)، فمن الممكن المضي قدماً بعملية أخذ العينات العشوائية والمتكافئة. كما قد يرغب المرء أيضاً في تمثيل شرائح معينة من الأراضي أو السكان وتنفيذ مجموعة مختارة تتناسب اعتماداً على هذه المناطق أو المجموعات[33]. في الواقع، تشير بعض الدراسات الوطنية الى أن الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق تتجذر في مناطق حيوية مناخية معينة. يساهم هذا الأمر في تجنب التحيّز في الاختيار عندما تكون الأراضي أو النظم متباينة للغاية وتتطلب، على سبيل المثال، تمثيل المناطق والحيازات الرعوية. يظل موضوع تقسيم أو عدم تقسيم الأراضي أو المجموعات السكانية إلى شرائح، استناداً إلى هذه المعايير، رهناً بيد خبراء الإحصاء ويعتمد على البلد، ولكن تظل نتائجه غير محايدة.

وفي كل الأحوال، يجب تحديد الأنماط الجغرافية لاستخدامها كصفات مميزة في بروتوكولات المسوحات الخاصة بالزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.

لدينا القليل من المعلومات حول البروتوكولات المتّبعة عند تنفيذ المسوحات والتعدادات المستخدمة كمصادر معلومات للدراسات الوطنية، ولكن يمكننا وضع بعض التوصيات المنهجية. ولتمثيل الأسر الزراعية ذات الحيازات الصغيرة، يجب توضيح استراتيجية أخذ العينات التي تتناسب مع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وتبرير الخيارات. يجب أن توفر عملية مأسسة سجلات الأراضي التي تصاحبها قوائم بالمَزارع أولاً وقبل كل شيء أساساً إحصائياً و»مجموعة سكانية تكون هي عينة المسح» من الأسر الزراعية لأخذ عينات عشوائية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن نضع خططاً لجمع عينات من شرائح متنوعة على أساس المناطق ذات الصلة (على أساس الزراعة الإيكولوجية، وفي أغلب الأحيان استناداً إلى التقسيم الاقتصادي للأراضي). ولدمج هذا البعد المتعلق بالموارد الإقليمية المتاحة والتي يمكن الاستفادة منها، يمكن اختيار وحدات المراقبة (المزارع، والأسر) خلال المسوحات على أساس العوامل السياقية التي تحدد عمل وهياكل تلك الوحدات مسبقاً، وكذلك الأنشطة التي تنفذها. قد تكون هذه العوامل حيوية-مناخية، واجتماعية-اقتصادية (وجود الأسواق وسلاسل السلع) واجتماعية (وجود منظمات وسيطة)[34] وجغرافية (ريف، حضر). يصف الملحق رقم 6 أنواع من الأنواع الملائمة لتقسيم المناطق والمطلوبة لتكامل هذه الموارد والمخصصات الإقليمية عند العمل على الأسر متعددة الأنشطة وعلى العمل خارج المزرعة.

[33] ولذلك، فإن العينة الطبقية سيكون لها نفس نسبة المزارع-السكان في المناطق/المجموعات قيد النظر الموجودة في مجموع السكان.

[34] انظر مربع رقم 2 في تقرير المغرب: «ترتيبات للاستفادة من المياه الجوفية في منطقة تادلة»

توصيات

1. تنويع مصادر المعلومات وصياغة سياسة بيانات مفتوحة للبيانات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية (بيانات مفتوحة)[2] للتمكن من الوصول إلى مختلف البيانات المتعلقة بالمسوحات ومؤشرات العملية الزراعية، وتشجيع إعادة الاستخدام الفعال[3] لمثل مجموعات البيانات هذه.

2. إعطاء الأولوية للمسوحات أكثر من التعدادات المكلفة، إذ توفر المسوحات قيمةً للبروتوكولات الخاصة بعملية أخذ العينات الطبقية للمسح استناداً إلى تقسيم المناطق بشكل يسلط الضوء على الإمكانات المحتملة للأراضي من النواحي الاجتماعية والاقتصادية (قاعدة التوظيف)، والزراعية الحيوية-المناخية (تقسيم المناطق على أساس زراعي-إيكولوجي)، وخاصة في البلدان التي يرتفع فيها مستوى التوسع الحضري بشكل كبير وتزداد فيها الأنشطة غير الزراعية.

3. الاقتراح بترشيح بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا، التي تتمحور حولها المبادرة الإقليمية، لتجربة بروتوكولات واستبيانات جديدة تعدها منظمة الفاو (وخاصة التعداد الزراعي للجيل الجديد، والمسح الزراعي المتكامل)، وتزويد بوابات البيانات والمؤشرات بالمعلومات (مبادرة مرصد سبل العيش الريفية، صورة البيانات الإحصائية)[4] من أجل الاستفادة من الاستثمارات الجارية.

4. تعزيز مجموعة أدوات الإحصاءات بدراسات الحالة ورصد شبكات المزارع المرجعية، للحصول على بعض المراجع المحاسبية (الحجم الاقتصادي)، وتحليل منحنى التغير للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.

3.1.3.4.1 طرق التحليل متعددة المتغيرات السائدة وكذلك الأنماط للتمييز بين الفئات الفرعية للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة بشكل أفضل

بالنسبة للمصادر المستخدمة في الدراسات الوطنية، تُستمد فئات بسيطة جداً من الحيازات الزراعية من تحليلات أحادية أو تحليلات ذات متغيرين، باستخدام معايير هيكلية في أغلب الأحيان كما نوقش في الأقسام السابقة. وهذا يضع قيوداً كبيرة على القدرة على تحليل أنواع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق التي غالباً ما تكون متعددةً ومتنوعةً بشكل كبير، على عكس النماذج القياسية من الشركات الزراعية والزراعة الصناعية، كما يؤدي ذلك إلى نوع من التحيّز في التمثيل. ومع ذلك، ودون وجود تمثيل واضح للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة ومجموعاتها الفرعية، فلن يكون بمقدور إلا عدد قليل من البلدان إيجاد نهج محدد لوضع السياسات أو «السياسات الزراعية والاجتماعية الدقيقة»، نظراً لأن سياسات الدعم الزراعي هي عامة في نطاقها وقد تتبع أسلوبين في أحسن الأحوال كما هي الحال في **المغرب**، حيث توجد محفظتان متباينتان (على غرار ما هو حاصل في البرازيل). يساهم تحديد الأنواع في تمكين الجهات الحكومية أو المنظمات الوسيطة من تقديم دعم محدد الأهداف.

شكل 3: **سلسلة توريد المعلومات التي تمثل الأنواع الفرعية ومسارات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق**

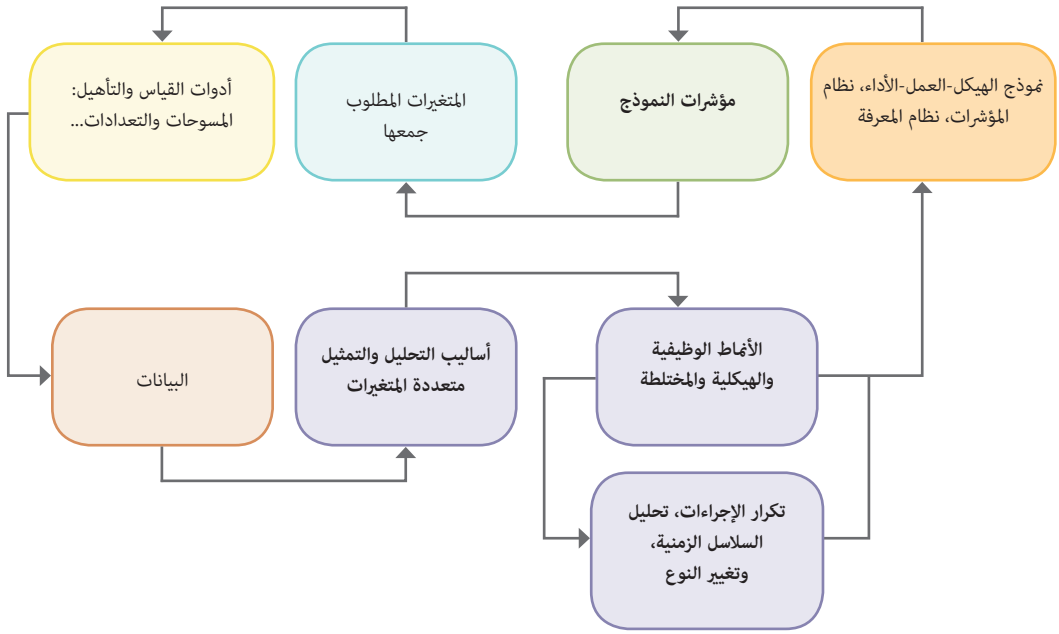

هنالك عدد من العناصر الأساسية، نوقش بعضها في الأقسام السابقة (الشكل 3)، المطلوبة لتوسيع سلسلة المعلومات ووضع سياسات مصممة خصيصاً وموجهة بشكل أكثر تحديداً إلى مجموعات فرعية من الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. أولاً، اختيار الحجم المناسب، حيث يجب أن تعمل وحدة المراقبة (الفرد الإحصائي) على تحديد منظومة النشاط (الأسرة الزراعية أو الأسرة الممتدة) التي يوجد فيها النظام الفرعي الزراعي الفني. ثانياً، تقييم الدور الحاسم لبعض المتغيرات والمؤشرات الفارقة التي تميز الأنواع الفرعية من الزراعة الأُسرية. كما سيتطلب الحصول على فهم أفضل لتنوع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق جمع بيانات إضافية من أجل تغطية نموذج الهيكل-العمل-الأداء بأكمله. تعتبر بعض المتغيرات أموراً رئيسية للممايزة، ولكنها لا تقاس بما فيه الكفاية. ومن المهم زيادة التركيز على جمعها ووضع مجالين بشكل خاص هما: العمالة الزراعية والعمالة المؤقتة أو الدائمة المرتبطة بتعدد الأنشطة.

وأخيرا، تتطلب عملية فهم وتمثيل هذا التنوع تكييف أساليب معالجة البيانات. وتشير الدراسات الوطنية الى أن هنالك نقصاً في ما يخص الأساليب متعددة المتغيرات المطلوبة لإجراء التعدادات والمسوحات. وقلما تأخذ معظم النتائج كلا من الأبعاد والمتغيرات المتنوعة بعين الاعتبار.

وينبغي على الدول تعزيز خبراتها وذلك لتوسيع نطاق الأساليب الإحصائية متعددة المتغيرات (التحليل العاملي، ليبارت وآخرون، 1995) التي تطبق على مجموعات رئيسية من البيانات من خلال الأفراد (وحدات المراقبة والأسر) والمتغيرات الكمية أو النوعية (ترتيبي أو غير ترتيبي) التي تصف جوانب معينة من الهيكل والعمل والأداء. تشكل الأساليب متعددة المتغيرات جزءاً من المعرفة الإحصائية المناسبة ويجب أن تستخدم في كثير من الأحيان، وهذا بدوره يثير مسألة وضع التدريب المناسب لتدريب المحللين على هذه الطرق.

وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري وضع أنماط وظيفية. وبالفعل، فقد تم تصميم معظم الأوضاع القياسية و/أو الفئات الفرعية استناداً إلى مجموعات متنوعة من المتغيرات (الواصفات) اعتماداً على ما إذا تم تفضيل التصنيف الهيكلي بما في ذلك المتغيرات الثابتة والقوية جداً (تغيير طفيف في المدى القصير)، أو المتغيرات التشغيلية التي تعطي الأولوية للتصنيف الوظيفي والديناميكي، وتتطرق إلى أنشطة الأسر ونظم الإنتاج بطريقة مجتمعة. يصف ملحق رقم 7 بمزيد من التفصيل هذه القضايا المنهجية ويوضح أشكال الأنماط المختلطة (الشكل 30).

توصيات

1. تشجيع استخدام أساليب متعددة المتغيرات عند تحليل البيانات الزراعية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لإنتاج تصنيفات وظيفية تصف المجموعات الفرعية من الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على أساس متغيرات مثل الهيكل والعمل والأداء حيثما كان ذلك متاحاً.

2. إعداد تدريب حول الأساليب الإحصائية.

4.4.1 تمثيل تنوع الأنماط الزراعية للحيازات الصغيرة في أطالس إدارة الأراضي

وكما جاء في جلسة نقاشية عقدت في المغرب: «هنالك حاجة لتحسين عوامل التغيير السائدة (قدرة أفراد الأسرة العاملين على التنقل / تدفق الأموال)، والبعد الإقليمي. يجب أن يعمل تصنيف أنواع الحيازات على تحديد حجمها والبيئة الإقليمية بشكل أفضل». وعليه يكمن التحدي في الجمع بين تمثيلات المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة وتلك الأراضي.

بشكل عام، تضع الدول التي شملها الاستطلاع التمثيلات الخاصة بها على شكل أطالس وطنية وإقليمية، بما في ذلك ملخصات إحصائية للخصائص الرئيسية للزراعة في المناطق، والزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على وجه التحديد. يعد أطلس المغرب[35] وأطلس لبنان[36] أمثلةً على نهج الجغرافيا الريفية من خلال استخدام الزراعة الإيكولوجية و/أو التقسيم الإداري للمناطق لتمثيل منطقة أو خصائص معينة للزراعة في الأقاليم (على سبيل المثال، معدل الأنشطة المتعددة لكل منطقة في لبنان). كما تعد جداول الملخصات المستمدة من الإحصاءات الوطنية مثل الجدول 3 أعلاه، شكلاً من أشكال التخطيط الملخص.

ومع تطور الأنماط الزراعية متعددة المتغيرات، يمكن اقتراح أشكال أكثر دقة من نظم المعلومات والتمثيل بالاستعانة بنظام المعلومات الجغرافية وتقنيات جديدة. وعند الانتهاء من وضع الأنماط الموضوعية، سيكون التمثيل المجمّع لمختلف الأنماط القياسية للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في المناطق ذات الصلة (النسبة المئوية للأنماط في كل منطقة)، وتوصيف المناطق الصغيرة، مفيداً لتحديد ورسم صورة عن الديناميات الزراعية والاجتماعية وإيصالها إلى صنّاع القرار (الهدف المعرفي) وإطلاق المشاريع الإقليمية. تُعدّ هذه العناصر السياقية ضرورية في ثلاث مراحل هي:

- المرحلة التوقعية عند وضع خطة لأخذ العينات ضمن **استراتيجيات المسوحات الإحصائية** الطبقية للمناطق المتجانسة (انظر الأقسام الواردة أعلاه، هدف التمثيل)

[35] أطلس الزراعة المغربية (2008). وزارة الزراعة، الرباط.

[36] أطلس لبنان 2007

- المرحلة المبنية على النتائج عند تصميم واستخدام **الأطالس الزراعية أو الاقتصادية والاجتماعية وتمثيل** أنماط الأسر الزراعية في **رسوم بيانية توضح الاتجاه**، وذلك باستخدام التقسيم الإداري للمناطق لتنفيذ سياسات لامركزية (هدف الحوكمة) أو التقسيم المخصص للمناطق والمستخدم لتقييم ورصد سياسات القطاع الموضوعية المنفذة؛ والغذاء؛ والتنمية الإقليمية[37]، ورصد الهجرة (هدف التقييم). وبناءً على ذلك، يجب أن تستخدم **سياسة الغذاء** التمثيل الخاص بإقليم الغذاء (منطقة إمداد المدينة، وينبغي أن تستخدم **سياسة** دعم **التوظيف** والأنشطة المتعددة في تمثيل إقليم التوظيف (منطقة العمل، منطقة العيش، منطقة حضرية)، والتي من شأنها أن تسمح بتجاوز إنشاء التمثيل الإحصائي المزدوج للعمل في المناطق الحضرية والريفية حسب منطقة الإقامة (المناطق الريفية أو الحضرية المنتجة للعمل في المناطق الريفية أو الحضرية) أو تبعاً لمنطقة العمل (وظيفة حضرية إذا كانت في منطقة حضرية)، كما ستكون خاضعة للمؤهلات المعيارية الريفية أو الحضرية في هذه المناطق.

- المرحلة المستمرة عند تصميم مشروع الإقليم وإنشاء نظم المعلومات الإقليمية (المراصد) بهدف تحسين التماسك الإقليمي (الهدف المشترك بين القطاعات لتوجيه السياسات). في فرنسا، على سبيل المثال، هناك العديد من مثل هذه الترتيبات **للتخطيط الإقليمي**: مخطط التماسك الإقليمي (SCoT)[38]، المناطق الجبلية، التعاون بين الجماعات المحلية، منطقة حيازات زراعية صغيرة أو نظامية géoterroirs[39] و géopays في بعض المناطق الزراعية الجبلية المختلطة.

ولا تشكل منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا استثناءً لهذا النوع من التفكير، إذ إنه من الضروري تنويع تقسيم المناطق والتمثيل الجغرافي في دول المنطقة لضمان وضع تقييم أفضل لكل من الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وعملية التنمية المحلية في الأقاليم. يستخدم **السودان**، على سبيل المثال، مناطق مقسمة على أساس المعيشة لتمثيل هذا البعد الأساسي في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق (هولت وآخرون، 2011). تعمل البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على وضع تحليل إقليمي للمناطق الجبلية والواحات (المغرب) التي تعد القوة المحركة لأشكال هامة جداً من الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقت دراسات تتمحور حول تطوير نظم إنتاج محلية الطابع، حيث يركز بعضها على الزراعة، كما هي الحال بالنسبة للمغرب (كورلت وهولارد، 2005).

توصيات

1. وضع تمثيل أكثر تنوعاً للمناطق وفئات الزراعة من أجل التعرف على أنواع متنوعة من الحيازات الزراعية في الأقاليم وفهم أهمية الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق والتي تكمن في تنوعها (أنواع فرعية) في المناطق ذات الصلة والمناطق المخصصة والتي تمثل مستويات معينة من الحوكمة، وتم تكييفها مع سياسات موضوعية أو متعددة القطاعات.

2. إدخال ترتيبات تخطيط الأراضي كأداة للحوكمة المحلية، بما في ذلك استخدام أساليب استشرافية تشاركية.

[37] في المغرب، يلاحظ المرء الدور الحاسم للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في التوزيع المكاني للسكان، بما في ذلك استخدام الأراضي.

[38] SCoT http://www.territoires.gouv.frre /schema-de-coherence-territoriale-scot

[39] Geoterroirs http://draaf.paca.agriculture.gouv.fr/Region-PACA-par-Geoterroirs-et-par

©Hossein Heidari

الجزء الثاني

2 مساهمات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق

تؤثر خصائص الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، على النحو المحدد والموصوف في الأقسام أعلاه، بشكل مباشر على وظائفها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وكذلك مساهماتها في بلدان المنطقة. ومع ذلك، لا توفر التعددات العامة في معظم الحالات وسيلة يمكن من خلالها تفصيل الإحصاءات الوطنية في هذه الفئة (والأنواع الفرعية كذلك) بشكل مباشر، لأنه لا يوجد تعريف كاف في القانون أو إحصاءات لعزلها عن الفئات الأخرى استناداً إلى معايير المميزة التي نوقشت في الجزء الأول.

1.2. الأداء متعدد الوظائف للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة

ساعدت الدراسات الوطنية الست على وضع الخطوط العريضة بشكل أفضل والاستدلال على بعض مساهمات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، لا سيما على مستوى نظم الإنتاج (المعلومات قليلة جداً حول الأسر في حد ذاتها)، وجزئياً على مستوى المناطق وسلاسل السلع. تقترح الدراسات مبادئ توجيهية للاستدلال على وظائف أخرى غير الإنتاج الزراعي فقط، واستخدام مقاييس أخرى للتحليل بدلاً من الاكتفاء بالحيازة الزراعية وحدها، والتركيز على الوظائف المتعددة لهذا النوع من الزراعة.

يتم وصف الديناميات العالمية للزراعة من خلال مقارنتها مع مختلف أشكال الزراعة، بما في ذلك الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق قدر الإمكان. وعند تحديده، يتّبع هذا النوع من الزراعة إما الاتجاهات نفسها (انخفاض أو استقرار أو نمو) أو يكون مختلفاً. تَظهر مساهمة هذا النوع من الزراعة جليةً من خلال موازنة أهميتها النسبية في قطاع الزراعة بشكل عام باستخدام مؤشرين: (أ) عدد و/أو النسبة المئوية للحيازات ضمن هذه الفئة في الأقاليم؛ و(ب) النسبة المئوية للمنطقة الزراعية المستغلة المخصصة للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق أو حصة وتكوين القطيع مقارنة بالثروة الحيوانية على المستوى الوطني.

يقترح ملحق رقم 5 إجراء مقارنة موجزة بين البلدان الستة من حيث أهمية الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في قطاع الزراعة الوطنية استناداً إلى المعلومات المستقاة من التقارير الوطنية.

وُثّقت مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في تحقيق الثروة (الدخل، والقدرة على الاستثمار) في أشكال متنوعة. ففي **تونس**، على سبيل المثال، ثمة فئة فرعية كبيرة من السكان تعمل في الزراعة البعلية وتربية الثروة الحيوانية، حيث تم تحديدها استناداً إلى تعريف من أربعة معايير (انظر الجدول 3). «من بين المزارع الأُسرية التي يصل عددها إلى 454551 مزرعة تمثل 88 بالمائة من جميع الحيازات الزراعية التي أحصيت، استطعنا تحديد مجموعة يصل عددها إلى 404104 من المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة تمثل 89 بالمائة من المزارع الأُسرية و78 بالمائة من جميع الحيازات الزراعية التي أحصيت ضمن مسح هيكل المزارع الأُسرية والذي أجري خلال عامي 2004 و2005»]...[«ورغم أنها تمثل 78 بالمائة من كامل الحيازات الزراعية، تغطي الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق نحو 2.297 مليون هكتار، أي 43 بالمائة من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية السطحية (المنطقة الزراعية المستغلة)، بما في ذلك 91.2 بالمائة أراض بعلية، و6.7 بالمائة مختلطة و2.1 بالمائة أراض زراعية مروية. تشكل المراعي ما يقرب من 28 بالمائة من إجمالي المساحة الزراعية المستغلة في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.

من الصعب تقييم المساهمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة بشكل نوعي نتيجة للأسباب التي يشير إليها تقرير **المغرب**: «يرتكز التعداد الزراعي العام على مداخل إحصائية هيكلية (حجم الأرض)، وبالكاد يعكس الأداء والأدوار المتعددة للزراعة».

في نهاية المطاف، تساعد بعض المعلومات الواردة في الدراسات الوطنية على توضيح مختلف أشكال المساهمات والأداء النسبي للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة في ما يتعلق بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

2.2 دعم مختلف القطاعات وعمليات الإنتاج، وشبكات أصحاب المصلحة واقتصاد الأقاليم

سعت المسوحات الوطنية إلى تحديد أسباب وكيفية اعتبار الزراعة الأُسرية لتكون شريكةً في الشبكات الاجتماعية الإقليمية والأسواق (المدخلات والمنتجات، سوق الأراضي، وما إلى ذلك) وسلاسل السلع الزراعية (المحلية أو البعيدة، غير الرسمية، المنظمة)، وماهية أشكال الإنتاج والظروف التي ساهمت خصيصاً في دمج هذا النوع من الزراعة في الأقاليم والأسواق.

1.2.2 مساهمة رئيسية في السوق الزراعية الوطنية ولكنها أقل من ذلك في السوق الدولية

ينطوي المؤشر الأول على اختيار وتكوين المحاصيل السائدة التي يزرعها المزارعون في المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة وفقاً لفئات متنوعة من الزراعة (الدائمة، الدفيئة، الموسمية (السنوية)، والعلف أو الثروة الحيوانية)، والفئات الفرعية التفصيلية. تختلف هذه المؤشرات (عن طريق النسب المئوية للمنطقة الزراعية المستغلة) من بلد لآخر وخاصة من منطقة إلى أخرى. ومع ذلك، تظل بعض الملامح متشابهة. وعلى الرغم من أن معظم المحاصيل هي لغايات الغذاء، إلا أنه لا يستهان بحصة المنتجات غير الغذائية (التبغ في لبنان، والخشب والصمغ العربي في السودان، والألياف، وما إلى ذلك) حتى لو لم يتم التطرق لها في هذا التقرير.

أولاً وقبل كل شيء، يركز النهج الفني للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة بشدة على تنويع الإنتاج من المحاصيل الغذائية والأعلاف، والثروة الحيوانية، بحيث يباع الفائض في الأسواق المحلية. تجمع معظم أنظمة الإنتاج في المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة بين مجموعة متنوعة من المحاصيل والثروة الحيوانية، على عكس الزراعة «الصناعية» التي تركز على تحقيق إنتاج واسع النطاق من محصول واحد. عندما يكون الموقع الجغرافي والاقتصادي للمزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة قريباً من الأسواق الاستهلاكية (وخاصة المناطق الحضرية)، فإن هنالك اتجاهاً أكبر للتوجه نحو التخصص (البستنة في الضواحي، تربية ثروة حيوانية صغيرة، ومنتجات الألبان، وغيرها) وتكاملاً أقوى مع الأسواق. بالكاد تهتم المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة بالمحاصيل ذات القيمة العالية حيث ما تزال ميزتها النسبية منخفضةً. ومع ذلك، من الممكن اعتماد شكل من أشكال الإنتاج يتناسب مع الظروف الحيوية والمناخية والطلب من الأسواق الوطنية والدولية في بعض الأحيان في حال كان الوضع الجغرافي والمؤسسي (العمل الجماعي) يسمح بذلك. وعندها سيغطي هذا النهج نطاقاً فنياً واقتصادياً متقارباً، كما هي الحال بالنسبة للمحاصيل المعمّرة، وبخاصة التفاح، في **لبنان**، أو الزيتون والتين والفواكه وغيرها في **مصر**.

يعكس هذا التنوع في المقام الأول استراتيجيةً للتكيّف مع السياق الحيوي المناخي والاقتصادي، ولإدارة المخاطر وفقاً للظروف القائمة في الأراضي التي تعمل فيها (القاحلة، البعلية، المروية، الريفية والحضرية، وما إلى ذلك)، ويمكّن من الحفاظ على مصادر مستدامة من (المواد الغذائية، والأموال، وما إلى ذلك).

©FAO/Alfredo Impiglia

وفي ما يتعلق بقطاعات التصنيع، ثبت أنه يمكن لمزارعي الحيازات الصغيرة الوصول إلى قنوات التسويق المباشرة والقصيرة (بيع المنتجات غير المصنعة أو الطازجة الخام، وبشكل خاص، المنتجات التقليدية التي تباع في الأسواق المحلية) أكثر من القنوات التسويقية المتكاملة الأطول التي تكون أكثر تطلباً من حيث توحيد الممارسات والمنتجات. ولكن توجد محددات أخرى مؤاتية، مثل موقع المزرعة الصغيرة قرب تجمعات المستهلكين (وخاصة في المناطق الحضرية كما هي الحال في مصر ولبنان)، حيث تكون نسبة الفائض الذي يباع في أشكال متنوعة (مصنّعة) أكبر لأن المجموعة ستكون أكثر تنظيماً. في لبنان على سبيل المثال: «تمكّن عملية تصنيع منتجات الألبان صغار المزارعين من تحويل المواد الخام إلى منتجات أخرى مثل الزبدة، والجبن، واللبن، والكشك، وجبنة القريش. ويتم بيع هذه المنتجات بشكل رئيسي من خلال قنوات قصيرة ويوفر للمزارعين إيرادات إضافية». ولذلك فإن السياسات الغذائية الترويجية التي تستهدف هذه المنتجات تكون مناسبة للزراعة في الحيازات الصغيرة.

أخيراً، لا تنتج الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق كميات كبيرة من السلع القابلة للتصدير إلى الأسواق الدولية، إذ لا يستوفي المعايير الدولية بشأن التخصص وتوحيد الإنتاج والتصنيع إلا عدد قليل من المحاصيل التي لا تتطلب معايير صحية صارمة جداً (بعض الحبوب، الذرة الرفيعة، وما إلى ذلك) أو التي تتطلب استخدام تكنولوجيا بسيطة مثل (أشجار الزيتون والزيت والحمضيات والصمغ العربي، وما إلى ذلك)، وبعض المنتجات المتخصصة ذات القيمة العالية. ومع ذلك، ففي **موريتانيا والسودان**، يدار قطاع تربية الثروة الحيوانية عالي التصدير بالكامل تقريباً من جانب أسر زراعية ذات حيازات صغيرة (صدّر السودان في عام 2014، ما قيمته 856.3 مليون دولار أمريكي من الأغنام والإبل والماعز). ويقدّم الجدول 6 لمحة موجزة من محفظة الإنتاج للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في البلدان الخاضعة للدراسة.

جدول 6: بعض الأمثلة على مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في أنواع متنوعة من الإنتاج والأسواق

الزراعة الأُسرية: النسبة المئوية للإنتاج أو المنطقة الزراعية المستغلة	المحاصيل السنوية (الموسمية) بما في ذلك المحاصيل الغذائية والمحاصيل العلفية	المحاصيل المعمّرة، منتجات الغابات	الثروة الحيوانية
موريتانيا	نظام لإنتاج محاصيل الذرة الرفيعة والدخن والذرة والخضار في مناطق بعلية أو رملية أو "شبه صحراوية" واسعة		قطاع رئيسي في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق والتصدير
تونس	تُستخدم 33 بالمائة من المناطق الزراعية المستغلة لزراعة الحبوب، و2.2 بالمائة للبستنة السوقية و3.8 بالمائة لزراعة الخضروات، و28 بالمائة للمراعي، و1.9 بالمائة للمحاصيل العلفية.	تُستخدم 59 بالمائة من الأراضي الزراعية المستغلة للتشجير	الحيوانات الصغيرة: 83.5 بالمائة من إجمالي الثروة الحيوانية، و67 بالمائة من الماشية، و52 بالمائة من الأغنام و59 بالمائة من الماعز
لبنان	إنتاج الأغذية الأساسية (الحبوب والخضار والبطاطا)، الفواكه والخضروات، ويُستخدم 20 بالمائة من الأراضي الزراعية المستغلة لزراعة المحاصيل الموسمية و2 بالمائة لمحاصيل الدفيئة و5.3 بالمائة من الأراضي الزراعية المستغلة للمحاصيل الصناعية السنوية و5.1 بالمائة للحبوب، و3.8 بالمائة للخضار الزهرية و2.1 بالمائة للبقوليات و1.9 بالمائة للمحاصيل الدرنية و1.5 بالمائة للخضروات الورقية	زيت الزيتون يُستخدم 78 بالمائة من المناطق الزراعية المستغلة لزراعة محاصيل دائمة، و43.6 بالمائة لزراعة أشجار الزيتون، و10 بالمائة للتفاحيات والفاكهة ذات النواة الحجرية، و3.9 بالمائة لأشجار الفاكهة، و2.9 للكرمة والحمضيات	الإنتاج المسوّق من اللحوم والبيض والحليب لتوفير الدخل للأسر الزراعية
المغرب	المحاصيل الغذائية والأعلاف (البرسيم..) جنباً إلى جنب مع الحبوب الصغيرة المستخدمة لتربية الثروة الحيوانية: (القمح القاسي والقمح الليّن والشعير) والبقوليات (العدس، الحمص، الفول، وما إلى ذلك)		الثروة الحيوانية
مصر	زيادة المساهمة في إنتاج الحبوب والبقوليات والبذور الزيتية والألياف: زيادة من 34.2 بالمائة في عام 1990 إلى 47.2 بالمائة في عام 2010، في حين تراجع إنتاج الخضروات من 24.2 بالمائة إلى 23 بالمائة.	انخفاض مساهمتها في إنتاج الفواكه من 14.3 بالمائة إلى 11.1 بالمائة	زيادة في إنتاج الثروة الحيوانية من 52.6 بالمائة إلى 61.3 بالمائة بالنسبة للماشية والجواميس، ومن 50.2 بالمائة إلى 59.3 بالمائة للأغنام والماعز
السودان	إنتاج الغذاء: 5 محاصيل غذائية رئيسية: الذرة الرفيعة والسمسم والدخن والفول السوداني والقمح. يغطي قطاع الزراعة البعلية التقليدية 95 بالمائة من إنتاج الدخن، و38 بالمائة من الذرة الرفيعة، و67 بالمائة من الفول السوداني و38 بالمائة من السمسم	صادرات الصمغ العربي (جنباً إلى جنب مع الفول السوداني والسمسم والذرة الرفيعة: 663.5 مليون دولار أمريكي) بشكل رئيسي من الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.	قطاع رئيسي في زراعة الحيازات الصغير. تصدير الأغنام والإبل والماعز (856.3 مليون دولار أمريكي)

2.2.2 مشاركة متنوعة في المنظمات الوسيطة التي يجب دعمها والتكيف مع التحديات الجديدة

يشكل فهم الدور النسبي للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة أمراً حيوياً من أجل ضمان الاستمرارية الاجتماعية والاقتصادية لمختلف المناطق في جميع أنحاء العالم، حيث يتم قياس مساهماتها وفقاً لأهميتها النسبية في مناطق متنوعة من التراب الوطني. ومع ذلك، ففي بعض المناطق (الجبلية، والمناطق الريفية بحتة)، يشكل هذا النوع من الزراعة أمراً ضرورياً وأساسياً لبقاء المجتمع، ويشكل مصدرا للعمل والتنمية الريفية، بينما في حالات أخرى (الضواحي)، تنمو قطاعات اقتصادية بديلة أو مكمّلة.

تعتمد مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في اقتصاد الأقاليم اعتماداً كبيراً على وجود منظمات وسيطة (جمعيات، تعاونيات)، والعمليات التي تنفّذها، وكذلك الشبكات الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية الريفية (بما في ذلك الرقمية)، أي «رأس المال» الإقليمي. لا بد من دراسة الأنواع القائمة من المنظمات والشبكات ونطاق أنشطتها ومهامها (الاجتماعية والاقتصادية، وما إلى ذلك) من جهة، ومشاركة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في هذه الكيانات من جهة أخرى. ومن خلال تحليل البرامج القائمة، التي عززتها المقابلات، تصف التقارير الوطنية دور الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في المهام الاقتصادية التي وضعتها المنظمات المهنية للمزارعين، والحكومات وبعض شبكات الأعمال التجارية للتنمية القطاعية والإقليمية (تعاونيات العرض أو التسويق، وتعاونيات المكننة، والاتحادات الائتمانية، والتأمين، وغيرها)، وكذلك دورها في بناء القدرات (التدريب والإرشاد الزراعي، وما إلى ذلك)، والحوار السياسي والتمثيل، وجهود المناصرة وحشد الدعم. يبدو أن العنصر الأخير هو الأقل تطوراً في المنطقة.

في **المغرب**، ساعدت الشبكات الاجتماعية (المزارعون والموردون المحليون، وفنيو اللحام، وتجار التجزئة) في دفع الابتكار، وساهمت في التحول نحو استخدام مستلزمات الري بالتنقيط وتكييفها عندما كانت الظروف الإقليمية مؤاتية (انظر الإطار 3 من التقرير الوطني). أما في **لبنان**، فتم التركيز على أهمية قيام التعاونيات النسائية بتوفير فرص عمل إضافية (تصنيع الأغذية، وما إلى ذلك) والحصول على مصادر أخرى للدخل (الإعانات).

قد تكون هذه التعاونيات هدفاً للخدمات الريفية المعزّزة من أجل معالجة التحيّز ضد النساء كأفراد معزولين عن الخدمات. ووفقاً لأبحاث أجريت، يجب أن تكون عملية تطوير الخدمات الإرشادية الريفية، التي تناسب وتستهدف المجموعات النسائية، هي النهج المتّبع والمعترف به في المجتمع الريفي (بيتركس وآخرون، منظمة الفاو، 2015)، وكذلك الحدّ من عدم المساواة في القدرة على الحصول على المعرفة والمعلومات والتقنيات الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تعمل هذه المجموعات النسائية على تزويد الأسواق المقيّدة بالمنتجات الغذائية (المدارس والخدمات الحكومية) إذا كانت قواعد المشتريات العامة تسمح بذلك أو تعطيها الأولوية (مثل أن تعطى الأولوية لتلك المنظمات عند إطلاق المناقصات، أو العمل كمزودين لبعض المناطق والمجتمعات المحلية).

ومع ذلك، تحتاج الوساطة الناجحة قبولاً من مجتمع أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي هذا الخصوص، لوحظ وجود سيناريوهين هنا: لا تعكس نسبة العضوية في المنظمات الحكومية (التعاونيات في مصر) بالضرورة كفاءتها، كما أن الانتساب في عضوية المنظمات الخاصة أو المختلطة غير كافٍ، كما هي الحال في **تونس** حيث هناك «تدنٍ في مستوى التنظيم النقابي وفي تنوع النقابات المهنية، ووجود هشاشة هيكلية، وانخفاض معدل العضوية (6 بالمائة في شركات الخدمات الزراعية المشتركة». تعتمد العضوية القوية على نوع وتنوّع الخدمات المقدمة من جانب المنظمات المهنية للمزارعين لأن بعضها يعاني من الضعف في هذا المجال، وكذلك من مشاكل أساسية تتعلق بالتمويل والائتمان، «معظم

عمليات الائتمان هي خارج نطاق جمعيات المزارعين المهنية، ويبقى التمويل الذاتي هو الحكم بغض النظر عن القروض الموسمية التي يقدمها البنك التونسي للتضامن».

يجب أن يفضي هذا النوع من الوساطة إلى تمثيل الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في منتديات الحوار السياسية الوطنية والإقليمية (دارنهوفر وآخرون، 2016). في هذا الصدد، تنبغي الاستفادة من تجارب المؤسسات في المناطق الرئيسية الأخرى في جميع أنحاء العالم (البرازيل وغرب أفريقيا)، مثل مبادرة شبكة جمعيات الفلاحين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا، والمشاركة في المبادرات والتجمعات (المنتدى الريفي العالمي، والمنظمة العالمية للمزارعين، ومنظمة فيا كامبيسينا) التي قد تشكل مصدر إلهام للمنظمات في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. كما يجب أن تعمل الجماعات الاقتصادية الإقليمية (الجماعات الاقتصادية الإقليمية، واتحاد المغرب العربي، والاتحاد الأفريقي) وبنوك التنمية على قيادة مبادرات من هذا النوع في المنطقة.

وأخيراً، ينبغي من وجهة نظر منهجية إعطاء الأولوية لتطوير الدراسات الاستشرافية الإقليمية في مختلف المناطق، وتنفيذ نُهُج تشاركية في المشاريع التي وضعت على مستوى الأقاليم، بما في ذلك تصميم التمثيل المشترك وتبني عملية أداء الأدوار، وإجراء الدراسات المستقبلية وغيرها من الأمور الهامة، من أجل إشراك هذه المنظمات والمجتمعات المحلية في الحوارات، فضلاً عن كونها ممثلة في المجالس السياسية.

3.2.2 تدريب الفنيين الزراعيين وعموم السكان لدعم التحول الاقتصادي والتنويع نحو الصناعة والخدمات

في السياقات البيئية أو الاقتصادية التي تتزايد فيها التحديات، تتطلب عملية التحول في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق تجديد مهارات العاملين والمشرفين المعنيين، والمعرفة التقليدية كذلك. وهذا بدوره يثير قضايا التدريب والتعلم (التدريب المهني).

تتّسم ترتيبات التدريب المهني والأنشطة الإرشادية والاستشارية الزراعية المذكورة في الدراسات الوطنية بأنها خاصة بكل بلد وتصعب مقارنتها مع بعضها البعض. وعادة ما تتكوّن هذه الترتيبات من آليات حكومية أو شبه حكومية، ومنظمات مهنية، ومستشارين من القطاع الخاص، وتكون مرتبطةً مع مورّدي المدخلات أو مشغّلي القطاعات الفرعية بدرجات متفاوتة. وتوفر المؤسسات العامة تدريباً أساسياً لمديري المؤسسات العامة على مختلف المستويات، وتدريباً إضافياً لمختلف فئات أصحاب المصلحة، بما في ذلك للمسؤولين التنفيذيين للجمعيات المزارعين المهنية. ومع ذلك، بات المسؤولون التنفيذيون كباراً في السن الآن كما هي الحال في **موريتانيا** «رغم وجود مؤسسات تدريبية ساهمت في تخريج العشرات من الفنيين ووضعهم في سوق العمل، إلا أن هنالك نقصاً في العمالة الماهرة في مجالات الثروة الحيوانية والزراعة. يؤثر نقص العمالة الماهرة على أداء القطاع الريفي بشكل كبير، حيث يعاني بشدة من حالات التقاعد الكبيرة للقادة الذين دعموا عملية التنمية الريفية على مدار عقود، ويبدو أن عملية إيجاد بدائل لهم ستكون صعبة».

كما يمكن أن يكون مقدار الاهتمام الموالى للخدمات الإرشادية المقدمة لأصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية غير متكافئ في بعض الأحيان وقد يبدو تأثير مختلف أصحاب المصلحة متضارباً. ولكن، كما لوحظ في **تونس**، «قد يؤدي الإشراف المحدود على المزارعين إلى الإضرار بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة غير القادرين على الاستعانة بمستشارين زراعيين خاصين، بحيث يضطرون إلى الاعتماد على المنظمات المهنية الأقل جاذبية أو غير المهيأة للعب هذا الدور».

ولذلك، من الضروري تحديث (أ) تنوّع خدمات الإرشاد الزراعي العام والخاص وأخذها بعين الاعتبار؛ (ب) وكذلك قضايا التدريب والإرشاد التي يتعيّن توسيعها لتحقيق أهداف إرشادية طموحة (الاستشارات الزراعية، والأغذية الزراعية وتصنيع المنتجات الزراعية). تتمحور قضية هامة أخرى حول التأثير القوي الذي يمكن تحقيقه من خلال (أ) التعليم العام والتدريب الأساسي والإضافي المقدّم للشباب والنساء في الأرياف بهدف إعداد بدلاء للمرشدين كبار السن والعاملين في المنظمات الجماعية؛ (ب) استبدال رؤساء المزارع كجزء من عملية انتقال بين الأجيال، بوصفها مصدراً للتغيير؛ و(ج) اختيار موظفين من مختلف المهن من العاملين في سلاسل القيمة القائمة على الزراعة، التي تشمل الخدمات الاستشارية. في الواقع، يوفر الطلب على اليد العاملة الداعمة، مثل الفنيين من القطاع الخاص العاملين على تطوير القطاعات المنظمة، فرص عمل كبيرة للشباب في المناطق الريفية.

وعلاوة على خدمات التدريب والإرشاد المهني، تعتمد قدرة الاقتصاد على تعزيز إنتاجية القوى العاملة، وخاصة إحداث التحول في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، على مستوى تعليم أصحاب الحيازات الصغيرة إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، تشير الدراسات الوطنية إلى أن أصحاب الحيازات الصغيرة هم أقل تعليماً وتدريباً مقارنةً بغيرهم من الفئات، وتتسع هذه الفجوة حسب عمر وجنس رئيس المزرعة. إن الأرقام الخاصة بالبلدان الخاضعة للدراسة غير مكتملة، كما هو مبيّن في الشكل 4. وعلاوة على ذلك، تخفي الأرقام الوطنية هذه كثيراً من الفجوات بين الأرياف - حيث عادة ما تكون الأيدي العامة النشطة أقل تعليماً، خاصة في مجال الزراعة – والمناطق الحضرية. يمكن تحديد مجموعتين من الدول: **لبنان والمغرب وتونس**، حيث يمتلك نحو 50 بالمائة من الأيدي العاملة النشطة تعليماً ابتدائياً، **ومصر، وموريتانيا** (11 بالمائة في عام 2013).

لذا، يواجه كلا البلدين تحدياً حقيقياً لتحسين سياسات التدريب، وخاصة في المناطق الريفية. ومع ذلك، هناك تحسن ملحوظ بين كل تعداد وآخر، كما هي الحال في **مصر** «في عام 2010، كان ما نسبته 43 بالمائة من أصحاب الحيازات الصغيرة هم من الحاصلين على التعليم الأساسي (مقارنة بـ 30 بالمائة في عام 1990)، بينما كان 20 بالمائة منهم من الحاصلين على التعليم من مستوى الجامعي المتوسط (مقارنة بـ 5 بالمائة في عام 1990)، في حين كان 5 بالمائة هم من الحاصلين على الشهادة الجامعية، على الرغم من أن مستوى تعليم النساء اللواتي يقمن بإدارة الحيازات الزراعية ما زال منخفضاً».

الشكل 4 القوة العاملة الحاصلة على التعليم الابتدائي (نسبتها المئوية من المجموع) في أربعة بلدان في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا

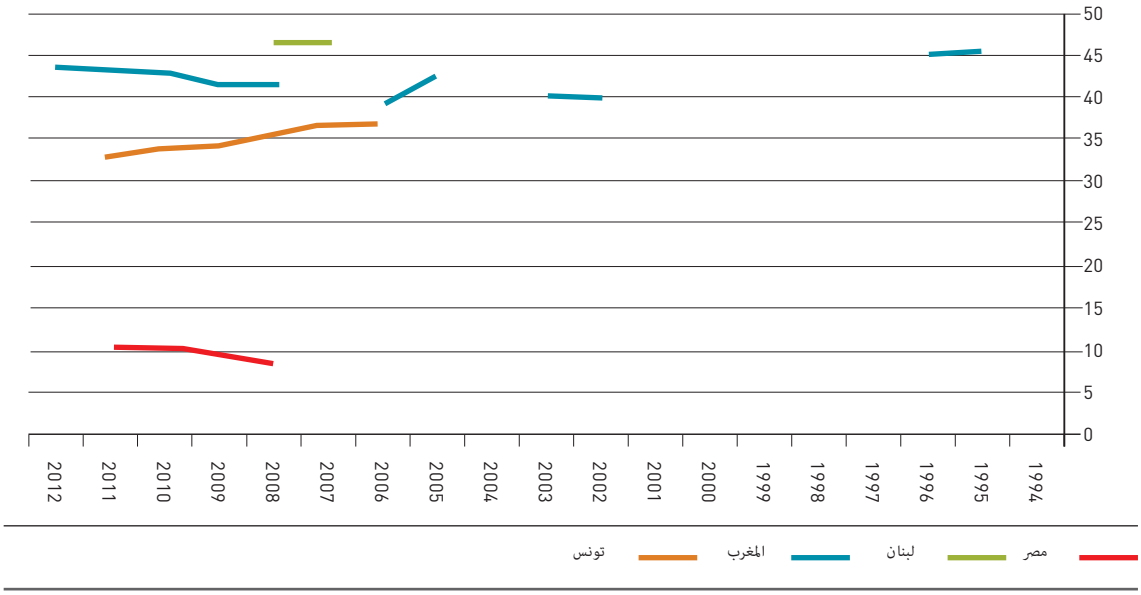

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015

في بعض الدراسات الوطنية، يتم التركيز بشكل كبير على: (أ) الحاجة إلى تدريب العمال الزراعيين الشباب؛ (ب) التجديد اللازم لتمكين الشباب الريفي[40] من تولي القيادة؛ (ج) تعزيز قيمة الأعمال الزراعية؛ (د) وتحسين مهارات القوى العاملة المطلوبة بشدة. إذا تم استيفاء هذه الشروط، فسيسهم أصحاب الحيازات الصغيرة وأُسرهم إسهاماً كبيرا في العمالة الريفية، بما في ذلك التنويع بما يتعدى موضوع الزراعة الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب عملية جعل الممارسات الزراعية أكثر صداقة للبيئة تجديد المعرفة من خلال التدريب المهني والبحوث[41] وخدمات الإرشاد، وعدم الاكتفاء بالمهارات التقليدية في هذا المجال.

ونتيجة لذلك، فقد قررت عدة دول في المنطقة دعم الخريجين الشباب بصفتهم عوامل للتغيير (مصر والمغرب). ورغم أنه من السابق لأوانه تقييم أثر هذه السياسات، هناك بعض المؤشرات الواعدة. تتجلى ميزة الخريجين الشباب في امتلاكهم معارف جديدة واستخدامهم للتقنيات الرقمية والشبكات الاجتماعية، بعد أن تلقوا تعليمهم في المدن وأسسوا الشبكات الخاصة بهم (رأس المال الاجتماعي)، ليعودوا بعد ذلك إلى المناطق الريفية متسلحين بخطة عمل (بما في ذلك تلك المتعلقة بالتعاونيات). وتحقيقاً لهذه الغاية، تتعين إزالة جميع العقبات الأخرى التي تعترض تطوير كل من الزراعة والمناطق الريفية، وزيادة الخدمات بما في ذلك التطور الرقمي واتصالات الإنترنت. في **المغرب**، وضع شباب خريجون ابتكارات مذهلة: «مشاريع جماعية أطلقها شباب خريجون عاطلون عن العمل أظهرت قدراتهم الريادية وقدرتهم على الشروع بعمليات التنمية الريفية واستدامتها» (مربع 5 «، تعاونية تجفيف البرقوق» في تقرير **المغرب**). وتسلط **مصر** الضوء على طريقة أخرى لتوظيف الشباب الخريجين من خلال برنامج توزيع الأراضي على «الخريجين» في الأراضي المستصلحة الجديدة.

[40] انظر الطبعة الموضوعية من «كراسات الزراعات» المخصصة لشباب الريف، CahAgric، المجلد. 24، رقم 86، نوفمبر-ديسمبر 2015

[41] يمكن الاطلاع على تجديد كوادر الخبراء الزراعيين في فرنسا

تتعلق النقطة الأخيرة بقدرة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على ايجاد فرص عمل غير مباشرة. هنالك القليل من المعلومات المتاحة بشأن مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في توليد فرص عمل غير مباشرة في سلاسل السلع الأساسية وما يرتبط بها من تجارة الخدمات (الصيانة، والتسويق، والمدخلات، وما إلى ذلك)، بسبب قلة عدد المسوحات الوطنية التي أجريت حول هذا الموضوع، كما إن الطابع غير الرسمي لهذه الأنشطة يجعل من عملية قياس مساهمتها أمراً صعباً. ومع ذلك، يظهر بحث مفصل حول سلاسل السلع أنها تشكل مصدراً هاماً للوظائف كما هي الحال مع زراعة البصل في **المغرب**: «تخلق شبكات التسويق والإمداد العديد من فرص العمل في عمليات الإنتاج، بما في ذلك الحصاد والتخزين والنقل أو البيع، وكذلك فرص عمل في ما يخص التوريد من خلال توريد معدات الري والمدخلات». (مربع 6 من التقرير الوطني)

يجب معالجة هذه النقطة بشكل أكثر شمولاً في السنوات المقبلة، خصوصا في ضوء التحدي المزدوج المتمثل بالعمالة الريفية ونقل العمالة من النشاط الإنتاجي إلى أسفل سلسلة القيمة. يُعدّ هذا الأمر بالغ الأهمية في ظل اعتبار كثير من المؤلفين والوكالات أن تطوير سلاسل الغذاء سيشكل مصدراً هاماً لفرص العمل، وعليه، تشكل عملية إعداد الأجيال الشابة لهذه الأمور أمراً لا بد منه.

ففي فرنسا على سبيل المثال: «يرتبط 140 نشاطاً بشكل غير مباشر في تربية الثروة الحيوانية، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بالإنتاج كالحصاد والتصنيع والتجارة، والتي تشمل الذبح والتقطيع، وصناعة الألبان وصناعة وتجارة الجملة، وتمثل تلك الأنشطة حوالي 46 بالمائة من الوظائف غير المباشرة. كما يختلف عدد الوظائف غير المباشرة إلى حد كبير بين سلسلة سلعة وأخرى»[42].

توصيات

1. الترويج للمنظمات الوسيطة وتنويع الخدمات والوظائف التي تقدمها لتلبية الاحتياجات المحددة للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة، وتجديد المديرين من خلال الاستفادة من الخريجين الشباب والنساء في المناطق الريفية.

2. بناء رأس المال الاجتماعي في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وتعزيز عملية ايجاد فرص العمل غير المباشرة من خلال توفير المساعدة والخدمات لسلاسل القيمة القصيرة القائمة وتطوير سلاسل سلع جديدة بالتعاون مع المنظمات الوسيطة.

3. تطوير البنية التحتية الريفية (بما في ذلك الرقمية) لتوفير بيئة (أ) تمكّن من تنظيم سلاسل السلع بشكل يمكن معه ربط الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في المناطق الريفية بالأسواق؛ (ب) تكون جاذبة للشباب الخريجين الذين يعتبرون بمثابة أدوات الابتكار التنظيمي والفني في المناطق الريفية.

4. تكييف التعليم المهني الأساسي وتقديم مزيد من التدريب لأصحاب المصلحة المعنيين في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، وتركيز برامج التدريب على تطوير الأنشطة التجارية، وتصنيع الأغذية، والممارسات المتعلقة بالزراعة الإيكولوجية والخدمات الزراعية، واستهداف الموارد البشرية المحلية والشباب وخاصة في المناطق الريفية.

5. تشجيع إشراك ممثلين عن قطاع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في مختلف المنتديات الحوارية (شخصياً وافتراضياً) من خلال منظماتهم على المستويات الوطنية والإقليمية (الجماعات الاقتصادية الإقليمية) والدولية.

[42] وفقاً للبحث الذي أجراه المعهد الوطني للبحوث الزراعية
http://www.web-agri.fr/actualite-agricole/economie-social/article/les-eleveurs-francaisgenerent-pres-de-470-000-emplois-indirects-1142-110853.html

3.2 مساهمة كبيرة في الأمن الغذائي والتغذوي والنظم الغذائية

تم توثيق مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية بشكل أفضل الآن وباتت تُحلل بشكل أفضل في الدراسات العلمية (فان فليت وآخرون، 2015). ونظراً للخصائص الزراعية المناخية، فمن المستحيل تحقيق الأمن الغذائي الوطني بالاكتفاء الذاتي في بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا دون اللجوء إلى الواردات، كما يشكل تقليص الاعتماد على الإمدادات الغذائية الخارجية تحدياً كبيراً في جميع البلدان الخاضعة للدراسة. تسهم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق ونظم تربية الثروة الحيوانية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في توفير الغذاء للأسر الريفية بشكل كبير، بما في ذلك المزارعون (الاستهلاك على مستوى المزرعة) وتزويد الأسر في المناطق الحضرية بالأغذية المعدّة حسب الذائقة المحلية والقوى الشرائية المتنوعة. وأخيراً، وإضافة إلى توفير الغذاء في الأسواق، يُعدّ التضامن بين الأسر والأجيال، الذي يسود بين الأسر الزراعية (الهبات، الوجبات الجماعية) وسيلةً فعالةً للحد من انعدام الأمن الغذائي والضعف الاجتماعي الجماعي بين المجتمعات الريفية في جميع بلدان الشرق الأدنى وشمال افريقيا.

تمّ التطرق في الدراسات الوطنية بشكل واضح إلى الصلة بين الأمن الغذائي في المناطق الريفية ووجود زراعة أسرية للحيازات الصغيرة بصفتها ركيزة للواردات اللازمة. في عام 2010، في **لبنان**، «كان ما نسبته 85 بالمائة من المنتجات الزراعية المستهلكة مستورداً، في حين استخدم أكثر من ثلث (37 بالمائة) المزارعين منتجاتهم للأمن الغذائي وللاستهلاك على مستوى المزرعة». في **المغرب وتونس**، تورّد الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق الفاكهة والخضار إلى أسواق المجتمعات الريفية، وكذلك الحليب الخام للتعاونيات الخاصة بإنتاج الألبان، وتساهم في الأمن الغذائي للأسر الزراعية والسكان المحليين من خلال الاستهلاك المعتمد على المزرعة (القمح، البطاطس، البيض، الحليب، اللحوم، وما إلى ذلك) أو تزويد الأسواق المحلية.

ومع ذلك، هناك تحيّز في التصوّر بين العديد من المؤشرات الإحصائية إذا تم استخدامها بشكل مستقل. (أ) نسبة المساحة الزراعية المستغلة التي تغطّيها الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في الإقليم؛ (ب) المساهمة الحقيقية للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في الإنتاج الغذائي الوطني (نسبة الإنتاج) والاستهلاك الغذائي للأسرة (توازن الغذاء وبالتالي، الأمن الغذائي الوطني). يوجد في **مصر**، التي تتسم بكثافة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق فيها، تباين بين الرقعة الزراعية التي يغطيها هذا النوع من الزراعة وبين مساهمتها في الإنتاج. وعليه «تساهم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق التي تستحوذ على 35 بالمائة من إجمالي المساحة الزراعية المستغلة على المستوى الوطني بنحو 47 بالمائة من الإنتاج الوطني من المحاصيل الحقلية (الحبوب، وما إلى ذلك)، و61.3 بالمائة من إنتاج المجترات الكبيرة، و59.3 بالمائة من إنتاج المجترات الصغيرة، ونسبة صغيرة من إنتاج المحاصيل البستانية». (الجدول 6)

تشكّل الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق المورد المحلي الرئيسي الذي يوفّر المنتجات الأساسية المستخدمة في النظام الغذائي للمجتمعات المحلية، وبالتالي زيادة الأمن الغذائي (هازل وآخرون، 2010). كما إن المواد الغذائية التي تنتجها الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق تُعدّ الأكثر ملاءمة لعادات وتقاليد الأكل الوطنية (الحبوب وزيت الزيتون ومنتجات الألبان، وما إلى ذلك). لذلك تكشف دراسة تدفقات وأساليب تسويق (السلاسل القصيرة والبيع المباشر) منتجات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق عن الروابط القوية بين الأسر الزراعية والمجتمعات غير الزراعية التي تخدمها تلك الأسر. وعليه، تُعدّ الجهات الفاعلة والشبكات المرتبطة بسلاسل القيمة الاجتماعية والاقتصادية القصيرة عنصراً آخر من عناصر رأس المال الاجتماعي للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق التي تكمّل النظام الأسري والتضامن الاجتماعي للمزارعين في مناطق سكناهم. وتشير الدراسات الحديثة التي أجريت حول قدرة الأسر الزراعية في أوروبا على الصمود الى أن العمليات الاجتماعية والإيكولوجية مترابطة، وأن الاستفادة من رأس المال الاجتماعي المرتبط بالشبكات المحلية، وجمعيات المزارعين، وأصحاب المصلحة في القطاع، عنصر أساسي في قدرة المزارعين على الصمود في بيئة متحررة جداً (دارنوفر وآخرون، 2016). في بعض مناطق الضواحي، يلاحَظ تقلّص حجم التضامن بين المزارعين، وبالتالي رأس المال الاجتماعي في تلك المناطق الآخذة بالتفكك (الضواحي)، حيث لا بد من الاعتماد على أشكال جديدة من العلاقة الاجتماعية بين المزارعين والوسطاء والمستهلكين.

لذلك، تمتلك سلاسل القيمة القصيرة القدرة على المساهمة بشكل كبير في التنمية الشاملة. مثل هذه السلاسل ليست مجرد ابتكار بحت كما هي الحال في أمريكا الشمالية أو في أوروبا (شيفولو وآخرون، 2009، 2013)، بل تشكل الأساس لشبكة اجتماعية تعزّز منعة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وتنمّيها في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا كما في غيرها من المناطق (هينيش وآخرون، 2014).

في مصر، تُغذّي المنتجات التي تنتجها الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بعض الاحياء المحرومة في المدن حيث تنخفض القوة الشرائية، ويستند الاستهلاك على الطرق التجارية المحلية، وكذلك على توفير سلاسل السلع المتخصصة (حليب الجاموس) وعلى الأسر الثرية التي تشتري هذه المنتجات. في المغرب، يخصَّص ثلاثة أرباع الأراضي الزراعية لزراعة الحبوب (القمح القاسي والقمح اللين والشعير) والبقوليات (العدس والحمص والفاصوليا وغيرها)، إلى جانب تربية الماشية في الحيازات الصغيرة. أما في المناطق الجبلية، فتفضِّل الأسر الزراعية زراعة الفاكهة والزراعة المختلطة جنباً إلى جنب مع تربية الحيوانات الصغيرة. أما في المناطق السهلية المروية، والوديان والواحات، فتجمع نظم الزراعة بين المحاصيل الغذائية (الحبوب والفواكه والخضار) وكذلك المحاصيل المخصصة للتصدير (الحمضيات والخضروات والتمر). أما في تونس، حيث تنتشر زراعة أشجار الزيتون بشكل كبير (تستحوذ على 40 بالمائة من المناطق الزراعية)، فتُعدّ المحاصيل الغذائية والثروة الحيوانية هامةً في الحيازات الأُسرية. في موريتانيا «: لم تكن هناك تغييرات هامة تجاه تحديث الزراعة، التي ظلت تّتبع الأساليب التقليدية باستثناء المناطق المروية. ومع ذلك، تساهم الزراعة بشكل كبير في الأمن الغذائي للأسر بشكل يومي، مع توفير فائض للتسويق. تقوم نظم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بشكل أساسي على إنتاج الحبوب التقليدية (الذرة الرفيعة والدخن والذرة) والمحاصيل المرتبطة بها (اللوبيا، والبطيخ، والقرع، وحميض غينيا وغيرها)».

يتعلق جزء من النقاش الذي ينبغي على البلدان الخاضعة للدراسة أن تشارك فيه، بدعم من منظمة الفاو، بقدرة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على مواصلة الإسهام بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي الوطني، خاصة للأسر الريفية والحضرية، في ظل النمو السكاني وتغير المناخ الذي يؤثر بشكل كبير على المنطقة (الجفاف في مصر وموريتانيا). وهذا بالطبع يعتمد على انخفاض أو استقرار أو نمو هذا النوع من الزراعة، وعلى قدرة الحكومات على وضع سياسات الغذاء والأراضي ذات الصلة كذلك. وتظل هنالك تساؤلات حول مستقبل هذه المساهمة في الإمدادات الغذائية في البلدان التي شملتها الدراسة، في ضوء وجود عوامل جديدة مثل المستوى المتدني في تجديد وتغيير أصحاب الحيازات الصغيرة، والصعوبات التي تعترض نقل وانتقال الأنشطة الزراعية والأراضي بين الأجيال المتنوعة. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم معظم البلدان الأراضي المتاحة إلى الحد الأقصى، ناهيك عن الظروف المناخية الصعبة. تواصل **مصر** فقط زيادة المساحات الزراعية المستغلة عن طريق توسيع الأراضي الزراعية.

تعترض طريق زيادة مساهمة الغذاء في بيئة ما قيود مضاعفة تتمثل في الظروف المناخية الزراعية وتزايد عدد السكان (التحول الديموغرافي)، حيث يمكن أن تؤدي إلى مفاقمة التأثير الناتج عن ترك الأسر الزراعية العمل في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. وهذا يتطلب التوجه بشكل أكبر إلى الأسواق الدولية، وهذا من شأنه أن يهدد السيادة الغذائية. كما سيتطلب تسليم الأراضي الزراعية إلى أصحاب المصلحة الأخرين، وهذا سيطرح مشكلة لأن الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بشكل عام معزولة جغرافياً وتمارَس بشكل رئيسي في المناطق البعلية الأقل إنتاجية لكل هكتار. تشكل عملية التحوّل في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق المعتمدة على تقنيات التكثيف والري الرشيد، والحفاظ على الأهداف المتعلقة بتوفير الغذاء من جانب مجتمع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق تحدياً كبيرا لدول منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

وأخيراً، إذا تم الإقرار بدور المرأة في إدارة النظام الغذائي الأسري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإذا تم تعزيز الممارسات الزراعية والإنتاج والتي قد تفضي إلى تحسين تغذية أفراد الأسرة، بما في ذلك الأطفال، فقد لا يظل المسار العفوي مفضّلاً اليوم (ديوري وآخرون.، 2015). وهنا يُنصح بإعطاء الأولوية لدور المرأة في التثقيف التغذوي: «من المهم إشراك

النساء في ظل دورهن المحوري في النظام الأسري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وخبرتهن في مجال الغذاء والصحة». (مؤسسة أغروبوليس، 2011). يجب تجربة السياسات الغذائية الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي للأطفال من خلال ربط المدرسة بالمنظمات الزراعية النسوية، نظراً للدور المزدوج للنساء كمزارعات وربات بيوت، ولأنه يمكن إحداث التغيير من خلال هذه السياسات.

توصيات

1. تطوير سياسات غذائية تعمل على إدماج الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق (الضواحي والمناطق الريفية) وجمعيات المزارعين والمنظمات النسوية في عملية تزويد الأسواق العامة، وتعزيز الدور التثقيفي للمرأة في مجال التغذية، وتطوير قنوات توزيع رئيسية لمواصلة تقديم مجموعة من المنتجات المناسبة لمختلف القوى الشرائية وسلال الاستهلاك من النظام الغذائي في المناطق الحضرية.

2. الترويج للمنتجات التقليدية التي تنتَج بشكل رئيسي من جانب الحيازات الصغيرة والتي تشمل المنتجات المتخصصة ذات القيمة العالية، من أجل الحفاظ على الطلب وتطويره.

3. تقييم مستوى فقدان الأراضي الزراعية التي تُعدّ الأساس الذي تقوم عليه الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، وذلك بسبب تغير المناخ أو عوامل أخرى (توسّع المدن) ومكافحة تحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات غير زراعية، وخاصة في مناطق الضواحي من خلال سياسات تخطيط الغذاء والمدن، بما في ذلك قضايا الأراضي.

4. إجراء دراسات مستقبلية حول مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في تغذية المناطق الحضرية والريفية.

4.2 فهم مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في سوق العمل الزراعي، والتوظيف على المستوى المحلي وتنظيم تدفقات الهجرة

ينبغي أن لا يقتصر تحليل مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في دول منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على النظر في وظيفة الإنتاج، ولكن أيضاً في الوظائف الاجتماعية والاقتصادية على المستويات الأخرى، كما ورد في التقرير الخاص بدراسة **المغرب**: «تساهم فرص العمل في الزراعة في تنظيم تدفقات الهجرة، وتساهم الزراعة في الحفاظ على تضامن المجتمع وبناء رأس المال الاجتماعي».

توفّر التقارير الوطنية بيانات كمية حول العمل الزراعي وفرص العمل، على الرغم من أن الإحصاءات المستخدمة لا تغطي جميع التسميات الدولية الغنية (التصنيف الدولي للوضع الوظيفي)، بما في ذلك الأبعاد الوصفية لها (معدل العمالة، الوضع الوظيفي، وقت العمل، الرواتب، مشاركة مختلف الفئات العمرية من الجنسين، وما إلى ذلك).

1.4.2 نشاط تسيطر عليه الأسر في الغالب، ولكن المعلومات المتوفرة حول التحولات الجارية ودور النساء غير كافية

تُعدّ الزراعة مسؤولةً عن الجزء الأكبر من العمالة الريفية. ويُنفّذ العمل الزراعي وفقاً لتقويمات زمنية تحدد شدة الاحتياجات الدورية للعمالة الدائمة أو الموسمية، وتختلف الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق عن غيرها من الفئات الأخرى لأسباب عديدة (تنوّع الدورات المحصولية، وما إلى ذلك).

وهنالك إجماع في الدراسات السابقة حول الاستخدام السائد للعمالة الأُسرية في العمل المؤقت أو الدائم في المزارع والمناطق الرعوية. ولكن، ماذا عن دور الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق كمصدر للوظائف مدفوعة الأجر أو تأمين الأيدي العاملة للشركات الزراعية المجاورة؟ اعتماداً على معايير وتصنيف الحدود المستخدمة في التقارير الوطنية، سيوضح هذا القسم بعض المساهمات في التوظيف وخصائص العمل في المزارع.

في **موريتانيا**، يُعدّ قطاع الزراعة المصدر الثاني للعمل بعد التجارة (25.9 بالمائة)، في حين يأتي القطاع الحكومي والخدمات الاجتماعية في المرتبة الثالثة بنسبة (22.2 بالمائة). تبلغ نسبة الأشخاص العاملين في تربية الثروة الحيوانية كنشاط رئيسي 58.8 بالمائة من مجموع السكان العاملين في الزراعة، والذي يتضمن جزءاً من الوظائف مدفوعة الأجر: «يتطلب تطوير النظم الزراعية الرعوية الاستعانة برعاة من نفس الأسرة مدعومين برعاة مدفوعي الأجر عندما يتم تجميع القطعان لغايات الانتجاع». في **تونس**: «كانت حصة العمالة الأُسرية في القوة العاملة الزراعية في الفترة 2004-2005 مرتفعةً عند مستوى 90 بالمائة. يتم توفير ما نسبته 77.5 بالمائة من أيام العمل الزراعي من جانب العمالة الأُسرية، مقابل 9 بالمائة للعمالة المؤقتة و13.5 بالمائة للموظفين الدائمين».

يعتمد الطلب على الأيدي العاملة على مجموعات المنتجات التي تستفيد من تنوع وموسمية عملية الإنتاج من ناحية، وعلى الممارسات المنفّذة من ناحية أخرى (مستوى المكننة، والتكامل بين المحاصيل والثروة الحيوانية، وتكثيف الإنتاج من خلال العمليات الزراعية الايكولوجية أو الكيماويات الزراعية، والأنشطة الجماعية، والتنويع الزراعي، والقيود المتعلّقة ببعض الأنشطة مثل الحلب). في **لبنان**: «توظّف الحيازات الصغيرة 90 بالمائة من القوى العاملة الدائمة و80 بالمائة من القوى العاملة الموسمية على شكل عمالة أسرية وموظفين مدفوعي الأجر. كما إن حجم العمالة المتوفرة للتوظيف بشكل دائم أو موسمي أعلى نسبياً في الحيازات الكبيرة التي تستخدم الآلات بشكل أكبر ومجهزة أكثر بمعدات الزراعة».

تقلل المكننة التدريجية للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في بعض البلدان من حجم العمل اليدوي وصعوبة العمل الزراعي، وتؤدي إلى تحسين الإنتاجية لكل هكتار. يتم تحديد مستوى المعدات المستخدمة في الحيازات من خلال التعدادات الزراعية ويتم محاذاة نوع التسميات مع توصيات البرنامج العالمي للتعداد الزراعي 2020. تشكّل المكننة واستخدام التقنيات الحديثة محدّدات لمدى جاذبية هذا القطاع للشباب. ومع ذلك، لا تفضي قضايا الأراضي المرتبطة بالزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق (القطع الصغيرة، وتجزئة الأراضي) إلى أي شكل من أشكال المكننة. ومع ذلك، فمن الممكن استخدام معدات الري (المضخات) بشكل مشترك واتباع جداول زمنية زراعية جماعية أكثر ملاءمة للمكننة (كما في مصر).

في **السودان**، يستخدم 90 بالمائة من أصحاب الحيازات الصغيرة معدات ميكانيكية لتجهيز الأرض (الحراثة، وتمشيط الأرض، والتسوية)، ولكن 50 بالمائة منهم فقط يستخدمها للزراعة. ومع ذلك، فالمكننة والأتمتة أمران مختلفان، وعلى الرغم من الوفر الممكن في التكلفة المتعلقة باستخدام الروبوتات في الحيازات الكبيرة التي توظف أيدي عاملة مدفوعة الأجر، يبدو أن الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق تعمل على ترشيد تبنيها للمكننة من خلال ضمان نوع من التوازن بين العمالة الأُسرية واستخدام الآلات، وهذا أمر يجب أخذه بعين الاعتبار في سياسات الحفاظ على العمل في المناطق الريفية.

في **تونس**، البلد الذي يزداد فيه توجه المزارعين نحو زراعة أراضيهم: «يبدو أن استقرار الهياكل الاجتماعية وزيادة مكننة العمل الزراعي موجهان لتحقيق الهدف نفسه ويؤديان إلى انخفاض عدد العمال الدائمين مدفوعي الأجر». أما في **لبنان**، «وفي ما يتعلق بالمعدات الخاصة بالحيازات الصغيرة، يستخدم ما نسبته 60 بالمائة من أصحاب المزارع الآلات، وتشمل الآلات المستخدمة من جانب الحيازات الصغيرة الآلات التالية مرتبةً ترتيباً تنازلياً: معدات الرش (33 بالمائة)، الجرارات (19.5 بالمائة)، آلات الحراثة (12 بالمائة)».

ماذا عن توزيع الأنشطة الزراعية والمسؤوليات داخل الأسر الزراعية؟ من أجل فهم دور النساء في الزراعة الأُسرية بشكل أفضل، سيكون من الضروري ضمان إمكانية تحديد أدوارهن ووظائفهن (في المزرعة وخارج المزرعة) وقياسها استخدام مؤشرات إحصائية اجتماعية وزراعية معينة.

ومع ذلك، يتسم الوصف الخاص بوضع النساء والشباب في ما يخص العمالة والعمل الزراعي بأنه غير متسّق وغير كاف في بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الخاضعة للدراسة، على الرغم من بعض المؤشرات الوطنية المتاحة لوصف الحصة النسبية للنساء والرجال في ما يتعلق بالحصول على الأرض أو الوصول إلى سوق العمل (النسبة المئوية للإناث رئيسات المزارع، والنسبة المئوية للإناث ضمن الأيدي العاملة في الزراعة، وما إلى ذلك)، لكن تظل المعلومات المتوفرة لوصف الوقت الذي تكرسه النساء للعمل في المزارع والوقت المخصص للأنشطة الاجتماعية والأُسرية (التعليم والتغذية) غير كافية.

وفي ما يتعلق بقدرة النساء على تملّك الأراضي وترؤس المزارع، فإن الصورة مختلطة. في **لبنان**: «تشكّل النساء 9 بالمائة من جميع رؤساء المزارع». أما في **مصر**: «هناك تحيز مستمر يتمثل في إصدار سندات ملكية الأراضي للرجال فقط، ما يعيق قدرة النساء على تملك الأراضي. وانخفضت نسبة ملكية سندات ملكية الأراضي من جانب النساء من 9.8 بالمائة في عام 1990 إلى 4.3 بالمائة في عام 2010، في الوقت الذي تشكل فيه النساء أكثر من 50 بالمائة من سكان مصر».

تشير تقارير إلى أن هنالك اتجاهاً متزايداً في الاعتماد على اليد العاملة النسائية (مؤقتة أو دائمة) للعمل الزراعي في **تونس**. قد يرجع هذا العدد المتزايد من الرجال المنخرطين في وظائف متعددة (وقضاء وقت أقل في الحيازة) إلى انخفاض أعداد القوى العاملة الزراعية. ومنذ أن أصبح العمل اليدوي أقل جاذبية للشباب في المناطق الريفية، يبدو أن النساء يدفعن الثمن ويتحمّلن عبء عمل متزايد. وبالتالي، في **تونس**: «يقوم الرجال بما نسبته 63 بالمائة من أيام العمل – العمالة

الأُسرية – مقارنة بـ 37 بالمائة للنساء « على الرغم من أن «هناك توجهاً نحو زيادة توظيف النساء. ووفقاً لتعداد السكان الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء، ارتفعت نسبة العمالة النسائية في الزراعة من 13.56 بالمائة من إجمالي العمالة الزراعية في عام 1975 إلى 20.1 بالمائة في عام 1985، و29 بالمائة في عام 2005، و36 بالمائة في عام 2012 «.

2.4.2 مساهمة موسمية أو دائمة في قطاعات توظيف أخرى والاعتماد عليها

باتت مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في سوق العمل الزراعي، وأنشطة قطاع الزراعة أو الوظائف خارج المزرعة تشكّل بعداً أساسياً في التنمية الإقليمية. ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع معدل الوظائف المتعددة (في القطاع الخاص أو العام) التي تشغلها الأسر في البلدان الخاضعة للدراسة وحصة هذه الأنشطة في دخل الأسر العاملة في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. في **لبنان**، يمتلك ما نسبته 66 بالمائة من الحيازات الصغيرة أنشطة متعددة (مقارنة بالمعدل الوطني البالغ 50 بالمائة). بين عامي 2004 و2005، بلغ معدل الأنشطة المتعددة في **تونس** 48.6 بالمائة، وأكثر من 55.4 بالمائة للحيازات التي تقل مساحاتها عن 5 هكتارات: «تشير دراسة الزراعة الأُسرية أو الاجتماعية للحيازات الصغيرة الى أنه في عام 2001، أعلنت ثلاثة أرباع الحيازات الصغيرة (75 بالمائة) عن تحقيق مداخيل غير زراعية: «ممارسة الأعمال غير الزراعية المربحة، وخاصة العمل كعمال مؤقتين في المناطق الحضرية، [...] يمثّل الدخل غير الزراعي 66 بالمائة من إجمالي دخل الحيازات المروية، و90 بالمائة من إجمالي الدخل في الحيازات البعلية في الجنوب». وفي المغرب، مارس أكثر من مزارع واحد من بين كل خمسة مزارعين أنشطة متعددة (التعداد الزراعي العام 1996).

في الواقع، يتوجه العديد من العمال الزراعيين يومياً إلى المدن والقرى القريبة من المكان الذي يعيشون فيه للعمل وكسب دخل إضافي. تمكّن الوظائف مدفوعة الأجر في الشركات، والعمل بالتجارة الصغيرة والخدمات، والحرف اليدوية، والبناء والأشغال العامة، وصيد الأسماك في المناطق الساحلية أو حتى العمل في القطاع غير الرسمي الأسر الزراعية من كسب إيرادات «خارجية» تعتبر حيوية لتحسين مستوى معيشتها أو للحصول على المعدات الزراعية. يساهم هذا النوع من التحويلات (من المدن أو حتى من الخارج) في ضمان إعادة إنتاج الحيازات، إذا لم يكن البقاء لكثير من الأسر. ويتضمن الجدول الموجود في ملحق 4 مقارنةً بين الدول التي شملتها الدراسة استناداً إلى معيار الأنشطة المتعددة. وفي المناطق الحضرية التي توفر وظائف دائمة (الخدمات أو الصناعة) كما هي الحال في **مصر ولبنان**، تصبح الأنشطة المتعددة هي القاعدة وتتجذر. ولكن في بلدان أخرى مثل **موريتانيا**، تواصلت عملية التوسّع الحضري من خلال ظهور مراكز اقتصادية جديدة: «[...] ارتفع معدل التوسع الحضري من حوالي 3 بالمائة عند الاستقلال إلى 23 بالمائة في عام 1977 و 48.3 بالمائة في عام 2013، حيث يتركز الثقل في نواكشوط، التي بلغت نسبة سكان المدينة فيها 51.6 بالمائة في عام 2013. في حين يشكل السكان المقيمون، الذين كانت حصتهم متدنية جداً، ما يقرب من نصف السكان في عام 2013، مع زيادة سريعة في عدد التجمعات السكانية: من 2341 تجمعاً في عام 1977 إلى 3381 تجمعاً في عام 1988 و 5561 في عام 2000. كما تمتلك المدينة القدرة على تأمين فرص عمل لسكان الريف في موسم الجفاف. لذلك، تشكل عملية ايجاد فرص العمل في المدينة وسيلة لتوفير الوظائف للشباب في المناطق الريفية».

عموما هناك ثلاثة خيارات لتنويع التوظيف:

- مشاركة أفراد الأسرة في أنشطة مؤقتة أو دائمة في الحيازات الإنتاجية الأخرى، كما هي الحال في **المغرب**، حيث إن من شأن ذلك إيجاد مصدر لتحسين المعرفة وتبني التكنولوجيا، ولكنه عرضة للمنافسة حول تأمين العمالة، وخاصة في البلدان المتأثرة بموجات هجرة ناتجة عن النزاعات (اللبنانيين واللاجئين السوريين).

- الفرص المتاحة للأنشطة التسويقية التي لا تتطلب تطوير الأراضي في قطاع الزراعة سواء من خلال تجمع تقوده شركة أو من خلال شبكة تعاونية مطورة توفر فرص العمل للشباب.

- المشاركة في أنشطة الخدمات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، استناداً إلى الظروف التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الديناميات الإقليمية والقرب من سوق العمل (الخدمات أو الصناعة).

ويتم تقييم هذه الأنشطة التكميلية بشكل ضعيف في الإحصاءات الخاصة بالعمل (وخاصة العمل غير الرسمي في المدينة). يمكن أن يقلّل العمل الفني من جانب منظمة الفاو بالتعاون مع منظمة العمل الدولية من حجم الفجوة في المنهجية والمعلومات.

3.4.2 تقييم دخل الحيازات الصغيرة في ما يتعلق بخط الفقر، والذي ما يزال غامضاً نظراً لعدم أخذ الأنشطة المتعددة والتحويلات بعين الاعتبار

تشير نتائج الدراسات الوطنية الى أن معدلات الفقر لا تزال عموماً أعلى في المناطق الريفية التي يغلب فيها العمل بالزراعة أكثر منه في المدن الكبرى. وتُظهر المقارنة بين الفئات الاجتماعية والمهنية ما يلي: (أ) لا يزال العمال في المزارع وأصحاب المزارع من بين أفقر الفئات في المجتمعات؛ (ب) تختلف معدلات الفقر على نطاق واسع من منطقة إلى أخرى داخل البلدان؛ (ج) سيكون من الأفضل تقييم العلاقة بين الفقر ومعدل البطالة من جهة ومستوى الأجور والوظائف التي تعتمد على خصائص العمالة الريفية أو الحضرية من جهة أخرى. في **مصر**، ورغم أن معدل البطالة في المناطق الريفية أقل من المناطق الحضرية (7 بالمائة مقابل 11.7 بالمائة)، لا يزال متوسط معدل الفقر في المناطق الريفية أعلى منه في المناطق الحضرية (28.9 بالمائة مقابل 11.6 بالمائة).

يظهر تطور معدل الفقر الوطني على مدى فترة طويلة اتجاهاً نحو الانخفاض في ثلاث من دول المنطقة (الشكل 5)، ولكن لا يمتلك كل من **مصر ولبنان والسودان** بيانات طولية. أما بالنسبة للدول الثلاث الأخرى (موريتانيا، المغرب، تونس)، كان هناك انخفاض كبير في الفقر خلال السنوات ال 30 الماضية، من 30 بالمائة إلى 15 بالمائة في **المغرب وتونس**، في حين ما زال معدل الفقر في **موريتانيا** كبيراً. أخذت خطط الحدّ من الفقر التي أطلقت في معظم هذه البلدان (في موريتانيا: الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر؛ في **السودان:** الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر-1) قطاع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بعين الاعتبار.

ومع ذلك، لا تزال هناك قيود منهجية على ثلاثة محاور.

الشكل 5: نسبة عدد الفقراء ممن يحصلون على 3.10 دولار في اليوم (استناداً إلى تعادل القوة الشرائية لعام 2011) (النسبة المئوية من عدد السكان) في ثلاث دول في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا

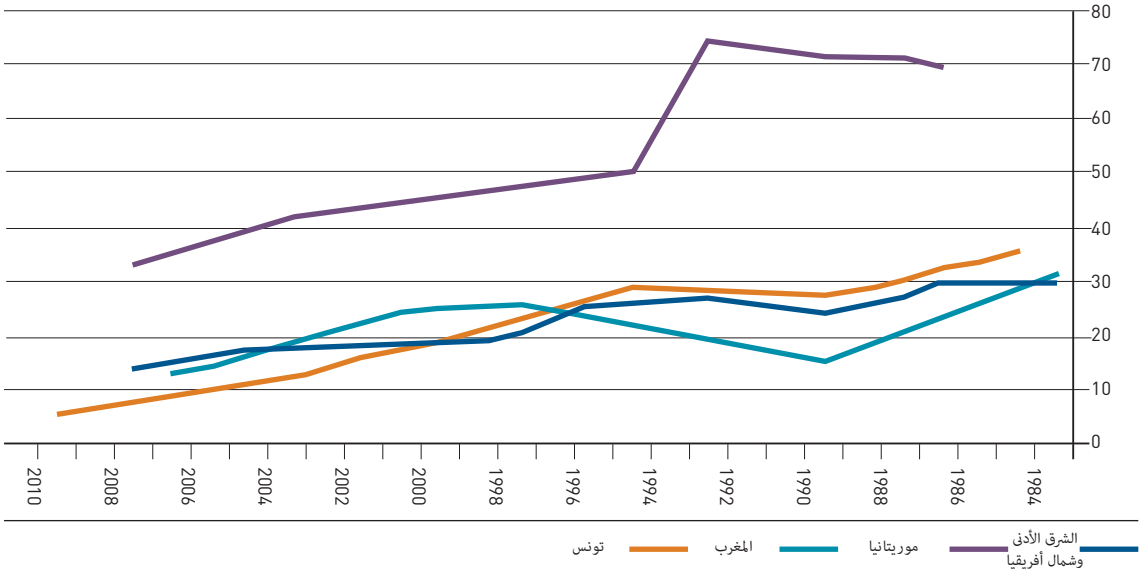

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015

أولاً، محدودية قدرة الدراسات الحالية على تدعيم دخل الأسر الريفية (باستثناء التحويلات الاجتماعية) من الأنشطة الزراعية (بما في ذلك أنشطة تربية الأحياء المائية والأنشطة الحرجية التي لم تدرج في هذه الدراسة) ومن الأنشطة المتعددة من أجل الإجابة على السؤال التالي: ما هي النسبة المئوية من الدخل المتاح التي تأتي على نحو مستدام من الزراعة في نظام النشاط، ومن المنتجات المالية (استئجار الأرض)، ومن التحويلات المالية، ومن الوظائف غير الزراعية؟ وهذا أمر أساسي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والتي تنتشر فيها عملية ممارسة الأنشطة المتعددة على نطاق واسع، إذ يمارس ما يقرب من 50 بالمائة من الأسر الزراعية أنشطة متعددة (انظر محلق 4). لذلك، يصبح من الصعب تقييم حالة ما لا يقل عن نصف الأسر الزراعية في ما يتعلق بخطوط الفقر الوطنية على وجه التحديد في الأماكن التي يكون فيها الدخل الزراعي هو المصدر الوحيد للدخل بغض النظر عن مدى دقة حسابه. ينبغي أن تعمل دراسات منظمة الفاو الخاصة بالأنشطة المدرّة للدخل في المناطق الريفية كإطار عمل موحد[43].

ثانياً، عدم القدرة حالياً على دمج ما يعادل الدخل (تكاليف أقل للأسرة) لتمثيل الاستهلاك المعتمد على الزراعة، وخاصة المواد الغذائية، ضمن الإيرادات الزراعية لعدم وجود مرجعية ودراسات حول هذا الموضوع، حتى وإن كانت النسبة المئوية الوطنية للأسر المعتمدة على الاستهلاك من الزراعة معروفة جزئياً.

ثالثاً، لم يتم حتى الآن وضع حساب دقيق للدخل الزراعي والإنتاج ذي القيمة المضافة (انظر معيار «الحجم الاقتصادي» في الجزء 1) بسبب انعدام أو ضعف أنظمة المحاسبة الزراعية المصممة خصيصاً للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق لغايات تقييم أداء هذه النظم من الناحية المالية. في الواقع، من الأسهل حساب تكاليف الإنتاج والهوامش في الحيازات المتخصصة أكثر من الحيازات الأُسرية الصغيرة متعددة الوظائف والمتنوعة للغاية والتي تشغل تحويلات داخلية كثيرة. في هذه الحالة، تنطبق نظم شبكة المعلومات المحاسبية الزراعية[44] (شبكات البيانات المحاسبية الخاصة بالمزارع) في أوروبا على

43 http://www.fao.org/economic/riga/riga-database/en/

44 http://www.agreste.agriculture.gouv.fr/enquetes/reseau-d-information-comptable/a-propos-du-rica-978/
شبكات البيانات المحاسبية الخاصة بالمزارع http://ec.europa.eu/agriculture/rica/methodology1_en.cfm

«الحيازات الزراعية التي يديرها المزارعون ممن يحتفظون بسجلاتهم المحاسبية ولديهم توجه اقتصادي معين»، ولكن تختلف الحدود الخاصة بهذه الأنظمة من بلد إلى آخر.

ومع ذلك، اعتمدت بعض الحيازات الصغيرة على نهج التنويع المدرّ للدخل الذي قد يساعد في اخراجها من دائرة الفقر. في المتوسط، لا يساعد صافي الدخل الزراعي المحقّق من خلال حيازة تقل مساحتها عن ثلاثة فدانات في **مصر** على رفع أصحاب تلك الحيازات فوق مستوى خط الفقر البالغ 1.25 دولار أمريكي يومياً للشخص الواحد. ولكن أظهرت الدراسات أن الحيازات الصغيرة المالكة للأراضي أو غير المالكة لها والعاملة في تربية الثروة الحيوانية، لا سيما إنتاج الألبان، تقع خارج مستوى خط الفقر، كما إنها قابلة للمقارنة مع المزارع البستانية المتخصصة (انظر ملحق 8 وجدول 10).

توصيات

1. إنشاء مراصد للعمالة الريفية والزراعية (على المستوى الإقليمي والوطني). من المتوقع أن تطلق منظمة الفاو شراكة منهجية مع منظمة العمل الدولية لهذا الغرض.

2. وضع «خطط ترابط إقليمية» و«خطط ريفية» تتناول موضوع إقامة مدن متوسطة الحجم (وقرى) لتحقيق التنمية الإقليمية متعددة الأقطاب التي تضمن تنويع فرص العمل للأشخاص متعددي الأنشطة.

3. تطوير منهجيات وتشجيع استخدام أدلة قياس وقت العمل الزراعي للحصول على فهم أفضل حول الأمور التالية: وقت العمل الزراعي، ومستوى المكننة، ومشاركة مختلف أفراد الأسرة في المزارع الأُسرية الصغيرة وموظفيها مدفوعي الأجر في كل مرحلة من مراحل الانتاج في الجدول الزمني الزراعي.

4. تحديد أوجه الصعوبة في العمل الزراعي لتوفير المعلومات المطلوبة لوضع خطط المكننة، نظراً لأهمية استقطاب الأجيال الشابة إلى الزراعة.

5. تطوير منهجيات وأدلة لقياس وقت العمل لغايات تسويق وتصنيع الإنتاج الزراعي (البيع المباشر)، بالإضافة إلى العمل الزراعي.

6. تطوير منهجيات وأدلة لتوصيف وقياس الأنشطة الثانوية والوظائف (الأنشطة المتعددة) على نحو أفضل.

7. تفصيل إحصاءات العمالة الزراعية الأُسرية حسب النوع الاجتماعي، نظراً للدور الهام الذي تلعبه المرأة في هذا النوع من الزراعة، وذلك للمساهمة في تحقيق الهدف الإحصائي المتعلق بإيجاد مؤشرات مفضّلة حسب نوع الجنس.

8. تفصيل إحصاءات الأنشطة الأُسرية المتعددة (العمل الثانوي للأسر الزراعية) لكل نشاط على أساس تصنيف النشاط الاقتصادي المعترف به، نظراً للدور الهام للأنشطة المتعددة.

9. تطوير نظم المحاسبة الزراعية المصمّمة خصيصاً للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق من أجل تحديد وحساب الدخل الزراعي والحجم الاقتصادي بشكل أفضل.

5.2 توثيق المساهمة في المكوّن البيئي للتنمية المستدامة بشكل أفضل

هناك القليل جداً من المعلومات والمؤشرات الكمّية في **الدراسات الوطنية** المطلوبة لتوضيح مجال البحث هذا، ولا يمكن استخلاص أي استنتاج مفصّل عن الأداء الزراعي والبيئية للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة. في الواقع، تتناول المصادر المستخدمة هذا الموضوع بشكل هامشي، كما إن التقييمات النوعية والمؤشرات غير متاحة على مستوى المزرعة وعلى مستوى نوع كل حيازة.

ينبغي النظر في العوامل **الثلاثة** التالية عند التطرق لمساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في التنمية المستدامة في المنطقة: (أ) الخصائص الزراعية الحيوية المناخية (الزراعة المروية والبعلية) ومستوى ضعف الموارد الطبيعية (المياه والغابات والتربة)؛ (ب) الممارسات الزراعية البيئية والخدمات البيئية المقدمة؛ (ج) مستوى الإدارة الجماعية أو الخاصة للموارد الطبيعية، وإشراك المنظمات الحكومية والمهنية في الحوكمة، ومستوى التعزيز والإشراف القائم على السياسات للممارسات الزراعية البيئية (انظر الجزء الرابع).

أولاً، يُعدّ تأثير القضايا والشواغل البيئية وتأثير تغير المناخ على الزراعة حاداً بشكل خاص في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، نظراً لطبيعتها القاحلة عموماً، كما يعتمد تطوير الري إلى حد كبير على نوعية وكمية موردين طبيعيين حيويين هما التربة والماء. وعلى هذا النحو، تسير المساهمة في التنمية المستدامة والتكيّف جنباً إلى جنب مع مرونة وقدرة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على الصمود. واعتماداً على المناطق الزراعية الحيوية المناخية، هنالك العديد من أنواع التربة بدرجات متفاوتة من الضعف والضرر.[45]

ثانياً، نحن بحاجة إلى تقييم مستوى تبني الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق لأفضل الممارسات الملائمة للاستدامة البيئية وأثر تلك الممارسات، الأمر الذي يتطلب تحديد مكوّنات ومستويات متعددة (قطعة الأرض أو الإقليم)، ووضع مؤشرات كذلك. وعلاوة على ذلك، (أ) يجب تحليل المسائل المتعلقة بتأثير الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في ما يتعلق بنوعين من العوامل الخارجية. كما يجب مقارنة الأداء الإيجابي (وظائف النظم الإيكولوجية التي تظهر وتستمر نتيجة للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة، وممارسات واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ) والسلبي (التلوث، الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية)؛ (ب) كما ينبغي مقارنة أداء الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بغيرها من الأشكال الأخرى للزراعة في سياقات مماثلة.

ولإحراز تقدم في هذا المجال والاستفادة من المقاييس والنتائج للأنواع الأخرى من الأداء (الاجتماعي والاقتصادي)، فهنالك العديد من الدراسات الجارية لتطوير الأطر المفاهيمية والتشغيلية، وتقييم الممارسات الزراعية المتنوعة وتصميم المؤشرات ذات الصلة. كما إن هناك إقراراً توافقياً حول مزايا الممارسات الزراعية البيئية والإيكولوجية الزراعية[46]، مثل زيادة تبني الممارسات الزراعية الصديقة للبيئة لتحل محل العمليات الكيميائية المطبقة منذ الثورة الخضراء. يوفّر الشكل رقم 31 في ملحق 9 أول مجموعة من المؤشرات لتحديد وضع الممارسات الزراعية، كما يحدد الجدول 11 من نفس الملحق 24 مؤشراً زراعياً بيئياً موزعة على ثمانية مجالات[47] تقترحها منظمة الفاو[48] الآن.

[45] يرتبط الانخفاض في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في المقام الأول بتغير المناخ والجفاف، كما هي الحال في موريتانيا ومصر (في المناطق الجافة).

[46] «الإيكولوجيا الزراعية هي علم إدارة الموارد الطبيعية لمساعدة فئات الأشخاص الأكثر احتياجاً الذين يواجهون بيئة معادية» ميغيل التيري.

[47] http://www.fao.org/economic/ess/environment/en/

[48] يتطرق البرنامج الاستراتيجي الثاني لمنظمة الفاو إلى هذه القضايا من خلال «إطار العمل الزراعة والغذاء المستدام»، http://www.fao.org/sustainability/en/، خمسة مبادئ «للرؤية المشتركة للزراعة والغذاء المستدام».

وعلى الرغم من عدم وجود حقائق هامة، يمكن القيام بتقييم غير مباشر باستخدام بعض الخصائص العامة للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في المنطقة، كما هو مذكور في الجزء الثاني من هذا التقرير، لا سيما التنويع القوي، والمستوى المرتفع من الاستهلاك الوسيط وإعادة التدوير اعتماداً على المزرعة، وإيجاد تكامل أقوى بين تربية الثروة الحيوانية والزراعة.

ونلاحظ أيضا أنه عندما يتم الحفاظ على نسبة الموارد الطبيعية والسكان، إذا كانت الظروف المادية تسمح بذلك، فعندها تساهم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الحفاظ على الموارد الطبيعية إلى حد كبير. ولا تزال هذه الحيازات تستخدم البذور المنتجة محلياً وتحافظ على الإرث الجيني والتنوع البيولوجي الزراعي، وعلى المعرفة الخاصة والممارسات الفنية (رأس المالي المعلوماتي القابل للتكرار)، وتكيّفها مع التربة والظروف المناخية القاسية، جنباً إلى جنب مع تطوير عمليات التكيّف في ظل ظروف صعبة بالفعل (انظر في مصر، بونيه وآخرون، 2014).

في المناطق الريفية الهامشية التي تتسم بمحدودية الأراضي المتوفرة ويكون فيها السياق الاقتصادي مواتياً، دفع الاكتظاظ وغيره من العوامل الأخرى الحيازات الصغيرة للإفراط في استخدام الموارد الطبيعية الهشة، وبالتالي التسبّب بتآكل التربة بشكل لا يمكن علاجه.

وفي ما يتعلق بالموارد المائية على وجه التحديد، هناك زيادة في استخدام المياه الجوفية. ويبدو أنه لا تتم السيطرة على هذا الموضوع بشكل كاف من خلال العمل الجماعي وجمعيات الإدارة والمستخدمين (على عكس المياه المستخدمة في الري). في **موريتانيا**، تَصدر في هذا البلد تحذيرات بشأن الواحات: «موارد المياه ضرورية لبقاء الواحات، ولذلك من الضروري إدارة الموارد بدقة. ومن أجل الحصول على كميات كافية وتجنب نقص فادح في التزويد المائي في المزارع، يقوم المزارعون بحفر العديد من الآبار الضحلة أو العميقة، كما قاموا بتثبيت مضخات عالية الضغط لري المحاصيل، الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً ينذر بنفاد المياه الجوفية».

أما في الأراضي الصالحة للزراعة المروية، فيختلف الوضع ويتعلق بكفاءة مختلف الأشكال الفنية للري ونوعية التربة. كما أخذت حوكمة المياه طابعاً مؤسسياً بالفعل (الجمعيات). في **المغرب**، ذُكرت أمثلة على نجاح اعتماد آليات مناسبة وفعالة للري بالتنقيط (انظر الإطار 3 من التقرير الوطني). أما في **مصر**، «اعتمد ما نسبته 94.8 بالمائة من المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة على مياه نهر النيل للري، بينما لجأ 5 بالمائة إلى استخدام المياه الجوفية مقارنة بـ 20 بالمائة من الحيازات المتوسطة والكبيرة» التي هي بالتأكيد أكثر حضوراً على ضفاف دلتا النيل في الأراضي المستصلحة. ولكن «يستخدم أصحاب الحيازات الصغيرة في المقام الأول نظام الري الفيضي التقليدي غير الفعال بشكل كبير (تصل نسبة الفاقد إلى 50 بالمائة)».

وفي ما يتعلق بالموارد الحرجية، فمن المهم الحفاظ على الغابات التي توفر خدمات النظام الإيكولوجي لأن إنتاجها غالباً ما يأتي مباشرة من الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق (غابة أركان في المغرب، والصمغ العربي، والأكاسيا في السودان). في **موريتانيا** «تستخدم النباتات الخشبية لإنتاج الحطب ومواد البناء، ولإنتاج الفواكه، ولتحسين خصوبة التربة، وكعلف للحيوانات، وما إلى ذلك، بالإضافة إلى تسييج المساكن والمزارع، وحماية البيئة (مصدات الرياح، تثبيت الكثبان)».

تعتمد مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في الحفاظ على جودة التربة على المنطقة والسياقات السياسية والتاريخية. في **مصر**، لوحظ أن «الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق أقل اهتماماً بموضوع الحفاظ على التربة واتّباع تقنيات الحفاظ على البيئة». أما في **موريتانيا**، «تتضمن الأسباب الرئيسية لترك بعض المناطق المروية سوء الإدارة وتدهور التربة وعدم قدرة المستفيدين على الحصول على غلّة جيدة».

ثالثاً، تتّسم المعايير البيئية المدرجة في السياسات الوطنية ذات الصلة والمؤشرات المناسبة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بأنها غير كاملةً وما تزال مفقودة إلى حد بعيد في الدراسات التي تمت مراجعتها والمصادر الرئيسية المشار إليها. كما يبدو أنه تمت تغطية المخاطر الطبيعية وإدارة المياه الزراعية فقط في السياسات. عُهِدت إدارة المياه وتطوير تكنولوجيات فعالة إلى مؤسسات مثل جمعيات مستخدمي المياه في **مصر**، ولكن ليس هناك ذكر لجمعيات مستخدمي الأراضي. وعلاوةً على ذلك، تشرف السلطات الحكومية على الممارسات الزراعية للحد من الضعف تجاه بعض المخاطر الطبيعية (التصحر، وتعرية الرياح لتربة السهول، وتآكل التربة الجبلية)، وآثار الظروف الجوية القاسية (الفيضانات). وأخيراً، يشير تقرير **المغرب**: «على الرغم من عدم أخذ الشواغل البيئية بشكل منهجي في السياسات الزراعية بعين الاعتبار، تستمر الزراعة بإنتاج آثار خارجية إيجابية».

توصيات

1. تطوير مجموعة من المؤشرات الزراعية البيئية وقياس كفاءة الممارسات الزراعية لأشكال متنوعة من الزراعة، بما في ذلك الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، على مستوى المزارع (قطع الأراضي والمناطق) والأقاليم باستخدام الأطر التحليلية القائمة.

2. تفصيل هذه الإحصاءات والمؤشرات العالمية لأنواع متنوعة من الحيازات الزراعية، لتكون قادرة على مقارنة النماذج الزراعية استناداً إلى المعايير الزراعية البيئية، من خلال استخدام أساليب تقييم متعددة المعايير والتي من شأنها أن تكمل المعايير الموجودة بالفعل في سلاسل السلع والحيازات (تحليل دورة الحياة).

3. تطوير أدلة ومعايير وحوافز مناسبة (بما في ذلك الإعانات واختبار المدفوعات مقابل الخدمات البيئية)، وذلك لتشجيع تبني أفضل الممارسات البيئية تجاه مجموعة من الفرص (المستدامة والمتكاملة والعضوية، والزراعة، وما إلى ذلك)، ومن خلال سياسات تدعم من جانب منظمات وسيطة.

4. ربط هذه السياسات مع تلك المتعلقة بالتكيّف مع تغير المناخ مع التركيز على الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، حيث إنه من الممكن تحقيق اللامركزية اعتماداً على السياق الإقليمي بدلاً من سياسات التخفيف التي يجب أن تكون شمولية.

5. إيلاء المزيد من الاهتمام لإدارة التربة وذلك لتحسين بعض وظائفها (الكربون) ووضع حوكمة تشاركية للأراضي والتربة.

6. تشجيع اعتماد آليات منخفضة التكلفة وكفؤة لاستخدام المياه في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، بما في ذلك من خلال دعم تكييف حزم فنية قياسية في السياقات المحلية.

7. إيلاء اهتمام خاص وتطوير حوكمة أفضل والعمل بشكل جماعي لمواجهة الاستخدام المفرط للمياه الجوفية.

الجزء الثالث

3 مسار التغيير الهيكلي

1.3 ديناميات السكان

تتسم البلدان الخاضعة للدراسة بثلاث ظواهر رئيسية تتفاوت من حيث الشدة والإطار الزمني: **التوسّع الحضري، وتدفّق الشباب إلى سوق العمل، والتحديات المتعلقة بالعائد الديموغرافي.**

1.1.3 قد يشكّل التوسّع الحضري فرصة لأولئك الذين ما زالوا يعملون في الزراعة

ليست كل الدول الست الخاضعة للدراسة في نفس المرحلة من التحول الديموغرافي (الشكل 6).

الشكل 6: سكان المناطق الريفية (النسبة المئوية من مجموع السكان) 1950-2050

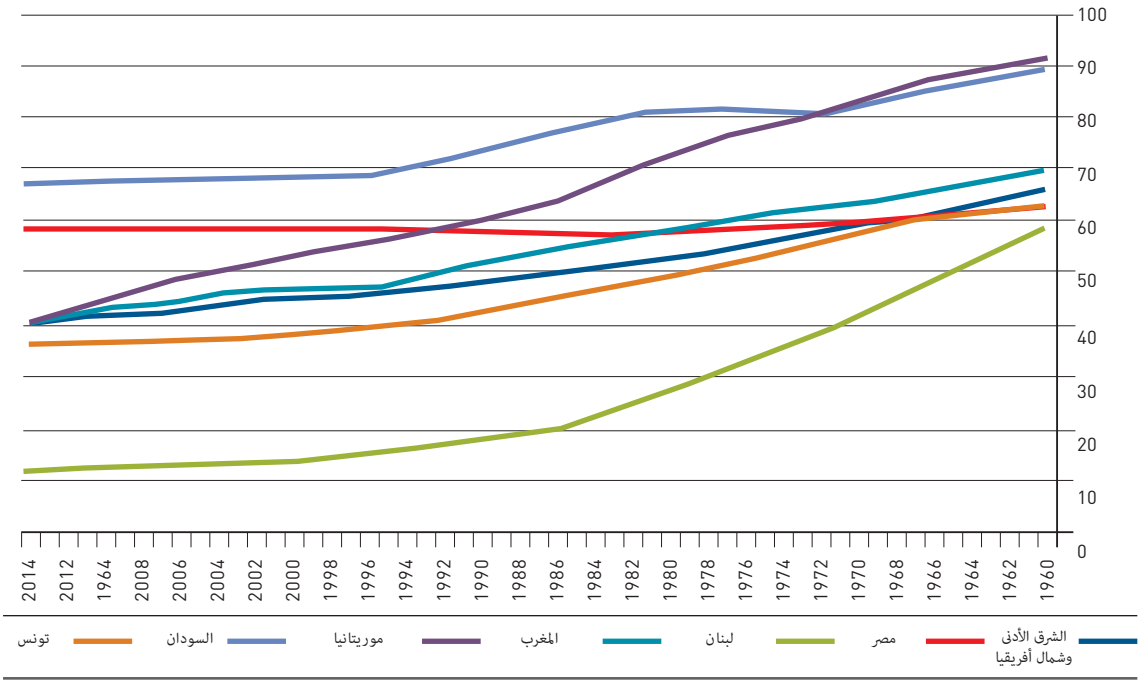

المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على بيانات آفاق التوسع الحضري في العالم 2014

يمكن ملاحظة ثلاث حالات: (أ) في عام 1965، أصبح الطابع الحضري يغلب على لبنان، حيث شهد هذا البلد عملية توسع حضري سريعة أصبحت معها نسبة السكان في المناطق الحضرية الآن 87.5 بالمائة، ويتوقع أن تصل إلى 90 بالمائة بحلول عام 2050. (ب) وعلى العكس، تجري تحولات بطيئة في **السودان**، حيث ما زال وسيظل معظم سكان هذا البلد يعيشون في المناطق الريفية على الأرجح إلى ما بعد عام 2050. شهدت **موريتانيا** تغيراً كبيراً في عام 2002، ونظرا لتسارع وتيرة التوسع الحضري، يتوقع أن يكون ما نسبته 75 بالمائة من سكان هذا البلد هم من سكان المدن بحلول عام 2050.

وينطبق الأمر نفسه على **المغرب وتونس**. (ج) تبدو حالة **مصر** خاصة، حيث تتسم شروط التعدادات الحضرية بكونها انتقائية إلى حد كبير مقارنة بما كانت عليه في بلدان أخرى، وهذا هو السبب الذي يجعل من عملية التوسع الحضري «المعترف بها» أبطأ من الدول الأخرى الخاضعة للدراسة.

يوضح الشكل 7 مختلف عمليات التوسع الحضري في الدول الست الخاضعة للدراسة: توجد في **مصر ولبنان** مناطق حضرية مذهلة (بما في ذلك مناطق في مصر ما زالت تعتبر مناطق ريفية)، في حين ما زال التوسع الحضري في **المغرب وتونس** وثيق الصلة بالبنية التحتية للطرق. تعتبر حالة **موريتانيا** فريدة من نوعها: يتركز التوسّع الحضري في مركزين اثنين في منطقة تغطي أكثر من مليون كيلومتر مربع. في حين يتركز التوسع الحضري في **السودان** في الخرطوم.

الشكل 7: صور ليلية عبر الأقمار الصناعية تبيّن ملامح التوسع الحضري للدول الست التي يجري استعراضها

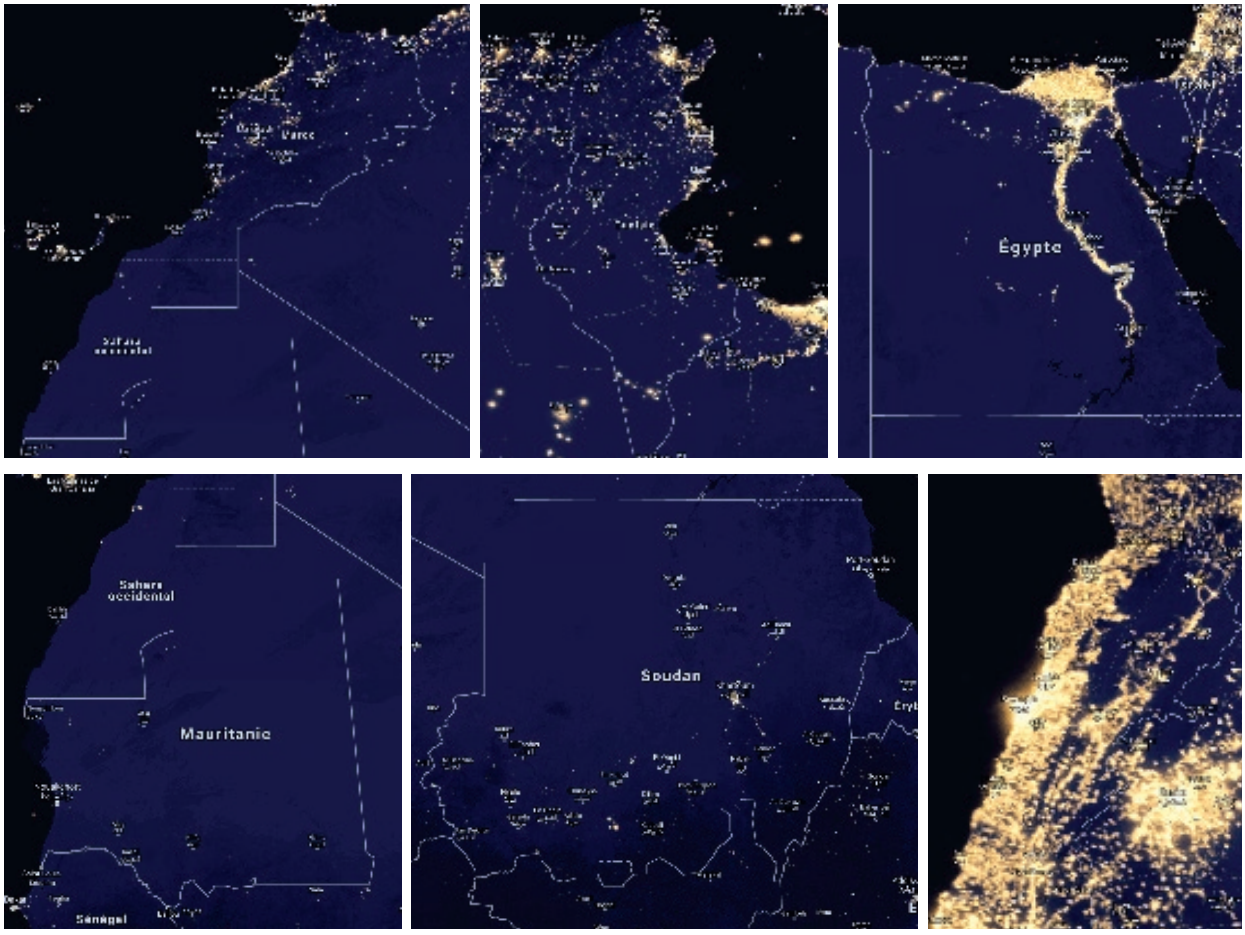

المصدر: صور أقمار اصطناعية عدّلها المؤلفون: http://www.nightearth.com

يؤدي التوسع الحضري بشكل متزايد إلى تحقيق الدخل من خلال زيادة الطلب على الغذاء، وذلك لسببين: انخفاض عدد أصحاب الحيازات الصغيرة ممن يستهلكون جزءًا من إنتاجهم، جنباً إلى جنب مع استقرار الأشخاص في المدن والذين يعتمدون بشكل متزايد على السوق لتأمين الغذاء. يمكن أن يشكل هذا الوضع فرصةً لأولئك الذين ما زالوا يعملون في الزراعة. ومع ذلك، ينبغي توفر ثلاثة شروط هي: أن يمتلك سكان المدن القدرة الشرائية الكافية؛ وأن لا تؤدي التغيرات في تنظيم سلسلة التوريد إلى توجيه معظم القيمة المضافة الخاصة بالقطاع الزراعي إلى غير المزارعين؛ وأن لا تؤدي مكاسب الإنتاجية إلى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية.

تعتمد قدرة الحيازات الصغيرة على الاستفادة من هذا التطور على تنظيمها الجماعي (لتحقيق وفورات في الكلفة في مجال التسويق) من ناحية، وعلى الاستثمارات العامة التي تخلق علاقة بين الإنتاج المحلي والأسواق الحضرية وخاصة الأسواق المجتمعية من ناحية أخرى: البنية التحتية للنقل، ونقاط البيع، وتقديم الدعم للمزارعين لتتوافق منتجاتهم مع المعايير الصحية.

يؤدي التوسع الحضري أيضاً إلى إحداث تغيير في العادات الغذائية (قضاء وقت أقل في المطبخ، والاهتمامات المتعلقة بالغذاء ونوعيته، والتموين الجماعي، وما إلى ذلك)، وبالتالي زيادة الإنفاق على الغذاء وتغيير شروط الحصول على الغذاء (راستوين وغيرسي، 2010) (من المواد الخام إلى وجبات الطعام المطبوخ، ومن الأسواق إلى محلات السوبر ماركت، ومن المنتج التقليدي إلى الوجبات الدولية). ثمة تَحدٍ واضح يواجه المزارعين وجمعيات المزارعين التي تنوي الاحتفاظ بحصة كبيرة من سوق الطلب المحلي، حيث يتعلق بقدرتها على تحسين منتجاتها من خلال التصنيع، وتوفير الخدمات المتوقعة من جانب المستهلكين في المناطق الحضرية، بما في ذلك شروط الشراء (في مراكز التسوق حيث يمكن للمستهلكين الحصول على مجموعة متنوعة أكبر من المنتجات) وأنماط الاستهلاك (الوجبات السريعة). ولغايات مكافحة الفقر في المناطق الريفية، وخاصة بين أصحاب الحيازات الصغيرة، يتعلق التحدّي بالقدرة على الحفاظ على أقصى قدر من القيمة المضافة على مستوى المزارعين.

توصيات

1. دعم أصحاب الحيازات الصغيرة في المجتمع المحلي لتوفير الغذاء للمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال الاستثمارات العامة الهادفة إلى ضمان انتظام وجودة وسلامة المواد الغذائية المسوّقة: (أ) التخزين الفعلي (بما في ذلك سلسلة التبريد) والبنية الأساسية للسوق؛ (ب) تمويل الاستثمار الجماعي لتمكين صغار المزارعين من التقيّد بالمعايير الصحية؛ (ج) تنظيم المناقصات العامة لتموين المقاصف العامة / السياسات الاجتماعية التي تشجّع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.
2. تطوير سياسات التثقيف الغذائي (في المدرسة، في وسائل الإعلام العامة، وإعدادات أخرى) لتبيان قيمة المنتجات المحلية، والنظام الغذائي المتنوع، ومبادئ التغذية السليمة، والاعتماد على النساء لتوفير هذا النوع من التثقيف.

2.1.3 دخول الشباب إلى سوق العمل بشكل جماعي

يحدد تسلسل التحول الديموغرافي مستوى التغير في عدد الشباب النشطين الذين يدخلون سوق العمل. خلال الفترة 1950-2050، سيصل الحد الأقصى لعدد الشباب الذين يمكن أن تستوعبهم **تونس** في سوق العمل سنوياً الى 214000؛ حيث سجل هذا الرقم بالفعل في عام 2004. وبالنسبة **للبنان**، يصل الرقم إلى 100 ألف، حيث من المتوقع الوصول إلى هذا الرقم في عام 2016. وفي ما يخص **المغرب**، من المتوقع أن يرتفع الرقم إلى 667 ألفا في عام 2030. وبالنسبة **لمصر**،

سيصل الرقم إلى حده الأقصى عند مستوى 2.6 مليون في عام 2060. اما بالنسبة **للسودان**، فالتحديات مرتفعة للغاية في ظل توقع دخول 1.78 مليون شاب وشابة نشطين سنوياً في نهاية القرن. أما في **موريتانيا**، فلن يتم الوصول إلى الحد الأقصى إلا بعد عام 2100، حيث سيصل الرقم إلى 194 ألف شاب وشابة نشطين (الأشكال 8 و 9). ويُفسر تباين القيم المطلقة من خلال الاختلافات في عدد السكان في كل بلد. يشبه هذا الاتجاه العام الاتجاه الموجود في كامل المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وهذا بالتالي يثير مسألة التوظيف. وفي الأماكن التي لا مفرّ فيها من التوجه إلى الزراعة على النحو المرغوب فيه من جانب مؤلفين مثل كولير ودركون (2014)، يلعب هذا القطاع دوراً رئيسياً كمصدر لفرص العمل.

الشكل 8: عدد من الشباب الذين يدخلون إلى سوق العمل كل عام (1950-2100)

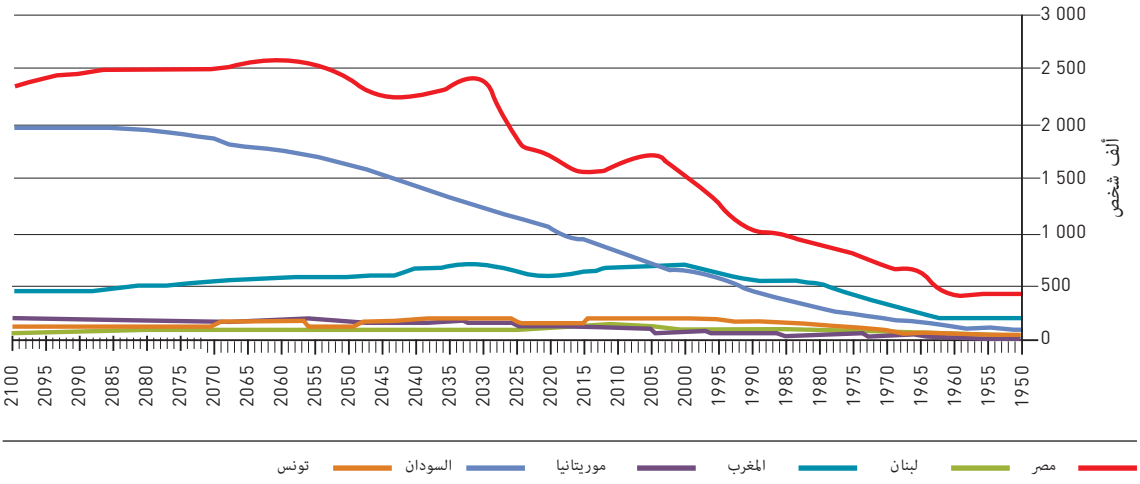

المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى بيانات آفاق سكان العالم 2015

تظهر الأرقام السابقة حجم التحديات التي تواجه هذه البلدان في ما يخص توفير فرص العمل من خلال تسلسل زمني موزع بشكل مختلف في كل بلد على مدى قرن من الزمان. إن عرض الأرقام نفسها ولكن كنسب مئوية من إجمالي عدد السكان يساهم في فهم العمليات الوطنية المتنوعة بشكل أفضل. وتتفاوت النسب حيث تتنوع من 2.5 بالمائة إلى 1 بالمائة، وتميل لتشمل السكان كبار السن. يمكن تحديد مجموعتين من البلدان بوضوح: يمتاز كل من **لبنان وتونس**، وإلى حد أقل، **المغرب**، بالمستوى المتقدم الخاص بالتحول الهيكلي لاقتصاداتها، والتوسع الحضري لسكانها وفي تعليم الأجيال الشابة كذلك. ويفسر هذا التقارب بين تأثير انخفاض معدل المواليد، والاستثمار في تعليم الأجيال الشابة، وخاصة الفتيات، والتنمية الحضرية، أسباب انخفاض عدد الشباب الداخلين إلى سوق العمل منذ عام 1995، ولكن بشكل أكبر من ذلك منذ عام 2005. ولكن سيمر بعض الوقت قبل أن يتراجع معدل البطالة بين الشباب بسبب التدفقات السابقة في عدد الشباب الداخلين إلى سوق العمل.

أما بالنسبة للمجموعة الثانية من البلدان، والتي تضم **مصر وموريتانيا والسودان**، فمن المتوقع أن تتجاوز المعدلات حاجز 2 بالمائة ولكن بعد عام 2030 فقط: تتّسم التحولات الديموغرافية والبنيوية في هذه البلدان بأنها أبطأ وبأن التحديات أكثر صعوبة لأنها من الناحية الكمية أكبر نتيجة لبطء التحولات. ومن المهم التأكيد على أننا لاحظنا في كلتي المجموعتين من البلدان تأخر التأثير المؤمل من اتجاهات معدلات المواليد، وبالتالي حدوث تأثير عكسي ناتج عن الزيادة في مستويات تعليم الفتيات بمعنى: كلما كانت الفتيات أكثر تعليماً، انخفضت معدلات المواليد.

الشكل 9: العدد الإجمالي للشباب الذين يدخلون إلى سوق العمل كل عام، بالنسبة المئوية (1950-2100)

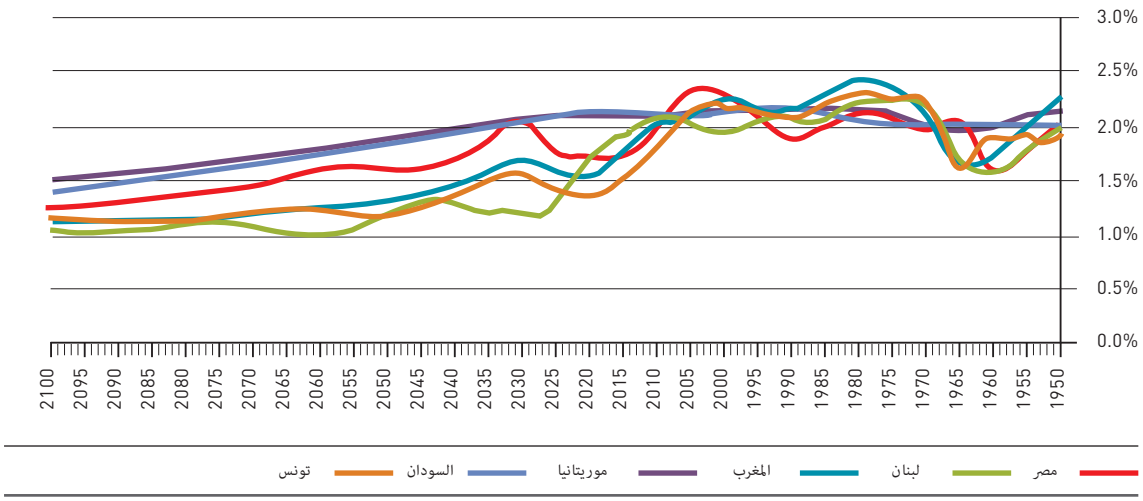

المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى بيانات آفاق سكان العالم 2015

وسواء كانت مطلقة أو نسبية، تتطلب هذه الأرقام تعبئة غير مسبوقة، إذ تشكل قدرة المجتمع على توفير فرص عمل لائقة للأجيال الشابة ضمانة للاستقرار والنمو على المدى الطويل. إن تزامن انطلاق الربيع العربي في **تونس** مع دخول عدد كبير من الشباب النشطين إلى سوق العمل في البلاد ليس مجرد صدفة.

يساعد الجزء الثاني من هذا التقرير في التأكيد على أهمية الزراعة في توفير فرص العمل، والتي تكون في كثير من الأحيان مملة ولا توفر أجراً جيداً دائماً. يتطلب هذا الوضع أن تأخذ أهداف السياسات الغذائية والزراعية في الاعتبار الحاجة الملحة لزيادة الإنتاج وتقليل صعوبة العمل، وتحسين دخل المزارعين، واختيار أنماط زراعية تفضي إلى ايجاد فرص عمل لائقة. تُعدّ هذه الأهداف الثلاثة ملحةً جداً حيث إن فرص ترك الزراعة محدودة. وفي حال لم تزدَد فرص الخروج من الزراعة (بما في ذلك الهجرة الدولية) بشكل كبير، فينبغي عندها تعزيز أنماط من الأنشطة المتعددة للأسر الزراعية، على الأقل بشكل انتقالي.

ويبيّن الشكل 10 مدى أهمية قضية تشغيل الشباب، حيث لا تقتصر المشكلة على استمرار دخول الشباب إلى سوق العمل بشكل كبير، ولكن يعاني الشباب حالياً من صعوبة في العثور على وظيفة. وفي الوقت الذي يستطيع فيه كل من **لبنان والمغرب والسودان** احتواء معدل البطالة بين الشباب عند مستوى 20 بالمائة، تشهد كل من **مصر وتونس** زيادة مقلقةً تتمثل في وصول معدل البطالة إلى نحو 30 بالمائة وهو متوسط البطالة في دول منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ولكن الوضع الأكثر حدة هو في **موريتانيا**، حيث تتسبّب البطالة في هذا البلد بالإضرار بجميع الهياكل الاجتماعية: بدءاً من الأسرة، التي يتعين عليها توفير الاحتياجات المالية للشباب، والمجتمع الذي يجب عليه التعامل مع مشاعر الإحباط المشروعة للشباب العاطلين عن العمل. من الواضح أنه يجب على البلدان التي يكون فيها النشاط الرئيسي هو الزراعة تعزيز النظم الزراعية لكي تساهم في ايجاد فرص عمل لائقة لهذه الشريحة من السكان.

الشكل 10: معدلات البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً

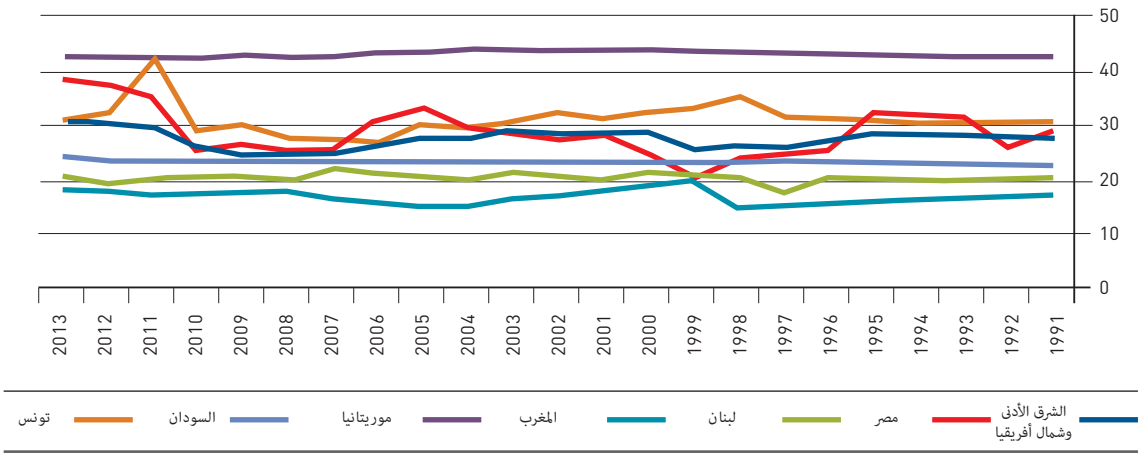

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015

توصيات

1. ضمان تطوير التعليم الابتدائي حتى يتسنّى لجميع الشباب الداخلين إلى سوق العمل امتلاك مهارات القراءة والكتابة الأساسية.
2. تعزيز فرص العمل للشباب من خلال سياسات هادفة: التعلم والتدريب المهني في مجال الزراعة والصناعات الزراعية.
3. يجب أن تعطى الأولوية في البلدان التي ما زالت تواجه نمواً سكانياً مرتفعاً للنماذج الزراعية والصناعات الغذائية التي تعزز فرص العمل، وتبني المكننة الهادفة إلى الحد من صعوبة العمل وفي الوقت نفسه تأمين أجور لائقة، بالمقارنة مع النماذج التي تقوم باستبدال العمالة بسرعة كبيرة جداً.

3.1.3 القدرة أو عدم القدرة على الاستفادة من العائد الديموغرافي

يشير مفهوم العائد الديموغرافي إلى الفترة التي يكون فيها عدد السكان ممن هم في غير سن العمل في أدنى مستوى له مقارنة بعدد السكان القادرين على العمل. ومن ناحية مجازية، فإن السيناريو المطلوب هو التحول من المرحلة التي يشكل فيها الشباب أغلبية الأشخاص غير العاملين إلى مرحلة يكون فيها معظم غير العاملين هم من كبار السن. خلال هذه المراحل المعاكسة، يوجد العدد نفسه من العاملين وغير العاملين. وخلال الفترة الواقعة بين هاتين الفترتين، تنخفض نسبة الأشخاص غير العاملين مقابل العاملين إلى 50:50، وهي الفترة التي يشار إليها بالعائد الديموغرافي. وفي ظل كون أكثر من نصف السكان هم من الأشخاص النشطين، تمكّن هذه الفترة من تحقيق أقصى درجة من النمو اذا كانت البطالة هيكلية فقط. ويمكن تمديد فترة العائد الديموغرافي أو تقصيرها من خلال سياسات الحد من معدل المواليد (كما هي الحال في الصين) أو الاستفادة منها على مدى عدة أجيال عندما تنخفض معدلات المواليد ببطء (كما في حالة موريتانيا).

ينبغي استيفاء عدد من الشروط من أجل الاستفادة من العائد الديموغرافي، وهي: المرحلة الأولى، إعداد عمال المستقبل من خلال سياسات تعليم فعالة تعمل على تعزيز مكاسب إنتاجية العمالة، والسياسات المعزّزة للتوظيف الكامل والتي بدونها سيكون النمو بطيئاً، وأخيراً، إنشاء البنية التحتية والمؤسسات التي تسمح بإدارة الشيخوخة التدريجية للسكان (نظام تقاعد، والبنية التحتية، والمستوى التعليمي للسكان، وما إلى ذلك).

يوضح الشكل 11 العائد الديموغرافي للدول الست الخاضعة للدراسة. وتمشّياً مع المتغيّرات الديموغرافية الأخرى التي تمت دراستها، يمكن للدول الثلاث الأكثر تقدماً في التحول الديموغرافي الاستفادة من هذه اللحظة التاريخية: **لبنان**: بين عامي 2005 و 2045؛ **تونس**: بين عامي 2005 و 2045؛ **المغرب**: بين عامي 2010 و 2045. وكما هو ملاحظ، تستمر تحديات العمالة بفرض الضغوط. من المهم أن تساهم السياسات الزراعية المنفذة في ايجاد فرص العمل.

الشكل 11: العائد الديموغرافي - نسبة التغير للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0-14 عاماً وأولئك الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً ضمن المجموعة العمرية 15-64 عاماً (1950-2100)

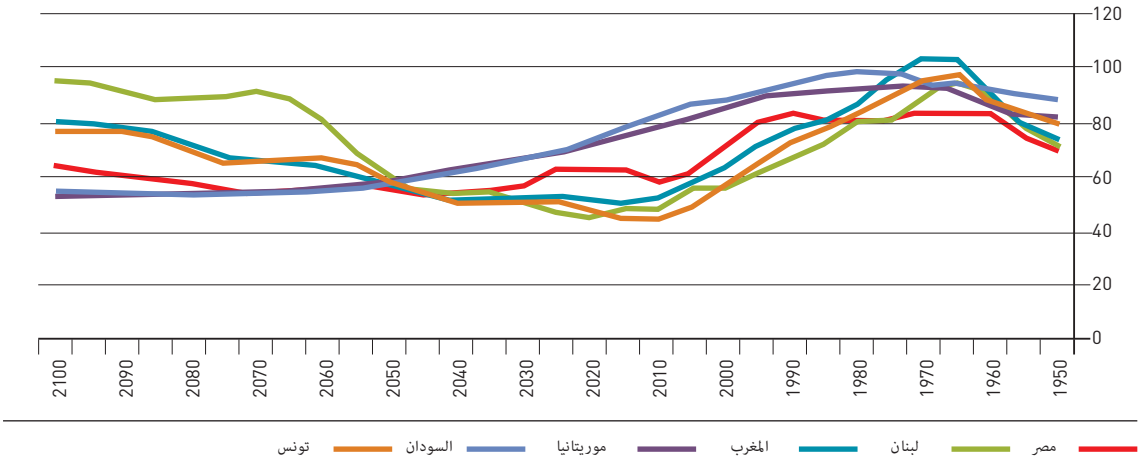

المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى بيانات آفاق سكان العالم 2015

كما ستستفيد الدول الثلاث الأخرى من هذا العائد الديموغرافي في وقت لاحق بعد ذلك بكثير: **مصر**: 2035-2070؛ **موريتانيا والسودان**: 2065-2100. وعلى مدى العقود المقبلة، سيتعين على هذه الدول إنجاز هذه المهمة الشاقة المتمثلة في تعليم صفوف متزايدة من الأجيال الشابة وإعدادهم لتغييرات جذرية من شأنها أن تحدث في معظم القطاعات في عالم معولم نتيجة نقل التكنولوجيا السريع، بما في ذلك في مجال الزراعة. ويشكل هذا التحدي أمراً مخيفاً ولا سيما بالنسبة للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة.

واحد من الشروط المطلوبة لكي يساهم العائد الديموغرافي في توقع معدلات الشيخوخة بين السكان هو أن يكون معدل المشاركة في سوق العمل عند أعلى مستوى ممكن من أجل تحقيق أقصى قدر من النمو وتسهيل الاستثمارات المطلوبة من جانب الأسر والدولة. ومع ذلك، ففي الدول التي شملها الاستطلاع (الشكل 12)، والتي تتوفر فيها بيانات طولية كافية، يظهر أن معدل المشاركة غير مرتفع: حيث يبلغ حوالي 50 بالمائة في **المغرب**؛ وحوالي 45 بالمائة في **مصر ولبنان وتونس**. وعلى سبيل المقارنة، تصل المعدلات في البلدان التي لديها أعلى نسب مشاركة إلى أكثر من 90 بالمائة (تنزانيا)، وتتجاوز في معظم البلدان الـ 65 بالمائة.

الشكل 12: المشاركة في سوق العمل بالنسبة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً، بالنسبة المئوية (1980-2010)

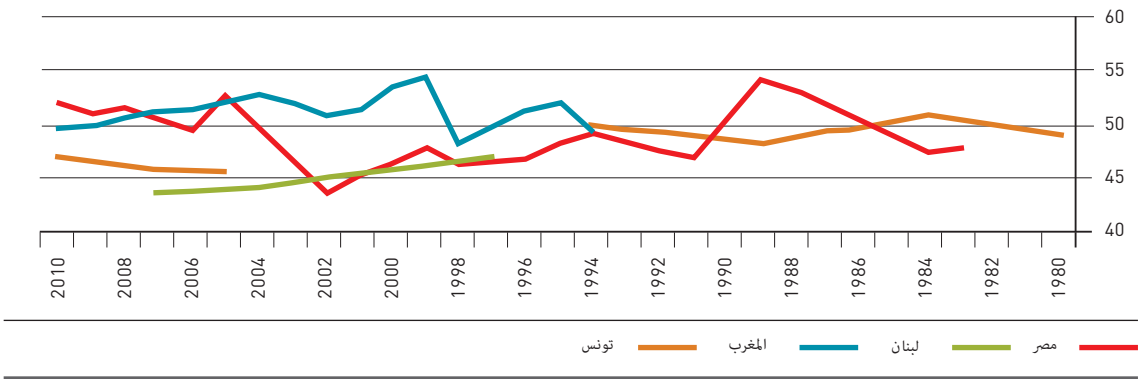

المصدر: بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015

هنالك نوعان من الأسباب الرئيسية لهذا الوضع: معدل البطالة بين الشباب كما رأيناه في وقت سابق، ولكن أيضا مشاركة المرأة في سوق العمل (الشكل 13). وعند وضع نسبة تقريب بين 25 و30 بالمائة، تتجاوز الدول التي شملها الاستطلاع المعدّل المتوسط في دول منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (20 بالمائة). ومع ذلك، يختلف هذا الوضع كثيراً عند المقارنة مع العديد من البلدان الأفريقية أو الآسيوية التي يتجاوز المعدل فيها 60 بالمائة ليصل إلى 75 أو 80 بالمائة.

شكل 13: النساء العاملات في المجموعة العمرية 15-64 عاما، بالنسبة المئوية (1990-2013)

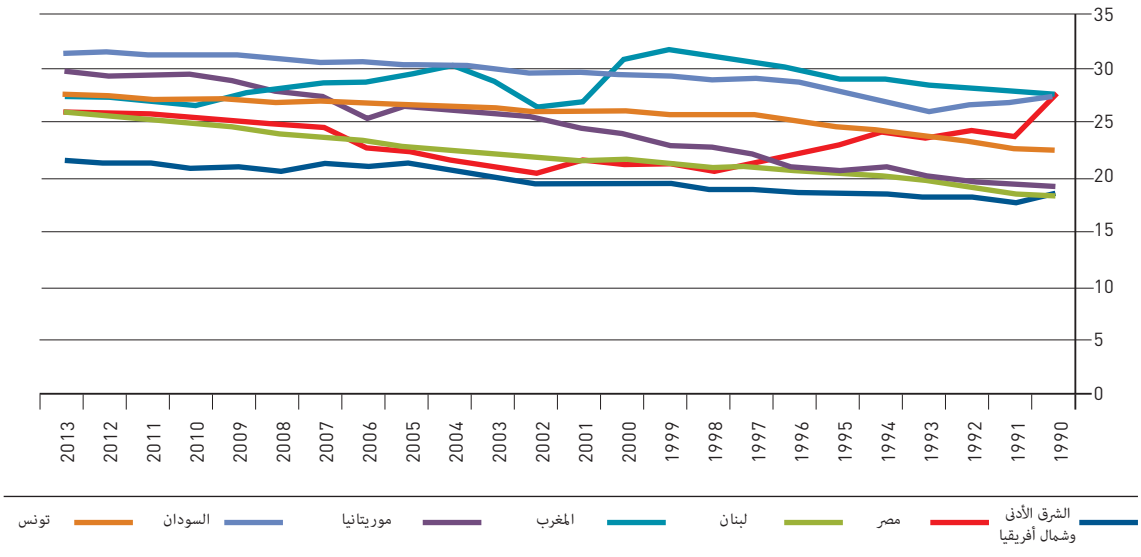

المصدر: بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015

إذا كانت نسبة النساء المشاركات في الأنشطة الاقتصادية الرسمية صغيرة، فستتقلص الفجوة بين الرجال والنساء في إجمالي القوة العاملة ولكن ببطء، كما هو مبيّن في الشكل (14): في عام 1990، بلغت نسبة الذكور إلى الإناث في عدد السكان العاملين من 3 : 4.5. أما في عام 2013، فتراوحت بين 2.5 و 4. تشمل البلدان التي تشكّل فيها النساء أعلى الفئات السكانية العاملة، **المغرب والسودان وتونس**. أما في **مصر ولبنان**، فالنسبة أقل. أدت التغيرات الحاصلة في **موريتانيا** إلى تضييق الفجوة بسرعة كبيرة مع الدول الثلاث الأولى المذكورة أعلاه خلال السنوات الـ 25 الماضية.

الشكل 14: نسبة الذكور إلى الإناث ضمن السكان القادرين على العمل (منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا) (بالنسبة المئوية)

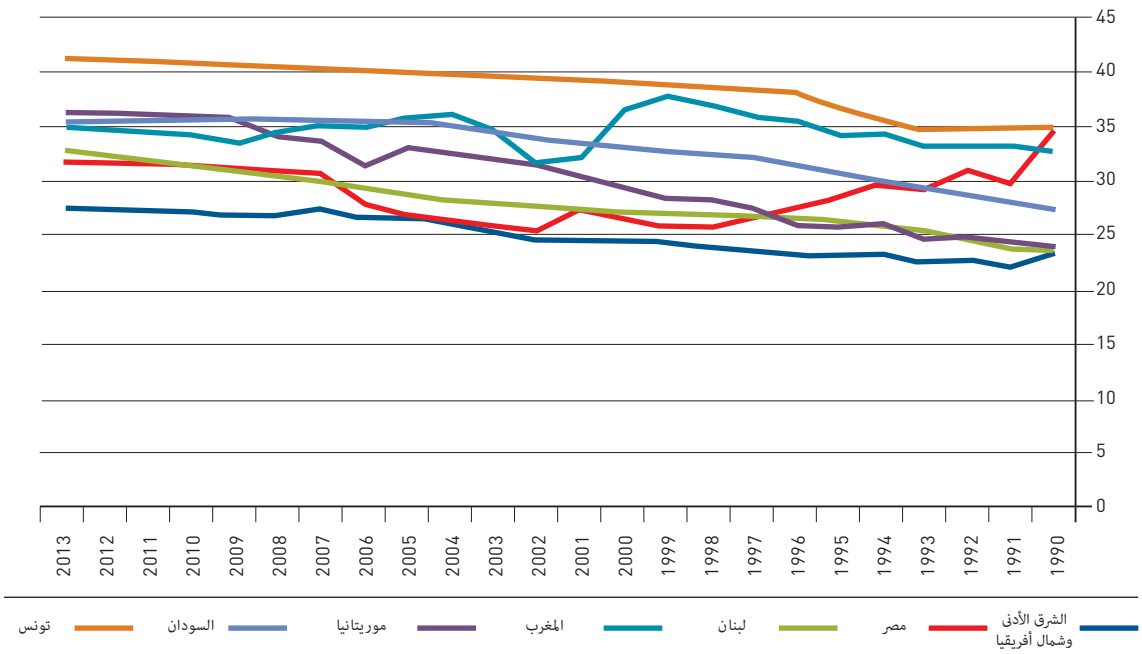

المصدر: بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015

يشكل تصميم سياسات التوظيف بطريقة تستطيع من خلالها كل دولة الاستفادة بشكل أفضل من العائد الديموغرافي أمراً مهماً دائماً. ولكن خلال عملية التحول الديموغرافي، يعمل كل بلد على تحديد السرعة المناسبة له وفقاً لسياسات الصحة والتعليم والسياسات الحضرية، وما إلى ذلك. ينبغي أن يفضي التحدي المشترك المتعلق بالاستفادة بشكل أفضل من العائد الديموغرافي إلى وضع سياسات وطنية محددة ومصممة خصيصاً لظروف وتسلسل هذا التحول الديموغرافي. قد يساعد الشكل رقم 15 في فهم هذه العملية على نحو أفضل.

استناداً إلى العمل الذي قام به شدياق في عام 2012، يمكننا تحديد أنواع متنوعة من أهداف السياسات وفقاً لهذه المراحل المتنوعة. ويلخص الشكل 15 بعضاً من ملامح تلك الأهداف. في حين تشير الدراسات السابقة حول فترة العائد الديموغرافي في كل بلد من البلدان إلى التالي: (أ) يجب أن تكون أولويات السياسات مثل المزايا النسبية لكل من البلدان متنوعة؛ (ب) ينبغي أن تتّسق أنواع السياسات الزراعية التي سيتم وضعها مع هذه الأهداف العامة.

الشكل 15: حالة الدول على منحنى الاعتماد الديموغرافي (2015)

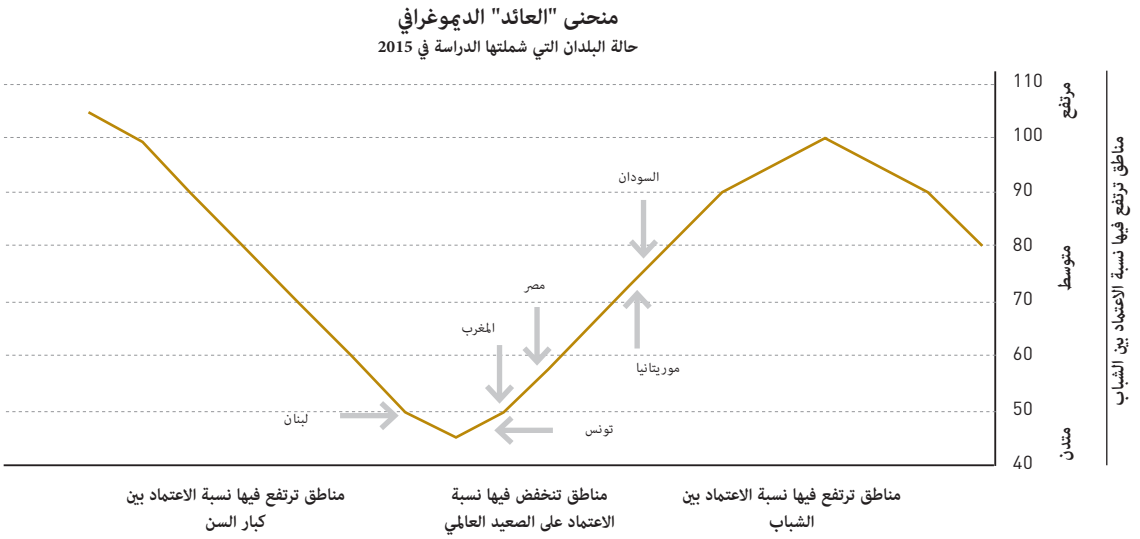

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بلوم 2006 وشدياق 2012.

الشكل 16: منحنى النمو: تغيير الأولويات وفقا لمنحنى النمو استناداً إلى العائد الديموغرافي ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية

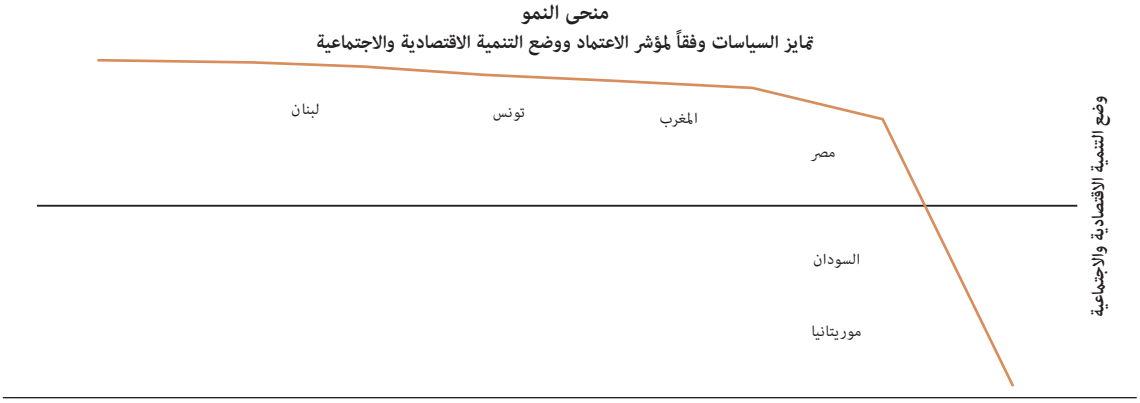

فترة من ارتفاع مستوى الاعتماد بين الشباب:	فترة من التراجع في الاعتماد على الصعيد العالمي:	فترة من ارتفاع مستوى الاعتماد بين كبار السن:
الأولويات: التوظيف الكامل، ومعدل نمو النشاط، والتعليم الابتدائي والثانوي، والرعاية الصحية الأساسية	**الأولويات:** إنتاجية العمل، ومعدل نمو النشاط، والبنية التحتية الأساسية، والتعليم العالي، وأنظمة التقاعد	**الأولويات:** الابتكار، والاستهلاك الرقمي وتطوير الخدمات، واستدامة نظم الحماية الاجتماعي

المصدر: تكييف المؤلفين لمفهوم أطلق من جانب شدياق، 2012.

يبيّن الشكلان رقم 15 و16 أنه في السنوات الـ 20 المقبلة، ستضطر كل من **موريتانيا والسودان** إلى التعامل مع عدد كبير نسبياً من الشباب النشطين الذين يدخلون إلى سوق العمل، الأمر الذي سيجعل من مسألة التوظيف قضيةً رئيسيةً. كما يجب خلال تلك الفترة توسيع نطاق التعليم الأساسي من أجل إعداد عمال المستقبل لمهن متغيرة باستمرار. يمكن أن تلعب الزراعة دوراً هنا، شريطة أن لا تركز هذه الاستثمارات الاجتماعية في التعليم والصحة على المناطق الحضرية فقط. ينبغي على **مصر والمغرب** استغلال هذه الفترة بشكل كامل للاستفادة في نهاية المطاف من العائد الديموغرافي. كما يتعيّن على هذه الدول زيادة إنتاجية العمالة فوراً من أجل تمويل إنشاء البنية التحتية التي تساعدها على تحسين التعامل مع العائد الديموغرافي. كما إنه من الضروري إنشاء مؤسسات للحماية الاجتماعية[49] للحد من عدم المساواة المتزايد، وأيضاً توقع حجم العبء الذي ستفرضه شيخوخة المجتمع في المستقبل، والتي ستؤدي إلى مزيد من التكاليف المتعلقة بالتضامن والصحة بين الأجيال. وعليه، ستشكل عملية توفير ضمانات من حيث التحويلات النقدية أو العينية الاجتماعية من خلال السياسات العامة مثل التأمينات الاجتماعية (مشروع التقاعد في مصر على سبيل المثال)، والرعاية الاجتماعية (مثل قسائم الغذاء في مصر)، وكذلك الخدمات الاجتماعية المتاحة في المناطق التي تنتشر فيه الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، وخاصة في المناطق الريفية (الصحة، وما إلى ذلك)، تحدياً على مدى العقود المقبلة. تؤشر ندرة البيانات المتاحة حول هذه المسألة إلى أن هذا الأمر بدأ بالظهور للتو في معظم الدول التي شملها الاستطلاع.

وخلال نفس الفترة، ونتيجة لشيخوخة السكان، سيعاود عدد الأشخاص غير القادرين على العمل ارتفاعه مرة أخرى في **لبنان وتونس**. ولذلك تشكل مسألة إنتاجية العمالة أمراً أساسياً، حيث سيتعيّن على الأشخاص العاملين دعم عدد متزايد من الأشخاص غير العاملين. يجب أن تستشرف البنية التحتية والمؤسسات، وخصوصاً خطط التقاعد، هذه التطورات. تُعدّ هذه الاتجاهات الديموغرافية، ورغم القيود الملازمة لها في ما يتعلق بعدم أخذها لأنماط الهجرة أو الصدمات الجيوسياسية الإقليمية بعين الاعتبار، في غاية الأهمية بالنسبة للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة. من الممكن أن تساهم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في الأمن الغذائي على مستوى الأسر وعلى المستوى الوطني اعتماداً على قدرة السياسات على تكثيف استخدام العمالة الزراعية مع ضمان حصولها على الأجر المناسب، وإيجاد خيارات خروج لائقة أمام العمال الزراعيين، وتغطية جزء من تكاليف التضامن بين الأجيال من خلال التضامن الوطني (تشانغ، 2009).

توصيات

1. تكييف أهداف السياسات مع المسارات الديموغرافية والاقتصادية لكل بلد ولكل منطقة داخل البلد من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتنمية الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وتحديد مساهمتها المحتملة في تحقيق الأمن الغذائي وفرص العمل والتخطيط الإقليمي.
2. تطوير مراصد لتشغيل الشباب في المناطق الريفية، من أجل تحديد ودعم تنويع الأنشطة.
3. تطوير عملية توظيف النساء.
4. وضع سياسات اجتماعية حول التقاعد من العمل الزراعي (ربما في ما يتعلق بسياسات انتقال الأراضي من جيل إلى جيل)، والصحة وإصابات العمل، والتي تُعدّ من العوامل الرئيسية للفقر، فضلاً عن سياسات تضمن التحاق الأطفال بالمدارس حتى نهاية مرحلة التعليم الثانوي، والتدريب المهني كذلك.

[49] انظر التأمين الاجتماعي الزراعي في فرنسا، والذي يُعدّ ثاني نظام حماية اجتماعية يغطي القطاع الزراعي بأكمله http://www.msa.fr/lfr

2.3 التحولات الهيكلية في الاقتصاد

1.2.3 التفاوت الكبير في دور الزراعة من حيث استخدام الأراضي، والأهمية الاقتصادية وايجاد فرص العمل

كحال معظم بلدان المنطقة، تتميز البلدان الستة التي شملها الاستطلاع بظروف مناخية وزراعية وتربة قاسية في بعض الأحيان. ومن هنا جاء تصنيفها في مجموعتين (الشكل 17): البلدان ذات المناطق الصحراوية الشاسعة والأراضي الزراعية المحدودة (6 بالمائة في مصر، 39 بالمائة في موريتانيا – إذا شُملت المراعي – و46 بالمائة في السودان)؛ والبلدان الثلاثة الأخرى التي تتجاوز فيها نسبة الأراضي الزراعية (انظر الشكل 17) 60 بالمائة من مساحتها الإجمالية. وتختلف تحديات الأمن الغذائي والتخطيط الإقليمي والتحضر في تلك البلدان. وبالاعتماد على توافر موارد المياه، فإن توسيع الأراضي الزراعية من خلال الري يوفر حلولاً متنوعة. وتؤثر هذه المؤشرات المتفاوتة إلى حد كبير على القدرة التنافسية لسلاسل السلع الزراعية الوطنية في الاقتصاد المعولم، وتتطلب وضع سياسات محددة.

الشكل 17: مساحة الأرض الزراعية، بالنسبة المئوية (1961-2013)

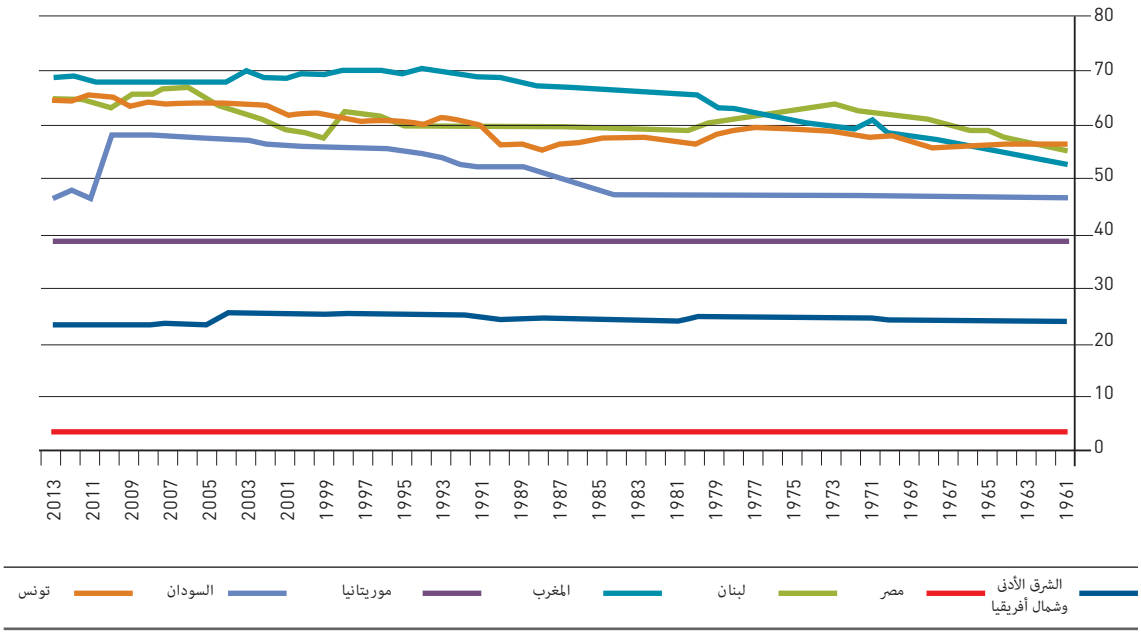

المصدر: المؤلفون، استنادا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

وخلال الفترة عينها، ارتفعت مؤشرات الإنتاج (الشكل 18) بشكل أسرع من نمو المناطق المزروعة، وهو ما يشير إلى أن إنتاجية عامل الأراضي ارتفعت بشكل رئيسي من خلال تطوير و/أو تحسين إدارة الري. كان لدى البلدان مسارات متباينة: ففي الوقت الذي ظلت فيه مؤشرات إنتاج لبنان راكدة منذ عام 2000، في أعقاب توقف الاستثمار في الزراعة؛ تمتّع المغرب بنمو سريع للإنتاج، وذلك نتيجة للعديد من الاستثمارات في إطار خطة المغرب الأخضر. وهذا يشير إلى أن للسياسات الاستباقية تأثيرا على مستويات الإنتاج.

الشكل 18: مؤشرات الانتاج (1961-2013)

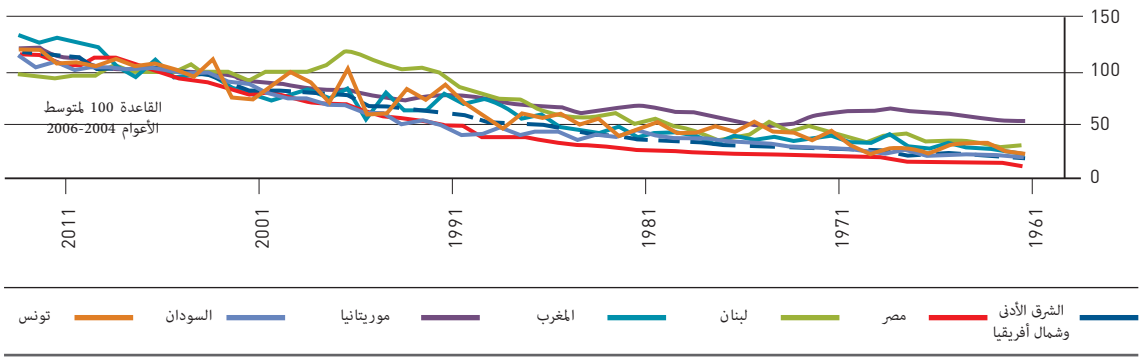

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

إن حساب القيمة المضافة لكل هكتار على مر الزمن (بالسعر الثابت للدولار 2005) يجعل من الممكن فهم تغير مستويات إنتاجية الأرض (الشكل 19). وهذا هو المعيار الذي يستخدمه المهندسون الزراعيون أكثر من الاقتصاديين في كثير من الأحيان. فهو يساعد على تسجيل اتجاهات العوائد المعدلة وفقاً للتغير في استخدام المدخلات وللأسعار في أول عرض للمنتجات في السوق.

يمكن استنتاج أربعة سيناريوهات من الدول التي شملها الاستطلاع. أولا، يحرز كل من **موريتانيا والسودان** تقدماً بطيئا للغاية، مع مستويات انطلاق منخفضة جداً: 11 إلى 21 دولاراً و28 إلى 94 دولاراً للهكتار على التوالي بين عامي 1961 و2013. ومع ذلك، فثمة مجال للتحسين: وتبقى المسألة الأهم أن تؤدي مثل هذا التحسينات إلى تحقيق المزارعين مزيداً من الأرباح. ويتبع بلدان آخران مساراً مماثلاً، وهما **المغرب وتونس** (حيث ارتفع مستوى الإنتاجية من 114 إلى 437 دولار ومن 86 إلى 360 دولار للهكتار على التوالي). وفي عام 1965، كانت إنتاجية هذين البلدين أعلى من إنتاجية **موريتانيا والسودان** عام 2013. ويتمتع **لبنان** بنمو متواضع، بعد أن ارتفعت الإنتاجية من 998 دولار إلى 1,444 دولار للهكتار بين عامي 1990 و2013. وأخيراً، شهدت **مصر** نمواً كبيرا في إنتاجية الأرض، إذ ارتفعت القيمة المضافة للهكتار من 1,560 دولار للهكتار في 1965 إلى 4,289 دولار للهكتار في عام 2013. وبموجب نموذج الثورة الخضراء، فيمكن للتقييم الزراعي الاقتصادي أن يُشيد بأداء القطاع الزراعي في مصر. ومع ذلك، تتطلب بعض الحسابات اللاحقة، التي تأخذ بعين الاعتبار إنتاجية العمالة، وضع بعض الأمور في إطارها الصحيح.

الشكل 19: القيمة المضافة لكل هكتار، بالسعر الثابت للدولار لعام 2005 (1961-2013)

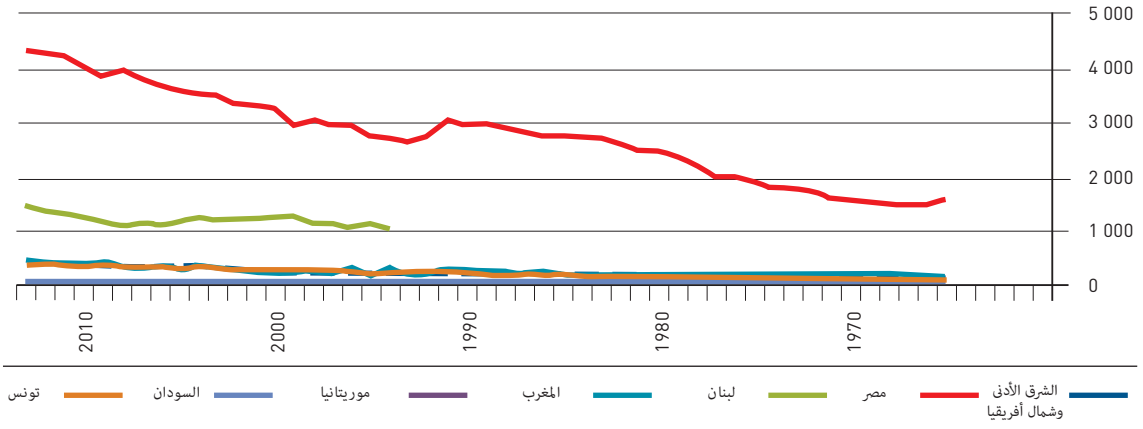

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية

وفي الواقع، انخفض عدد المزارعين النشطين في جميع البلدان التي شملها المسح، على مدى السنوات الـ 50 الماضية (الشكل 20). ومع ذلك، تختلف خطوط الأساس لمعدلات انخفاض عدد المزارعين النشطين بين بلد وآخر. فقد أطلق **لبنان**، على سبيل المثال، برنامج التحول الاقتصادي في منتصف القرن العشرين، مصوّبا تركيزه على قطاع الخدمات. وهذا ما يفسر عدم تجاوز نسبة المزارعين 15 بالمائة من إجمالي عدد السكان القادرين على العمل في عام 1980، ولم يعودوا يمثلون سوى 2 بالمائة في عام 2015 (قاعدة البيانات الإحصائية). وعلى النقيض من ذلك، كان غالبية السكان القادرين على العمل في **موريتانيا** يعملون في الزراعة في بداية ثمانينيات القرن العشرين (أكثر من 70 بالمائة، مقابل ما يقل قليلا عن 50 بالمائة وفقاً للأرقام الإحصائية الصادرة عن منظمة الفاو، و24.7 بالمائة في عام 2013 وفقا للأرقام الحكومية). وكانت البلدان الثلاثة الأخرى مماثلة حيث وصلت نسبة السكان المزارعين النشطين فيها إلى نحو 20 بالمائة، وكانت وتيرة التطورات سريعة (في مصر والمغرب) فيما كانت أقل سرعة (في تونس). لا تتوافر بيانات حول السودان، حتى وإن قدرت قاعدة البيانات الإحصائية أعداد المزارعين النشطين بنحو 46.5 بالمائة في عام 2015.

تشير الاتجاهات الديموغرافية إلى حدوث نمو مواز في أعداد السكان والمزارعين النشطين في جميع الدول التي شملها الاستطلاع، باستثناء **لبنان** الذي سجل انخفاضاً كبيراً في أعداد المزارعين النشطين خلال هذه الفترة. وهكذا، إذا افترضنا حالة من الاعتماد على الذات لتوفير الغذاء على المستوى الوطني، فإن المزارع اللبناني سيكون أطعم 45 شخصاً في عام 2009. وبالنسبة **لمصر**، كانت الأرقام مستقرة على الصعيد العالمي، مسجلة ارتفاعاً من 9 إلى 10 بين عامي 1990 و2011، في حين أنها تضاعفت في **المغرب** (من 4 إلى 7) بين عامي 1994 و2013، وارتفعت من 15 إلى 17 في **تونس** بين عامي 2005 و2012 (الشكل 21). ولم تكن البيانات متوفرة لإجراء الحسابات الخاصة **بالسودان وموريتانيا**.

ويتيح تقييم تطور القيمة المضافة العالمية، التي تقوم على العمالة الزراعية، كما هو موضح في الشكل رقم 22 (على مقياس لوغاريتمي)، رؤية تطور إنتاجية العمالة، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات: حيث يتصدر **لبنان** الرسم البياني منفرداً، بإنتاجية مزارع تبلغ 40,000 دولار أمريكي في العام. ويرتكز هذا الأداء إلى التخصص في الإنتاج عالي الجودة، والسوق المحلية الديناميكية وقربه من دول الخليج، وهو ما يتيح تعزيز قيمة المنتجات المصدرة. وتتكون المجموعة الثانية من **تونس والمغرب**، وإلى حد أقل، **مصر**، التي تقترب إنتاجية المزارع فيها إلى 5,000 دولار أمريكي في العام لكل مزارع. إن هذا الأداء يرتكز إلى استراتيجيات مختلفة اختلافاً كبيراً تقودها الصادرات (في المغرب وتونس)، وحجم السوق المحلي (في مصر) و/أو ديناميكية قطاع السياحة (الدول الثلاث حتى وقت قريب). أما **موريتانيا**، فإنها تتذيل قائمة جميع هذه البلدان، حيث وصلت إنتاجية العامل إلى نحو 1,000 دولار في العام على مدى السنوات الـ 35 الماضية. وسينطوي إخراج هذا العدد الكبير من العمال الزراعيين من دائرة الفقر على مناقشة كيفية زيادة إنتاجية العمالة؛ إذ قد لا تكون زيادة الغلال كافية، على الرغم من كونها عنصراً هاماً. ولذا، يجب على الشركات العاملة في قطاع الزراعة العمل نحو تحقيق هذه الاستراتيجية، جنباً إلى جنب مع قدرتها على الارتقاء بمستوى معيشة الأسر الزراعية.

إن هذا التطور يُترجم منطقياً إلى مسارات إنتاجية متنوعة (بينوا-كاتين ودورين، 2012)، بالاعتماد على ما إذا كانت السياسات العامة قد ساهمت في إعطاء الأولوية لإنتاجية الأرض أو إنتاجية العمالة. وفي هذا الصدد، يمكن ملاحظة ثلاثة سيناريوهات في الدول التي شملها الاستطلاع (الشكل 23):

ارتفعت القيمة المضافة في **لبنان** لكل مزارع بشكل كبير من (9,770 دولار للقوى العاملة إلى 35,124 دولار بين عامي 1994 و2013) نتيجة لارتفاع نسبة القيمة المضافة (الأسواق المتخصصة، تصدير المنتجات النهائية، ديناميكية السوق المحلية النوعية) والانخفاض الكبير في أعداد المزارعين. وأمكن لهذا الانخفاض الحصول بفضل وجود فرص للخروج من القطاع الزراعي، وخاصة بسبب النمو في قطاع الخدمات.

الشكل 20: السكان الذين يعملون في الزراعة (1980-2014) + تقديرات 2015-2020

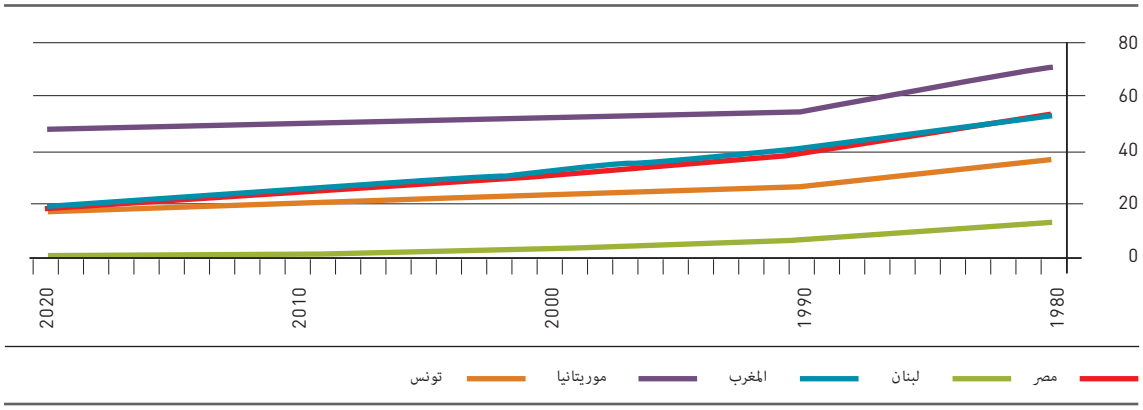

المصدر: المؤلفون، باستخدام بيانات إحصاءات منظمة الفاو 2015

الشكل 21: عدد السكان في كل قوة عاملة زراعية (1990-2013)

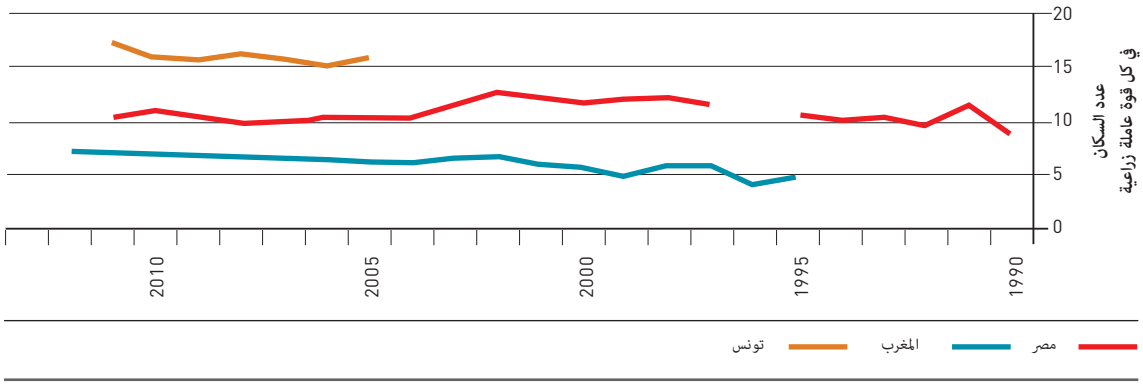

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015

الشكل 22: القيمة المضافة لكل مزارع، بالسعر الثابت للدولار (1980-2014)

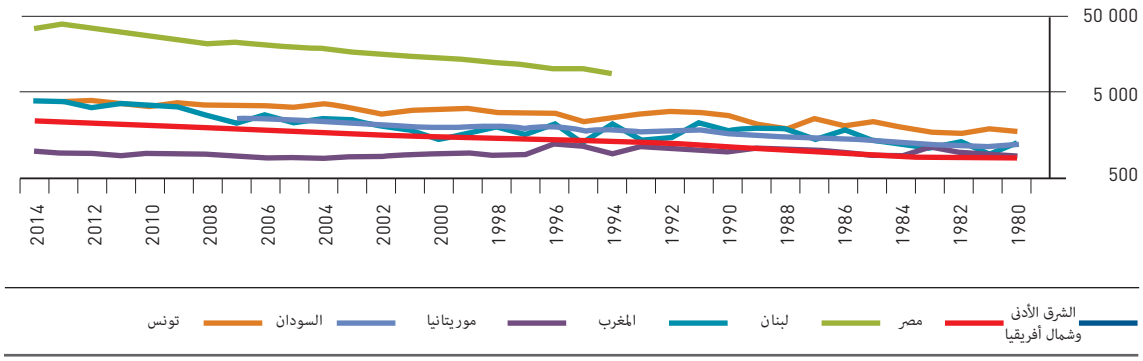

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015

إن المسار الذي اتخذته **مصر** متباين؛ فقد ركزت السياسات بنجاح على زيادة إنتاجية الأرض (التي ارتفعت من 2,452 إلى 4,289 دولارا بالسعر الثابت للدولار عام 2005 لكل هكتار بين عامي 1980 و2013) من خلال نظم الري، والدفع باتجاه رفع الأسعار الدنيا لمنتجي هذا النوع من الإنتاجية، وتقديم الدعم الفني، وما إلى ذلك. ورغم ذلك، لم تنتج عن زيادة إنتاجية الأرض زيادةٌ مماثلة في إنتاجية العمالة ودخل المزارعين. وكمثال على ذلك، ارتفعت إنتاجية العمالة بين عامي 1980 و2013 من 935 إلى 2,562 بالسعر الثابت للدولار عام 2005. ولذلك، كان من المنطقي عدم تحقيق خفض كبير في نسبة الفقر في المناطق الريفية، عندما يتعلق الأمر بالدخل الزراعي.

أما المجموعة الثالثة، فتتكون من البلدان الأربعة الأخرى (موريتانيا والمغرب والسودان وتونس)، حيث النمو محدود جداً: إذ لم تشهد إنتاجية العمالة ولا إنتاجية الأرض نمواً ملحوظاً.

وتشير هذه الأرقام إلى أنه اعتماداً على حالة التحوّل الهيكلي للاقتصاد، وأنماط السكان، فإن السياسات المناسبة ممكنة وضرورية. ونظراً لعدم وجود بيانات، لم يتم إنجاز هذا العمل محلياً في كل بلد من البلدان الأربعة، ولكن تم التوصل لهذه الاستنتاجات المماثلة من البيانات المتاحة؛ كما أن التعديلات المحلية لنماذج الإنتاج الزراعي ممكنة وضرورية كذلك.

الشكل 23: مسارات الانتاجية (1965-2013)

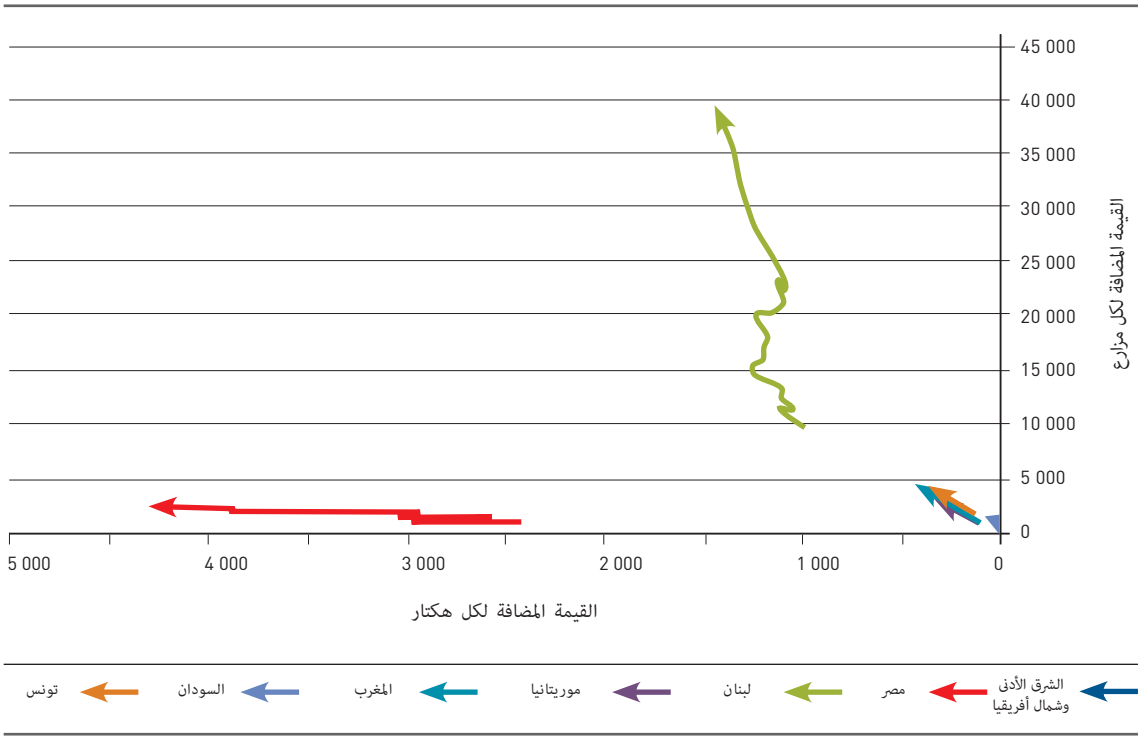

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015

توصيات

1. تصميم مزيج سياسات متناغم مع مختلف مراحل التحول الهيكلي في الاقتصاد والديموغرافيا.
2. بحث وتطوير سلسلة من سبل العيش للأسر الزراعية الصغيرة، لأن تكثيف الإنتاج الزراعي وحده لا يمكنه انتشالهم من الفقر، نظراً لصغر حجم حيازاتهم.
3. تمييز سياسات الأغذية الزراعية وفقاً للديناميات المحلية داخل نفس البلد.

2.2.3 مشكلة رئيسية في السياسات: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي آخذة بالانخفاض، على عكس حصتها في التوظيف

وبالمثل، فقد انخفضت مساهمة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان، بل وبأكثر من خطوط الأساس التي كانت مرتفعة عام 1965 (الشكل 24). ومرة أخرى، نجد أنفسنا مع ثلاث مجموعات من البلدان. **فلبنان**، من جهة، نوَّع اقتصاده نحو الخدمات في وقت مبكر جداً؛ إذ انخفضت مساهمة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 7.5 إلى 5.2 بالمائة بين عامي 1995 و2014 (وفقا لمصادر مؤشرات التنمية العالمية). وعلى الطرف الآخر، استفادت **موريتانيا** من نمو مناجمها وصادراتها من الطاقة في عام 2006، وبالتالي، قلّصت من القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، جعل انخفاض أسعار السلع الأساسية على مدى السنوات الثلاث الماضية من القطاع الزراعي قطاعاً استراتيجياً مهماً مرة أخرى، بسبب قضية الأمن الغذائي؛ إذ لم تعد معدلات التبادل التجاري في واردات المواد الغذائية مواتية. وعلاوة على ذلك، بالكاد توفر الأنشطة الاستخراجية أي وظيفة، ولم يتطور القطاع الصناعي كثيراً، ويحقق قطاع الخدمات نمواً دون إيجاد العديد من فرص العمل؛ لذلك، فإن الاستقرار السياسي في هذا البلد يتوقف على قدرته على تحسين أدائه في جانب التوظيف، من بين أمور أخرى. ويمكن للقطاع الزراعي أن يلعب دوراً هنا، وخاصة الأسر الزراعية الصغيرة. وفقد **السودان** منذ تقسيمه مهنة الزراعة ونسبة كبيرة من إنتاج النفط.

اتخذت المجموعة التي تضم البلدان الثلاثة الأخرى (مصر والمغرب وتونس) مساراً مشابهاً؛ فمنذ عام 1965، انخفضت مساهمة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 25 إلى 15 بالمائة. وتبعاً للبلد المعني، لقي النمو الاقتصادي دعماً من تطوير الخدمات (وخاصة في تونس) أو الصناعات (خصوصا في مصر والمغرب).

ويبيّن الشكل 25 المسارات المتنوعة التي اتخذها كل بلد في ما يتعلق بالوزن الديموغرافي والاقتصادي للزراعة.

الشكل 24: القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (1965 إلى 2014)

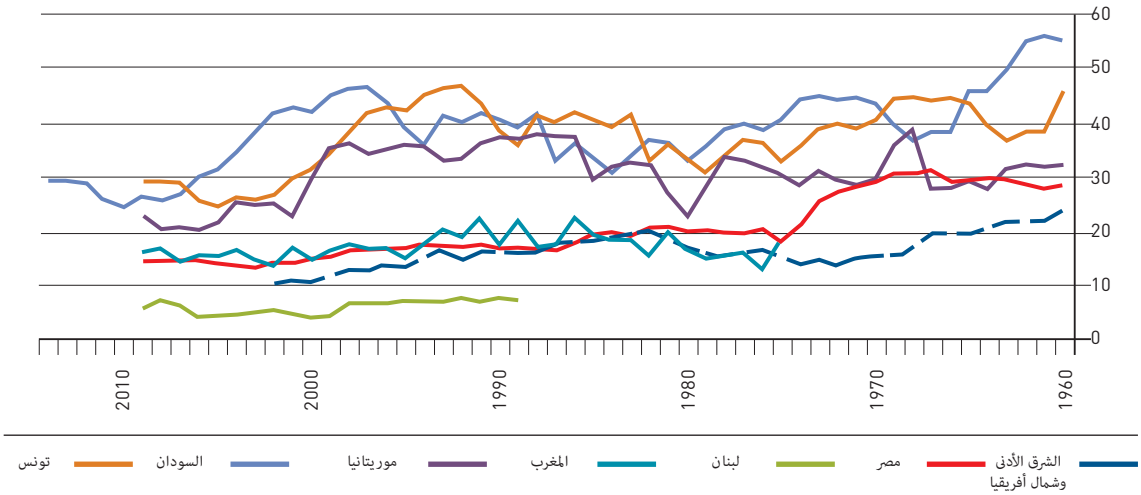

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015

الشكل 25: مسار الزراعة في اقتصادات البلدان، لكل ناتج محلي إجمالي والمجتمعات الزراعية النشطة (1980-2010)

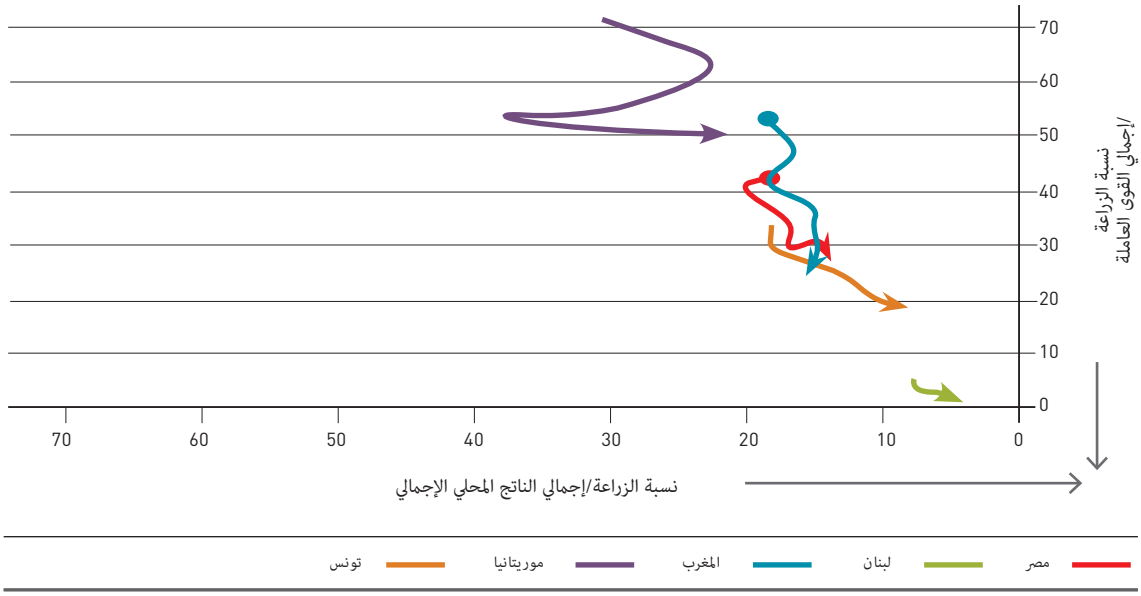

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015

إن **موريتانيا** بلد نموذجي للبلدان التي لم يؤتِ التنوع الهيكلي للاقتصاد ثماره فيها بعد. إن عدد سكانها الذين يعملون في الزراعة لا يزال كبيراً، وتتغير القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حسب التغيرات المناخية والصدمات الخارجية الناجمة عن أسعار السلع المعدة للتصدير. لذلك، فإن اقتصادها عرضة لتقلبات الأسواق الدولية. ولا يسمح صغر حجم السوق المحلية بوضع سياسة تصنيع موحدة، كما لا يسمح المستوى التعليمي لسكانها بالدخول إلى أسواق التصدير الصناعية (مثل تايوان أو سنغافورة). لذلك، فإن للقطاع الزراعي مكانة مركزية في اقتصاد البلاد؛ إذ إن الإنتاج مهم لضمان الأمن الغذائي، الذي يُمكن أن يعتمد على واردات الغذاء، كما هي الحال منذ عام 2008. كما أنه مهم لأنه يُساعد على إيجاد فرص عمل لائقة. ويمكن للسياسات الزراعية أن تقوم بدور، وبخاصة عند المفاضلة بين الاستثمارات – ولا سيما الاستثمارات الأجنبية – في التكنولوجيا العالية وفي المكننة رفيعة المستوى في المناطق المروية، وتحديث الزراعة

الأُسرية الصغيرة النطاق. وثمة وظيفة هامة أخرى للزراعة في **موريتانيا** تتعلق بالتنمية الإقليمية: فمن خلال النشاط البشري في الواحات، يتم تعزيز الأمن الداخلي. تقوم زراعة الواحات بدور هام، وستستمر في القيام بذلك الدور في العقود المقبلة.

وفي المقابل، فإن للزراعة في لبنان وزناً قليلاً في اقتصاد البلد، سواء في ما يتعلق بالمزارعين او القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. إن واقع الزراعة هنا مماثل لذلك الموجود في الدول المتقدمة. وبصرف النظر عن وظائف القطاع الزراعي، التي تتمثل في الإنتاج الذي يرمي إلى تحقيق الأمن الغذائي، فإن له وظائف أخرى تلعب دوراً هاماً في التماسك الاجتماعي والارتباط بالهوية في المجتمعات القروية والمجموعات الأُسرية، من خلال المنتجات المحلية والعلاقات الحضرية/الريفية، وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية الإقليمية. وقد أظهرت السنوات القليلة الماضية أن دينامية القطاع الزراعي المحلي تساهم إلى حد كبير في تحقيق الأمن الغذائي للبنان وجيرانه. وقد يُشكل تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى لبنان (25 بالمائة من السكان) حافزاً لتطوير القطاع الزراعي فيه.

بدا، خلال فترة الاستعراض، أن **تونس** تسير على خطى لبنان؛ وذلك من خلال تنويع اقتصادها نحو الخدمات، وخاصة السياحة، وانخفاض القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، انخفضت القوى العاملة بنفس المعدل تقريباً. وقد يكون هذا الطريق «مثالياً» إذا ما تم اتباعه بوجود عمالة كاملة. ومع ذلك، فقد ظل معدل البطالة في هذا البلد مرتفعاً على مدى السنوات الـ 10 الأخيرة، وهو ما يبين صعوبة توفير فرص عمل للشباب، ولا سيما للخريجين الجدد، ومنحهم وظائف تلبي تطلعاتهم. وفي ظل هذا السياق؛ حيث مستوى التعليم الجيد، ستفقد المهن الزراعية جاذبيتها، إذا لم تُدرج التقدم التكنولوجي ضمن ممارساتها، وتتبنَّ تغيرات في العلاقات الأبوية لتمكين الأجيال الشابة، وتعزيز مستويات الدخل التشغيلي لتصبح على قدم المساواة مع نظيراتها في المناطق الحضرية. إن هذه التحولات السريعة تتطلب إعادة النظر في السياسات الزراعية التي تم تبنيها خلال فترة الثورة الخضراء، وتكثيف استخدام العمالة والاستهلاك الوسيط، بغية إيجاد فرص إضافية لتحقيق المزيد من القيمة المضافة للمزارعين، وتنويع الدخل المتأتي من الزراعة والأنشطة غير الزراعية، وتعزيز تطوير الزراعة والأغذية الزراعية لتركز على الديناميات الإقليمية (دورين، هوركيد، وبينوا-كاتين، 2013).

وأخيراً، اتخذ بلدان آخران، هما **مصر والمغرب**، مساراً مشابهاً إلى حد ما؛ فهما يتميزان بأنهما حافظا على حصة مستقرة نسبياً للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، في حين انخفضت نسبة العمالة التي تعمل في قطاع الزراعة بشكل حاد (بنسبة 15 بالمائة في مصر و25 بالمائة في المغرب). ويعكس هذا المسار نمو القيمة المضافة للزراعة، فضلاً عن فرص الخروج من القطاع الزراعي، سواء بالنسبة للقطاعات الثانوية أو التعليم العالي في كل بلد، أو عن طريق الهجرة.

لا تزال الزراعة تلعب دوراً حاسماً في استقرار ميزان المدفوعات في العديد من البلدان، وذلك من خلال توفير جزء كبير من احتياطيات النقد الأجنبي اللازم للاستيراد في بعض الأحيان (الشكل 26). ولكن تتجه هذه المساهمة إلى الانخفاض بشكل ملحوظ في البلدان الستة قيد الاستعراض، باستثناء **مصر ولبنان**. أما في بلدان أخرى، فتسهم الزراعة بنحو 10 بالمائة (تونس) و20 بالمائة (موريتانيا والمغرب والسودان) من الصادرات.

ولكن، لا يؤدي هذا الانخفاض في المساهمة في الصادرات إلى زيادة اعتماد الدول الست على سوق الأغذية الدولية. فثمة اتجاه عام نحو تخفيض حصة الواردات الغذائية من مجموع الواردات من نحو 10 بالمائة (المغرب وموريتانيا وتونس) أو 20 بالمائة (مصر، لبنان، السودان). ويجري تنفيذ استراتيجيات تصدير استباقية للأغذية الزراعية في البلدان التي بدأت بتنفيذ التحول الهيكلي، حيث لا يزال نمو الصادرات الزراعية أقل من نمو إجمالي الصادرات. ولكن مع تراجع الواردات الغذائية، يمكننا القول إن زخم التحضر يُعزز الاتصال الحضري/الريفي بسوق الأغذية المحلية. وهنا، من المرجح أن تزداد

المخاطر مع تزايد الوزن الديموغرافي لهذه البلدان. وبالتالي، ستكون إعادة تصميم سوق الأغذية الزراعية المحلية من خلال السياسات أمراً بالغ الأهمية.

الشكل 26: حصة المواد الغذائية من إجمالي الواردات والصادرات (1965-2013)

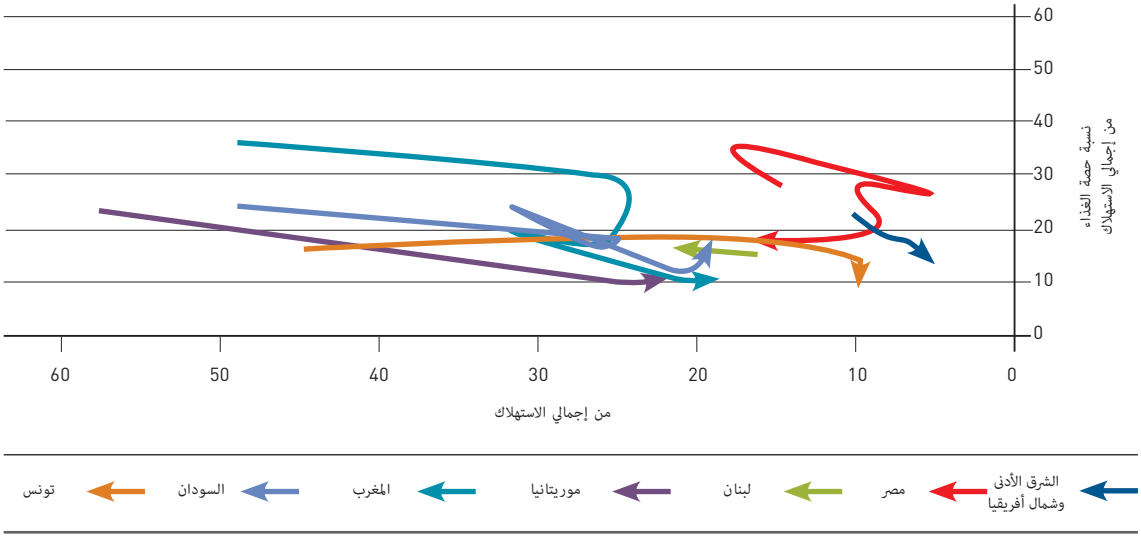

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015

توصيات

1. يجب أن تُؤخذ إنتاجية جميع عوامل الإنتاج بعين الاعتبار، (بما في ذلك الأرض ورأس المال والعمالة)، عند تحديد أولويات السياسات الزراعية والغذائية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإنتاجية العمل، والتي هي بعد أساسي في مكافحة الفقر.

2. يجب أن تكون السياسات الزراعية عاملاً في فرص الخروج من القطاع الزراعي. وتعني حقيقة اختلاف هذه الفرص بشكل ملحوظ وجوب أن تكون هذه السياسات متلائمةً مع الواقع المحلي.

3. ينبغي أن تُسهّل النماذج الزراعية، التي تعمل على توفير معلومات للسياسات الزراعية، التنقّل عبر القطاعات، والتنقّل المؤقت أو الدائم، والمحلي أو الدولي. إن الأنشطة المتعددة الخاضعة للمراقبة هي الخيار الذي يتيح إدارة فترات انتقالية أطول وبقدر أكبر من المرونة.

4. ينبغي تقييم التغير في وزن القطاع الزراعي، وخاصة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، في ضوء التحول الهيكلي من أجل استكمال المهام التي يُسندها المجتمع لهذا القطاع، ألا وهي أن يكون مصدراً للعمالة/الوظائف اللائقة؛ وتوفير النقد الأجنبي/وتحقيق الأمن الغذائي المحلي؛ التنافسية الدولية/تخطيط استخدام الأراضي؛ إنتاج الغذاء/إيجاد خدمات النظام البيئي.

3.2.3 تحديات متعددة للهجرة

لا تسمح البيانات المتاحة لنا بإجراء مقارنات على أساس ديناميات الهجرة الداخلية في كل بلد، ومع ذلك تظل عنصراً أساسياً لفهم التحديات التي تواجه قطاع الزراعة والتنمية الريفية، والعلاقة الحضرية/الريفية، واستراتيجيات الأسر وتنويع مجتمع القرى. لذا، سنركز على الهجرة الدولية وأثرها على الاقتصادات الوطنية.

يبيّن الشكل 27 أنه باستثناء **السودان** حتى عام 1995، و**لبنان** من عام 1998، فقد كانت جميع الدول التي شملتها الدراسة مصدراً صافيا للعمالة. ويتفّق هذا الأمر مع حالة سوق العمل. أيضاً، قد يكون حجم الانتقال كبيراً، خصوصاً في **مصر**، حيث وصل عدد المغادرين إلى ما يقرب من مليون مغادر سنوياً بين عامي 1977 و1997.

الشكل 27: صافي الهجرة الدولية (1962-2012)

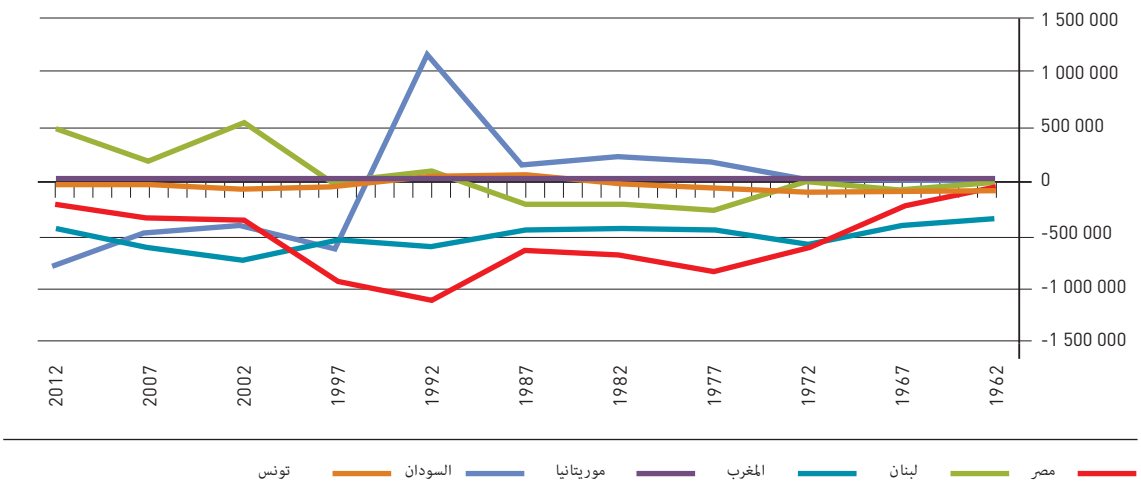

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015

إن أنماط الهجرة هذه تشير إلى إرسال المهاجرين تحويلات مالية لأسرهم في الوطن، من أجل تنفيذ استثمارات تهدف إلى تحقيق عوائد في المرحلة النشطة من الحياة، أو للتحضير للتقاعد في البلد الأم (الشكل 28). ويمكن لهذه التحويلات أن تكون كبيرة؛ فهي تتراوح بين 15 و25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لبلد مثل لبنان. أما بالنسبة لموريتانيا والسودان فإنها ضئيلة ولا تتعدى 1 بالمائة من ناتجهما المحلي الإجمالي. وعلى النقيض من ذلك، تستفيد مصر والمغرب وتونس من تحويلات مستقرة تتراوح بين 5 و10 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالنظر إلى أن معظم المهاجرين هم من المناطق الريفية، فمن المرجح أن هذا هو المكان الذي تتجه معظم التحويلات إليه. لكن وللأسف، لا تميز بيانات مؤشرات التنمية العالمية، التي يمكن استخدامها لإجراء مقارنات دولية، بين المناطق الحضرية والريفية.

الشكل 28: تحويلات المهاجرين (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

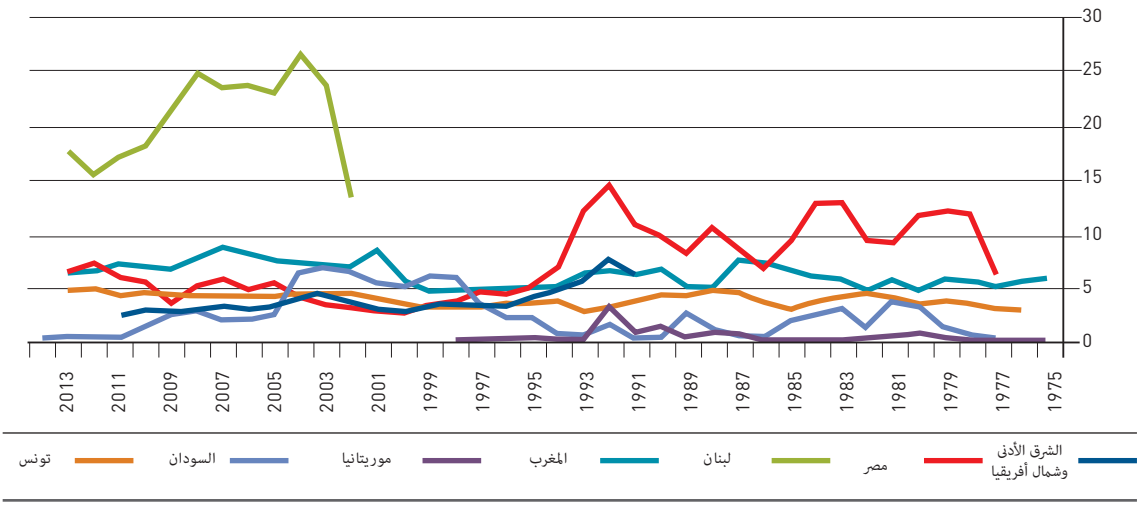

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015

وثمة طريقة أخرى لفهم هذه التحويلات؛ وهي تكمن في تحديد إلى أي مدى تدعم احتياطيات النقد الأجنبي التي يحتاجها كل بلد، وذلك من خلال مقارنتها مع المصادر الأخرى لاحتياطيات النقد الأجنبي، وهي الصادرات (الشكل 29). إن البيانات المتاحة تبعث على الدهشة؛ وفي هذا الصدد، يحقق **لبنان** أقصى استفادة (حيث تتراوح نسبة التحويلات بين 35 بالمائة و140 بالمائة من الصادرات، بالاعتماد على السنة). وتلعب التحويلات المالية دوراً هاماً في ميزان المدفوعات في **مصر** أيضاً، حيث تمثل بين 15 و70 بالمائة من الصادرات. أما بالنسبة **للمغرب وتونس والسودان**، فتتراوح الأرقام بين 10 و20 بالمائة.

الشكل 29: التحويلات المالية كنسبة من الصادرات (2014-1975)

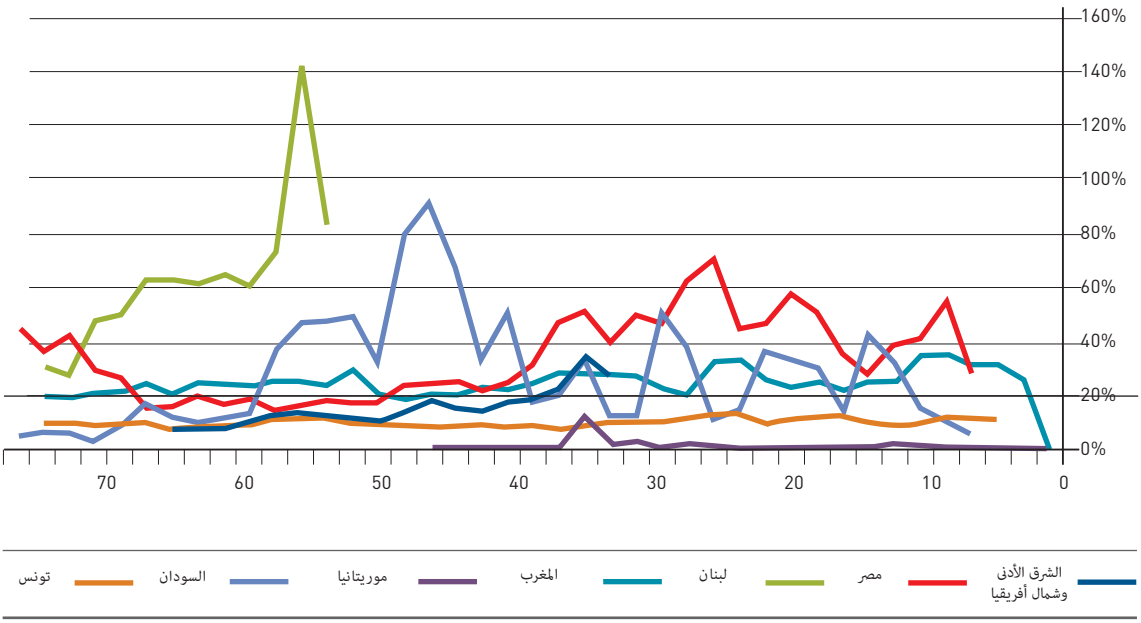

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015

توصيات

1. ينبغي فهم أنماط تحويلات المهاجرين بشكل أفضل بغية قياس أثرها على الأسر والأقاليم وأنماط الإنتاج (مثل العمالة وفرص العمل، وما إلى ذلك) من خلال المراصد ومنصات التشاور.

2. يمكن للسياسات التحفيزية توجيه جزء من التحويلات المالية نحو إيجاد فرص عمل في المناطق الريفية من خلال التمويل المشترك، وتخفيض الضرائب، والاستثمار المشترك أو آليات الاستثمارات العامة المتقاربة (مثل دعم جمعيات المزارعين وغرف الزراعة والشركات الصغيرة والمتوسطة).

3.3 استنتاج مؤقت

كشف الجزءان الأولان من التقرير صموداً غير عادي للحيازات الأُسرية، والذي يمكن ملاحظته، في بعض الأحيان، في القدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة لتطوير أنشطتها من خلال التكامل مع الأسواق النامية أو برامج الدعم الحكومي مثل (المزارع، الري، وما إلى ذلك). تقوم العائلات في المناطق ذات الطبيعة الصعبة (مثل الجبال، الواحات، الوديان المغلقة، السهوب) بتنظيف مزارعها، وإزالة الحجارة وحفر الآبار التي تتناسب لاحقاً مع المضخات الدافعة. وبالنسبة للأسر الزراعية، فإن تملّك الأراضي المروية يبقى ضمانة لها للحصول على دخل ثابت والتمتع بمستوى حياة كريمة.

إلا أن الأزمات الاقتصادية الأخيرة تركت أثرها؛ فمن المؤكد أن الأزمات الاقتصادية والمالية وأزمات الغذاء خلال عامي 2007 و2008 قد تركت أثراً على اقتصادات دول مثل **تونس والمغرب**، وفاقمت بشكل غير مباشر من الصعوبات التي تواجهها الحيازات الأُسرية وعطّلت عملها. كان هنالك تراجع في تحويلات العمال المهاجرين (في المغرب وتونس)، والتي شكلت مصدر فائدة للأسر الزراعية في الوطن. كما قللت الصدمات، التي عانت منها أسواق العمل، من فرص العمل خارج المزرعة، مسببّة تضخماً في أعداد المزارعين. ولم تعد شركات القطاع الرسمي قادرة على استيعاب العدد المتزايد من العمال الزراعيين.

لقد تغير الأساس المنطقي وراء الحيازات الصغيرة، التي قامت على تعدد الأنشطة ومساهمة الإيرادات الخارجية، تغيراً جذرياً؛ فقد أصبحت المزارع الأُسرية مجبرة على الاحتفاظ بالعمالة الزائدة في المناطق المكتظة لأن الأطراف الاقتصادية القوية، في الريف والحضر، تُنافسها حالياً على الماء والأرض، مما يقلل من قدراتها الإنتاجية. إن هذه المنافسة على المصادر الطبيعية، والتي شجعتها قوانين الأراضي التي صدرت خلال السنوات الأخيرة، وصعوبة إيجاد فرص عمل خارج المزرعة، أو الحصول على قروض، جعلت مزارعي الأسر يفقدون السيطرة على الأرض، ويفقدون رؤوس الأموال، مما أدى إلى خروجهم من القطاع الزراعي. كما أن انعدام التكافؤ بين البلدان، وفقدان التواصل الحالي بين العمالة والأرض ورأس المال، هما من مؤشرات استنفاد قدرة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على التأقلم في **المغرب وتونس**، كما أنها تهدد الظروف التي تدعم صمودها.

أظهر الجزء الثالث أن الانخفاض الملحوظ في القوى الزراعية العاملة كان له التأثير الأكبر على صغار المزارعين، بما في ذلك أولئك الذين لا يملكون أراضٍ. وكانت حدة الفقر بينهم السبب الرئيسي لخروجهم من القطاع الزراعي. وبالنسبة لهذه الأسر، فإن الدخل المتزايد عبر الثورة الزراعية التقليدية، أي تكثيف الإنتاج من خلال شراء الطاقة، وزيادة كمية العمالة، لن يجدي نفعاً؛ حيث إن تزايد إنتاجية الأرض هو شيء جيد للأمن الغذائي الوطني، ولكن إنتاجية العمالة تبقى كما هي، كما أن هنالك تنافسا بين الوقت الذي يتم قضاؤه في الأنشطة الزراعية وغيره من الأنشطة غير الزراعية. وهذا لن يؤدي إلى تعزيز الأمن الغذائي السليم لهذه الأسر الفقيرة.

ورغم ذلك، لا تزال الخيارات الثلاثة الأخرى المحسنة للدخل (دي لاتغ-غاسكو، 2014)، غير متوفرة غالباً لهذه المزارع الأُسرية الصغيرة. وهذه الخيارات هي المكننة (التي تستبدل المال بالعمالة) التي تتطلب الوصول إلى الأرض وآليات تمويل الاستثمار، والتي عادة لا يمكن الوصول إليها، بسبب عدم وجود جدول أعمال للأشكال الجديدة من الإصلاح الزراعي، أو تبني المؤسسات المالية لهؤلاء العملاء الفقراء؛ لأن التوسع بشكل متساوٍ في البلاد يتطلب توافر الأرض ويتعارض مع أهداف الأمن الغذائي الحالية لدول المنطقة. ولذلك فإن الخيار الوحيد المتبقي هو زيادة القيمة المضافة من خلال تحسين ظروف التسويق (مثل تصنيع الأغذية الزراعية، وسلاسل التوريد القصيرة، والأسواق المتخصصة ذات القيمة العالية).

من المؤكد أن الميزة النسبية لهذه المزارع الصغيرة ليست موجودة في سلاسل التصدير الطويلة، حيث تستنزف تكاليف التسويق معظم هوامش الربح، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير بين الفعاليات الاقتصادية. وعلى الرغم من أن هدف السياسات هو الحفاظ على الحد الأقصى من صغار المزارعين المتخصصين في مجال الزراعة، إلا أن تعزيز النظم الغذائية المحلية والتعايش بين الأنماط الزراعية المتنوعة في إطار نظم الأغذية الزراعية المحلية (بيير وآخرون، 2011)، يمكن أن يؤدي إلى إحداث تحسن ملموس في دخل صغار المزارعين.

بالطبع توجد خيارات أخرى الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، وهي تشمل: (أ) نموذج الزراعة على أساس عدم التفرّغ، بالنسبة للمزارعين الذين يحتاجون للاستمرار في الزراعة لضمان الأمن الغذائي لعائلتهم؛ (ب) الخروج من القطاع الزراعي، ما دامت هنالك خيارات لائقة ضمن الأنشطة المتعلقة بالزراعة؛ (ج) أو العمل خارج الزراعة، لكن ضمن المناطق الريفية أو في الضواحي. إن خيار اتّباع نموذج واحد أو السماح بتطوير نماذج متنوعة هو خيار سياسي.

يمكن للسياسات الحكومية أن توفر التوجيه للأنماط الزراعية وأن تعزز وظيفة واحدة أو أكثر من وظائف الزراعة، بما في ذلك: ضمان الأمن الغذائي للبلاد، وتوفير النقد الأجنبي، وتطوير المناطق، وتوفير فرص عمل لائقة، وإنتاج خدمات النظام البيئي، وما إلى ذلك. ومما لا شك فيه أن هذه الخيارات تعتمد على خيارات السياسات العامة، وعلى إدماج تسلسل الانتقال السكاني والاقتصادي أيضاً، والمزايا النسبية الموجودة أصلاً للبلاد أو التي تحضّرها.

©FAO/Lucie Chocholata

©FAO/Lucie Chocholata

الجزء الرابع

4 السياسات الزراعية والزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق

إن السياسات الزراعية والريفية في البلدان الستة قيد الاستعراض هي جزء من بيئة اقتصادية دولية، تأتي في سياقات وطنية مع ظروف طبيعية واقتصادية وسياسية محددة. ولذلك فمن المهم تحليلها ضمن منظور هذه السياقات.

1.4 بيئة اقتصادية دولية وسياقات وسجلات محددة

نظراً لاندماج هذه البلدان الستة السريع مع الاقتصاد العالمي، فإنها تعتمد بشكل خاص على البيئة الدولية. وشكلت التغيرات في طرق الإنتاج والنماذج الفنية، التي صاحبت عولمة الاقتصاد والتجارة في ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم، مصدر تحد للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ورثته عن الاستقلال و/أو الثورات الوطنية. وأعقب عصر الإصلاح الزراعي (في مصر، المغرب، تونس)، والإصلاحات الاجتماعية والمشاريع الاقتصادية الوطنية، فترة من الإصلاحات الليبرالية والتعديلات الاقتصادية الهيكلية، التي أجريت بإشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقد أجبرت هشاشة توازنات الاقتصاد الكلي، (أي العجز في الموازنة العامة للدولة، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، واحتياطيات النقد الأجنبي، والديون الخارجية)، التي ميّزت اقتصادات معظم البلدان قيد الاستعراض، هذه البلدان على تعديل سياساتها لتتواءم مع هذه القيود الجديدة. كما فاقمت الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية العالمية عام 2007، وأزمة الغذاء التي تلتها عام 2008، من آثار سياسات التكيف على الاقتصادات المحلية والمجتمعات، حيث زادت معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وعجز البنية التحتية الاجتماعية والخدمات العامة، وما إلى ذلك).

تبيّن دراسة الأوضاع الوطنية اقتصادات زراعية وريفية شديدة الضعف من جهة، ونموذج نمو ناجما عن التحول الهيكلي الذي لم يكتمل من جهة أخرى.

يمتلك القطاع الأولي، الذي يحتل مكاناً كبيراً (باستثناء لبنان)، موارد طبيعية محدودة (هي الأرض والمياه)، التي هي عرضة للتأثر بالتقلبات المناخية. وحين لا تكون هذه هي الحالة (كما في لبنان أو السودان)، فلا يتم استغلال الأراضي أو المياه بالشكل المناسب[50]. وإلى جانب ذلك، يشهد قطاع الخدمات (الأعمال والإدارة)، حيث مكاسب الإنتاجية منخفضة، توسعاً، بما في ذلك في البلدان الأكثر فقراً (وهما موريتانيا والسودان). يظل القطاع الصناعي متخلفاً أو راكداً، وتوظف الصناعات التي تتطلب تكنولوجيا غير متطورة (مثل التعدين والصناعات التحويلية) أكبر عدد من القوى العاملة غير الماهرة ومنخفضة الأجر. وتتقدم البلدان قيد الاستعراض بوتائر متنوعة في تحولها الهيكلي، يُميزها التغيير في التخصصات الإنتاجية لمختلف قطاعات الاقتصاد. ويقف التحول الهيكلي غير المنجز على الجبهة الاقتصادية حجر عثرة أمام تطوير نماذج زراعية، تتضمن جميعها حيازات أسرية صغيرة. وإلى جانب ذلك، فإن توظيف عدد متنام من القوى العاملة الزراعية لا يزال قضية معلقة في بلدان مثل **مصر وموريتانيا والسودان**.

على الرغم من أن عملية التحول الديموغرافي مستمرة في معظم البلدان قيد الاستعراض (المغرب، لبنان، تونس وفي الآونة الأخيرة في مصر)، فإن الزيادة السكانية في المناطق الريفية مستمرة، تدعمها معدلات النمو الطبيعية الكبيرة، التي تسهم في زيادة الضغط على سوق العمالة البطيء النمو، والموارد الطبيعية المحدودة على نحو متزايد. ويُعزى تدهور الهياكل الزراعية جزئياً إلى هذا المتغير الديموغرافي، كما رأينا في البلدان قيد الاستعراض.

تشهد الزراعات المحلية تطوراً في هذه السياقات المحددة، كما تسلّط الدراسات الوطنية الضوء على خصوصيات الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كل بلد. تتأثر اقتصادات **موريتانيا والسودان** تأثراً كبيراً بتقلبات المناخ. ففي أواخر ستينيات القرن المنصرم وتحديداً عام (1968)، دخلت **موريتانيا** في فترة جفاف طويلة استمرت إلى الثمانينيات

[50] تقدر الإمكانات المائية في السودان بنحو 34 مليار متر مكعب، ولا يتم استغلال نحو 20 بالمائة من الأراضي الزراعية في لبنان.

وما بعدها، رغم أنها بلغت ذروتها عامي 1972-1973. وكان لفترة الجفاف هذه تأثير دائم على الزراعة وتربية المواشي. أما **السودان**، فتكمن المفارقة في أنه ورغم امتلاك البلاد لموارد مائية كبيرة[51]؛ مياه نهر النيل والمياه السطحية في الأودية، والمياه الجوفية، إلا أنها غير مستغلة بالشكل الأمثل، حيث تعاني من موجات جفاف شديد. فقد ضربت موجات الجفاف هذه المناطق الجنوبية (دارفور) بين عامي 1969-1973، ومرة أخرى بين عامي 1979-1983 تاركة مجاعة وحركات هجرة واسعة النطاق في أعقابها. وعادت موجات الجفاف لتضرب من جديد في الفترات من 1983-1985 و1990-1991. وقد سرّع ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدل هطول الأمطار في هذه البلدان في العقود الأخيرة من عمليات التصحر ووصل بها إلى مرحلة متقدمة، وأدى إلى إحداث تغيير في أنماط المناخ الحيوي، حيث تحركت الحدود التي تفصل الصحراء عن المناطق شبه الصحراوية جنوباً. وقد أثّرت هذه الظواهر الطبيعية، التي تُعد أمثلة على تأثير تغير المناخ على هذين البلدين، تأثيراً كبيراً على العلاقات بين السكان الرحل والمستقرين، وعملت على إثارة النزاعات على استخدام الموارد (المياه والمراعي). كما عززت من تحديات تربية الماشية والزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في المناطق البعلية.

ينبغي، في المقام الأول، فهم السياسات الزراعية والريفية في **موريتانيا والسودان** في ضوء ضعف مناخ نُظُمهما الزراعية. وشكلت جميع الإجراءات التي اتخذتها الدولة؛ مثل الري، وسياسة الرعي، وبرامج مكافحة التصحر، ومكافحة الفقر، وما إلى ذلك، محاولة للتعامل مع الاضطرابات الناجمة عن تدهور البيئة. كما تؤثر سياقات الاقتصاد الكلي، والسياقات الاجتماعية السائدة في كلا البلدين، على الإطار المرجعي للسياسات العامة. وإلى جانب العوامل الرئيسية التي تُشير إلى التهديد المتكرر للمناخ، فقد تأثر القطاع الزراعي بالأزمات المالية وبالتعديلات اللازمة للهياكل الاقتصادية المحلية لتتواءم مع احتياجات السوق.

وفي **السودان** يتّحد المناخ والصدمات الاقتصادية مع الصدمات السياسية؛ فالسياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد هي نتاج سياق محدد بتطور الصراعات السياسية العنيفة والمدمرة التي مزقت البلاد حتى عام 2005.

لا يمكن للمرء فهم السياسات الزراعية في **لبنان** وتفسيرها من دون الأخذ بعين الاعتبار المجتمع والصراعات الجيوسياسية المحلية والإقليمية، التي تشكل مصدراً لعدم الاستقرار المؤسسي، الذي يؤثر بدوره على البلاد واقتصادها منذ فترة طويلة، كما هي الحال مع الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990. ويُساعد عدم استقرار المؤسسات السياسية في تفسير اتجاه وعمل البرامج والسياسات الزراعية والريفية التي اعتُمدت في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من ثبات معدلات هجرة الشباب ونمو التجارة في البلاد، فقد كان للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد، جنباً إلى جنب مع الصراعات السياسية والعسكرية، دور فعال في تطوير قطاع الزراعة والمناطق الريفية.

تلت حركات الهجرة القديمة التي تعود إلى القرن التاسع عشر تحركات سكانية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالصراعات في جميع أنحاء البلاد والمنطقة. وقد ساهم نزوح أعداد كبيرة من السكان، بالإضافة إلى نزوح السكان خلال الصراعات المجتمعية والسياسية، في إعادة هيكلة الأراضي، وأدى بالتالي إلى تغيير نسبة المناطق الريفية إلى الحضرية من ناحية، ومكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني، من ناحية أخرى. وكان لتدفق السكان الأجانب (الفلسطينيين والعراقيين في الماضي والسوريين في الحاضر)، وضحايا الصراعات الإقليمية، تأثير على الاقتصاد الريفي والمجتمع **اللبناني**. كما تنبغي الإشارة إلى أن نموذج النمو الاقتصادي الليبرالي هو الإطار المرجعي الأساسي في تصميم السياسات الزراعية في لبنان. ودخل نموذج النمو هذا حيز التنفيذ في أوائل ستينيات القرن المنصرم، وقام على أساس تعزيز أنشطة الخدمات وهياكل الوساطة المالية والتجارية على المستويين الوطني والإقليمي.

وُجدت المناطق الزراعية والريفية في **مصر** منذ فجر التاريخ رغم أنها مُحاطة بالصحراء. وتظل منظمةً بفضل وجود مياه

[51] وفقاً لتقرير صادر عن وزارة الري والموارد المائية السودانية، فإن المياه المتاحة من نهر النيل تبلغ 20.5 مليار متر مكعب سنوياً، فيما تتراوح تقديرات الأودية بين 5-7 مليار متر مكعب، وتوفر المياه الجوفية المتجددة 6 مليارات متر مكعب، ليصل الإجمالي إلى نحو 30 مليار متر مكعب. ثمة هدف لإعادة تدوير 6 مليارات متر مكعب من المياه، ما يرفع إجمالي القيمة التي يمكن الاستعانة بها إلى 36 مليار متر مكعب

النيل وسد أسوان الذي بُني في الفترة الأخيرة. إن وادي النيل ومنطقة الدلتا، والأراضي الزراعية الجديدة في مناطق أخرى من شمال شرق أو شمال غرب مصر، هي مقر قطاع الزراعة المتقدمة، والتي كان روادها الفلاحون التقليديون في الماضي، والأراضي الجديدة التي استصلحها أصحاب المشاريع الخاصة في الوقت الحاضر، ومن خلال الفنيين الزراعيين والمزارعين. وكما هي الحال في **لبنان**، يتكامل اقتصاد مصر والتجارة الزراعية فيها بقوة مع النظام التجاري (المنتجات الزراعية والغذائية) في منطقة الشرق الأوسط والأسواق العالمية. وقد أوجد اقتصاد النفط الإقليمي تدفقاً للمهاجرين المصريين، الذين قدم معظمهم من المناطق الريفية في مصر، من أجل العمل في دول الجوار (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وليبيا، وما إلى ذلك). وتساعد تحويلات المهاجرين المالية على تعزيز القدرة الشرائية للأسر في مصر وفي تعزيز التنمية الاقتصادية لمزارعهم. وهكذا، فإن أي تعطيل للمؤسسات وأي صراع أو صدمة سياسية أو اقتصادية، سوف تؤثر على الاقتصاد المحلي، كما هي الحال مع الاضطرابات السياسية الناجمة عن ثورة كانون الثاني/يناير 2011.

وتهدف مصفوفة السياسات الزراعية والريفية التي اعتمدها كل من **المغرب وتونس** إلى مساعدة هذه الدول على الانخراط في التجارة العالمية (وخاصة مع أوروبا)، وسوف تُترجم إلى نماذج نمو موجه نحو السوق. وتأثرت نماذج النمو الاقتصادي التي تم تطويرها خلال الأزمات الاقتصادية والمالية عام 2007، وأزمة الغذاء عام 2008. وفي حين أن الأمن الغذائي، والتنافسية الزراعية، وإمدادات المدن والتنمية الريفية شكلت الأساس الذي تقوم عليه هذه السياسات والإصلاحات الزراعية اللاحقة؛ بما في ذلك خطة المغرب الأخضر، فإن المبادئ التوجيهية من الخطة الحادية عشرة (2007-2016) في تونس كانت نتيجة للتغيرات في البيئة الدولية.

تواجه الزراعة تحديات مشتركة في جميع البلدان قيد الاستعراض؛ وهي تشمل سرعة تأثرها بتغيرات المناخ، وحاجتها لإيجاد فرص العمل، وتحقيق الأمن الغذائي، والمنافسة الجديدة مع مختلف أشكال الإنتاج الزراعي، ونقص الموارد المالية، والاختلال الوظيفي في المؤسسات، وغياب منظمات المنتجين، والفقر الناجم عن الظروف المعيشية السيئة.

وهكذا، فقد تأثرت أهداف السياسات الزراعية والريفية بعوامل دولية، وبالطريقة التي تترجم من خلالها المتطلبات الناجمة عن سياقات محددة في كل بلد من البلدان قيد الاستعراض.

2.4 أسس الأولويات الوطنية والركائز الاستراتيجية التي تسهم في هيكلة السياسات الزراعية والريفية

كان عدم استقرار الأسواق الزراعية وتقلب الأسعار اثنين من أبرز علامات أزمة الغذاء التي هزت العالم عامي 2008/2007. وكما تشير الدراسات، فإن التقلب هو جزء من اتجاه ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية[52]. وأدى عدم الاستقرار هذا إلى ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة (2008-2012)، ما أثر بشكل كبير على أسعار الغذاء، التي تمثل بالنسبة للبلدان قيد الاستعراض، من 15 إلى 25 بالمائة من إجمالي الإنفاق على الاستيراد. وإلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، قدّمت حكومات البلدان الستة قيد الاستعراض دعماً للخبز أو غيره من السلع الأساسية من خلال تقديم أموال تعويضات، والتي كان لها أثر كبير على الوضع المالي العام في الدولة (1-2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)[53].

كما عزز تدهور الوضع الغذائي في عدد من البلدان (موريتانيا والسودان)، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الواردات الغذائية، من تدهور الموازين التجارية الزراعية، التي عانت من العجز لسنوات عديدة في جميع البلدان قيد الاستعراض.

وقد قاد هذا المزيج من التحديات جميع الحكومات لإدراج الأمن الغذائي ضمن أولوياتها الوطنية.

ورغم التراجع النسبي لإسهام القطاع الزراعي في إنتاج الثروة الوطنية (في مصر، لبنان، موريتانيا، المغرب وتونس)[54] على مدى العقود الماضية، وفي جميع البلدان قيد الاستعراض تقريباً، لا تزال الزراعة أولوية وطنية في جدول الأعمال السياسي. باستثناء **لبنان**، الذي تمثل الزراعة 5 بالمائة فقط من ناتجه المحلي الإجمالي و6 بالمائة من إجمالي القوى العاملة فيه (2014)، فإن هذا القطاع الاقتصادي لا يزال له وزن كبير في النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأخرى. فهو يقوم بدور رئيسي في توفير فرص العمل وعائدات التصدير. وتجدر الإشارة إلى أن الزراعة تساهم في تعزيز تدفقات النقد الأجنبي المتأتية من التصدير في كل من **مصر والمغرب والسودان وتونس** (وتبلغ 10 إلى 20 بالمائة من الصادرات).

وفي ما يتعلق بالتوظيف، فإن القطاع الزراعي هو أيضاً أحد المصادر الرئيسية للعمالة في البلدان قيد الاستعراض (باستثناء لبنان). ففي عام 2013، شكل القطاع الزراعي مصدر الوظائف لربع السكان العاملين (25 بالمائة) في **موريتانيا**، وأكثر من 30 بالمائة في **مصر والمغرب والسودان**، وأكثر من 20 بالمائة في **تونس**. ولذلك، يجب على الاستراتيجيات الزراعية في هذه البلدان تحديد التوظيف كهدف.

كما تم إدراج ترويج الصادرات من أجل تحسين الميزان التجاري واحتياطيات النقد الأجنبي في جميع الأدوات الاستراتيجية الزراعية للبلدان قيد الاستعراض. وتهدف جميع هذه البلدان إلى تحديث قطاعها الزراعي، وزيادة العائدات النباتية والحيوانية، وتحسين قدرتها التنافسية في مواجهة المنافسة الجارية.

وقد دفعت عملية تدهور الموارد الطبيعية، التي لوحظت في جميع البلدان الستة تقريباً، صناع السياسات إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا البيئية. كما يتم تضمين «الخطط الخضراء» (التشجير) المخصصة لمناطق الغابات (في لبنان والمغرب)، ومكافحة تدهور الأراضي والتصحر (في موريتانيا، السودان، تونس)، أو مكافحة تلوث المياه (مصر وتونس) في أدوات الاستراتيجية الزراعية في البلدان قيد الاستعراض.

[52] منظمة التعاون والتنمية-منظمة الفاو، «التوقعات الزراعية 2008-2017»، تقرير صادر عن منظمة التعاون والتنمية-منظمة الفاو، روما، أيار/مايو 2008، مهافيدي في، شيري اف، راستوين جي أل (2010). الوضع الغذائي في منطقة البحر الأبيض المتوسط: القضايا الاستراتيجية والعناصر المحتملة. بعد ارتفاع أسعار الغذاء والمواد الزراعية بشكل كبير في عامي 2011 و2012، انخفضت الأسعار خلال العامين الأخيرين. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات أسعار السلع – السكر ومنتجات الألبان والزيوت والحبوب – انخفضت نتيجة لتخمة العرض وتزايد حدة المنافسة على أسواق التصدير.

[53] يُعتقد أن أسعار الأغذية ارتفعت بين عامي 2011-2012 بمتوسط بلغ 9 بالمائة في مصر، ونحو 6 بالمائة في تونس.

[54] كان الانخفاض أقل في السودان.

إن الخلل في الإطار القانوني والمؤسسي، وعدم الاستقرار في البلدان التي تضررت من الأزمات السياسية أو المناخية (في لبنان، وموريتانيا، والسودان)، أو ببساطة الرغبة في إصلاحه من أجل تحسين جودة الخدمات العامة للمزارعين (في مصر والمغرب وتونس) أدى بالحكومات لشمول هذه الدفعة في أهداف السياسات الزراعية.

وأخيرا، تنبغي الإشارة إلى المنهجيات الجديدة لتصميم الاستراتيجيات والسياسات الزراعية.

اشتملت خطة التعافي الاقتصادي الوطني في **لبنان** (1993-2002) على إجراء مشاورة وطنية بالتعاون مع القطاع الزراعي (قرطاس، 2002)[55]. وتمت إعادة التأكيد على هذا الإجراء الذي هدف إلى «(أ) التخطيط السليم لمستقبل الزراعة في لبنان؛ (ب) إدراج جميع الآراء ووجهات النظر التي تقدمها جمعيات المنتجين والمزارعين الأفراد من أجل وضع سياسة زراعية فعالة وإعداد خطة متوسطة وتحقيق التنمية الزراعية على المدى الطويل؛ (ج) رصد وتقييم سياسات وبرامج التنمية الزراعية» في استراتيجيات (2010-2014 و2015-2019) التي أعقبت ذلك.

وفي **مصر**، أفشل ممثلو كبار ملاك الأراضي المحاولات التي تمت في عهد إدارة الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر لإشراك صغار المزارعين في عملية وضع السياسات الزراعية، من خلال سن تشريع يتيح لهم تمثيلاً برلمانياً أفضل. وتجدر الإشارة إلى أن إعداد استراتيجية 2030 للتنمية المستدامة في **مصر** شهد مشاركة خبراء محليين، وثلاث منظمات دولية (منظمة الفاو، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي) والعديد من جمعيات المزارعين ومنظمات من مختلف المناطق الزراعية في مصر.

وفي **موريتانيا**، تم تطوير استراتيجية تنمية القطاع الريفي بحلول عام 2025، والتي اعتمدتها الحكومة عام 2013، في أعقاب مناقشات عامة شارك فيها جميع أصحاب المصلحة (الولايات[56]، والسلطات المحلية، والاتحادات التعاونية، واتحاد مربي الماشية، وجمعيات المزارعين والجمعيات النسائية، وما إلى ذلك). وتشكل هذه المبادرات، التي تضم مختلف مجموعات المزارعين ومنظمات المنتجين ونقابات المزارعين وممثلين عن المجتمع المدني، بوادر تغيير إيجابي في العلاقات بين الدولة والقطاع الزراعي.

وإلى جانب هذه الأهداف العامة للسياسة الزراعية، فإن أولويات كل من هذه البلدان تعتمد على الخصائص الخاصة بها.

إن تربية الماشية والزراعة والرعي هي أنشطة رئيسية في **موريتانيا والسودان**. وتُساهم الثروة الحيوانية في 20 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وما يقرب من 60 بالمائة من القيمة المضافة للزراعة و20 بالمائة من الصادرات في **السودان**. وفي **موريتانيا**، وصلت نسبة من يعملون في الزراعة إلى 58.8 بالمائة من إجمالي عدد السكان وشكلوا أكثر من 80 بالمائة من القيمة المضافة للزراعة خلال الفترة 2006-2013.

وفي **موريتانيا** كذلك، يخضع قطاع الثروة الحيوانية لقانون إطار الزراعة الرعوية، والذي تم سنّه واعتماده في كانون الأول/ ديسمبر 2012. يتوجه دعم القطاع العام لقضايا الصحة الحيوانية في المقام الأول، فهي تتلقى دعماً من المنظمات الدولية، وخاصة لمعالجة الأمراض الرئيسية التي تقف حجر عثرة أمام تجارة التصدير و/أو تلك التي لها أبعاد إقليمية أو دولية.

أدت العوامل الديموغرافية (الزيادة المطّردة في عدد السكان) والعوامل الاقتصادية (زيادة الطلب المحلي والواردات) لأن تصبح **مصر** أكبر مستورد للقمح في العالم. وقد أدى هذا الوضع لأن تحدد السلطات المصرية قطاع الزراعة باعتباره قطاعاً استراتيجياً. وشجعت ندرة الأراضي الصالحة للزراعة، في بلد معظم أراضيه صحراوية، الحكومة على استصلاح الأراضي الصحراوية وتحويلها إلى أراض مزروعة من أجل تعزيز قدرتها الإنتاجية. وترافق هذا العمل مع البحث عن تعزيز

[55] قرطاس إيه، (2002) « قضية الزراعة في لبنان: المشاكل والحلول»، مجلة ريفيو نيو ميديت، 95/1.

[56] ولاية هي التسمية الموريتانية لكلمة «المنطقة»

التنافسية الزراعية من أجل تصدير المنتجات المصرية إلى الأسواق الخارجية، وتقليل العجز في الميزان التجاري الزراعي. وعلاوة على ذلك، يبدو أنه لا تزال ثمة حاجة للبنى التحتية العامة، لا سيما مياه الشرب، في المناطق الريفية، حيث لا يزال معدل القراءة والكتابة منخفضاً مقارنة مع المناطق الحضرية؛ إذ لا يزال نصف سكان **صعيد مصر** أميّين، ويظل الفقر يُشكل مصدر خطر على المناطق الريفية. إن تطوير أراض جديدة، وتطوير أعمال الري، وتطوير سلاسل توريد التصدير، ومحاربة الفقر في الريف هي الركائز والهدف الرئيسي للسياسات الزراعية والريفية التي نُفذت في مصر.

تركز الاستراتيجيات الزراعية في **لبنان** منذ عام 2004 على تعزيز القدرة التنافسية للزراعة، وذلك من خلال تحديث الأطر القانونية والمؤسسية من أجل استعادة الأسواق التاريخية؛ أي الشرق الأوسط وأوروبا، وتصدير منتجات ذات جودة عالية.

وبما يتصل بالتطورات في اقتصادات **المغرب وتونس** ومجتمعاتهما، تتمحور العوامل التي ألهمت السياسات الزراعية والريفية الأخيرة في هذين البلدين حول تعزيز القدرة التنافسية للزراعة، وتطوير الإنتاج المحلي وسلاسل الإنتاج والتصدير للفواكه والخضروات والزيتون والحليب، والشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف حشد الاستثمارات الخاصة ومكافحة الفقر.

تتمحور سياسات التنمية الريفية حول برامج ذات بعد اجتماعي قوي جداً. وفي حقيقة الأمر، فإن الفقر في **موريتانيا** يؤثر أساساً على المناطق الريفية (نحو 44 بالمائة من سكان المناطق الريفية)، وهو ما دفع الحكومة لتصميم إطار استراتيجي للحد من الفقر وجعل تعزيز القطاع الريفي من أهم مجالات التدخل نظراً لإمكانياته العالية في مكافحة انعدام الأمن الغذائي. وتُوجّه خطط التنمية الاستراتيجية الخمسية (2007-2012 و2012-2016) في **السودان** نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فهي تهدف للحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، الذي يُعد مرتفعاً خصوصاً في المناطق الريفية. وفي **تونس**، تم تحديد سياسات التنمية الريفية في مختلف خطط التنمية الخمسية. ويكمن الهدف منها في تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، حيث ترتفع معدلات الفقر. أما في **مصر**، فإن الأهداف الرئيسية لاستراتيجية التنمية المستدامة للزراعة لعام 2030 تتعلق بالارتقاء بالمستوى المعيشي لسكان الريف. كما تركز برامج الاستثمار على البنية التحتية للمجتمع، مثل الطرق والصحة والتعليم ومياه الشرب، والمرافق العامة.

وفي **المغرب**، تهدف الركيزة الثانية من خطة المغرب الأخضر إلى تطوير مشاريع للحد من الفقر بين السكان الضعفاء، الذين يعيشون في المناطق الريفية الأكثر هشاشة. وفي **تونس**، حددت خطط التنمية المتنوعة برامج لمحاربة الفقر المحلي في المناطق الريفية النائية. وتتمحور السياسات الوطنية للتنمية الريفية، والتي يتم تمويلها في كثير من الأحيان عن طريق مانحين دوليين، حول برامج البنية التحتية ومشاريع التشغيل وتوليد الدخل.

3.4 التسلسل التاريخي في تطوير السياسات الزراعية والريفية

يمكن تحديد ثلاثة تسلسلات تاريخية عند الحديث عن تنفيذ السياسات الزراعية والريفية في البلدان قيد الاستعراض.

1.3.4 1950-1960: البرامج الأولى التي أعقبت الاستقلال

امتدت الفترة الأولى على مدى العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، عندما ركزت الحكومات، التي جاءت بعد الثورات الوطنية (مصر) والأنظمة الاستعمارية (لبنان، المغرب، موريتانيا، السودان وتونس)، على بناء مؤسساتها وإدارة إرثها.

فخلال السنوات الأولى بعد الاستقلال في **المغرب** (1955) **وتونس** (1956)، بُني الإطار الرئيسي لبرامج التنمية الزراعية والريفية حول إجراءات مكافحة الفقر في المناطق الريفية، حيث يعيش غالبية السكان وحيث ينتشر نقص العمالة وسوء التغذية والأمية. ركز تدخل الدولة في المناطق الريفية على البنية التحتية للمياه وإعادة زراعة الأشجار وحماية التربة، في حين تُركت مهمة تحديث القطاع الزراعي للقطاع الخاص. وقد ركزت السياسات الزراعية على استعادة الأراضي الاستعمارية وإعادة توزيعها، كجزء من الإصلاح الزراعي. وقد تُرجمت رغبة الحكومة في تحديث القطاع «التقليدي»، في **المغرب وتونس**، وربطه بالأسواق، إلى إجراءات لدعم الحيازات الصغيرة من خلال تقديم خدمات الدعم الفني. وشكلت الحوافز التي تم تقديمها لاستخدام الأسمدة والبذور المحسنة، وإدخال المكننة ودعمها جزءاً من أهم إجراءات السياسات في هذين البلدين. ومع ذلك، فقد هدفت بعض المبادرات، التي أثّرت على ما يسمى بالقطاع الحديث الموروث عن الاستعمار، إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد والمجتمعات الزراعية. ولكن، وصلت هذه المبادرات إلى نهاياتها بسرعة، كما هي الحال مع المبادرة «التعاونية» في **تونس** (1967-1969).

وفي **مصر**، سنّ نظام الرئيس عبد الناصر أول قانون للإصلاح الزراعي (1952)، ثم أتبعه بواحد آخر (1958)؛ حيث فرضت هذه القوانين قيوداً على الملكية[57] وأعادت توزيع الأراضي على الفلاحين المعدمين وصغار المزارعين. وإلى جانب إعادة توزيع الأراضي وحماية صغار المزارعين المستأجرين، رافق الإصلاحات الزراعية، التي نُفذت لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة خلال خمسينيات القرن العشرين وستينياته، إنشاء جمعيات تعاونية خدماتية، قدمت الدعم المادي الفعلي للمزارعين. كما تم ابتكار التمويل الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة، عن طريق فصل القروض عن ضمانات الأرض، التي كان من الصعب توفيرها. ولذلك تم ضمان القروض المدعومة عن طريق الإنتاج السنوي للمقترضين. وفي سبيل تحسين عملية تخصيص مياه النيل وكفاءة استخدامها، فقد صممت الحكومة خطة لتحديث نظم الري، تديرها جمعيات مستخدمي المياه ومن خلال ضمان تمثيل برلماني للفلاحين وأصحاب الحيازات الصغيرة بموجب القانون. ورغم تحسن أوضاع أصحاب الحيازات الصغيرة، تُشير جميع الدراسات إلى عدم تحقيق جميع الأهداف المرسومة، والى أن النفوذ السياسي لملاك الأراضي الكبيرة في المؤسسات السياسية مثل البرلمان، ظل راسخاً إلى حد كبير.

وفي **موريتانيا**، التزمت الخطة الأولى (1963-1966) بتحقيق تنمية اقتصادية تقوم على استغلال الموارد المعدنية. وعلى الرغم من التشديد على دور القطاع الزراعي وتربية الحيوانات، ركزت السياسات على الزراعة المروية وتصدير المنتجات الحيوانية (اللحوم). كما تسببت موجات الجفاف الشديدة في سبعينيات القرن المنصرم بحدوث اضطرابات تاريخية كبرى

[57] في عام 1952، شكل صغار المزارعين (والذين كانوا يعرفون حينها بأنهم المزارعون الذين تقل مساحة أراضيهم عن 5 فدادين) أكثر من 94 بالمائة من المالكين، وبلغت حصتهم من الأراضي ما لا يزيد عن 35.4 بالمائة، في حين تملك كبار المزارعين (الذين يملكون أكثر من 50 فداناً) 34.2 بالمائة من الأراضي الزراعية. وقد حدد قانون إصلاح الأراضي الزراعية الصادر عام 1952 ملكية الأراضي الزراعية بحد أقصى بلغ 100 فدان للعائلة الواحدة و50 فداناً للشخص. وأدى هذا القانون إلى زيادة أعداد مالكي الأراضي التي تبلغ مساحتها 50 فداناً من أكثر من 78.5 بالمائة عام 1950 إلى 84.1 بالمائة عام 1960. وزادت مساحة الأراضي التي تمتلكها هذه الفئة من 23.1 بالمائة إلى 37.8 بالمائة.

في المناطق القروية. فقبل حدوث الجفاف، خضعت المناطق القروية لسيطرة الرعاة الرحل الذين اعتادوا الانتقال من منطقة إلى أخرى بحثاً عن الماء والكلأ لماشيتهم، والذين تعايشوا مع المزارعين المستقرين. ولكن، تسبب الجفاف الكبير في السبعينيات في إحداث تغير شامل لهذا النظام، الذي لم يكن للدولة أي سيطرة عليه. كما خفضت عمليات نزوح السكان بأعداد كبيرة من أماكن البداوة؛ إذ انخفضت نسبة البدو من 73 بالمائة من إجمالي عدد السكان في عام 1965، إلى 11.4 بالمائة عام 1988 و4.8 بالمائة عام 2000، وأقل من 2 بالمائة عام 2013. واستفادت المناطق الحضرية من عملية الاستقرار المتسارعة هذه. فعلى سبيل المثال، استوطن 51.6 بالمائة من سكان المناطق الحضرية في نواكشوط عام 2013. تسببت الأزمة الاقتصادية التي أعقبت موجة الجفاف في إضعاف الدولة، وتركتها مع عدد قليل جداً من الموارد المالية والضريبية؛ ولذلك ركزت الإجراءات الاستثمارية الرئيسية على تطوير مشاريع الري، حيث حصل أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق البعلية على بعض التدخلات العامة.

أما في **السودان**، فقد حابت استراتيجيات الحكومة السابقة المزارعين المستقرين، على حساب مربي الماشية والمجتمعات الرعوية. وتم خلال هذه الفترة التركيز على تطوير المساحات المروية وتوسيعها، ودعم الحيازات الكبيرة شبه المُمكننة في المناطق البعلية. كما استفاد المزارعون الذين يربون الأبقار من أجل إنتاج الألبان من المشاريع العامة كجزء من تنفيذ أول خطة عشرية (1960/1961-1970/1971). وفي سبيل تحسين إنتاج الحليب، وفّر أول مركز للبحوث التجريبية، والذي تأسس بعد استقلال، مدخلات وخدمات بيطرية، وعزز القدرة الوراثية، ونشر ممارسات مُحسّنة لتربية الحيوانات وتربية الماشية.

ومن جهته، اختار **لبنان** نموذجاً اقتصادياً قائماً على الخدمات، وذلك خلال الفترة من 1955-1960، عندما تم تأسيس معظم المؤسسات العامة التابعة لوزارة الزراعة (التي تأسست بدورها عام 1955). وقد صممت وزارة التخطيط مشروعاً للتنمية بين عامي (1964-1968)، مستوحىً من معهد التدريب الإقليمي للبيئة والتنمية المستدامة. وكان هذا المشروع محاولة لمعالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية في لبنان من خلال ضمان إحداث توازن إقليمي من خلال التنمية الإقليمية. وكان المعهد في الواقع سلط الضوء على الاستقطاب المفرط في بيروت وعلى تهميش المناطق الأخرى، خاصة الريفية. ومع ذلك، اختارت الحكومة، متعمدةً، سياسةً ليبراليةً، حتى في قطاع الزراعة؛ حيث شجعت هذه السياسات الصادرات وفتحت الأسواق المحلية أمام المنتجات الأجنبية. وفي الوقت نفسه، ضمنت وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد والمالية دعم الحبوب، وقدمتا دعماً لزراعة بنجر التبغ والسكر. وتجدر الإشارة إلى أن صغار المزارعين المتخصصين في إنتاج التفاح في بعض المناطق (مثل جبل لبنان)، فضلاً عن العديد من صغار مزارعي التبغ، استفادوا من سياسات الدعم الحكومي. كما لم تتحقق منهجيات التوازن الإقليمي التي نادت بها خطة التنمية لعامي 1964-1968؛ وشجّع النقص في الاستثمارات العامة في الشمال الزراعي، أو سهل البقاع، على الهجرة من الريف.

2.3.4 فترة السبعينيات: فترة من المشاريع الاقتصادية الوطنية

كانت الفترة الثانية التي تزامنت مع السبعينيات فترة ركزت على سياسات التحديث الزراعية التي تنفذها الحكومات والممولة من الموازنات العامة. في حين بقيت الدولة هي المزود الرئيسي للتدخلات في الأوساط الزراعية والريفية، تم تحديد طبيعة هذه التدخلات من خلال السياقات المحددة لكل بلد من البلدان.

فمن جهتها، ركزت **موريتانيا**، التي ضربها الجفاف بشدة، في المقام الأول على إعادة بناء قطاع المواشي لديها، واستصلاح الأراضي من خلال تطوير أنظمة الري (في مناطق إم بوري، ومانانتالي وسدود دياما، وغورغول، فوم غلاتات، وبوغ التجريبية) وتطوير المرافق التعاونية. وغالباً ما استفادت هذه البرامج من المساعدات الدولية؛ إذ تم إنشاء مزرعة مملوكة للدولة (بمساحة 800 هكتار) بمساعدة من جمهورية الصين الشعبية، حيث تم تجهيزها بآلات لتطوير زراعة الأرز. كما خصصت الحكومة قطع أراض لأسر الفلاحين في 26 مجتمعا محليا في منطقة روسو بمعدل 0.5 هكتار لكل أسرة. وشهد عام 1983 سن قانون إصلاح أراضي الدولة، الذي أتاح حصول الأفراد على أراضي المزارعين، بشرط تطويرها. وشجعت الدولة تملّك الأفراد للأراضي ضمن نطاقها الخاص؛ حيث احتفظت فقط بما يُسمى بالأراضي «الميتة» (أي تلك التي تم التخلي عنها، والتي لا يُعرف لها مالك).

وفي **السودان**، ركزت الخطة الخمسية (1971-1975) على زيادة الإنتاج الحيواني وإنتاج الحليب. فقد أنشأت الحكومة سبع مستوطنات كبيرة في منطقة كردفان عن طريق تثبيت نقاط المياه وممرات انتجاع للرعاة. كما طورت الدولة مشاريع إنتاج الحليب من خلال إنشاء مزارع مملوكة للحكومة. وأصبحت هذه المشاريع، التي جاءت كاستجابة للطلب المتزايد على الحليب ومنتجات الألبان في المراكز الحضرية، عرضة للخطر بسبب الجفاف الذي ضرب المنطقة في الفترة من 1972-1975. ولجأت الدولة، بعد المجاعة التي ضربت البلاد، إلى تقديم مساعدات غذائية على شكل حليب مجفف، الذي نافس إنتاج الحليب المحلي. واعتبرت محاولات لتنظيم نشاط البدو الرحّل ودعم الزراعة التقليدية خلال تلك الفترة غير كافية بشكل عام.

مضت **مصر**، خلال هذه الفترة، قدماً بتطوير إمكاناتها الخاصة بالطاقة الهيدروليكية (سد قناة السويس) وفي تنفيذ تدخلات إصلاح الأراضي بهدف إعادة بناء منطقة زراعية من خلال مدها إلى مناطق غير مأهولة. ونظمت الحكومة الحيازات الزراعية، وفرضت خططاً زراعية ودعمت الأسمدة الكيماوية والطاقة. كما نفذت سياسة تمويل زراعي نشطة وقدمت الدعم لأسعار السلع المحلية (مثل القمح والقطن). وتلقت المناطق الريفية دعماً مباشراً من خلال وكالة إعمار وتنمية القرى، ومَنَحَ صندوق التنمية المحلية قروضاً تشجيعية للنساء والشباب. وإلى جانب ذلك، نفذت الحكومة سياسة اجتماعية للأسر الفقيرة، وخاصة في المناطق الريفية، وذلك من خلال دعم أسعار الخبز والأرز وزيت الطهي والشاي.

وشرعت **تونس** في الفترة نفسها في تنفيذ برامج التحديث الزراعي من خلال الاستثمارات الحكومية، وتهيئة البنى التحتية في المناطق الريفية؛ مثل كهربة الريف، وشبكة الطرق الريفية، ومياه الشرب، وما إلى ذلك. ومن جديد، كان دور الدولة حاسماً في عملية النمو الزراعي، حيث دعمت تكاليف المدخلات، والمكننة، وما يُسمى المنتجات الاستراتيجية التي يوفرها المزارعون.

وفي الوقت نفسه، شرع **المغرب** في تنفيذ ثورة السدود؛ حيث كان الهدف الذي حدده القصر الملكي يكمن في الوصول إلى مليون هكتار من الأراضي المروية خلال عقد السبعينيات. ونُفذت سياسة السدود عن طريق الهيئات الحكومية في عدد من المناطق، لكي تصبح مناطق الإنتاج والتصدير الرئيسية في البلاد. كما تم تحسين الأراضي من خلال تقديم الدعم من الموازنة العامة للدولة، وتم تحويل الأموال للمزارعين على شكل دعم للأسعار والمعدات والمدخلات، أو الخدمات من

خلال شركات الأشغال العامة، مما يتيح تطوير القطاع الزراعي. وطورت الحكومة موارد مائية جديدة ووضعت نفسها في خدمة الزراعة.

3.3.4 منذ عام 1980: فترة التغيير الهيكلي

أحدثت الحرب الأهلية في **لبنان** تحولاً في دور الزراعة؛ إذ تأثرت المناطق الريفية سلباً بتدمير البنية التحتية، والنزوح الجماعي للسكان، والتقوقع المجتمعي، وتطوير المحاصيل غير المشروعة لتمويل المجهود الحربي. تعطلت التدفقات التجارية، واستحوذت سوريا على حصة لبنان في الأسواق الإقليمية. تميزت هذه الفترة ببداية تراجع الزراعة، كما تأثر المجتمع الريفي تحديداً بالعنف المجتمعي. وتم تحييد المؤسسات العامة، وتقديم الإمدادات الغذائية من جانب المزارع الأُسرية التي كانت قادرة على الإنتاج. وأجبرت الضغوط المالية وأزمة الديون البلدان على تنفيذ سياسات تكيف هيكلي في القطاع الزراعي؛ فأصبح التكيف الهيكلي، الذي خضعت له الزراعة في **لبنان** بسبب الحرب والخلافات السياسية، هو القاعدة التي تحكم الاقتصادات الزراعية في الدول الأخرى خلال فترة الثمانينيات.

بدأت **مصر** مرحلة التغيير الهيكلي في وقت مبكر جداً من خلال تبني سياسة الانفتاح عام 1971. ونجحت الإصلاحات الاقتصادية المُتبناة في تقليص دور الدولة، ونقلت وظيفة تخصيص الموارد وتحديد الأسعار إلى الأسواق. كما حررت الحكومة قطاع الزراعة، وتخلت عن دورها الرقابي على المزارع والمحاصيل الاستراتيجية[58]؛ ونقلت تسويق هذه المحاصيل إلى الأسواق وتركت التسعير للمزارع. وقلصت الحكومة كذلك من وظائفها الرقابية لتقتصر على توفير الإمدادات بأسعار مستدامة.

أصبح الفاعلون من القطاع الخاص، (بما في ذلك تجار الجملة والمصدرون والوسطاء والتجار والمصنعون)، القوى الرئيسية في الأسواق. وقُدمت قروض موسمية لمحاصيل معينة بأسعار فائدة مخفضة. ولكن، شككت الإصلاحات الزراعية خلال فترة التسعينيات في إنجازات الرئيس جمال عبد الناصر في مجال الإصلاح الزراعي؛ إذ رُفع سقف ملكية الأراضي، وتمت مراجعة الامتيازات الممنوحة للمستأجرين في عقود الإيجار، (مثل تجديد الإيجار مدى الحياة، والتفويض).

كانت الآثار الاجتماعية الناجمة عن تنفيذ التغيير الهيكلي شديدة، خاصة بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة؛ فقد دفعت معدلات الفقر المرتفعة في المناطق الريفية الحكومة إلى مضاعفة الإمدادات من السلع الغذائية الأساسية باستخدام البطاقات التموينية.[59] وأنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 1991 بهدف التخفيف من حدة آثار برنامج التغيير الهيكلي. وكان هدفه يكمن في تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية من خلال حشد الموارد الوطنية والدولية. كما نفذت **مصر**، وبشكل سريع، مشاريع للحد من الفقر قائمة على المشاركة، والتي أصبحت في ما بعد القاعدة المتبعة في الدول النامية. وشملت هذه المشاريع: مياه الشرب، وربط القرى بنظام الصرف الصحي، وبرامج محو الأمية، والمدارس المجتمعية، وتدريب النساء، وتنظيم الأسرة، وبرامج الرعاية الصحية الأولية، ومشاريع التوظيف والمشاريع المدرة للدخل، وما إلى ذلك.

تخلت الحكومات في **المغرب وتونس** عن تقديم دعم الموازنة في سبيل استعادة التوازن في الأساسيات، (مثل ميزان المدفوعات، ورأس المال، والتجارة الخارجية، وما إلى ذلك). فمن حيث سياسة الأرض، عززت الترتيبات القانونية (قوانين الأعوام 1971-1973 في تونس)، من الميل نحو الملكية الخاصة، بحجة مكافحة الركود من خلال ربطها بالقوى الاقتصادية

[58] في ما يخص المحاصيل الاستراتيجية، وأهمها القمح، والذرة إلى حد أقل، تعلن الدولة عن أسعار إرشادية قبل الموسم الزراعي: وتكون هذه الأسعار أحياناً أعلى من الأسعار العالمية من أجل دعم هذا القطاع. إن الحكومة ملتزمة بشراء إنتاج المزارعين على أساس الأسعار الإرشادية، دون أي شرط كمي.

[59] قُدّر عدد الأسر المستفيدة من هذه السياسات بنحو 11.8 مليون في عام 2010 و18.6 مليون عام 2013. وقُدّر الدعم للأسرة الواحدة بنحو 725 جنيها لكل أسرة (91 دولارا أمريكيا).

المُحركة. وشجعت الملكية الخاصة للأراضي في الدولة تركيز الأراضي لصالح الفئات الاجتماعية في المدن أو الريف، كما أنها أبرزت الثنائيات الزراعية: وجود عدة مزارع صغيرة أو صغيرة جداً جنباً إلى جنب مع المزارع الكبيرة.

وأُلغيت جميع احتكارات الدولة، كما تم حل التعاونيات (الإنتاجية أو الخدماتية) لصالح الكيانات الخاصة. أضر خفض الاستثمارات بالمناطق الريفية بشكل أساسي، ودفع انتشار الفقر في المناطق الريفية، وتزايد الفوارق الاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية، الحكومات إلى تنفيذ برامج لمكافحة الفقر، كما هو الحال في **مصر**. كان هذا عصر «المنهجيات القائمة على المشاركة»، ومشاريع التوظيف وإدرار الدخل في المناطق الريفية، ومشاريع الزراعة الرعوية أو النظم الحرجية الرعوية، ومشاريع التنمية الريفية المتكاملة في **تونس**، ومشاريع الزراعة المائية، ومشاريع التنمية الريفية في المناطق الجبلية في **المغرب**، والقروض الصغيرة والمنظمات غير الحكومية وحشد الأموال من خلال التعاون الدولي.

ومن ناحيتها، واصلت **موريتانيا** تمويل مشاريع الزراعة المائية، من جهة، كما عززت من تدخلاتها لمعالجة انتشار الفقر السريع في المناطق الريفية. وعملت منظمة تطوير حوض نهر السنغال على إنشاء السدود. استهدفت الاستثمارات الزراعة المروية في المقام الأول، ولعدة سنوات، بينما أهملت نسبياً المحاصيل البعلية والماشية، التي تحتل مكانة رئيسية في الإنتاج.

تميزت فترة الثمانينيات في **السودان** بحدوث اختلالات خطيرة في الاقتصاد الكلي، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وارتفاع معدلات التضخم والدين الخارجي. وتم في هذه البيئة الاقتصادية اعتماد «برنامج الإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية» الذي استمر لأربع سنوات (1989-1992). قدم هذا البرنامج، الذي أشرف عليه البنك الدولي، حزمة إصلاحات خُصصت لإعادة تأهيل الزراعة المروية بُغية تحسين ظروف الأمن الغذائي، ليؤدي بالتالي إلى تحقيق 90 بالمائة من الاكتفاء الذاتي في نهاية فترة البرنامج. كانت هنالك ثلاثة إجراءات استهدفت الزراعة البعلية ضمن الإجراءات الثمانية التي اعتُمدت في «خطة الإنقاذ» لدعم الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، لا سيما من خلال تقديم القروض الزراعية، وتحسين البنية التحتية (الطرق والسكك الحديدية)، وتقديم الدعم لاستخدام تقنيات جديدة من خلال خدمات مجلس البحوث والإرشاد. وعموماً، خُصصت الموارد بشكل رئيسي للمشاريع الكبيرة. وساهمت الأسعار التشجيعية التي حددتها الدولة لمحاصيل القمح، والظروف الجوية المواتية في زيادة الإنتاج الزراعي خلال فترة التسعينيات (بمقدار 10.8 بالمائة سنوياً)؛ كما استفاد صغار المزارعين، المنتفعون من هذا البرنامج، من دعم الدولة.

واجه **لبنان**، الذي خرج من الحرب الأهلية في منتصف التسعينيات، مشكلة أخرى، وهي احتلال أراضيه الجنوبية. وبعد مشاورات وطنية، اعتُمدت خطة إنعاش الاقتصاد الوطني (1993-2002)؛ والتي هدفت في المقام الأول إلى تعزيز المؤسسات، وتحسين إدارة الشؤون الإدارية والفنية للقطاع الزراعي، وتنفيذ مشاريع إقليمية زراعية تنموية (مشروع بعلبك/الهرمل، وتطوير الإنتاج الحيواني والري في شمال لبنان وجنوب لبنان، ومناطق جبل لبنان). وكانت أهداف خطة وزارة الزراعة الخضراء تكمن في تطوير الأراضي والري على نطاق صغير، وإنشاء الطرق من المزارع إلى الأسواق وبرك تجميع المياه.

وخلال فترة إعادة الإعمار، مُنح القطاع الزراعي، الذي كان دوره قد تلاشى بفعل خمسة عشر عاماً من الحرب الأهلية، دوراً ثانوياً فحسب. وتم تجديد النموذج الليبرالي الذي اعتُمِد قبل الحرب، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات التجارية التي هدفت إلى تعزيز قطاع التصدير الزراعي. كانت تدخلات الدولة محددة وتقتصر على تدابير قليلة للدعم أُشير إليها في الأعلى. وفي حين أن دمج الحيازات الصغيرة بصورة ضعيفة في الأسواق الدولية قد يخفف من تأثير المنافسة غير العادلة، إلا أنه تسبب بتهميش آخرين أو استبعادهم من السوق بسبب عدم وجود استعداد ودعم لتلبية المعايير الجديدة التي فرضتها الاتفاقيات التجارية مع الشركاء العرب أو الأوروبيين.

4.4 السياسات الحالية: دعم و/ أو التأثير على الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق

تؤكد جميع مراجعات السياسات في هذه البلدان على حقيقة أن الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق لا تُمنح سوى مكان هامشي ضمن الإجراءات الحكومية. يضم الملحق 4 قوائم ببعض المجالات التي يُمكن إيلاؤها الأولوية في البلدان قيد الاستعراض، وخاصة الفئات التي تتلقى الدعم من خلال سياسة عامة (مثل الإعانات والإعفاءات والقروض، وما إلى ذلك) ومن خلال مشاركتها في هياكل التمثيل الزراعي ودوائر صنع القرار بدعم من السياسات. وكان التحليل أدناه مستمداً من التقارير الوطنية الستة وهو يسلط الضوء على تلك السياسات التي تُنفذ في كل بلد. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في التقارير الوطنية.

1.4.4 سياسات التنمية الزراعية والريفية

في **موريتانيا**، تستمد السياسات الزراعية الحالية معلوماتها من قانون إطار الزراعة الرعوية لعام 2012، واستراتيجية تنمية القطاع الريفي بحلول عام 2025، والخطة الوطنية للتنمية الزراعية 2015-2025، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي لعام 2015، وورقة استراتيجية الحد من الفقر. ومن ضمن أهداف القانون الإطاري لعام 2012 تعزيز أعمال الزراعة الرعوية وتطويرها، ودعم مزارع الأسر الزراعية الرعوية. ومع ذلك، تشير التقييمات إلى أنه تم تخصيص معظم التمويل للزراعة المروية، وذلك على حساب المحاصيل البعلية. إن استراتيجية تنمية القطاع الريفي هي نتيجة مناقشات شارك فيها جميع أصحاب المصلحة المعنيون (الولايات، والسلطات المحلية، والاتحادات التعاونية، اتحاد مربي الماشية ومنظمات المنتجين والجمعيات النسائية، وما إلى ذلك). تكمن الأهداف المحددة رسمياً، والتي هي أبعد ما تكون عن الحصول على دعم حقيقي، في تشجيع تربية الماشية والتنمية المحلية، ودعم عملية الانتقال من زراعة الكفاف إلى الإنتاج الحيواني والنباتي على أساس تنافسي، كل ذلك من خلال إشراك المنظمات المجتمعية الاجتماعية والمهنية وبناء قدراتها. يؤشر عنصر الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية إلى تطوير المناطق الصغيرة، وإنشاء مجموعات تعاونية للإنتاج الزراعي المروي، تعود بالفائدة على صغار المنتجين. وقد تم تحديد المناطق المحيطة بمنطقة أم بيري لتأسيس جمعيات المزارعين التعاونية ومجموعة من الخريجين الشباب العاطلين عن العمل. تم دمج المجموعة الأخيرة منذ عام 2011، ومُنح أعضاؤها حيازات صغيرة تصل مساحتها إلى 10 هكتارات للفرد الواحد، ومُنحوا كذلك قروضاً لشراء المعدات والماشية. تم تحديد الرؤية الاستراتيجية لسياسات الاستثمار العام في ورقة استراتيجية الحد من الفقر، والتي كانت بمثابة الإطار المرجعي للتنمية في موريتانيا منذ عام 2001.

لا تزال الدولة تنفّذ أنشطةً لدعم المناطق الريفية ضمن الجيل الثالث من ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وتشمل هذه الأنشطة التوزيع المجاني للغذاء من أجل ضمان الأمن الغذائي للسكان الأكثر ضعفاً. كما يتم تنفيذ برامج لمكافحة الفقر في المناطق الريفية في نظم الإنتاج والنظم الرعوية على حد سواء، وهي تنطوي على أنشطة تتصل بالصحة والتعليم وفرص العمل، والأنشطة المدرة للدخل. ومن الجدير بالذكر مشاركة المرأة والشباب في أنشطة بناء القدرات الإنتاجية.

لقد أثّرت سياسات الحكومة التي عملت على معالجة الاضطرابات الناجمة عن تدهور إطار الإنتاج البيئي على مجموعة واسعة من المجالات. وكانت لها آثار إيجابية متعددة على الزراعة الأُسرية من خلال الإصلاح والتمويل الزراعي (الائتمان)، وبناء القدرات (التدريب المهني، وخدمات الإرشاد الزراعي)، والدعم العام المباشر (الاستثمارات الزراعية) والدعم غير المباشر (البنية التحتية للطرق والطاقة، وما إلى ذلك) من أجل تطوير المحاصيل والثروة الحيوانية، واعتماد نهج تحديث

القطاع الزراعي وتطويره. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى وجود مشروع للتأمين الزراعي يسعى لتغطية المخاطر الزراعية (غزو الطيور، والفيضانات، وجفاف المحاصيل).

دعا البنك الدولي في عام 2000 صانعي السياسات في **السودان** إلى «تعزيز مشاركة الفقراء في النمو الاقتصادي»، من أجل «إعادة تركيز استراتيجية التنمية الريفية نحو احتياجات المناطق البعلية»، ومن أجل «توجيه الإطار التنظيمي للقطاع الخاص» وأخيرا من أجل «دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة» (البنك الدولي، 2003). وحددت الخطة الخمسية 2004-2008 الأهداف الواردة أعلاه بوضوح، كما أنها شجعت على الاستثمار العام في البنية التحتية الريفية (الطرق، والمراكز الصحية، والتعليم). وأكدت الاستراتيجية المتوسطة المدى 2004-2006 على الزراعة التقليدية. وشجعت الاستراتيجية على إصلاح الأراضي[60] وعززت مؤسسات الرقابة الزراعية، بما في ذلك تلك العاملة في مجال البحوث والإرشاد والتدريب، وما إلى ذلك. وأعدّت الحكومة خطة استراتيجية مدتها 25 عاماً (2007-2032) بهدف إعطاء دفعة جديدة للتنمية الريفية. ومع ذلك، كشفت الإجراءات المُنفذة عن وجود إهمال شبه تام الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، ولم تكفل هذه الاستراتيجية إيجاد توازن بين الاستثمار في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وفي المزارع المروية الكبيرة. وبالكاد تدمج البرامج الحالية البعد البيئي للتنمية، كما أنها لا تصحح الاختلالات الإقليمية التي أججت الصراعات. إن الاندماج (مكافحة الفقر) والاستدامة (التي أصبحت ضرورية بسبب الضغوط المناخية القوية التي تمر بها البلاد) هما هدفان لاستراتيجية التنمية التي لا يزال يتعين على السودان تحقيقهما.

وفي **لبنان**، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في استعادة وظائف الزراعة من خلال حشد قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة، وتحسين ظروف المعيشة والعمل للأسر الزراعية. ولم ينته الشلل الذي ميز السياسات الزراعية في **لبنان** حتى تم تعيين حكومة جديدة في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فقد تم إعداد استراتيجية زراعية لمدة خمس سنوات من (2010-2014)، مستنيرة بحد كبير من المبادئ التوجيهية لدراسة مسحية أجرتها منظمة الفاو. وحاولت الوزارة والحكومة، في الوثيقة الرسمية لهذه الاستراتيجية، إعادة تأهيل القطاع الزراعي من خلال رفع نسبة مساهمة الزراعة بين 5-8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وتحسين أوضاع العمالة الزراعية، سواء من حيث الجودة وعدد فرص العمل؛ والحد من العجز في الميزان التجاري؛ وزيادة إنتاج المحاصيل الاستراتيجية مثل الحبوب، من أجل تحسين الاكتفاء الذاتي الغذائي للبلاد. إن سلامة المنتجات الزراعية والغذائية هي أيضا هدف استراتيجي له الأولوية. ومن جهتها، تعزز استراتيجية 2015-2019 خيار إعادة التأهيل الزراعي من خلال وضع هدف يكمن في زيادة الإنفاق في الميزانية بين 0.5-1 بالمائة من الإنفاق العام. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الزراعية لا تُشكك في نموذج الصادرات الزراعية الذي روّجت له جميع السياسات الحكومية، كما أنها أدخلت إصلاحات اقتصادية قليلة لصالح الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.

تتنوع تدابير دعم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، ويمكن تحديدها من خلال عدة برامج مثل: دعم تمويل برنامج كفالات وبرنامج كفالات لقروض الأشجار المثمرة»، والخطة الخضراء التي تستهدف إنفاق 5 ملايين دولار في السنة، والتي امتدت إلى مناطق الزراعة الصغيرة النطاق، وخطة الارتقاء بجودة السلع، مثل التفاح الذي يزرعه صغار المزارعين في منطقة جبل لبنان وغيرها من البرامج. كما يتلقى صغار المزارعين الدعم من سلاسل الإنتاج (الحبوب، والتبغ، وغيرها) أو التصدير.

[60] نصت أنظمة الأراضي الجديدة على تأسيس عقود إيجار طويلة الأجل مرتبطة بشروط استخدام الأراضي، وإمكانية إعادة التفاوض على شروط عقد إيجار الأراضي والحد من حجم المزارع الكبيرة جدا في المناطق شبه المؤتمتة.

وبالنسبة **لمصر**، تركز معظم السياسات على التنمية الزراعية في الأراضي المستصلحة الجديدة، حيث يتم تطبيق أنماط الأعمال. وفي سبيل الحد من تأثير نموذج منفتح على التجارة العالمية وإسناد تطوير قطاع الزراعة لمستثمرين من القطاع الخاص، فقد تم اتخاذ تدابير لتقديم الدعم (مثل أسعار الخبز، وضريبة الأملاك، واستخدام الأسمدة، وما إلى ذلك) تصب في صالح صغار المزارعين. وتتلقى السياسات الزراعية دعماً من سياسات مائية وزراعية وسياسات تُعنى بتكثيف الزراعة بقيادة القطاع الخاص. ويمثل الاستثمار الخاص في مشروعات التنمية والمعدات والإنتاج، في المتوسط، بين ثلثي و80 بالمائة من إجمالي الاستثمارات الزراعية (بنسبة 84 بالمائة في عام 2006). وظهرت الحيازات التجارية الكبيرة، البعيدة كل البعد عن النموذج الأسري «للأراضي القديمة»، على الأراضي المستصلحة الجديدة. وتم توجيه هذه المزارع المروية والمزودة بآلات نحو الإنتاج المُعدّ للتصدير. وتتركز على هذه الأراضي، التي تتراوح مساحتها بين 20 إلى 25 بالمائة من المساحة الزراعية الكلية، البنية التحتية الاجتماعية، والخدمات والأنشطة الاقتصادية. ويكمن الهدف الذي تم تحديده في إطار استراتيجية عام 2017 لتوسيع مساحة الأراضي التي تم تطويرها إلى 3 ملايين فدان، أي بزيادة قدرها 1.2 مليون هكتار. ويجري توجيه الجزء الأكبر من التمويل العام والدولي إلى ستة مشاريع كبرى، أهمها مشروعا توشكا وقناة السلام. يُهيمن رواد الأعمال الزراعيون والفنيون والموظفون التنفيذيون المحليون على الاقتصاد المحلي في المناطق التي تم استصلاح أراضيها. وعلى مدى عقود مضت، أهملت السياسات العامة المناطق الريفية في صعيد مصر، في حين تُفضل سياسات التنمية الزراعية والريفية الحالية الأراضي الجديدة التي تغطي 20 بالمائة فقط من المناطق الزراعية، والتي يقطنها 8 بالمائة فقط من السكان، وتمثل 2 بالمائة فقط من الحيازات. ويتكون سكان المناطق الريفية في صعيد مصر (وادي النيل) من صغار المزارعين والموظفين والأشخاص الذين لا يملكون أراضٍ. ولا تزال هذه المنطقة تعاني الفقر وتعتمد على الدعم الحكومي. ولذلك، تم تنفيذ خطة حماية اجتماعية تجريبية في الآونة الأخيرة، كما هي الحال في بقية المحافظات التي تصل فيها معدلات الفقر إلى نسب مرتفعة.

وقد تم تحديد التدابير التالية لدعم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق:

- إعفاء الحيازات الصغيرة التي تقلّ مساحتها عن ثلاثة فدانات من ضريبة الأملاك، وحصول أسر صغار المزارعين، وغيرها من الفئات الضعيفة، على أنواع متنوعة من الدعم المباشر، بما في ذلك الخبز المدعم، وبطاقة تموينية لشراء المواد الغذائية الأساسية والكهرباء المدعومة.

- دعم الأسمدة والقروض التفضيلية وإعانات الوقود (البنزين والديزل) وهو شكل آخر من المساعدات المباشرة لصغار المزارعين، والذي يستفيد منه المزارعون الآخرون كذلك.

- فرض سياسة حد أدنى لسعر القمح (سعر يتجاوز السعر العالمي)، كما يُمثل دور الحكومة كمشتر أخير للقمح المدعوم شكلاً آخر من أشكال الدعم لصغار المزارعين.

- يتلقى صغار المزارعين دعماً غير مباشر من خلال خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات البيطرية وخدمات المحافظة على التربة وتحسين الزراعية.

- اشتملت أبرز الإنجازات الأخيرة على حق الحصول على التأمين الصحي وتنظيم عقود الزراعة (عقد التوريد)، واستحقاق المزارعين للتقاعد، وقوانين التأمين الزراعي.

- كانت معظم التدخلات المكثفة والمباشرة من جانب الدولة من نصيب التعاونيات الزراعية، رغم أن دورها كان مقتصراً على توزيع الأسمدة المدعمة. ومما لا شك فيه أن التعديلات الأخيرة على قانون التعاونيات ستلعب دوراً رئيسياً في دعم هذه المنظمات بما يعود بالفائدة على أعضائها.

وغني عن القول وجود ترابط قوي بين القضايا الهامة التي أثيرت حول الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، والفقر في المناطق الريفية والعمالة الريفية والبطالة، وكفاءة الإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي في **مصر**. ولذلك، ينبغي النظر إلى مسألة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق كجزء من نهج متعدد الأبعاد يتضمن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كذلك.

تستند السياسات العامة في **المغرب وتونس**، في كلتا الحالتين، إلى انتعاش الاستثمارات وإقامة تحالفات استراتيجية مع القطاع الخاص الوطني والدولي (الشراكة بين القطاعين العام والخاص). وقد عُهد بمستقبل القطاعات الزراعية والريفية إلى المزارع والشركات الزراعية الخاصة، التي تُخصص منتجاتها للتصدير. ويتم ترويج التنمية الريفية في البلدين من خلال المبادرات الاجتماعية، بما في ذلك تحسين الظروف المعيشية وظروف العمل والظروف المدرة للدخل للأسر الريفية.

وفي **تونس**، منحت السياسات الحكومية الأخيرة الأفضلية للزراعة التي تستهدف الأسواق الخارجية، والتوريد للأسواق المحلية في المناطق الحضرية. واستحوذت المحاصيل التصديرية، التي تُزرع في المناطق الكثيفة أو في الأراضي الحكومية الواسعة (الزيتون)، على الجزء الأكبر من الاستثمارات العامة والخاصة. وتحظى المزارع الكبيرة بتفضيل خاص في ما يخص الحصول على الأراضي (والتي تتمتع بخصوبة أكبر)، والمياه والتمويل ووسائل الإنتاج ودعم الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت المزارع كثيراً من سياسة دعم الأسعار والنظام الضريبي التفضيلي الذي ينطبق على القطاع الزراعي. فمن خلال استخدام عوامل الإنتاج، نجحت في تحسين (الأسمدة، والمبيدات الحشرية، والبذور المحسّنة ذات الإنتاجية العالية، وما إلى ذلك)، والمعدات الموجودة (الجرارات ومعدات الحصاد والمعالجة والمضخات الهيدروليكية، ومعدات الري المتطورة، وما إلى ذلك) وهي أفضل استعداداً للوفاء بشروط المنافسة الدولية. وعلى العكس من ذلك، كان يتوجب على الحيازات الصغيرة مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية، بما في ذلك انخفاض الدعم من الموازنة العامة، وتحويلات خاصة أقل وانخفاض الدخل من الأنشطة غير الزراعية). ومع ذلك، فقد عوّضت سياسات التنمية الريفية عن هذه الآثار السلبية؛ إذ ساعدت على إطلاق المشاريع الموجهة نحو الحفاظ على الموارد الطبيعية والإشراف وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين ظروف المعيشة والدخل لسكان الريف، وتمكين المرأة الريفية. وجمعت برامج التنمية الريفية المتكاملة بين نوعين رئيسيين من التدخلات، هما: التدخلات الخاصة بالإنتاجية وغيرها من التدخلات التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية والبنى التحتية الأساسية في المناطق الريفية الأكثر حرماناً، والتدخلات الحكومية التي تركز على تحسين البنية التحتية: بناء الطرق الفرعية والطرق الرئيسية، وتوفير مياه الشرب، وما إلى ذلك. إن الخطوط العامة للسياسات الزراعية في **تونس** مصممة لوضع أهداف بغية تحسين إدارة الموارد، وخاصة المياه، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وتعزيز القدرة التنافسية للزراعة، وقطاعات الإنتاج. وتُركز المناقشات على هذه القطاعات لتطوير مدى الحماية و/أو الليبرالية التي ينبغي تبنيها، وإدارة الأراضي باعتبارها وسيلة لتنظيم التحولات الاجتماعية في الريف. كما برزت قضية الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، ودورها في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، في النقاش العام الحالي.

اعتمد **المغرب**، في ربيع عام 2008، «خطة المغرب الأخضر» التي تُحدد ركيزتين أساسيتين؛ تُركز أولاهما على الاستثمار المكثف في الزراعة، التي تُسيطر عليها النواحي الفنية والإنتاجية العالية، في الحيازات المتوسطة والكبيرة، في القطاعات ذات القيمة المضافة الكبيرة. تُغطي الزراعة، التي يتحكم بها مستثمرون من القطاع الخاص، أكثر من ألف مشروع ذي قيمة مضافة عالية، وبتكلفة إجمالية تتراوح بين 10 إلى 15 مليار درهم سنوياً. أما الركيزة الثانية، فتركز على الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، والتي تشمل الغالبية العظمى من الفلاحين المغاربة. فوفقاً لخطة المغرب الأخضر، سيستفيد هذا النوع من الزراعة من استثمار يبلغ نحو 5 مليارات درهم سنوياً على مدى السنوات العشرة المقبلة.

إن التدخلات الشاملة التي تنطوي على هاتين الركيزتين الأساسيتين هي بعد آخر من الخطة؛ فهي تركز على تأسيس جمعيات المزارعين، وخصخصة الأراضي المملوكة للدولة والأراضي الجماعية، والإدارة الاقتصادية للموارد المائية، وتجهيز الأراضي المروية من السدود، والمساعدة الفنية والتدريب وتحديث شبكات التوزيع. وفي سبيل تعزيز القدرة التنافسية للسلع **المغربية**، يجري تركيز الإصلاحات على الحماية الجمركية، وسياسة الأسعار والدعم، والضرائب وخدمات البحوث والإرشاد الزراعي. وقد أُنشئت وكالة التنمية الزراعية لتنفيذ خطة المغرب الأخضر، ويكمن دورها في أن تقوم بدور الوسيط بين المزارعين والمستثمرين والإدارة. ومن المتوقع أن تقوم الوكالة أيضاً بتحديد الإطار التنظيمي للمهنيين في هذا القطاع. كما تم تنفيذ إصلاحات جديدة للإدارة الزراعية، شملت تخفيض عدد مديريات المحافظات والأقاليم إلى 16 لتتناسب مع التنظيم الإداري للمملكة. وقد دُعي المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية؛ وهو وكالة الإرشاد الزراعي، للعب دور رئيسي في النظام الذي تم تصميمه بموجب المخطط.

تم بموجب المُخطط تحديد منهجيات متنوعة لكل منطقة زراعية؛ حيث تتسم هذه المنهجيات بأنها متنوعة وتستهدف «القطاع الحديث» (الركيزة الأولى) وقطاع «الزراعة الاجتماعية» (الركيزة الثانية). وهكذا عُهد إلى القطاع الزراعي الخاص الحديث (الركيزة الأولى) الإشراف على قطاع الاقتصاد الريفي الصغير وتكامله (الركيزة الثانية). توفر الخطة الدعم للركيزة الثانية من خلال إنشاء أربع فئات للمشاريع، هي: (أ) تحويل قطاعات الإنتاج القائمة أو واسعة النطاق لقطاعات أخرى ذات قيمة مضافة عالية؛ (ب) تكثيف الإنتاج من خلال تحسين الإنتاجية؛ (ج) إضافة قيمة من خلال إصدار شهادات والتصنيع ووضع الملصقات، وما إلى ذلك؛ و(د) التنويع من خلال إيجاد مصادر إضافية للدخل الزراعي للمزارعين أو أفراد أسرهم (وكالة التنمية الفلاحية، البنك الدولي، 2012)[61]. وعملياً، قُدّم الدعم للأسر المزارعة من خلال ثلاثة عناصر رئيسية، هي: (أ) إضفاء الطابع المهني على الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق والتنمية الريفية من خلال مأسسة المنظمات الجماعية، وهي التعاونيات والجمعيات، والانتقال بين الأجيال من خلال تدريب الشباب في مجال الزراعة، وتوفير القروض الصغيرة؛ (ب) المنتجات المحلية، إذ حددت دراسة استقصائية حول المنتجات المحلية قائمة تضم 200 قطاع رئيسي بقيمة 4,027.81 مليون درهم؛ (ج) التجميع المذكور أعلاه كنموذج للمنظمات الزراعية[62].

وتُكمّل استراتيجية خطة المغرب الأخضر استراتيجيةٌ لتطوير المناطق الجبلية والجنوبية، حيث يوجد عدد كبير من صغار المزارعين المنتجين. وفي حين انطوت منهجيات التنمية الريفية في **المغرب** خلال تسعينيات القرن العشرين على تنفيذ برامج القطاع، التي تهدف إلى سد الفجوات في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية (بما في ذلك مياه الشرب والكهرباء، والطرق الريفية، وما إلى ذلك)، فإن المنهجيات الحالية تتسم بكونها إقليمية ومتكاملة. ووفقاً للمبادئ التوجيهية المحددة، سيتم تخصيص موارد وطنية ودولية هامة لهذا القطاع في المستقبل، وهو ما سيساعد بالتأكيد على تحقيق خفض كبير في الفجوة بين اثنتين من الركائز الأساسية للقطاع الزراعي في **المغرب**.

61 http://www.ada.gov.ma/Strategie.php

62 التجميع هو محصلة ترتيبات تعاقدية ثلاثية بين طرف التجميع (الشركات العامة والخاصة)، والطرف المُجمع (المزارعين) والحكومة.

2.4.4 السياسات الاجتماعية: اتجاهات جديدة

غالباً ما تنبع التدابير الاجتماعية من برامج الحد من الفقر، وهي تهدف إلى تحسين سبل العيش والظروف المعيشية للسكان. إن التدخلات العامة المرتبطة بسياسات التنمية الريفية (تأسيس البنية التحتية للمجتمع، وتحسين الخدمات العامة، والتوظيف والبرامج المدرة للدخل) هي بعدٌ آخر من أبعاد السياسات الاجتماعية التي جرى تنفيذها في جميع البلدان. كما بدأت مسألة الحماية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي والمعاشات التي تُمنح لصغار المزارعين في الظهور في عدد من البلدان (مصر، ولبنان، والمغرب، والسودان وتونس).

وقد حددت الدراسة الخاصة بمصفوفة السياسات الزراعية والريفية، التي صُممت وأُعدت من جانب مختلف البلدان، تدابير محددة لدعم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.

فللمرة الأولى في التاريخ الحديث، أشار دستور مصر الجديد، الذي صدر عام 2014، إلى أحقية صغار المزارعين والفلاحين الذين لا يملكون أراضٍ بالحصول على معاشات تقاعدية. وتنص المادة 17 من الدستور على أن «تسعى الدولة لتوفير معاش مناسب لصغار المزارعين، وعمال المزارع والصيادين والعمال غير المنظمين بموجب القانون». وفي ضوء هذا النص الدستوري، أعدت وزارة الزراعة مشروع قانون بشأن تقاعد المزارعين والتأمين ضد العجز والوفاة.

وبات للمزارعين الذين يعملون في أقل من ثلاثة فدادين الحق الكامل بالاستفادة من هذا النص القانوني. ويتم توفير التمويل اللازم من خلال المزارعين، والخزينة العامة للدولة، ووزارة الزراعة، والاتحادات التعاونية الزراعية، والجمعيات الزراعية. وكان من المفترض عرض مشروع القانون على البرلمان قبل نهاية عام 2015[63].

وفي **السودان**، ثمة مطالب آخذة في الظهور تطالب الدولة بأن تسنّ قانوناً جديداً بشأن التأمين الصحي والمعاشات التقاعدية للمزارعين. كما عُقدت مناقشات عامة حول هذه القضايا في جميع بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتشير **تونس** الى أنه على الرغم من الجهود المبذولة والحوافز التي قُدمت في السنوات الأخيرة، من حيث تغطية المخاطر الزراعية المتنوعة، فإن معدل انتشار التأمين بين المزارعين لا يزال منخفضاً. ويُقدر عدد المزارعين المشمولين في التأمين بنحو 7.75 بالمائة فقط من جميع المزارعين التونسيين. لذلك، فالاشتراكات في التأمين الصحي أو التأمين على الحياة أو التأمين التقاعدي لا تزال هامشيةً. إن قضية الحماية الاجتماعية وقوانين العمل والحصول على المعاشات ذات أهمية كبيرة في **لبنان والمغرب**. فهي في الواقع عقبة تحول دون تحسين ظروف المعيشة والعمل في القطاع الزراعي، وتعزيز قيمة العمل الزراعي. وهي تُحدّد جاذبية هذا القطاع، وخاصة للأجيال الجديدة، الأكثر تعليماً وتطلباً.

[63] لم يتم عرض مشروع القانون على البرلمان خلال الجلسات الأخيرة.

توصيات

1. استمرار الدراسات الحالية حول الحصول على الخدمات الاجتماعية، غير الموثقة بشكل جيد حتى الآن.

2. تعزيز العمليات الفردية الحالية (تحويلات الأسر) من خلال إعداد سياسات، وتوفير ضمانات على شكل تحويلات مالية أو عينية مشتقة من سياسات عامة (التأمين والمساعدات الاجتماعية)، إلى جانب إتاحة خدمات اجتماعية وتعليمية يمكن الحصول عليها في المناطق المخصصة للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.

3. وضع سياسات بشأن حصول المرأة على الأراضي وتحويلها باسمها، والحصول على الخدمات الفنية، ودعم بناء شبكة علاقات بين النساء المنخرطات في إنتاج الغذاء وتصنيعه.

4. تحديد قوانين المشتريات العامة التي تصب في صالح بعض جمعيات المزارعين.

5.4 استنتاج مؤقت

أظهرت مراجعة السياسات الزراعية والاجتماعية أن جميع البلدان قيد الاستعراض ركزت أكثر على تشجيع الملكيات والحيازات الكبيرة في ما يتعلق بخيارات تكثيف برامج زراعية محددة. وتم تشجيع إطلاق مبادرات لتأسيس مزارع كبيرة، وتطوير أراض جديدة، وتنفيذ استثمارات خاصة في الزراعة المروية أو تربية الماشية بشكل تجاري، ودعمها على نطاق واسع من خلال السياسات المالية والضريبية. وشُجّعت هذه الخيارات بصورة واضحة في **موريتانيا والمغرب والسودان وتونس**. كما تم اتخاذ تدابير قانونية للحصول على الأرض على شكل امتيازات (في تونس)، أو النقل النهائي للملكية (في المغرب) ضمن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إن حيازة الأراضي تشكل قضية أكثر تعقيداً بالنسبة لمزارعي الحيازات الصغيرة؛ فمعظم أراضي أصحاب الحيازات الصغيرة المتواضعة في حجمها لم تشملها الدراسة، وهي ليست مسجلة كذلك. ونادراً ما يمتلك أصحاب الحيازات الصغيرة سندات ملكية لحيازاتهم تتيح لهم الحصول على قروض، مما يحد من قدرتهم على الحصول على التمويل. وبالتالي فإن إنشاء سجلات الأراضي سيكون الإجراء الأول ضمن سياسات الأراضي.

إن ارتباط صغار المزارعين القوي بأراضيهم لا يمنع تجزئة المزارع بسبب أنظمة الميراث من ناحية، أو بيعها أو تأجيرها لمزارعين آخرين أو شركات زراعية من ناحية أخرى لعدم وجود الموارد المالية. ولم يتم تناول أحد التهديدات الناجمة عن تجزئة الأرض؛ ألا وهو الإفراط في تجزئة الأرض، وتعدد الحيازات الصغيرة ضمن وضع اقتصادي غير مستقر. أما المشكلة الأخرى التي يجب التركيز عليها ومعالجتها، فهي تهميش حيازة المرأة، مع أنها تقوم بدور متزايد الأهمية في إدارة الحيازات الصغيرة وتشغيلها في **مصر ولبنان وتونس**.

وفي نهاية المطاف، فإن نمط التنظيم الاجتماعي للإنتاج المُحدد في السياسات الزراعية الحالية للدول والذي ما زال قيد الاستعراض يبقى مشابهاً للنمط السائد في الشركات الزراعية، باستثناء بعض الاختلافات هنا وهناك. وهذا هو هدف الدعم المالي والمؤسسي والفني؛ إذ يتلقى هذا النموذج الاقتصادي للمنظمات الزراعية الجزء الأكبر من الاستثمارات العامة والخاصة، والدعم المالي والتوجيه الفني من الحكومات.

وفي سياق ضعف التصنيع، وتدني مستوى التنوع الاقتصادي، والتخلف التكنولوجي من جانب المؤسسات التي تعاني اختلالا وظيفياً، فإن التركيز المستمر للمَزارع، الذي يقلل عدد المزارعين من جهة، ويؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والهجرة من الريف من جهة أخرى، ينطوي على مخاطر سياسية واجتماعية كبيرة. تؤدي السياسات الزراعية والريفية إلى صراعات سياسية، وتلك السياسات ليست شاملة، كما أنها ليست كافية للتصدي للتحديات المتعلقة بالتماسك الاجتماعي والمحلي؛ فهي تُظهر وبوضوح الحاجة إلى إعادة التوازن في العلاقة بين الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وزراعة الحيازات الكبيرة.

يجب على التنمية الزراعية، حتى تصبح مستدامةً، أن تخضع إلى إصلاحات هيكلية تنص على إعادة تأهيل المزارع الأُسرية. كما يجب أن تتماشى سياسات الأراضي مع المبادئ التوجيهية غير الملزمة حول الحوكمة المسؤولة للحيازات، والتي تم اعتمادها رسمياً من جانب لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الثامنة والثلاثين (الخاصة) يوم 11 أيار/مايو 2012، وتمت الموافقة عليها من جانب معظم الحكومات الأعضاء في منظمة الفاو[64].

توفر المبادئ التوجيهية غير الملزمة حول الحوكمة المسؤولة للحيازات إطاراً يمكن للحكومات استخدامه عند وضع استراتيجياتها الخاصة وسياساتها وتشريعاتها وبرامجها وأنشطتها. كما أنها تعزز الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع أشكال الحيازة العامة والخاصة والمجتمعية والأصلية والعرفية وغير الرسمية.

سيكون من المستحسن تعزيز قواعد حوكمة الأراضي العادلة بناءً على الجنس، لضمان انخراط النساء والرجال بنفس الطريقة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الزراعية وإدارة الأراضي (4.6).

كما أنها تدعو إلى الحد من التفاوت القائم في توزيع الموارد المادية والمالية لقطاع الزراعة الحديثة.

تتطلب التغيرات الديموغرافية الوشيكة؛ بما في ذلك استمرار نمو سكان الريف والقوى العاملة الزراعية، مراجعة وإصلاحاً شاملين للنموذج الذي تستخدمه الحكومات اليوم كمرجع.

ويجب أن تواجه السياسات الزراعية، وأشكال التنظيم الاجتماعي التي تدعمها، تحديات تغير المناخ، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تدهورت إلى حد كبير، والأمن الغذائي ومكافحة الفقر في الأرياف. وتُظهر التجربة أنه عند حصول الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على الدعم المناسب من الاستثمارات السياسية والعامة، تصبح لديها القدرة على المساهمة الفعالة في تنمية الزراعة المستدامة وتنشيط المناطق الريفية.

وفي نهاية المطاف، يمكن للتوازن الجديد الذي تحقق أن يعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي لبلدان المنطقة.

64 http://www.fao.org/nr/tenure/voluntary-guidelines/en/

الجزء الخامس

5 التوصيات والاستنتاجات النهائية

بعد أن تضاءل اهتمام شركاء التنمية والبلدان نفسها بالزراعة منذ ثمانينيات القرن المنصرم، تجدّد الاهتمام بهذا القطاع في أعقاب أزمة الغذاء خلال العامين 2007-2008، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى القلق الذي بات يلف قضية الأمن الغذائي والتزويد. فقد تم التركيز على هذا النوع من الزراعة خلال السنة الدولية للزراعة الأُسرية عام 2014، والذي ينطوي في الغالب على المزارع الصغيرة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معظم الاستثمارات والاهتمام السياسي ما زال يتركز على الزراعة الرأسمالية واسعة النطاق. لا تشكل منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا استثناءً، بل على العكس، أظهرت دراستنا اهتماماً قليلاً بالمزارع الأُسرية الصغيرة، وهي بشكل عام غير معروفة ولا تتلقى اهتماماً كافياً، باستثناء بعض البلدان؛ إذ يتم النظر لها من منظور الحد من الفقر في المناطق الريفية مثل (المغرب، مصر بشكل جزئي وتونس). وعند وضع سياسات محددة، يصبح التنفيذ الملموس في كثير من الأحيان مشكلة بسبب نقص الموارد على أرض الواقع.

ومع ذلك، وبعد مرور نحو عقد على أزمة الغذاء، لم يعد الأمن الغذائي القضية العالمية الرئيسية الوحيدة، ولكن الأمن بشكل عام والعمالة وتغير المناخ والنزاعات، والهجرة الناجمة عن تدهور الأوضاع المعيشية خاصة في المناطق الريفية والمهمشة. تأثرت منطقة البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص بهذه المشاكل، بل لعلها كانت المنطقة الأكثر تأثراً بهذه الظواهر في العالم، بصورة مباشرة وغير مباشرة، لأنها تستضيف مهاجرين من منطقة الساحل الأفريقي أو الشرق الأوسط، ممن سبل حياتهم عرضة للخطر في بلدانهم.

إن أحد ردود الفعل السياسية طويلة المدى لهذه المشاكل هو زيادة الدعم للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، وتطوير سبل العيش اللائق في المناطق الريفية. ولم تعد الفكرة تتمحور فقط حول تعزيز الإنتاجية الزراعية لزيادة توافر المواد الغذائية واحتياطات النقد الأجنبي عبر زيادة الصادرات، ولكن أيضاً حول تأمين الوظائف وفرص الدخل الكريم لملايين الناس، لتفادي الهجرة الداخلية والخارجية، واليأس والتطرف والصراعات. يوفر الحد من الفقر في الريف فرصاً، ليس في ما يتعلق فقط بإنتاج الغذاء، (الذي عادة ما تتمحور السياسات الزراعية حوله)، بل أيضاً في تأمين فرص العمل والحفاظ عليها خاصةً بالنسبة للشباب، واستخدام الأراضي والخدمات البيئية ذات الصلة.

رغم أن المزارع الأُسرية الصغيرة غالباً ما تبدو أقلية من حيث الأراضي الزراعية، إلا أنها تشكل غالبية المزارعين وسكان المناطق الريفية في جميع البلدان قيد الاستعراض، وخاصة في البلدان التي لم تبدأ بعد تحولها الهيكلي مثل (موريتانيا، والسودان، ومصر إلى حد ما). ومع ذلك، هل تملك الحكومات رؤية استراتيجية طويلة الأجل بشأن وضع هؤلاء الناس في المجتمع؟ قد يختلف هذا الوضع بالاعتماد على بيئة الاقتصاد الكلي ومرحلة التحوّل الهيكلي، حيث تجد البلاد نفسها في منعطف حرج.[65] إن هذا التحوّل الهيكلي مستمر في جميع البلدان قيد الاستعراض، رغم اختلاف مراحله في ما بينها، ترافقه تغيرات في الأنماط الاجتماعية (تحضُّر، تعليم أفضل، نماذج ذكورية معقدة، تطلّعات جديدة للشباب)، والتي تشهد تسارعاً في بعض الأحيان. تهدف السياسات إلى دعم التغيير الهيكلي من خلال الحد من تأثيره السلبي على المجتمع ككل وعلى البيئة. تظل مكانة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق عظيمة في معظم الدول التي شملها الاستطلاع (ربما باستثناء **لبنان**، رغم أن اللاجئين يشكلون ضغوطاً على القطاع الزراعي)، وذلك من حيث عدد الأشخاص المعنيين، والمزارع التي يمثلونها، لكنها تكاد تكون غير موجودة على الساحة السياسية. ومع ذلك، يمكن لهذه الزراعة أن توفر حلولاً للتحديات الجسيمة التي يواجهها العالم اليوم، خاصة في ما يتعلق بالتوظيف.

وقد أثبتت هذه الدراسة الحاجة الماسّة لاختيار نماذج تشجع على إيجاد فرص عمل لائقة (مع زيادة الإنتاج وتقليل المشقة في الوقت نفسه)، وتحسين مستوى دخل صغار المنتجين.

[65] انظر «التوقعات الاقتصادية الأفريقية» على الرابط http://www.africaneconomicoutlook.org/en/ والقسم الخاص بـ«التنمية الإقليمية والدمج المكاني» http://www.africaneconomicoutlook.org/en/outlook/regional-developmentand-spatial-inclusion/

لقد بيّنا أن هنالك نقصاً في الحقائق والبيانات، التي تميّز تطور الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وترصده. ولم تَنتج هذه العيوب بسبب نقص الموارد اللازمة لتنفيذ التعدادات والمسوحات الإحصائية فحسب، ولكن أيضاً بسبب عدم إعطاء اعتبار وتمثيل واقعي لدور هذه الأطراف، التي غالباً ما تكون مهمشةً في المجتمع؛ وبالتالي فمن الصعب تقييم الأثر المحدد للسياسات على هذه الفئة من السكان. وبشكل عام، يمكننا القول إن السياسات الحكومية الحالية بالكاد تعترف بأهمية المزارع الاسرية الصغيرة في هذه المنطقة. وعندما يحاولون، أو عندما حاولوا تقديم الدعم لهم، فقد كان الأمر ينصب على تضمينهم في الخطط الاستراتيجية الرامية للحد من الفقر، أو استراتيجيات «التحديث» لزيادة الإنتاج الزراعي ذات النتائج المتفاوتة. وحظيت مشروعات التنمية الفردية (التي نفذت إما بدعم من الجهات المانحة أو بدونه) بنجاح على المستوى المحلي، ولكن انتشارها على نطاق واسع واستدامتها لا يزالان قيد البحث. إن مفهوم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق هو ما ينبغي إعادته الى مركز الاهتمام السياسي؛ إذ علينا أن نعتبر ان الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، ليست وظيفة أو نشاطاً يهدف لمجرد الإنتاج فحسب، وإنما أسلوب حياة، ونظاما متعدد الوظائف، حتى في أصعب المناطق حيث تحافظ على حياة الأسر (أو بقائها).

وعلى صعيد آخر، بيّنت الدراسة تزايد القيود الخارجية المفروضة على الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. إن ندرة الموارد الطبيعية، وعلى رأسها المياه، وصعوبة الحصول على الأراضي، وتقسيم الأراضي والجفاف، والأحوال الجوية السيئة، هي عوامل تغيّر عالمية. ومن المتوقع تزايد حدة هذه القيود، جنباً إلى جنب مع تأثير نمو السكان. إن لصمود المزارع الأُسرية الصغيرة حدوده، على الرغم من أهميته. وبالتالي، فنحن بحاجة إلى اعتماد نهج شامل وطوعي وإيجابي، إذا أردنا على الأقل تعويض هذه الضغوط المتزايدة، والتي تهدد بقاء المَزارع الأُسرية في بعض الأماكن. لذا وفي سبيل تجنب انتشار الفقر في المزارع الأُسرية الصغيرة في دول منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فنحن بحاجة إلى سياسات شاملة واستراتيجيات منسّقة، تتمحور حول الأشخاص، وتركّز على أنظمة العمل والمسوّغات. يجب أن تكون هذه السياسات موجّهة في المقام الأول نحو دعم سبل العيش وظروف المعيشة. ويجب أن تعزّز المبادئ التوجيهية تنويع فرص العمل في المناطق الريفية، وبناء نظم غذائية إقليمية وسياسات حماية اجتماعية لتشجيع تناقلها بين الأجيال.

لاحظنا في الآونة الأخيرة ومن خلال مسوحاتنا الوطنية، انتشار بعض التوجهات في المجتمع والتي غيّرت من أنظمة الأسرة، وأثرت على الزراعة. إننا نلاحظ انعدام اهتمام الأجيال الشابة بالزراعة التقليدية، وخاصة في البلدان التي قطعت شوطاً متقدماً في تحولها مثل (لبنان، والمغرب، وتونس أو حتى مصر). يرتبط نقص الاهتمام هذا جزئياً بمستوى تعليم الشباب، وهو آخذ في الارتفاع بشكل عام؛ حيث يرفض هؤلاء الشباب العمل في نفس الظروف القاسية والأجور المنخفضة، كما كان الحال مع آبائهم وأمهاتهم.

تشمل التوصيات المقُدمة خلال حلقات العمل الوطنية، التي عقدت كجزء من الدراسة، مقترحات مشتركة تدعو لاعتراف أفضل بالزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وتقديم الدعم لها. إن هذه التوصيات متشابهة بشكل عام، وذلك على الرغم من اختلاف سياقاتها؛ فهي تركز على الأفراد والأسر، على النقيض من الطرائق التي تُعطي الأولوية لنظم الإنتاج والإنتاج الزراعي. ورغم وجود اقتراحات محددة في بعض البلدان، إلا أنه يمكن تقسيم الجوهر الأساسي لتلك التوصيات الى ستة محاور. ونعرض لاحقاً ملخصاً، يستعرض كافة التوصيات الوطنية في جدول مفصل في الملحق 10. كما تم إيجاد روابط مع التوصيات المؤقتة الواردة في الأجزاء السابقة من هذه اللمحة العامة المُصنفة حسب الموضوع، وتقديمها مجدداً بالتفصيل أدناه. يُستحسن مراقبة وضع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وتحولاتها، فضلاً عن تنفيذ هذه التوصيات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، حتى تصبح معياراً للبلدان، ومراقبة تنفيذ السياسات الوطنية وتسهيل إطلاق حوار بين مختلف أصحاب المصلحة على المستوى فوق القطري.

تهدف التوصيات إلى تعزيز بعض أو جميع العوامل التي تسهم في تعزيز صمود الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق (والحد من ضعفها) من جهة، وتعزيز إمكانيات تطويرها من جهة أخرى. إن المفاضلة بين هدفي السياسات هذين تقتصر على الحكومات، وتعتمد على الإطار الوطني أو الإقليمي.

التوصيات الوطنية مدرجة في الملحق 10. وكما هو مبين في القسم 2.1.2.2 من هذه اللمحة العامة، تهدف الإجراءات التي يتعين تنفيذها إلى تغيير بعض الخصائص الفردية للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة، بناءً على أدق تشخيص ممكن، وعلى تحديد مسار التأثير لتعزيزه و/أو تحويله، بالإضافة إلى أنماط التشغيل، والأشكال الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإقليمية من المنظمات (الجمعيات، وما إلى ذلك) التي تدعمها.

هذه هي الإجراءات المقترحة على مختلف مستويات نموذج الهيكل والعمل والأداء وقطاعاته بهدف تغيير ظروف التشغيل للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة.

كما أنها ستحقق مزيداً من المعرفة والمعلومات بهدف تغيير نظرة الأطراف المؤسسية والجهات المانحة، ومعاهد البحث والتطوير في تعاملاتهم مع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق (الدور السيادي للإحصاءات العامة، وما إلى ذلك)، وتشجيعهم على تطوير سياسات تناسب هذا النوع من الزراعة.

وكما ذكرت منظمة الفاو بشأن الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق: «على الصعيد الوطني، ثمة العديد من العوامل الرئيسية لنجاح تطوير الزراعة الأُسرية، مثل: الظروف الزراعية البيئية والخصائص الإقليمية؛ والسياسات البيئية؛ وإمكانية الوصول إلى الأسواق؛ والحصول على الأراضي والموارد الطبيعية؛ وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا وخدمات الإرشاد؛ والحصول على التمويل؛ والظروف الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتوفر التعليم المتخصص وغيرها». يمكن وضع هذه العوامل العامة في ست مجموعات كبرى متّسقة، ومتصلة بالأنشطة التي سيتم تنفيذها بعد مسارات التأثير المتنوعة، التي ينبغي تقييم نهجها مسبقاً (مسار السببية أو العلاقة)، وتكييفها مع البيئة الوطنية ودون الوطنية. ولذلك، ينبغي على بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تسعى إلى تطوير هذا النوع من الزراعة أن تؤطر التوصيات التالية من أجل وضع خطة عمل محددة.

التوصيات:

1. الأدوات الإحصائية والمنهجيات والأدلة للوصول إلى فهم أفضل لمساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وخصائصها وتقييمها وقياسها وتمثيلها

ينبغي أن تقوم السياسات الزراعية على إجراء تقييم دوري لوضع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وتنوعها من أجل تحديد السياسات ذات الصلة وتحسينها وتعديلها. وفي سبيل القيام بذلك، من الضروري فهم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بشكل أفضل وإدراكها على الصعيد الوطني ودون الوطني.

توصية 1.1. ضمان استقرار التعريف الوطني للمَزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة مع مراعاة المعايير التي تتجاوز اعتبارات مجرد الحجم (الرقعة الزراعية المستغلة) والاعتراف بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية.

توصية 1.1.1. توثيق أفضل للدخل الإجمالي والقدرة الاستثمارية للأسر بشكل خاص.

توصية 2.1.1. توثيق أفضل لبُعد الأنشطة المتعددة ودور الزراعة في نظم الأنشطة (أي الدخل الزراعي والإضافي، ووقت العمل ذو الصلة وتقسيم العمل).

توصية 2.1. إدراج تعريف الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في الإحصاءات الوطنية كوحدة اقتصادية واجتماعية، ومتابعة ديناميكاتها التشغيلية من خلال التعدادات والمسوحات الزراعية المنتظمة. تطوير أدوات المسح، وأطر أخذ العينات، وسجلات قطع الأرض الرسومية، والأساليب الإحصائية للرصد والتقييم المتقدم (تحليل متعدد المتغيرات) جنباً إلى جنب مع تعزيز القدرات الإحصائية للخدمات ذات الصلة.

وينبغي أن تتضمن البيانات خصائص الأسر، وقدرتها على الوصول إلى الأسواق (بشكل مستقل/معتمد مقارنة بالتصدير والاستيراد في السوق)، والحصول على المدخلات (الأرض والمال)، وأشكال العمل ومستوى إحلال العمالة مع رأس المال المادي، والحصول على التمويل، وحيازة الأراضي والتنوع وأشكال التكامل بين نظم الزراعة أو تربية المواشي، وما إلى ذلك. وينبغي كذلك إيلاء تركيز خاص على الدخل وفرص العمل (المباشرة وغير المباشرة، والأنشطة المتعددة). يجب أن نكون قادرين على تفصيل بعض المتغيرات الأساسية (إجراءات نطاق التشغيل) لكل فرع من فروع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وغيرها حسب الجنس (على المستوى الفردي). وينبغي أيضاً أن يؤخذ النطاق الإقليمي والحصول على الموارد الإقليمية (الموارد والخدمات الحيوية المناخية) بعين الاعتبار (إطار المُخصصات الزراعية).

توصية 1.2.1. استخدام النموذج النظري الخاص بنموذج الهيكل والعمل والأداء لعمليات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق والأسر الزراعية لاستنباط نظام مؤشرات.

توصية 2.2.1. تعزيز إيجاد بعض مؤشرات نموذج الهيكل والعمل والأداء في ما يخص العمل المؤقت أو الدائم في المزارع (حيث إن مدة العمل في المزارع هي واحدة من أهم مؤشرات حساب إنتاجية العمل) وتوزيعه ضمن الأسرة، بين الرجال والنساء، وتبعاً لمختلف فئات المحاصيل والحيوانات، فضلاً عن مدة ومستوى الأجر الذي يتم تحصيله من العمل المؤقت والدائم خارج المزرعة والمرتبط بأنشطة متعددة (وهو من مؤشرات حساب إيرادات الأسر المُجمعة وإنتاجية العمل) وتوزيعه داخل الأسرة.

توصية 3.2.1. تطوير أنظمة إجراء مسوح الأسر الريفية لتقييم أدائها متعدد الأوجه، وأساليب عملها وزيادة دخل صغار المزارعين مقارنة بالنماذج الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار التنقّل (العمل العائلي والتدفقات النقدية والتحويلات المالية من المهاجرين، وما إلى ذلك).

توصية 4.2.1. تطوير مراصد للعمالة الريفية والزراعية (الإقليمية والوطنية) – باستخدام منهجية مشتركة مع منظمة العمل الدولية.

توصية 5.2.1. تطوير منهجيات وأدلة قياس وقت العمل الزراعي من خلال تحسين المعرفة بأوقات العمل، ترتبط مع مستوى المكننة وإشراك مختلف أفراد الأسرة في المزارع الصغيرة وعامليها مدفوعي الأجر، حسب نوع المحصول ومرحلة الإنتاج في التقويم الزراعي.

توصية 6.2.1. تمييز مشقة العمل في المزارع لتوفير المعلومات لوضع خطط مكننة تم بحثها بشكل جيد، وتحديد أهمية تكييفها مع نوع الأرض وهدف استقطاب الأجيال الشابة إلى الزراعة.

توصية 7.2.1. تطوير منهجيات وأدلة قياس وقت العمل لتسويق إنتاج المزرعة وتصنيعه (البيع المباشر)، بالإضافة إلى العمل الزراعي.

توصية 8.2.1. تطوير منهجيات ونظم مرجعية لتوصيف الأنشطة والوظائف الثانوية (الأنشطة المتعددة) وقياسها بشكل أفضل.

توصية 9.2.1. تفصيل إحصاءات عمل الأسر الزراعية حسب الجنسين، نظراً للدور الهام الذي تلعبه المرأة في هذا النوع من الزراعة.

توصية 10.2.1. تفصيل إحصاءات عمل الأسر في المزارع ذات الأنشطة المتعددة (التوظيف الثانوي للأسر الزراعية) لكل نشاط على أساس تصنيف النشاط الاقتصادي المعروف، نظراً للدور الهام للأنشطة المتعددة.

توصية 11.2.1. تطوير نظم مُحاسبة زراعية مصممةٌ خصيصاً للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق من أجل تحديد الدخل الزراعي وحسابه بشكل أفضل.

توصية 3.1. إجراء دراسات قصيرة ومتوسط الأجل وتشجيع إجراء البحوث من أجل تطوير المعرفة حول الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، وتمثيل تنوع فئات الزراعة (ولا سيما من خلال التحليلات الإحصائية متعددة المتغيرات، والتقييمات والأنماط متعددة المعايير).

توصية 1.3.1. تشجيع استخدام الطرق متعددة المتغيرات عند تحليل البيانات الزراعية والاجتماعية والاقتصادية، بغية إنتاج أنماط تصنيف وظيفية في مجملها، والتي تصف مجموعات فرعية من الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على أساس متغيرات مثل الهيكل والعمل والأداء متعدد المعايير، عندما يكون متاحاً.

توصية 2.3.1. إيجاد تمثيل أكثر تنوعاً لمناطق الزراعة وفئاتها، من أجل التعرف على مختلف أنواع الحيازات الزراعية للأراضي، وتسليط الضوء على مساهماتها في مختلف القطاعات وتحديد أهمية الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بشكل أفضل من خلال تنوعها (الأنواع الفرعية) في الأراضي ذات الصلة، والمناطق الخاصة التي تمثل مستويات محددة من الحوكمة أو التي تم تكييفها مع سياسات موضوعية أو متعددة القطاعات.

توصية 3.3.1. تطوير «خطط إقليمية متجانسة» و«خطط ريفية» تتناول تطوير المدن (والقرى) متوسطة الحجم لتحقيق التنمية الإقليمية متعددة الأقطاب، التي تضمن بدورها تنويع فرص العمل للاعبين متعددي الأنشطة.

توصية 4.3.1. تفصيل الإحصاءات والمؤشرات العالمية لأنواع الحيازات الزراعية المتنوعة، لتمكين عقد مقارنة بين النماذج الزراعية بناءً على معايير بيئية زراعية، من خلال استخدام أساليب التقييم متعدد المعايير، الذي من شأنه أن يُكمّل تلك الموجودة بالفعل في القطاعات (تحليل دورة الحياة).

2. المؤسسات (العامة أو الخاصة أو المختلطة)، والحوكمة والسياسات العامة

في سبيل إعادة تأهيل القطاع الزراعي وجعله أكثر جاذبية، يجب منح الأولية لسنّ تشريع ينظم وضع المزارع حيث لا توجد تشريعات، والاعتراف بصغار المزارعين ومساهماتهم على المستوى الوطني. ومن الضروري كذلك إطلاق مجموعة من السياسات والتدابير التي تركز على صغار المزارعين، والتي تستفيد من وجود مؤسسات عامة قوية ومن مشاركة أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار.

توصية 1.2. الاعتراف بالزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وتحديدها في الأحكام القانونية والتنظيمية، نظراً لدورها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي، ومنحها وضعاً خاصاً. فمن خلال وظائف الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق المتعددة؛ فإنها قادرة على مواجهة التحديات الحالية، ما يؤهلها للاستفادة من وجود بيئة مؤسسية مناسبة. كما ينبغي الاعتراف بالحقوق الاجتماعية للمزارعين، وخاصة أولئك الأكثر ضعفاً (أصحاب الحيازات الصغيرة)، بشكل رسمي من جانب المجتمع.

توصية 2.2. أن تكون أكثر مراعاة وتولي مزيداً من الاهتمام لصغار المزارعين الذين لا يتمتعون سوى بتمثيل ضعيف في الهياكل التمثيلية لمهنة الزراعة وفي النقابات الزراعية. إن تمثيل صغار المزارعين في المؤسسات العامة هو المفتاح لنجاح البرامج التي أطلقت لصالحهم. وينبغي النظر في مشاركة ممثليهم في وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج المواتية عند تصميمها، وأن تستمر مشاركتهم طوال الدورة، من خلال الآراء والمقترحات، ورصد التأثير والمناقشات التي تُجرى حول التغييرات الواجب اتخاذها. وينبغي على الحوكمة الرشيدة للمناطق أن تُشرك جميع أصحاب المصلحة المحليين في نهج تشاركي لاتخاذ القرارات بشأن مستقبلهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي إنشاء أو دعم منتديات الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل معالجة قضايا الأمن الغذائي، والتنمية الإقليمية، والنمو الاقتصادي، واختيار أن يتم إحداث التطورات أو الاستثمارات على المستوى المحلي. إن كفاءة أي سياسة تكمن في نوعية الأدوات المستخدمة، وتكيّفها مع ظروف التنفيذ ومناقشة جميع الترتيبات السابقة مع الجهات المعنية. كما يجب إيجاد أطر قطاعية (للإدارة المشتركة) أو أطر تفكير إقليمية ومتعددة لأصحاب المصلحة.

توصية 3.2. دعم إنشاء وتعزيز منظمات صغار المزارعين، وتشجيع إيجاد الأدوات والمنهجيات الجماعية (مثل الإعداد التعاوني لاستخدام المعدات وتوفير البذور والتسويق الجماعي للمنتجات ومنظمات المنتجين، والنقابات العمالية، وما إلى ذلك). إن من شأن هذه الإجراءات الجماعية أن تعزز كفاءة منشآت الإنتاج الأسري صغير النطاق وقدرته التنافسية، والحد من الاختلالات في ما يتعلق باللاعبين الاقتصاديين الكبار، وضمان تمتع الأسر الزراعية الصغيرة بوفورات الحجم دون الحاجة إلى اللجوء إلى التكثيف، وخاصة تكثيف الأراضي. يجب أن تشجع الحوافز والمساعدة المالية والفنية والإدارية كافة أشكال تجميع الموارد المتاحة لصغار المنتجين، فضلاً عن تعزيز جمعيات أو اتحادات المنتجين. وسيكون من الضروري أيضاً بناء قدرات جمعيات المزارعين هذه بحيث تكون قادرة على تمثيل هذه الفئات في الأوساط السياسية (انظر توصية 2.2).

توصية 4.2. الاعتراف الرسمي بالحقوق الاجتماعية للمزارعين، ولا سيما حقوق المزارعين الأكثر ضعفاً (صغار المزارعين)، ووضع تدابير حماية اجتماعية لصالح صغار المزارعين وأُسرهم، والتي من شأنها أن تقلل من مستوى الفقر وتعزز من قدرة الأسرة على الصمود. ويجب أيضاً تنفيذ أدوات مثل التأمين الصحي والتأمين في مكان العمل والمعاشات التقاعدية وشبكات الأمان الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفاً (أصحاب الحيازات الصغيرة وأفراد أسرهم). وسيكون من المستحسن مراجعة، وربما تعديل، سياسات الدعم الحالية التي تستهدف المزارعين الضعفاء من أجل تقييم أثرها وكفاءتها. وعلاوة على ذلك، يوفر الدعم المقدم لأنظمة التأمين الزراعي (العامة أو الخاصة) الحد الأدنى من الحماية لدخل المزارعين، خاصة لأن الغالبية تعتمد على عوامل المناخ في الزراعة البعلية. كما ينبغي أن تضمن نظم ضمان الأموال العامة أو المشتركة تسهيل الحصول على هذه البرامج التأمينية، وعلى نظم الائتمان التي تصب في صالح صغار المزارعين.

توصية 5.2. الاستثمار في المناطق الريفية والمزارع الأُسرية الصغيرة؛ إذ ينبغي أن تستهدف الاستثمارات العامة المناطق الريفية لجعلها أماكن جذب لكي يعيش الناس فيها، مع توفير البنية التحتية الأساسية والخدمات العامة الحيوية (مثل الصحة، التعليم، وما إلى ذلك). وينبغي على الجهات المانحة والحكومات تكريس جهد واهتمام خاصين للمناطق الأكثر تهميشاً من أجل التخفيف من حدة الفوارق الإقليمية.

توصية 6.2. تعزيز المؤسسات العامة المُخصصة للزراعة (مثل الإحصاءات، والحماية الاجتماعية، والمالية، والإرشادية، والتدريبية، والبحثية، وإدارة الأراضي وإدارة المياه)، كشرط أساسي لدعم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. إن تنفيذ أي سياسة محكوم عليه بالفشل في ظل غياب الكيانات التشغيلية.

توصية 7.2. تعزيز تشريعات أراض وسياسات وحوكمة مواتية يمكنها تحسين هيكل الحيازات وسلامتها، من جهة، ومعيشة صغار المزارعين وأسرهم من جهة أخرى. إن تفتيت الأراضي الزراعية، وعدم تأمين الملكية وحقوق الميراث تشكل تحديات رئيسية تعيق الاستثمار وتحد من إمكانية زيادة الإنتاجية. ولذلك، ينبغي النظر بحقوق المستخدم (لموارد الغابات، على سبيل المثال) والأراضي الجماعية. كما ينبغي أن تتّبع سياسات الأراضي التي جرى الترويج لها «المبادئ التوجيهية الطوعية الخاصة بالحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات»، التي أعدتها لجنة الأمن الغذائي العالمي، والتي اعتُمدت رسمياً في الدورة الثامنة والثلاثين (الخاصة) التي عقدت في 11 أيار/

مايو 2012. وسيكون من المستحسن تعزيز قواعد حوكمة الأراضي العادلة القائمة على الجنس لضمان المساواة في مشاركة النساء والرجال في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المزرعة وإدارة الأرض أو ملكيتها.

توصية 8.2. الأخذ بعين الاعتبار النطاق الإقليمي ومميزة السياسات حسب الأوقاف وديناميات المناطق داخل نفس البلد، واستحداث برامج التخطيط الإقليمي كأداة للحوكمة على المستوى المحلي.

3. إنتاجية الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وكفاءتها

عادة ما يتم التعامل بشكل جيد مع قضايا الإنتاجية الزراعية في السياسات الزراعية، التي تمنح الأولوية للوظيفة الإنتاجية للمُزارع. ومع ذلك، يتم تسليط الضوء على الأنشطة المتعددة للمزارعين في الأسر الصغيرة، والذي من المرجح أن يشوّه أرقام إنتاجيتهم. لذا فمن المستحسن حساب هذه الإنتاجية ليس بالضرورة من خلال المساحات المزروعة، بل من خلال الوقت الذي يقضيه صغار المزارعين وأسرهم في حيازاتهم. ويبدو أن حصة الأنشطة المتعددة التي تقوم بها الأسر الزراعية الصغيرة في البلدان الستة قيد الاستعراض مرتفعة.

توصية 1.3. مراجعة سياسات ولوائح دعم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وتعديلها، والتمييز بشكل واضح بين صغار المزارعين الذين يعملون بدوام كامل في مزارعهم وأولئك الذين يعملون لدعم أنشطة أخرى مدرة للدخل.

توصية 2.3. توفير بعض الاستقرار الاقتصادي لصغار المزارعين (من خلال محاربة التضخم في أسعار المدخلات والمعدات والخدمات، وتحقيق الاستقرار في الدخل).

توصية 3.3. تسهيل حصول صغار المزارعين على المعرفة والأساليب الزراعية وتبادل المعارف ونشر نتائج البحوث والمعرفة التقليدية. ويجب على الحكومات كذلك أن تستثمر المزيد من الأموال في مجال البحوث الزراعية وخدمات التدريب والإرشاد المهني، ونقل الابتكارات التي تستهدف الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. ويكمن الهدف من ذلك في تعزيز إنتاجية صغار المزارعين من جهة، وتبني ممارسات مستدامة من جهة أخرى.

توصية 4.3. تسهيل حصول صغار المزارعين على عوامل الإنتاج والمواد والموارد الطبيعية (المياه والأراضي الزراعية على وجه التحديد، فضلاً عن الموارد المالية. إن الحصول على الموارد هو البعد الحاسم وذو الأولوية من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لصغار المزارعين.

توصية 1.4.3. ينبغي إيلاء قضايا الحصول على الأراضي والتوريق والنقل اهتماماً خاصاً. كما أن تجزئة الأراضي بشكل مفرط والحيازات الصغيرة المتعددة في أوضاع اقتصادية غير مستقرة يشكل تهديداً نادراً ما تُعالجه سياسات دمج الأراضي.

توصية 2.4.3. وفي ما يخص الحصول على الموارد المالية، يمكن استكمال الاستثمارات الأُسرية من خلال الاستثمار العام غير المباشر (في الهياكل الإدارية والخدمات)، وتقديم القروض المدعومة، وضمانات القروض، والقروض الصغيرة، بما في ذلك الكفالات وسُلف الحصاد، وحلول مالية مبتكرة وقروض من جهات مانحة، وما إلى ذلك.

توصية 5.3. تشجيع جميع أشكال تجميع الموارد المتاحة لصغار المنتجين وتشجيع جمعيات أو مجموعات المنتجين لتعزيز قدرتهم التنافسية. وتطبيق نماذج الهيكلة، والزراعة الجماعية، وتناوب المحاصيل بناء على احتياجات مجتمعات المنتجين المحلية وطلب الأسواق الاستهلاكية. وتهدف هذه التجمعات لجعل مجموعات المزارعين أكثر كفاءة من حيث الإنتاج وتسويق المنتجات، وأن يزيد تأثيرهم في سلاسل القيمة.

توصية 6.3. إيلاء مزيد من الاهتمام للقطاعات الحيوانية؛ من خلال دعم منظمات مربي الماشية وقدراتهم، وتطوير مصادر لتمويل شراء المواشي وزيادة الاستثمارات (في النظم الصحية، وتقديم المشورة في إدارة القطيع، وما إلى ذلك) لتطوير هذا القطاع. إن كثيراً من صغار المزارعين يعملون في تربية الماشية، ولكن يكون انعكاس هذا النشاط في السياسات الزراعية ضعيفاً في بعض الأحيان، وخصوصاً عندما ينطوي على أساليب تربية الحيوانات على تحركات استثنائية أو منهجية (الانتجاع). وينبغي وضع سياسات وسبل مراقبة جرى تكييفها، لا سيما في المناطق التي قد تنشأ فيها نزاعات بين الرعاة والمزارعين بسبب التنافس على استخدام الأراضي.

4. نظم الأغذية الزراعية المستدامة، والملكية الإقليمية، وارتباط الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بالأسواق وسلاسل القيمة

تشمل النظم الغذائية جميع اللاعبين والوظائف المرتبطة بتصنيع المواد الغذائية، بدءاً من الإنتاج وانتهاءً بالاستهلاك، والتي تشمل (موردي المدخلات الزراعية والمزارعين والمصنعين والتجار والوسطاء والموزعين والمستهلكين، وما إلى ذلك). وينبغي وضع تصور لمثل هذه الأنظمة بطريقة متكاملة ودعمها، من أجل تمكين التنمية المستدامة عن طريق التكيف مع احتياجات المستهلك، ومتطلبات الأسواق، وشبكات التوزيع من جهة، وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات العالمية من جهة أخرى. كما ينبغي أن يُوصى بالنظم الغذائية المؤقلمة، لأنه من المحتمل أن تحافظ على حصة أكبر من القيمة المضافة على المستوى المحلي.

توصية 1.4. دعم التنويع الاقتصادي من أجل إيجاد بيئة مواتية للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، وفرص للشباب على المستوى المحلي، وذلك من خلال ربط الوظائف الخدمية بالزراعة والتصنيع على نطاق صغير والتجارة، وتشجيع الحرف اليدوية، واستئجار المواد والمعدات، وما إلى ذلك.

توصية 2.4. تعزيز القيمة المضافة في القطاعات من خلال طرق التصنيع المناسبة واستخدام أفضل للمنتجات الزراعية الثانوية.

توصية 3.4. دعم جهود إيجاد القيمة في سلاسل القيمة المحلية من خلال تطوير العمليات ذات الصلة بالإنتاج الزراعي (توريد المدخلات والتخزين والتجفيف والتصنيع والتسويق). كما يمكن تحديد مبادرات مبتكرة لإيجاد سلاسل قيمة (قصيرة) مؤقلمة، ونشرها على نطاق أوسع.

توصية 4.4. دعم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق من خلال توفير منافذ بيع مُميزة؛ من خلال المشتريات العامة (المقاصف المدرسية والمطاعم المجتمعية، وما إلى ذلك)، وتسهيل الحصول على عقود حكومية لشراء منتجات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، وتصميم مواصفات تصب في صالح المنتجات المحلية لصغار المزارعين. وإلى جانب ذلك، قد يتيح اللجوء إلى نظم إصدار الشهادات/وضع العلامات على منتجات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق المجال أمام جميع المستهلكين للحصول على مردود أفضل مقابل جودة المنتجات (من خلال الشهادات، ووضع العلامات والتتبّع، والدلالة لبلد لمنشأ والمنتجات المحلية، وما إلى ذلك). ويمكن التوصّل إلى زيادة قيمة المنتجات المحلية،

ومنتجات الزراعة العضوية أو من خلال المؤشرات الجغرافية، التي غالباً ما تنشأ عن الحيازات الصغيرة، من خلال نظم إصدار الشهادات ووضع العلامات. وقد تلجأ الحكومات لتعميم هذه النظم على المستوى الوطني، من خلال البناء على ما هو موجود على المستوى الإقليمي أو الدولي.

توصية 1.4.4. الترويج للمنتجات التقليدية التي تُنتَج بشكل رئيسي من جانب الحيازات الصغيرة، والتي تشمل المنتجات المتخصصة ذات القيمة العالية، بغية الحفاظ على الطلب وزيادته. وفي الحقيقة، فإن نوعية المنتجات التقليدية التي توفرها الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق غالباً ما لا تحمل علامات أو شهادات أو أي دلالات أخرى تشير إلى جودتها، والتي قد تُفيد التنمية الإقليمية والاقتصاد المحلي أيضاً. ويمكن تشجيع هذه الإجراءات على المستوى الوطني أو حتى على المستوى الدولي (من خلال تصدير المنتجات المتخصصة).

توصية 2.4.4. تطوير سياسات للتوعية الغذائية (في المدارس وفي وسائل الإعلام الحكومية) تمنح قيمة أكبر للمنتجات المحلية، وتدعم اتّباع نظام غذائي متنوع وتعزز مبادئ التغذية السليمة. ويمكن أيضاً تنظيم حملات اتصالات/تسويق والوصول التفضيلي للأسواق العامة وتمويلها من جانب الحكومة.

توصية 5.4. المساعدة في ربط المزارع الأُسرية الصغيرة بالأسواق (المحلية والوطنية وحتى الدولية)، عن طريق الاستثمار في البنية التحتية (مثل النقل والجمع والتخزين أو التصنيع)، وتسويق نظم المعلومات (أي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهواتف المحمولة، وما إلى ذلك)، وعن طريق تشجيع تبادل الخدمات التسويقية. كما ينبغي تنظيم التعاقدات الزراعية بحيث لا تؤثر على مصالح الضعفاء.

توصية 1.5.4. إشراك منظمات وسيطة لتقديم المساعدة والخدمات لسلاسل القيمة القصيرة القائمة من جهة، وتطوير سلاسل قيمة جديدة من جهة أخرى، توفر بدورها فرص عمل دائمة أو وظائف موسمية غير مباشرة، بما في ذلك خدمات الإرشاد الخاصة.

توصية 2.5.4. تطوير البنية التحتية الريفية (بما في ذلك البنية التحتية الرقمية) لتوفير بيئة من شأنها أن: (أ) تُمكّن من تنظيم سلاسل القيمة بطريقة تربط الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في المناطق الريفية بالأسواق؛ و(ب) تكون مصدر جذب للخريجين الجدد، الذين يُعتبرون وكلاء الابتكار التنظيمي والفني في المناطق الريفية.

توصية 3.5.4. تكييف التدريب المهني الأساسي والإضافي ليناسب جميع أصحاب المصلحة في مجال الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، من خلال استهداف أنشطة يتم تطويرها في القطاعات التجارية وقطاعات تصنيع المواد الغذائية، والممارسات الزراعية البيئية والخدمات الزراعية، وذلك باستخدام الموارد البشرية المحلية، وخاصة الشباب في المناطق الريفية.

توصية 6.4. إجراء دراسات مستقبلية حول مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في توفير الغذاء للمناطق الحضرية (والريفية)، وتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، من خلال زيادة الإمدادات للمدن من خلال النظم الغذائية المجتمعية، التي تتيح فرصاً أمام صغار المزارعين.

توصية 1.6.4. دعم أصحاب الحيازات الصغيرة القريبين من المدن من أجل توفير الغذاء للمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال الاستثمارات العامة التي تهدف إلى ضمان انتظام المنتجات الغذائية المُسوّقة وجودتها وسلامتها: عن طريق (أ) التخزين الفعلي (بما في ذلك سلسلة التبريد) والبنية الأساسية للسوق؛ (ب) تمويل الاستثمار الجماعي لتمكين صغار المزارعين من التقيّد بالمعايير الصحية؛ و(ج) تنظيم المناقصات العامة للتوريد للمقاصف العامة/ دعم السياسات الاجتماعية التي تُشجّع المَزارع الأُسرية الصغيرة.

توصية 2.6.4. تطوير سياسات غذائية تدمج الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بشكل أفضل (في الضواحي والمناطق الريفية)، وتطوير قنوات التوزيع الرئيسية لمواصلة تقديم مجموعة من المنتجات التي تناسب مختلف القوى الشرائية وسلال استهلاك النظام الغذائي في المناطق الحضرية.

توصية 3.6.4. تقييم مدى خسارة الأراضي الزراعية، والتي تحدث بشكل خاص بسبب توسّع المدن، ومكافحة تحويل الأراضي الزراعية إلى صناعية في مناطق الضواحي من خلال وضع الخطط الخاصة بالغذاء والمدن، بما في ذلك قضايا الأراضي.

توصية 7.4. تشجيع الحد من الخسائر والنفايات التي تلي موسم الحصاد، وذلك من خلال الاستثمار في بناء المستودعات وتطوير سلسلة التبريد وتوفير معدات التصنيع؛ وتعزيز سلامة وجودة منتجات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، التي تلبي احتياجات المستهلكين.

5. العمالة الريفية، وإضفاء الطابع المهني على الحيازات الصغيرة، وتكامل المزارعين الشباب وتناقل الحيازات من جيل إلى جيل، وتوظيف الشباب والنساء، وظروف وجود الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.

إن إيجاد فرص عمل في المناطق الريفية هو مفتاح التنمية الإقليمية والتخفيف من حدة الفقر، كما أنه يحدّ من الهجرة واسعة النطاق. وينبغي النظر إليه من منظور شمولي يستهدف العمالة الزراعية وغير الزراعية، من أجل تنويع النشاط وجعله أكثر مرونة. وتكمن الفكرة في دراسة وتطوير سلاسل ذات صلة بسبل عيش صغار المزارعين، لأن تكثيف الإنتاج الزراعي وحده ليس كافياً لانتشالهم من الفقر، نظراً لصغر حجم الحيازات الخاصة بهم. كما ينبغي توفير فرص عمل في ظل ظروف مناسبة لتمكين الشباب والنساء على وجه الخصوص.

من الضروري لأهداف السياسات أن تتماشى مع المسارات الديموغرافية والاقتصادية لكل بلد من جهة، ولكل منطقة داخل البلد الواحد من جهة أخرى، وذلك من أجل تهيئة الظروف لتطوير الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، وتحديد مساهمتها المحتملة في تحقيق الأمن الغذائي وتأمين فرص العمل والتخطيط الإقليمي. ويجب تقييم التغير في أهمية الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في ضوء التحول الهيكلي، حتى يتم استكمال المهام المسندة إليها من جانب المجتمع (أي أن تشكل مصدراً للتوظيف/لوظائف لائقة؛ وتأمين النقد الأجنبي/ تحقيق الأمن الغذائي المحلي؛ والقدرة التنافسية الدولية/التخطيط لاستخدام الأرض؛ وتوفير خدمات متنوعة من حيث الغذاء/ والنظام البيئي، وما إلى ذلك). وتكمن الفكرة في تصميم مزيج من السياسات التي تتناسب مع مراحل التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني والديموغرافي. وينبغي أخذ إنتاجية كافة عوامل الإنتاج (الأرض ورأس المال والعمل) بعين الاعتبار أثناء تحديد أولويات السياسات الزراعية والغذائية، والتركيز على إنتاجية العمل.

توصية 1.5. تعزيز إمكانات الاقتصادات الريفية من خلال الحوافز (الضريبية والقروض والتدريب والخدمات)، حتى تصبح قادرة على إيجاد فرص عمل وأعمال تجارية صغيرة، وتحسين القدرة على انخراط الشباب النشطين والنساء في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. من الضروري إيجاد أنشطة زراعية وأنشطة غير زراعية جديدة وتعزيزها في المناطق الريفية، وتأسيس شركات صغيرة في جميع أنحاء المجتمعات القروية، خاصة بالنسبة للنساء، بما في ذلك تنفيذ أنشطة شاملة تُفضي إلى تحقيق التنمية المحلية وترتبط بأنشطة الإنتاج الزراعي.

توصية 1.1.5. تطوير مراصد لتشغيل الشباب في المناطق الريفية، من أجل تحديد تنويع الأنشطة ودعمه.

توصية 2.1.5. ضمان تطوير التعليم الأساسي حتى يتمتع جميع الشباب الذين يدخلون سوق العمل بمهارات القراءة والكتابة الأساسية.

توصية 3.1.5. تعزيز توظيف الشباب من خلال اتّباع سياسات ذات مغزى: تخص التعليم والتدريب المهني في مجال الزراعة والصناعات الزراعية.

توصية 4.1.5. بالنسبة للبلدان التي ما زالت تعاني من معدلات نمو سكاني مرتفعة، يجب أن تعطى الأولوية للنماذج الزراعية والأغذية الزراعية التي تشجع على التوظيف مع ضمان أجور لائقة، بالمقارنة مع النماذج التي تستبدل العمل سريعاً برأس المال.

توصية 5.1.5. يجب على النماذج الزراعية التي توفر المعلومات للسياسات الزراعية أن تُسهّل التنقل بين قطاعات متعددة، سواء أكان ذلك بشكل مؤقت أم دائم، أو بشكل محلي أم دولي. وتشكل النشاطات المتعددة الخاضعة للإشراف خياراً يساعد على تمكين إدارة فترات انتقالية أطول وبمرونة أكبر.

توصية 6.1.5. توجيه جزء من التحويلات النقدية نحو إيجاد الوظائف في المناطق الريفية من خلال التمويل المشترك، أو خفض الضرائب، أو الاستثمار المشترك أو آليات الاستثمار العام المتقاربة (دعم جمعيات المزارعين والمجالس الزراعية، والشركات الصغيرة والمتوسطة).

توصية 2.5. تمكين النساء من خلال إعطائهن الفرصة لرئاسة المزارع أو الأعمال التجارية، بالإضافة إلى القدرة على تملّك المزارع ووراثتها، والحصول على القروض والاستثمار بأسمائهن الخاصة، وإدارة الأعمال التجارية الصغيرة والتواصل. ويجب، عند الحاجة، مراجعة التشريعات والقوانين ذات الصلة واستخدام البيانات الإحصائية المصنفة حسب الجنس، والعمل على تطوير توظيف المرأة.

توصية 3.5. النظر في خيارات ترك القطاع الزراعي: تشجيع الانتقال عبر الأجيال، عن طريق تهيئة الظروف التي تتيح لكبار السن من المزارعين التوقف عن الزراعة (أنظمة التقاعد، والمعاشات)، وجعل الأجيال الشابة تحل محلهم (تقديم المساعدة للتسوية والتحديث، والقروض المدعومة).

توصية 4.5. حشد ميزانية الدولة ومخصصات هياكلها اللامركزية، والمساعدات الدولية أو الجهات المانحة الدولية لصالح المناطق المهمشة، وتعزيز البيئة المحلية من خلال توفير المرافق المجتمعية والبنية التحتية الأساسية، وإنشاء الخدمات في المناطق الريفية، وإيجاد أنشطة اقتصادية في المناطق المحرومة لتلبية المتطلبات الملحة في ما يخص وظائف الفقراء ومصادر دخلهم.

توصية 5.5. تحسين الإشراف الفني، وهياكل الدعم الاستشارية والتدريب المهني لتسهيل التنوع الاقتصادي في المناطق الريفية. لذلك، فمن الضروري تحديث والتركيز على: (أ) تنوّع خدمات الإرشاد الزراعي العام والخاص؛ (ب) توسيع نطاق موضوعات التدريب والإرشاد، حتى تتماشى مع المزيد من أهداف الإرشاد الطموحة، مثل (الاستشارات الزراعية والأغذية الزراعية والتصنيع الزراعي). وثمة قضية هامة أخرى تتعلق بتأثير النفوذ الذي أصبح ممكنا من خلال (أ) التعليم العام والتدريب الأساسي والإضافي الذي يقُدم للشباب والنساء في المناطق الريفية، بهدف استبدال عاملِي الإرشاد المسنّين والعاملين في المنظمات الجماعية؛ (ب) استبدال رؤساء الحيازات الصغيرة كجزء من الانتقال بين الأجيال، الذي هو مصدر التغيير؛ و(ج) توظيف الشباب في المهن الزراعية المتنوعة والتي تشمل كامل الخدمات الإرشادية. في الواقع، إن الطلب على العاملين المساندين، مثل الفنيين الخاصين في تطوير القطاعات المُهيكلة، يوفر فرص عمل كبيرة للشباب في المناطق الريفية.

6. تغير المناخ وتعزيز مرونة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق

ينبغي دعم النظم الغذائية الحالية من أجل تطوير الاستدامة؛ أولاً عن طريق التكيّف مع احتياجات المستهلك ومتطلبات السوق، وثانياً عن طريق تحسين مرونتها، وخاصة في ما يتعلق بتغير المناخ. ينقسم هذا الهدف إلى شقين، هما: تعزيز الكفاءة الفنية والاجتماعية للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق من جهة، وتبني ممارسات صديقة للبيئة من جهة أخرى. ومن المرجح أن تتأثر طرق استغلال الأرض في المناطق المعرضة لأخطار المناخ بتزايد مستوى التعرية، وعدم الكفاءة في استخدام المياه الزراعية والتملّح، وفقدان خصوبة التربة.

توصية 1.6. تحديد والتحقق من صحة ونشر المعرفة المحلية والممارسات الجيدة، التي يمارسها صغار المزارعين، وتكييفها مع المجالات ذات الصلة وشروطها الحيوية المناخية؛ وحشد الموارد والأساليب الزراعية البيئية اللازمة للتصدي للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ لتصبّ في صالح الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، وحشد الهياكل الفنية للمياه والتربة، والمحافظة على الغابات.

توصية 1.1.6. تطوير جمع المؤشرات الزراعية البيئية وقياس كفاءة الممارسات الزراعية لأشكال الزراعة المتنوعة، بما في ذلك الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، على مستوى المَزارع (الأراضي والمناطق) والأقاليم باستخدام الأطر التحليلية القائمة.

توصية 2.1.6. إيلاء مزيد من الاهتمام لإدارة التربة وذلك لتحسين بعض وظائفها (الكربون)، وتطوير الحوكمة التشاركية للأرض والتربة.

توصية 2.6. التعامل مع المياه باعتبارها مورداً شحيحاً، واستخدامها بشكل أكثر كفاءة. والحيلولة دون حدوث آثار سلبية للجفاف والتعامل معها في حال حدوثها، وإذا كان بالإمكان، تطوير البنية التحتية للري بطريقة شاملة ومستدامة، لضمان وصول صغار المزارعين للمياه.

توصية 1.2.6. تشجيع اعتماد أساليب استخدام المياه ذات التكلفة المنخفضة والكفاءة لأغراض الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، بما في ذلك دعم تكييف الحزم الفنية القياسية مع السياقات المحلية.

توصية 2.2.6. إيلاء مزيد من الاهتمام لتطوير الحوكمة الرشيدة والعمل الجماعي لمواجهة ظهور الاستخدام المفرط للمياه الجوفية.

توصية 3.6. تعزيز التكامل بين المحاصيل والثروة الحيوانية، حيث يطبق العديد من مزارعي المزارع الأُسرية الصغيرة نظام الزراعة-تربية المواشي المختلط، الذي يمكن أن يتناغم مع أهداف القدرة على الصمود، ومع الاستدامة أو الجدوى الاقتصادية.

توصية 4.6. إشراك جميع أصحاب المصلحة المحليين في نهج تشاركي في اتخاذ القرارات حول مستقبلهم، خصوصاً في ما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ وإدارة وحماية الموارد الطبيعية على المستوى الإقليمي (مكافحة التصحر وإعادة التحريج والمناطق المحمية).

توصية 1.4.6. وضع معايير وحوافز مناسبة (مثل الإعانات واختبار المدفوعات مقابل الخدمات البيئية)، وذلك لتشجيع تبني أفضل الممارسات البيئية على مدى مجموعة واسعة من الفرص (المستدامة، والمتكاملة، والزراعة العضوية)، ومن خلال سياسات تدعمها المنظمات الوسيطة.

توصية 2.4.6. ربط هذه السياسات وتلك المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ، مع التركيز على الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، لأنه من الممكن تحقيق اللامركزية لها بالاعتماد على السياق الإقليمي بدلاً من سياسات الحد من المخاطر، التي يجب أن تكون شمولية.

©FAO/Lucie Chocholata

6 الملاحق

ملحق 1

إدارة العقود والإشراف العلمي على الدراسة

إدارة عقود الدراسة

تولى كل من مركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية (CIRAD) والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط-المعهد الزراعي المتوسطي في مونبيليه (CIHEAM-IAMM) إدارة عقود الدراسة، وبمشاركة مديرين هما:

باسكال بونيه	نائب مدير مركز التعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية لشؤون إدارة البيئات والمجتمعات، المركز الدولي للمركز في بيلارغو 34398 مونبيليه سيدكس 5، فرنسا +33 (0) 467593917, pascal.bonnet@cirad.fr
كريستين تون-نو	نائبة مدير مركزCIHEAM-IAMM 3191 طريق مندي، 34093 مونبيليه سيدكس 5، فرنسا +33 (0) 476046009, tonnu@iamm.fr

التنسيق العلمي للدراسة

تولى كل من مركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية (CIRAD) والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط-المعهد الزراعي المتوسطي في مونبيليه (CIHEAM-IAMM) التنسيق العلمي للدراسة بمشاركة خبيرين دوليين في هذا المجال، هما:

اسم المنسق العلمي العالمي	دولة الإشراف ذات الأولوية
CIRAD **جاك مارزين** jacques.marzin@cirad.fr	مصر موريتانيا المغرب السودان (بإشراف منظمة الفاو وبدعم من مركز CIRAD في ما يخص المنهجية والاستكمال)
CIHEAM-IAMM عمر بسعود bessaoud@iamm.fr	لبنان تونس

اختار المبادرون عقد «ورشة عمل منهجية» وطنية أولية في البلدان التي شملتها الدراسة من أجل توليف مضمون الدراسة التي أجريت في كل بلد. حضر المنسقون الوطنيون والدوليون ورشات العمل هذه، والتي تم تكييفها لتناسب كل بلد. وشهدت ورش العمل حضوراً شخصياً (باستثناء موريتانيا والسودان، حيث عقدت من خلال مؤتمر عبر الفيديو)، بعد تنظيم برامج مواضيعية إرشادية وتفصيلية. يضم الجدول أدناه قائمة بالمنسقين الوطنيين:

منسقو الدراسة الوطنية

البلد	الاسم
مصر	**عادل أبو النجا مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الإنتاج الحيواني** adelmaboulnaga@gmail.com
لبنان	**سالم درويش** **أستاذ الزراعة والاقتصاد، الجامعة اللبنانية في بيروت** s_darwich@hotmail.com
تونس	**مصطفى جويلي** أستاذ الاقتصاد في كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بنابل، جامعة قرطاج، تونس mjouili@yahoo.fr
المغرب	**مصطفى الراحج** أستاذ باحث في الكلية الوطنية للزراعة، مكناس merrahj@enameknes.ac.ma
موريتانيا	**محمدين ديوب** اختصاصي علم الاجتماع diopmohamedine@hotmail.com
السودان	**محمد فوز** mohamed.fawz@gmail.com

اختير المنسقون الوطنيون وفقا لمهاراتهم وكفاءاتهم (الانضباط الأكاديمي والخبرات السابقة)، ولانتمائهم لشبكة مهنية توفر الوصول إلى خبراء في قطاعات متنوعة.

ملحق 2

بعض معايير وطرق تصنيف الحيازات

الجدول 7 تحديد الأبعاد والمتغيرات بناء على عمود البيانات لدى منظمة الفاو

الحجم	حجم الأرض (باستثناء الثروة الحيوانية)
الإنتاج	قيمة الإنتاج الزراعي، إنتاج الغذاء لكل هكتار/يوم عمل للعمال
رأس المال والمدخلات	وحدات الثروة الحيوانية المدارية، ونسبة الأسر التي تمتلك معدات آلية، ونسبة الأراضي المروية، واستخدام الأسمدة/ لكل هكتار (القيمة)، والبذور لكل هكتار (القيمة)
الابتكار والتكنولوجيا	نسبة الأسر التي تتلقى أصنافا محسّنة (من البذور)، نسبة الأسر التي تحصل على الإرشاد الزراعي، نسبة الأسر التي لديها هاتف
الدخل والفقر	
العمال	
ديموغرافيات حجم الأسرة ومستوى تعليمها	حجم الأسر وتركيبتها ومستواها التعليمي
القيود السياقية والمزايا	النسبة التي يتم بيعها من إنتاجها، ونسبة تكاليف المدخلات إلى قيمة الإنتاج، وسهولة الوصول إلى الطرق، ونسبة الأسر التي لديها إمكانية الحصول على الائتمان، ومستوى الائتمان

الإطار 2: منظمة الرقابة على الزراعة العالمية (WAW)

تطمح منظمة الرقابة على الزراعة العالمية (WAW) إلى دعم مجموعة من البلدان التي تتبنى طرقاً منهجية مشتركة من أجل: (أ) توثيق تنوع الحيازات الزراعية بشكل أفضل وبطريقة قابلة للمقارنة دوليا؛ (ب) فهم التحولات الجارية؛ و(ج) تعزيز الدعم للسياسات الزراعية من خلال حوار مستنير بين مختلف أصحاب المصلحة ومن منظور التنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار مساهمات مختلف أنواع الحيازات؛ ابتداءً من المزارع الأُسرية الصغيرة وصولاً إلى المزارع الكبيرة. جعلت الطرق الأولى التي تبنتها منظمة WAW من الممكن تصنيف السمات الرئيسية للحيازات الزراعية (انظر الجدول التالي). ثم جرى تحديد ثلاث سمات كلية، وهي شكل العمل، ونوع التسويق ونوع الإدارة. وتم تقييم السمات الثلاث باستخدام البيانات الوطنية المتاحة لتوفير المعلومات لدراسات الجدوى حول النماذج الموحدة في العديد من البلدان، بما في ذلك فرنسا وفيتنام ونيكاراغوا ومدغشقر (WAW، 2014).

الجدول 8 ثمة أربع مجموعات من السمات التي ينبغي النظر فيها عند تصنيف تحولات الزراعة وفهمها (WAW، 2013، 2014)

مجموعات السمات	التفاصيل
السمات الاجتماعية: من هو صاحب الحيازة، وكيف يتم اتخاذ القرارات؟	طبيعة وحدة الإدارة: الأسرة، فرد أو مجموعة خاصة، أو من خارج العائلة (الشكل التعاوني، الأعمال التجارية، والإدارة العامة)
السمات التشغيلية: كيف يتم تنظيم العمل في المزارع؟ من خلال أفراد الأسرة و/ أو العمال مدفوعي الأجر؟ هل الأرض مملوكة أو مستأجرة، هل هي ملكية جماعية؟ ما هو مستوى المعدات، والحصول على الائتمان، والمدخلات (الأسمدة والمبيدات، وما إلى ذلك)، ما هي درجة المكننة؟	نسبة أفراد الأسرة المشاركين في العمل الزراعي والأنشطة ذات الصلة؛ رأس المال الفني والطبيعي كما هو موضح في التعدادات الزراعية؛ والتقنيات المتاحة، مما يعكس مستوى التكثيف/التوسع الأفقي
سمات الإنتاج والتسويق: ما هي غاية إنتاج المزرعة، للاستهلاك المنزلي و/أو التسويق	نسبة ما يتم استهلاكه في المزرعة مقابل ما يتم بيعه في السوق، وشكل الارتباط مع السوق (مبيعات مباشرة، سوق فعلي، عقود، تكامل)
السمات الهيكلية: ما هي خصائص الأنشطة الزراعية والماشية وزراعة المحاصيل والأحراج، وتربية الأحياء المائية؟ وكيف يعكس ذلك مستوى التكامل والتنويع أو التخصص؟	مجموعة الأنشطة الزراعية (مؤشر تنويع المحاصيل والماشية)، والمناطق المزروعة بشكل دائم أو مؤقت، والنشاط المهيمن والتكامل والتحويلات الداخلية

ملحق 3

نموذج الهيكل والعمل والأداء، إطار مفاهيمي مفصّل

	الهيكل		الأنشطة/العمل/الاستراتيجيات		استدامة الأداء
السياق والاتجاهات والمحدّدات	القدرات تم السماح بالوصول عن طريق... منصة سبل المعيشة (رأس المال)		الناتجة عن مجموعة من العناصر المتنوعة...		ذات تأثير على الاستدامة
ال توجهات والسياقات الوطنية والدولية **السكان والهجرة** **التطورات التكنولوجية** **السياسات الوطنية**	العلاقات الاجتماعية • الجنس/الفئة • العمل • العرق • حضري/ريفي • المشاركة الاجتماعية والسياسية		الأنشطة القائمة على الموارد الطبيعية • الأنشطة الزراعية وغير الزراعية • الزراعة (الغذاء والسوق) • الطعام (الغذاء والسوق) • الماشية الأنشطة غير القائمة على الموارد الطبيعية • الأجور • التجارة الريفية • الخدمات الريفية • الصناعة الريفية • التحويلات • تحويلات أخرى	استراتيجيات سبل المعيشة • التخصص/التنويع • التكثيف (الكيماوي أو البيئي)، • التركيز/التفتيت • الهجرة، • استراتيجيات الاستئجار • استراتيجيات مجمعة، بما في ذلك الديناميات الجماعية	الاستدامة الاجتماعية والإنسانية التعليم والمعرفة المكتسبة الوضع الصحي المشاركة الاجتماعية والسياسية الديناميكية الجماعية
التوجهات والسياقات المحلية الاتجاهات الاقتصادية المحلية (بما في ذلك سلاسل السلع)، والديناميات الجماعية الحصول على السلع العامة والموارد الطبيعية	المؤسسات • القواعد والعادات • حيازة الأراضي • الأسواق	الأصول الملموسة وغير الملموسة رأس المال الطبيعي رأس المال المادي رأس المال البشري رأس المال المالي رأس المال الاجتماعي			الاستدامة الاقتصادية الإنتاج ومستوى الدخل والاستقرار الطابع الموسمي درجة المخاطر الأمن الغذائي تكامل الأسواق
الصدمات الجفاف، الفيضانات، الأمراض، والصراعات	المنظمات • النقابات المحلية • المنظمات غير الحكومية • الإدارة المحلية • الوكالات الحكومية				الاستدامة البيئية جودة التربة والأرض المياه المراعي الغابات طاقة التنوع البيولوجي الكربون
مؤشرات ومتغيرات مفيدة، مفاتيح التجميع					
التقسيم	ملامح الأسرة منطقة حضرية الانتماء إلى المنظمات والمؤسسات (الاجتماعية والثقافية أو السوق) نوع الحيازة الدعم الخارجي، سياسات مواتية	مواصفات الأصول	الممارسات الزراعية الاقتصادية توجه الإنتاج مجموعة مزارع متعددة الأنشطة/ توزيع العمالة الزراعية	مؤشر تنوع الإنتاج مؤشر تكثيف مؤشر تجزئة القطع النسب	الدخل المستوى الغذائي المدخرات مؤشر التنوع البيولوجي في الأراضي، القطع خصوبة التربة (سلسلة زمنية)

المصدر: Conway G. [1991] and Scoones I. [2009], derived from Chambers R. ،Sourisseau et al., 2012

ملحق 4

معايير التعريف والتمايز

الملامح الرئيسية للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة المشار إليها في التقارير الوطنية الستة للدراسة الخاصة بالشرق الأدنى وشمال أفريقيا (نظرة عامة)

	موريتانيا	مصر	لبنان	تونس	المغرب	السودان
المساحة وحجم القطعان	من 0.5 إلى 5 هكتارات، اعتماداً على نظم المحاصيل، التي يتم تحديدها وفقاً لنوع التربة وإدارة المياه.	الحد العام (الوطني) بأقل من فدان أو 3 فدادين وفقاً للخبراء. الفرق وفقاً للمناطق: أقل من 5 فدادين في أراضي الدلتا القديمة المستصلحة، أقل من 20 ألف فدان في الأراضي المستصلحة حديثاً. تم تعيين الحد الأدنى لدراستنا بناء على التعداد الزراعي الماضي (2010) عند أقل من 3 فدادين، بما في ذلك الذين لا يملكون أراضٍ.	يساوي أو أقل من 10 دونمات	تم النظر في أربع فئات للحجم (بين 0 و50 هكتار) من جانب المؤلفين في هذه المناطق المناخية: أم0) 1-5 هكتار)، أم5) 2-10 هكتار)، أم10) 3-50 هكتار) وأم4 (أكثر من 50 هكتار)، وفقاً لمسح هياكل المزارع الزراعية 2005-2004	المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم: بين 3 و50 هكتار في المناطق البعلية وبين 1 و20 هكتار في المناطق المروية. المزارع متناهية الصغر: أقل من 3 هكتارات في المناطق البعلية وهكتار واحد في المناطق المروية. وتم اقتراح حدود حجم متنوعة لمختلف النظم (المناطق) الإيكولوجية الزراعية.	تم تحديد حدود لكل منطقة من حيث عدد رؤوس الماشية في المناطق الرعوية: وضع الحد عند 50 من الإبل أو 200-600 من الغنم، أو 40 من الماشية. تم فرض حدود دينية للزكاة: 30 من الماشية، 40 من الأغنام والماعز و5 من الإبل. تم تحديد حدود لمزارع الدواجن الصغيرة عند 50,500 طير (دجاج). تم تحديد حدود الأرض بين 5-50 فدان وفقا للمناطق (5-10 في النظام البعلي).
حد الدخل أو القدرة على الاستثمار				10,200 دينار تونسي سنوياً في عام 2014 معايير القدرة على الاستثمار (40,000 دينار تونسي الحد)، وضع المعيار عام 1994 من جانب صندوق دعم التنمية الزراعة والثروة السمكية، والإبقاء عليه في قانون الاستثمار لتهيئة الظروف لتصب في صالح المزارعين والصيادين. أن لا يتجاوز متوسط الدخل السنوي عتبة 6,000 دينار تونسي في عام 2000 أو 10,200 في عام 2014 (دراسة PACFS).	حد الجدوى: حد المساحة التقليدية الأدنى القادرة على توفير ما يعادل الدخل السنوي لأجور عاملين اثنين (حسب الحد الأدنى للأجور الزراعية).	

	موريتانيا	مصر	لبنان	تونس	المغرب	السودان
الحدود المساعدة والحالة، ذات الصلة بسياسة معينة (الدعم، الإعفاء، الائتمان، وما إلى ذلك)		حد يبلغ 3 فدادين ترتبط بإعفاء من ضريبة الأملاك	برنامج كفالات (حالة "صغار لمزارعين"): توفير الحصول على القروض متناهية الصغر	ضعف مشاركة البنوك بسبب اعتبار ملاك الحيازات الصغيرة "مصدر خطر" نظراً لهشاشة الحيازة في أعقاب خصخصة الأراضي. بالكاد يتم تعويض هذه المشاركة المنخفضة من أموال الدولة الخاصة (بما في ذلك صندوق التنمية الخاص بالزراعة والثروة السمكية).	خطة المغرب الأخضر، بما يشمل ركيزتين أساسيتين.	
توجيه نظام الإنتاج: نظام المحاصيل والثروة الحيوانية	محدد وفقاً لنوع التربة من جهة، ومستوى تنقل القطيع من ناحية أخرى.	إنتاج "تقليدي"، مع الإشارة إلى التكنولوجيا التي تمت تعبئتها.	محدد عن طريق الاحتفاظ بثلاثة أنظمة: النظام البعلي والنظام المروي ونظام الري والتكميلي (النظام المختلط).	محدد عن طريق الاحتفاظ بثلاثة نظم زراعة: النظام البعلي، عندما تتم زراعة الأرض الزراعية المستغلة بشكل جاف تماماً، مروية، عندما تتم زراعة الأرض الزراعية المستغلة بشكل مروي تماماً، ومختلطة، وعندما تتم زراعة الأرض الزراعية المستغلة بشكل جاف ومروي جزئيا.	محدد عن طريق الاحتفاظ بأنظمة الزراعة البعلية، والمروية والمناطق (الواحات، الجبال، السهول، وما إلى ذلك).	ثمة ست فئات لأنشطة الزراعة الصغيرة النطاق، هي إنتاج المحاصيل البعلية على نطاق صغير، وإنتاج الحيوانات على نطاق صغير، والإنتاج في المشاتل على نطاق صغير، ومزارع الحيازات الصغيرة شبه الآلية، والزراعة المروية على نطاق صغير، ومصائد الأسماك.
مستوى تكامل المحاصيل/ الثروة الحيوانية	تخصص الثروة الحيوانية (المناطق الجافة)	تكامل كبير ونقل الأسمدة	كمٌّ كبير من الثروة الحيوانية في المزارع الصغيرة	تكامل كبير للمزارع الصغيرة	التكامل والنقل في بعض المناطق (الجبال، الواحات)	تخصص الثروة الحيوانية (المناطق الجافة)
مستوى استخدام الموارد الطبيعية، المياه الزراعية (الري، المراعي الطبيعية،وما إلى ذلك)، باستثناء البعلية.	اعتماد كبير	اعتماد كبير	اعتماد قليل	اعتماد كبير	اعتماد كبير باستثناء المناطق الجبلية	اعتماد كبير مع تحفظات
نوع الحيازة:	حيازة مباشرة، مناطق زراعية ضمن نظام خاص.	حيازة أو استئجار مباشر.	حيازة مباشرة تهيمن على المزارع الصغيرة (68 بالمائة)	حيازة مباشرة مهيمنة ومرشحة للزيادة.	حيازة مباشرة (أعلى من 99 بالمائة)	مناطق زراعية ضمن نظام خاص.

	موريتانيا	مصر	لبنان	تونس	المغرب	السودان
مستوى تنويع الدخل (أنشطة متعددة)	منخفض لكن موسمي (مراكز حضرية).	إن الزراعة هي مصدر الدخل الرئيسي لـ 50 بالمائة فقط من الأسر الزراعية الصغيرة، أما نسبة 50 بالمائة الأخرى، فهي متعددة الأنشطة.	أنشطة متعددة كبيرة (ثلثي المزارع الصغيرة)	أنشطة متعددة كبيرة، تتزايد من الشمال إلى الجنوب، 4.55 بالمائة للحيازات التي تقل عن 5 هكتارات.		يشهد تسمين الأغنام تزايداً بين الشباب، ولا سيما صغار المنتجين والمستقرين كنشاط غير زراعي.
مستوى الاعتماد على التحويلات الخارجية (المدن، الشتات)	مرتفع		مرتفع			
العمل في المزرعة	عمالة الأسرة	عمالة الأسرة	يد عاملة من الأسرة بشكل دائم وموسمي	عمالة الأسرة	عمالة الأسرة	عمالة الأسرة
طريقة التسويق	الاستهلاك المنزلي، وبيع الفائض في الأسواق المحلية، نظام الغذاء الحضري الريفي، تصدير الحيوانات.	الاستهلاك المنزلي، وفرص محدودة في الأسواق المحلية، وغير مخصصة للتصدير.	الاستهلاك المنزلي، وبيع الفائض في الأسواق المحلية، نظام الغذاء الحضري الريفي.	الاستهلاك المنزلي، وبيع الفائض في الأسواق المحلية.	الاستهلاك المنزلي، وبيع الفائض في الأسواق المحلية.	الاستهلاك المنزلي، وبيع الفائض في الأسواق المحلية، وتصدير الحيوانات.
مستوى تأهيل صاحب المزرعة (التعليم)	منخفض، باستثناء برامج الدراسات العليا	أُمي، أو مستوى منخفض من التعليم (إذا كان كبيراً في العمر)	منخفض	منخفض، وخصوصاً إذا كان كبيراً في العمر		منخفض
المشاركة في هياكل تمثيل المزارعين وهيئات صنع القرار	مستوى عضوية كبير (التعاونيات التابعةللدولة)، بما في ذلك إدارة المياه.	منخفض	منخفض، شبيه بالمجتمع	مستوى عضوية منخفض (6 بالمائة)	نام، ومستوى للابتكار (الشباب الريفي)	منخفض، لرعاة (الحيوانات) و الزراعة الصغيرة النطاق.

ملحق 5

حالة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في القطاعات الزراعية الوطنية الستة

الدولة	ميزات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق: نسبة الأراضي الزراعية المستغلة مقارنة بالوضع في القطاع، التوجهات	الميزات الاجتماعية للأسر، العاملة في الزراعة والأنشطة المتعددة	متوسط ميزات زراعة المحاصيل مع ملكية الأرض، وميزات الأرض (بما فيها المروية)	متوسط ميزات الفئات الأخرى: غير الملاك/الثروة الحيوانية وأنشطة جمع منتجات الغابات
لبنان	70 بالمائة من المزارع التي تستحوذ على 18.2 بالمائة من الأراضي الزراعية المستغلة هي أقل من 10 دونمات (الدنم=هكتار) في لبنان الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق هي أقل من حدود المعدل الوطني معظم الحيازات المتعددة (المحاصيل والثروة الحيوانية) و57 بالمائة مع الثروة الحيوانية نسبة المزارع ذات المساحة الأقل من 10 دونمات انخفضت بشكل كبير من إجمالي عدد الحيازات عام 2010 (بنسبة 2.7 بالمائة)، وانخفض كذلك نصيبها من الأراضي الزراعية المستغلة (بنسبة 1.3 بالمائة)	5 أشخاص لكل أسرة زراعية (أسرة) بالمعدل في عام 2010، مارست 50 بالمائة فقط من المزارع أنشطة زراعية، دون أي مصدر دخل آخر من أنشطة خارج المزرعة	انخفض متوسط حجم المزرعة إلى 13.6 دونم. تفتيت الأراضي الناجم عن نظم التعاقب والتوريث.	تشغل الثروة الحيوانية 9 بالمائة من إجمالي عدد المزارع. إن امتلاك الأراضي ليس معياراً أساسياً لتنمية الثروة الحيوانية و19 بالمائة من مربي المواشي لا يملكون مزارع. نسبة مربي المواشي ظلت مستقرة متوسط حجم القطيع هو 8 رؤوس (60 بالمائة للألبان) و60-70 بالمائة أغنام (أو ماعز) 54 بالمائة من صغار المزارعين يحتفظون بقطعان، 35 بالمائة يربون أغناما، 37 بالمائة يربون ماعزا، و40 بالمائة يربون خنازير. إن مزارع الألبان الصغيرة متخصصة بشكل كبير في التربية التقليدية (88 بالمائة) وعندما تمارس الطرق الحديثة للتربية، فإنها تربي الدجاج اللاحم.
المغرب	القطاع الزراعي: 1.5 مليون مزرعة، تصل نسبة المساحة الزراعية المستغلة في 70 بالمائة منها إلى أقل من 5 هكتارات، 55 بالمائة وأقل من 3 هكتارات (مع 12 بالمائة من الأرض المستغلة) الزراعة "الاجتماعية" 601,000 مزرعة صغيرة، تمثل 8 بالمائة من المساحة الزراعية المستغلة، مقارنة مع 875,000 مزرعة صغيرة ومتوسطة الحجم، تمثل 92 بالمائة من المساحة الزراعية المستغلة. نسبة المزارع التي تبلغ مساحتها أقل من الحد الأدنى للبقاء بين 58 بالمائة و99.5 بالمائة، اعتمادا على المنطقة. يُغطي الري 19 بالمائة من الأراضي الزراعية، وتمثل الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق 5 بالمائة من الزراعة المروية. الثنائيات: الحديثة – التقليدية، كبيرة – صغيرة، المروية – البعلية.	يشمل القطاع الزراعي 46 بالمائة من القوى العاملة، و80 بالمائة من قوة العمل في المناطق الريفية. يعمل نحو 5.5 مليون شخص في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق	الحبوب بشكل رئيسي على 75 بالمائة من المساحات الزراعية المستغلة، ولكن فقط 10 إلى 15 بالمائة من حجم قطاع الزراعة، و5 إلى 10 بالمائة من فرص العمل.	انخفض عدد الذين لا يملكون أرضا بمقدار الثلث بين عامي 1974 و1996 (التعداد الزراعي العام). تظل تربية الحيوانات في كثير من الأحيان البديل الوحيد المدر للدخل في المزارع ذات الاستغلال المحدود جداً للأرض ورأس المال.

الدولة	ميزات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق: نسبة الأراضي الزراعية المستغلة مقارنة بالوضع في القطاع، التوجهات	الميزات الاجتماعية للأسر، العاملة في الزراعة والأنشطة المتعددة	متوسط ميزات زراعة المحاصيل مع ملكية الأرض، وميزات الأرض (بما فيها المروية)	متوسط ميزات الفئات الأخرى: غير الملاك/الثروة الحيوانية وأنشطة جمع منتجات الغابات
تونس	تغطي الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق 78 بالمائة من العدد الإجمالي للمزارع، ولكن 43 بالمائة من إجمالي المساحة الزراعية. تمتلك 66.8 بالمائة من المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة مساحة أقل من 5 هكتارات و86.7 بالمائة منها أقل من 10 هكتار.	انخفض متوسط حجم الأسر الريفية من 5.7 شخص لكل أسرة في العام 1975 إلى 4.3 عام 2014.	إن 76.8 بالمائة من المزارع الأُسرية الصغيرة هي بعلية، 12.4 بالمائة مختلطة، و10.8 بالمائة مروية.	إن غالبية مربي الماشية هم من أصحاب الحيازات الصغيرة: ففي 2004-2005، امتلك 73 بالمائة من مربي الماشية، و70 بالمائة من مربي الأغنام، و67 بالمائة من مربي الماعز حيازات أقل من 10 هكتار. تمثل المزارع الصغيرة (التي تضم 2-3 من الماشية، 14 من الأغنام و3 من الماعز) 83.5 بالمائة من إجمالي المزارع، حيث تصل أعداد الماشية إلى 67 بالمائة، والأغنام 52 بالمائة والماعز 59 بالمائة.
موريتانيا	تشكل الأسرة والأنواع التقليدية للزراعة (البعلية، والغمر، والأراضي المنخفضة، وما وراء السدود والواحات) والمحاصيل المروية الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. تشكيلة واسعة من المحاصيل البعلية.		تشكيلة واسعة من المحاصيل البعلية.	ينفذ الأشخاص الذين لا يملكون أراضٍ أنشطة جمع يتم دمج نتائجها في نظام إنتاجهم وأنشطتهم (منتجات الغابات: الحطب ومواد البناء ولإنتاج الفواكه، ولتحسين خصوبة التربة، وتوفير علف للحيوانات). تربية الحيوانات، مع تدهور النظم الإيكولوجية، والحد من المراعي والماشية، والتركيز على مناطق صغيرة.
مصر	شكلت الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق نحو 4.7 مليون حيازة عام 2010، بما في ذلك الذين لا يملكون أراضٍ، أو 87.2 بالمائة من المزارع (84.3 بالمائة من المزارعين الذين يملكون أراضٍ)، و35.2 من المناطق الزراعية المستغلة. المجموعة 2: شكل مزارعو الحيازات الصغيرة الذين يملكون أراضٍ 2.3 مليون في عام 1990، حيث زادوا في حجمهم ونسبتهم إلى 3.7 مليون في عام 2010.	يعمل في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق 24.23 مليون من العاملين في القطاع (الأسر الريفية) أو 57 بالمائة من سكان الريف. توفر مزرعة أسرية صغيرة الغذاء لأسرة ممتدة مكونة من حوالي 6 أشخاص.	انخفض متوسط حجم المزرعة بين عامي 1990 و2010، من 1.14 إلى 0.91 فدان. زيادة تفتيت الأراضي بين آخر تعدادين زراعيين. ازدادت المساحات الزراعية المستغلة من 3,297,281 هكتار في عام 1990 إلى 3,750,699 هكتار في عام 2000 (أو 13 بالمائة) نتيجة لتطوير الأراضي المستصلحة من الصحراء (برامج الأراضي المستصلحة الجديدة).	المجموعة 1 ممن لا يملكون أراضٍ: ازداد عددهم ونسبتهم 16.3 بالمائة من المزارعين في عام 1990، والآن 965,000 مزارع، أو 17.9 بالمائة في عام 2010 (بما في ذلك عدد كبير من مربي الماشية).
السودان	تمثل الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق 70 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي (القيمة المضافة)، وتساهم الزراعة البعلية بنسبة 11 بالمائة والغابات 1.5 بالمائة. في منطقة الخرطوم، تمثل الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق (أقل من 10 فدان) 56.54 بالمائة من المزارع.	تشارك 58 بالمائة من القوى العاملة في الزراعة و83 بالمائة من السكان يعتمدون على الزراعة في معيشتهم. يعمل 70 بالمائة من القوى العاملة في الزراعة البعلية و12 بالمائة فقط في الزراعة المروية.	تغطي الزراعة البعلية 71 بالمائة من الأراضي الزراعية المزروعة في السودان. 5 منتجات رئيسية هي: الذرة الرفيعة والسمسم والدخن والفول السوداني والقمح. تنويع قوي للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة: البصل والطماطم والأعلاف. برزت تجزئة الأراضي نتيجة لقواعد انتقال ملكية الأرض.	تم دمج تربية الماشية في الزراعة كنشاط ثانوي، ولكن الرعي المتخصص هو السائد. أهمية منتجات الغابات (مثل الصمغ العربي).

ملحق 6

أنواع التقسيم المناطقي لناحية الدور الزراعي والاقتصادي

والتي يمكن استخدامها لأخذ العينات الطبقية في الدراسات الاستقصائية التي تستهدف الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق

إن أول مقاربة بسيطة لتحديد مناطق متجانسة من وجهة نظر الموارد الإقليمية هي النظر في التوزيع الطبقي عن طريق **المناطق الزراعية الإيكولوجية** أو **المناطق الزراعية** الكبيرة. يبيّن الشكل 30 تقسيم الأراضي في تونس بما يضم المناطق الزراعية الإيكولوجية.

(المصدر: المناطق الزراعية الإيكولوجية العالمية) وتقسيم المناطق الإيكولوجية والمناطق المناخية البيولوجية، إلى جانب الأنظمة الزراعية الكبيرة (انظر لادا). ويمكن بعد ذلك الإشارة جغرافياً لكل مزرعة ضمن هذا التقسيم، والذي سيصبح بعد ذلك واحداً من سماتها.

الشكل 30: المناطق الجغرافية في تونس، باعتبارها واحدة من سمات الأسر الزراعية ومفتاحاً للتقسيم الطبقي للأراضي الوطنية لأخذ العينات أو التمثيل التجميعي لنتائج التصنيف

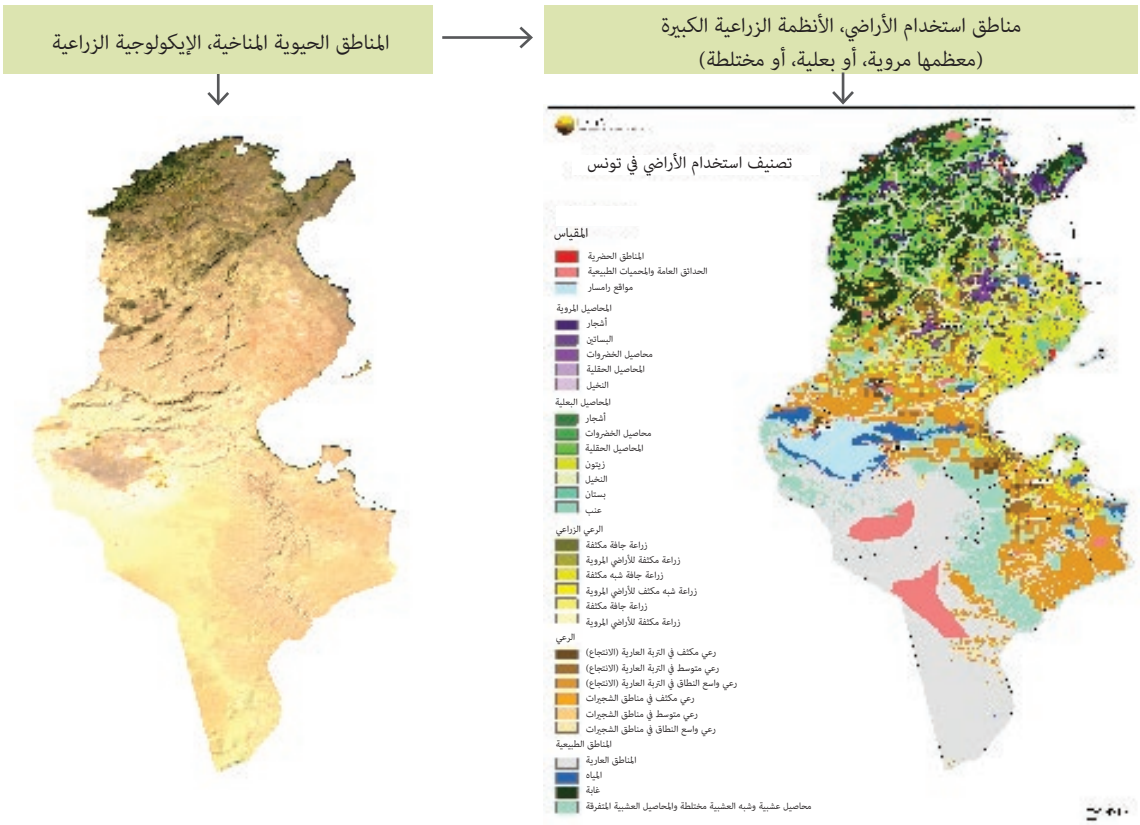

المصدر: منظمة الفاو، لادا، مكتبة الخرائط

ومع ذلك، لا تعكس هذه المناطق الزراعية الإيكولوجية سوى جزء من قدرات (الأوقاف) للأسر الزراعية؛ تلك التي تتعلق برأس المال الطبيعي (المناخي الحيوي) والزراعي. وتشير الدراسات الوطنية إلى أهمية **الدخل الإضافي** (الأنشطة المتعددة) الذي يرتبط بشكل مباشر برأس المال الإقليمي في المناطق الحضرية ورأس المال الاجتماعي (القدرة على الاستفادة من الشبكات، بما في ذلك سلاسل تسويق السلع، للحصول على فرص عمل في المناطق الحضرية ذات النفوذ أو المدن المتوسطة الحجم في المناطق الريفية). ولكن كيف يمكن دمج هذا البعد؟

إن التقسيم الإضافي للمناطق التي يتعين النظر فيها خاضع لنفوذ المناطق الحضرية والتدرج من المناطق الحضرية (الضواحي) إلى المناطق الريفية (انظر الجدول 9، «تصنيف الأراضي الوطنية بناء على نفوذ المدينة» الذي يَعرض تقسيم مناطق النفوذ في المناطق الحضرية المستخدم في نيوزيلندا)، ما يُمثل أشكالاً كثيرة من التفاعل وتحديد الأولويات للمدن. قد تكون مستويات التفصيل لهذا العامل أكثر أو أقل تفصيلا، ولكن ينبغي أن تُشجع خصائص دول منطقة الشرق الأدنى .وشمال أفريقيا التمييز بين تلك السائدة (مصر، لبنان) من تلك التي لا تزال ريفية في طبيعتها

جدول 9 تصنيف الأراضي الوطنية بناء على نفوذ المدينة

المناطق الحضرية	المناطق الريفية
المناطق الحضرية الرئيسية	المناطق الريفية ذات التأثير الحضري القوي
المناطق الحضرية	المناطق الريفية ذات التأثير الحضري المتوسط
المناطق الحضرية المستقلة	المناطق الريفية ذات التأثير الحضري المتدني
	المناطق النائية الريفية بمستوى كبير

المصدر: نيوزيلندا66

وصي المعهد الوطني للإحصاءات في فرنسا، بأخذ العينات وتمثيل الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لعدة أنواع من المناطق ذات الصلة من الأراضي الفرنسية.[67] وفي ما يخص الزراعة، وبما يتعدى تقسيم المناطق الزراعية الإيكولوجية، يُقصد استخدام العديد من المناطق لتمثيل أنواع الأسر الزراعية الريفية بشكل أفضل، مثل **مناطق التوظيف**[68] التي تحدد المناطق المتجانسة من حيث تنقل الوظائف، أو **مناطق العيش** التي تضمن الحصول على المعدات والبنية التحتية.[69] ثمة طرق متنوعة لتحديد المناطق الجغرافية للتوظيف، تستند في معظمها إلى تحليل وسائل الانتقال إلى مناطق العمل، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية. في حين لا تزال هذه الممارسة نادرة في البلدان قيد الاستعراض، حيث يشمل التقسيم **المناطق الحضرية**[70] أو مناطق التوظيف، سيكون من المفيد ربط هذا البعد لاستكمال تقسيم الأراضي الوطنية[71] من خلال أدوات نظم المعلومات الجغرافية ووفقا لهذا المكون الثنائي الزراعي الإيكولوجي والاجتماعي والاقتصادي. وهذا من شأنه **أن يعكس مناطق أكثر تجانسا للعمليات الازدواجية للأسر الزراعية « (الزراعية وغير الزراعية) ومن شأنه أن يساعد في تحسين عملية أخذ العينات الطبقية.**

66 نيوزيلندا http://www.stats.govt.nz/methods/classifications-and-standards/urban-rural-profile-experimentalclass-categories.aspx

67 تقسيم المعهد الوطني للإحصاءات في فرنسا http://www.in see.fr/fr/publications-et-services/sommaire.asp?reg_id=0&ref_id=IMET129

68 مناطق التوظيف حسب المعهد الوطني للإحصاءات في فرنسا، انظر http://www.insee.fr/fr/themes/detail.asp?reg_id=0&ref_id=atlas-zoneemploi-2010

69 المعهد الوطني للإحصاءات في فرنسا http://www.insee.fr/fr/themes/detail.asp?reg_id=0&ref_id=atlas-zoneemploi-2010، أو منهجية OCDE http:// www.oecd.org/gov/regional-policy/Definition-of-Functional-Urban-Areas-for-the-OECDmetropolitan-database.pdf

70 المعهد الوطني للإحصاءات في فرنسا http://www.insee.fr/fr/themes/detail.asp?reg_id=0&ref_id=atlas-zoneemploi-2010، أو منهجية OCDE http:// www.oecd.org/gov/regional-policy/Definition-of-Functional-Urban-Areas-for-the-OECDmetropolitan-database.pdf

71 تتيح نظم المعلومات الجغرافية وضع خريطة للتصنيف الطبقي الجغرافي لمختلف الأبعاد من أجل تمثيل المناطق متعددة الأبعاد والمتجانسة، وهو نوع من التصنيف الطبقي

ملحق 7

التحليلات متعددة المتغيرات ونتائج التصنيف

يمكن تمييز بعض المنهجيات التفسيرية متعددة المتغيرات (تحليل التمايز، وشرح أحد جوانب الأداء من خلال المتغيرات الهيكلية والتشغيل) من غالبية الأدوات الوصفية البحتة التي تستخدم في التصنيف. وفي حين أن جميع المتغيرات هي كمية، فإن تحليل المكونات الرئيسية هو الأسلوب الذي يقع عليه الاختيار والمرتبط بالتحليل العنقودي الهرمي أو غير الهرمي، الذي يؤدي إلى **التصنيف**. ومع أن المتغيرات نوعية وليست (طرائق) تراتبية، فإن التحليل العنقودي (أو تحليل المكونات المتعدد) هي التي يقع عليها الاختيار.

يعرض الشكل 13 مثالاً على نتائج البحوث والتصنيف التي تجمع بين المعايير الهيكلية والوظيفية، والمستخلصة من دراسة حالة في **مصر** (بحث CIRAD). ويظهر الشكل تصميماً عاملياً مع ست مجموعات فرعية متجانسة من الأسر، التي تعمل في الزراعة وتربية الحيوانات في منطقة بني سويف **مصر** (في وادي النيل). ترتبط أربعة أنواع فرعية من أصل ستة بالزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، وتختلف خصائصها البنيوية وعملها وأداؤها اعتماداً على المحور الرأسي للـ "ميزات الاجتماعية» (التعليم، وتنويع الدخل) والمحور الأفقي «النظم الفنية وخصائص هياكل الإنتاج» (حجم الأسرة/المناطق الزراعية المستغلة والمحاصيل/الماشية – عدد رؤوس الحيوانات) (دابورون وألاري، 2015).

الصندوق 3: أنواع التصنيف (لسيبت ألايف، ألاري وآخرون، 2014)

التصنيفات الوظيفية:

وهي تحقق أهداف تطوير مواصفات قياسية استناداً إلى أنماط زراعة المحاصيل وتربية الماشية، بما يتصل بالجانب الزراعي من الأسر الريفية. إنها غالبا ما تعكس أنظمة الممارسة (أي «المزارع التقليدية التي لا تستخدم تكنولوجيا متطورة وكثيفة العمالة»، «والمزارع الحديثة عالية المكننة» أو «المزارع عالية المدخلات التي تمر بمرحلة تكثيف») أو استراتيجيات المزارعين الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالأصول والأموال، التي تكشف منهجيات متنوعة للمخاطر والمخاوف («المدخرين» والمضاربين أو «المتنوعين»). إن التصنيفات الوظيفية هي أكثر قدرة على ترجمة الطبيعة **الدينامية والقابلة للتكيف** لدى **الوحدات التي تمت متابعتها**، وهي تساعد، عند تكرارها، على تبيان بعض **التغيرات التي تطرأ على الممارسة** من جانب المزارعين، دون أن تتطور هيكليتها بالضرورة.

التصنيفات الهيكلية:

وهي تحقق أهداف تطوير أنواع قائمة على **هيكل المزرعة**، وحجمها، وتركيبة المساحة المزروعة وقطعان الماشية. إنها غالباً ما تعكس الأرض والوزن الاقتصادي للمزارع (والذي عادة ما يكون إما "كبيراً» أو "متوسطاً»، أو «صغيراً")، أو نمطها التشغيلي الرئيسي وتوجهها، وتحدد نوعها الاجتماعي والفني الرئيسي (للماشية، و"البدو" و"المستقرين"، و"المزارعين الرعاة"؛ للزراعة، و"البستنة في الضواحي"، وما إلى ذلك). إن التصنيفات الهيكلية هي أكثر ثباتاً، وتصميمها الذي يتباعد عدة سنوات يُساعد في تحديد التغييرات؛ أي المسارات الهيكلية.

الشكل 31: مثال على خطة عاملية مستمدة من أساليب متعددة المتغيرات تبين التمايز بين 6 أنواع من الأسر الزراعية (مصر)

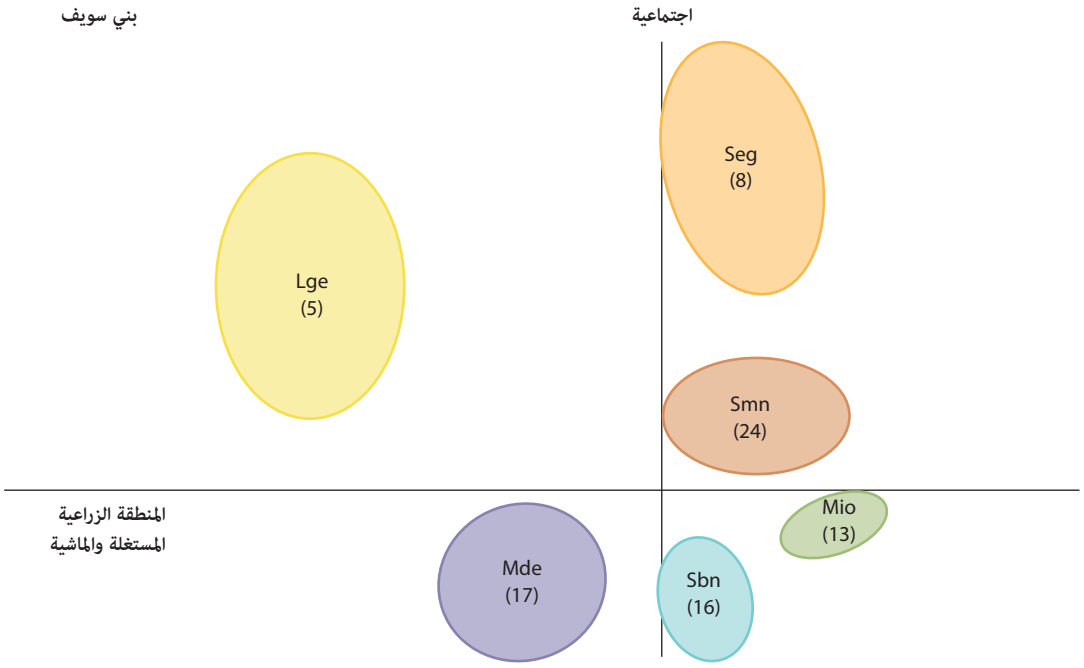

Seg

مزرعة صغيرة

رئيسها متعلم ومِتلك وظيفة حكومية المساحة الزراعية المستغلة=1.5 فدان، 50 بالمائة ملكية، 5.5 وحدة ثروة حيوانية استوائية 5-6 أعضاء/أفراد أسرة، أنهى رئيسها التعليم الثانوي، قليل من الوظائف الحكومية،

مزود *MCC*

Smn

مزرعة صغيرة

رئيسها تلقى تعليماً متوسطاً، المساحة الزراعية المستغلة=1.7 فدان، 40 بالمائة الملكية 7.4 وحدة ثروة حيوانية استوائية، 6-7 أعضاء/أفراد أسرة أنهى رئيسها التعليم الأساسي أو التعليم ما قبل المدرسة، لا توجد وظيفة خارج المزرعة

مزود *MCC*

Mio

مزرعة متناهية الصغر

رئيسها أمّي، المساحة الزراعية المستغلة= 0.9 فدان، 15% ملكية، 4.53 وحدة ثروة حيوانية استوائية

5-6 أعضاء/أفراد أسرة رئيسها أمّي ووظائف موسمية قليلة.

Sbn

مزرعة صغيرة

تستأجر الأرض ومِتلك رئيسها مهارات أساسية، المساحة الزراعية المستغلة=1.5 فدان، معظمها مستأجر، 6 وحدات ثروة حيوانية استوائية، ينتج معظمها ألبان الأبقار 8 أعضاء/أفراد أسرة، رئيسها أمّي أو يستطيع القراءة والكتابة، ولا عمل خارج المزرعة.

Lge

مزرعة كبيرة

المساحة الزراعية المستغلة= 6.8 فدان، 60 بالمائة الملكية. 25.8 وحدة ثروة حيوانية استوائية. أنهى رئيسها المدرسة الإعدادية. 9 أعضاء/أفراد أسرة، وظائف حكومية أو خاصة محدودة خارج المزرعة.

Mde

مزرعة متوسطة

المساحة الزراعية المستغلة=3 فدادين، 50 بالمائة الملكية. 11 وحدة ثروة حيوانية استوائية

8-9 أعضاء/أفراد أسرة يستطيع رئيسها القراءة والكتابة فقط، ولا عمل خارج المزرعة.

8-9 أعضاء/أفراد أسرة يستطيع رئيسها القراءة والكتابة فقط، ولا عمل خارج المزرعة.

المصدر: دبوران إيه، وآلاري في، 2015. CIRAD APRI بني سويف، دراسة حالة من مشروع سياديب، 2014 وادي النيل.

ملحق 8

قطاع منتجات الألبان:

مثال على عملية إنتاج صغيرة الحجم متعددة الأغراض

الجدول 10: إنتاج الألبان في المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة في دول منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا، كمثال على كامل السلسلة السلعية والتنمية الشاملة

الدولة	السياق
لبنان	كان لأكبر قطعان الماشية توجه متخصص في عام 2010، ألا وهو: إنتاج الحليب. وكان غالبية المزارعين الذين يربون الماشية (57 بالمائة) يمتلكون أقل من هكتار من المناطق الزراعية المستغلة، بينما ذكر نحو 12 بالمائة من مربي الماشية أنهم لا يمتلكون مناطق زراعية مستغلة (لا يملكون أراضٍ). تتفاوت مزارع الأبقار الحلوب من الهياكل الزراعية الصغيرة كما هو الحال في أنظمة الكفاف الجبلية المعزولة التي لا توجد فيها مصادر بديلة للعمالة إلى النظم متوسطة الحجم المكثفة التي تجمع بين الماشية والمحاصيل العلفية، كما هو الحال في الجنوب الغربي والجزء الأوسط من البقاع. توفر المنتجات الثانوية من المَزارع جزءاً كبيراً من غذاء الماشية. ويتيح تصنيع الألبان لصغار المزارعين استبدال المواد الخام بالزبدة والجبن واللبن الزبادي والكشك والقريش وغيرها من المنتجات اللبنانية التقليدية. يتم بيع هذه المنتجات أساساً داخل سلاسل القيمة القصيرة وتوفر للمزارعين دخلاً إضافياً.
موريتانيا	شركة «تفسكي"، التي كانت تعرف سابقاً باسم ألبان موريتانيا: يتم تنظيم إنتاج حليب الإبل والحليب البقري داخل مزارع مور أو فولاني الأُسرية (المساكن والمخيمات)، في منطقتي جمع (حظائر الحليب)، وهما: روسو في دلتا نهر السنغال على بعد 250 كيلومتراً من نواكشوط وبوغ على بعد 200 كم من منبع نهر روسو. يزود نحو 1,000 من المزارعين مربي الماشية الرحل حليب البقر والإبل مرتين في اليوم، وتشكل النساء نحو 15 بالمائة من المزارعين الذين يقومون بعملية التزويد. ويزود أفقر مربي الماشية كميات صغيرة جداً من الحليب، تصل إلى نحو لتر واحد يومياً.
مصر	تم استعراض العديد من الأنواع الفرعية لمربي المواشي في الأسرة الصغيرة ومقارنتها بأنواع أخرى من المزارع. يحقق إنتاجهم دخلاً لائقاً، خاصة بفضل إنتاج الحليب. وهم يمارسون أشكالاً مبتكرةً من الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق مع أن ملكيتهم للأراضي محدودة (1-2 فدان وغير مالكين للأراضي، ويمتلكون قطعان ماشية بمتوسط 5-6 وحدة ثروة حيوانية استوائية، وهم إما يركزون على بيع منتجات الألبان في السوق المحلي أو استهلاكها منزلياً. وبيّن مشروع «كلايمد» (CLIMED) البحثي أن جميع المجموعات التي شملها المسح تعيش فوق خط الفقر (CIRAD/APRI ألاري في وآخرون، مشروع كلايمد، 2015)، ولذلك، فإن مجموعة المزارع الصغيرة التي تركز على المحاصيل والثروة الحيوانية، بما في ذلك تلك التي تشغل عاملين بشكل عارض بالإضافة إلى العاملين من الأسرة تحقق نسبة دخل صاف/خط فقر يبلغ 87,1، مقارنة مع 78,1 وهي النتيجة التي حصلت عليها مزرعة يعمل فيها مجموعة من الخريجين الجدد والذين يعملون في مجال إنتاج الفاكهة.
المغرب	بصرف النظر عن إنتاج الحليب والمنتجات المحلية (الذي تعزز مؤخراً بفضل خطة المغرب الأخضر)، فإن الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق تتمتع باتصال محدود جداً بسلاسل السلع ذات الصلة، والمنظمات المهنية. ومع ذلك، توجد بعض الأمثلة على ذلك، مثل منظمة الزراعة التعاونية النسائية لإنتاج الألبان التابعة لـ IFRAH.
تونس	"إحدى الخصائص الهيكلية لتربية المواشي في تونس هي تركيزها على المزارع صغيرة المساحة وأهمية مزارع الماشية الصغيرة. كما وصلت حيازة غالبية مربي وأصحاب الحيازات الصغيرة: 73 بالمائة من مربي الماشية و70 بالمائة من مربي الأغنام و67 بالمائة من مربي الماعز في 2004-2005، لأقل من 10 هكتارات". وتشارك ستون منظمة محلية لتبادل الخدمات الزراعية، من أصل 179، في أنشطة جمع الحليب وتسويقه.
السودان	يورّد منتجو منتجات الألبان في الضواحي الحليب الطازج للأسواق الاستهلاكية في المناطق الحضرية. وتتم تغذية قطعان الماشية باستخدام مخلفات المحاصيل كعلف، ومركزات مستمدة من وجبات الحبوب الزيتية. يباع الحليب بشكل مباشر في المناطق المحيطة (البيع المباشر)، أو بعد جمعه ونقله لمسافة قصيرة للمناطق المجاورة.

المصدر: نصوص مستمدة من تقارير وطنية، خط الفقر يبلغ دولارين في دراسة مصر.

إن تربية الماشية هي حالة خاصة في الدراسة لأنها ذات شقين؛ فهي تهم المزارع الصغيرة التي لا تملك أراضٍ أو التي تقوم على أراضٍ مستأجرة. لقد اخترنا دراسة قطاع الألبان كمثال على التنويع من خلال تربية الماشية. وصناعة الألبان هي مثال ذو صلة بالعديد من حالات الأداء التي وجدت في الدراسات الوطنية لأنه يمكنها أن تدعم الأسر الريفية من خلال توفير البروتين التغذوي للأسرة ودخل ثابت لها، دون الحاجة لاحتلال مساحة زراعية (واستخدام سوق توفير الأعلاف للماشية). وهو نظام يوفر دخلاً مستمراً، وتقاسماً للمهام وفرص عمل غير مباشرة في هذه السلسلة السلعية، وفرصة جيدة للتناوب بين المزارعين والسوق. ويسلط الجدول 10 الضوء على بعض خصائص نظم صناعة الألبان الصغيرة في المناطق الريفية والضواحي في سياقات وطنية متنوعة.

ملحق 9

المخاوف الزراعية والبيئية للزراعة الصغيرة النطاق

يُظهر الشكل 32 حالة مختلف الممارسات الزراعية من خلال محورين يمثلان الاستقلالية عن سوق المدخلات والاعتماد عليه من جهة، والآثار البيئية من جهة أخرى (بيليري وآخرون، 2014).

الشكل 32: **الوضع النسبي لأنظمة فنية متنوعة في ما يتعلق بتأثيرها على البيئة**

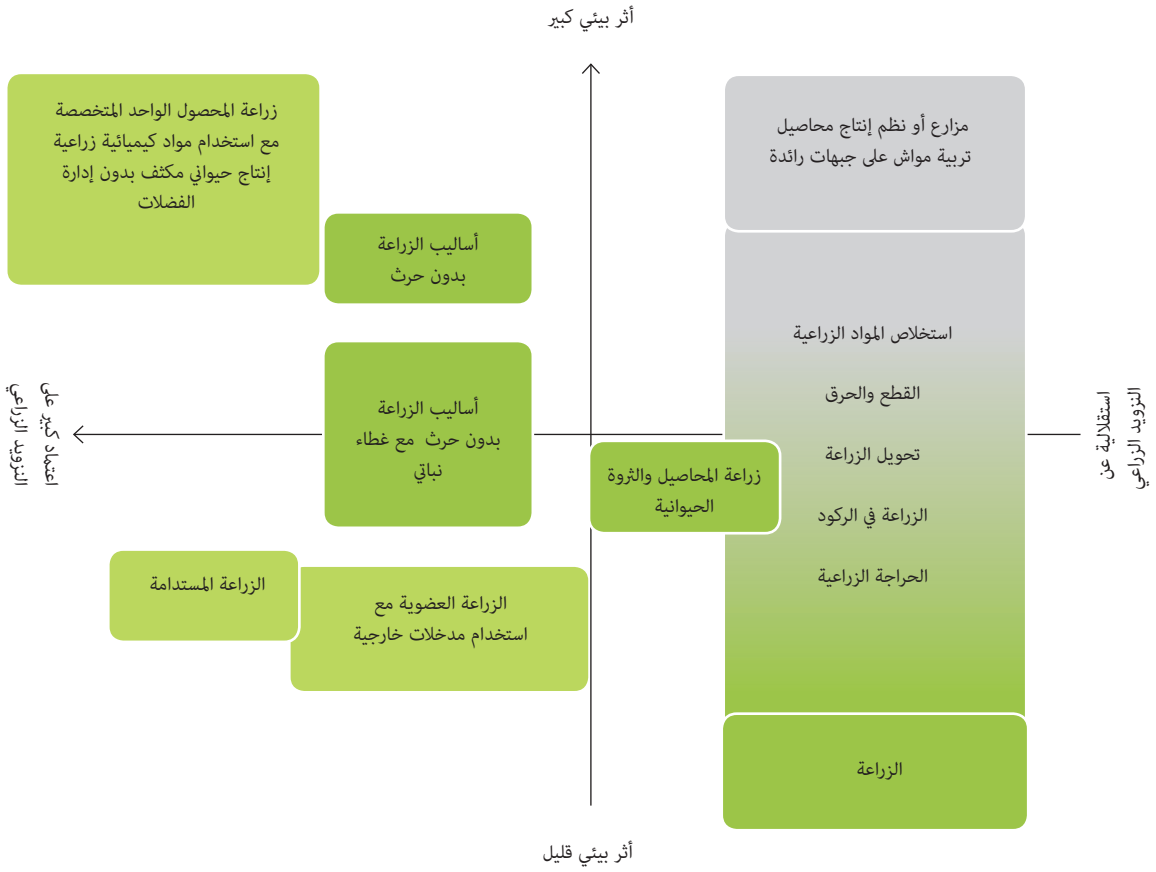

المصدر: بيليريه وآخرون. 2014

تقترح منظمة الفاو حالياً 42 مؤشراً زراعياً بيئياً تنقسم إلى ثمانية مجالات.

جدول 11: المجالات الثماني للمؤشرات الزراعية والبيئية لمنظمة الفاو

مجالات المؤشرات	منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، آخذين بعين الاعتبار السياق، والأهمية النسبية، والقيود والسياسات	المعايير التي يمكن استخدامها في الدراسات حول الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق
الهواء والتغير المناخي (الانبعاثات)	منطقة شديدة التأثر بتغير المناخ والجفاف والظواهر المتطرفة، ودرجات الحرارة (نافارا وآخرون، 2013)، وتربية الحيوانات المجترة وغازات الاحتباس الحراري (الغازات الدفيئة)	محاربة التصحر والتكيف من خلال الثروة الحيوانية والانتقال، والهجرة، وإدارة النفايات والغازات الدفيئة.
الطاقة **(استخدامها في الزراعة وإنتاج الوقود الحيوي)**	تستخدم مع المعدات والمكننة تدعم طاقة الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة السياسات (الطاقة الشمسية في **المغرب**، والوقود في **مصر**، وما إلى ذلك)	كثافة استخدام الطاقة الميكانيكية (مقابل الحيوانات)، تنويع مصادر الطاقة (الوقود الأحفوري أو الطاقة المتجددة) سلاسل السلع القصيرة ضمن المسافات/ النقل لمسافات قصيرة
استهلاك الأسمدة	سياسات الدعم، والحصول على الأسمدة من خلال منظمات وسيطة (التعاونيات)	سياسات الدعم، والحصول على الأسمدة من خلال منظمات وسيطة (التعاونيات) التسميد بالسماد الأخضر، والحراجة الزراعية، وتكامل المحاصيل والثروة الحيوانية، وإعادة تدوير روث الحيوانات وتكامله
الأرض **(المساحة، وتغير الاستخدام، والري، والمحافظة، وأنماط زراعة المحاصيل، والعضوية، والحماية)**	مراقبة تحويل الأراضي الزراعية على المستوى الإقليمي عناصر التنوع البيولوجي الزراعي، ومستوى تبني الزراعة المحافظة، ومعدل انتشار السلاسل العضوية	زيادة التنوع البيولوجي والحفاظ عليه، نسبة زراعة المحصول الواحد مقابل الزراعة المختلطة، ومكافحة تآكل سطح التربة
كثافة الثروة الحيوانية	بيانات (تعدادات) الثروة الحيوانية، والمؤشرات على مستوى التكامل بين المحاصيل والثروة الحيوانية مقابل تربية الماشية أحادية النوع	التنويع والتكون المتعدد للقطعان، والحفاظ على المراعي (مستويات التدهور)
استخدام المبيدات الحشرية	سياسات الدعم، والحصول عليها من خلال منظمات وسيطة (تعاونيات)، تتوفر معلومات قليلة حول البدائل المستخدمة (الدفع والسحب، ومراقبة الوكلاء الحيويين)	منتجات حماية النباتات الطبيعية، ومنظمات خدمة النباتات، والأنواع المحلية المقاومة
التربة **(التآكل، وتدهور التربة وتخزين الكربون)**	تدابير لمكافحة تآكل التربة ومكافحة التصحر، خرائط خصوبة التربة وتخزين الكربون	معدل الممارسات التي لا تقوم على الحرث [التغطية]، نوع الحرث، درجة استدامة الغطاء النباتي، والمحافظة على المعرفةَ التقليدية
استخدام المياه	الاهتمام الرئيسي (أنظمة الري)، أساليب الحوكمة المتنوعة، والمؤسسات	تحسين استخدام المياه وكفاءتها

ملحق 10

التوصيات التي قدمتها البلدان في فئات واسعة

توصيات في 7 فئات عامة (من التقارير الوطنية)

1. استخدام أدوات إحصائية ومنهجيات وأدلة للوصول إلى فهم وتوصيف وقياس أفضل وتمثيل مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق
2. المؤسسات (العامة أو الخاصة أو المختلطة)، والحوكمة والسياسات العامة
3. إنتاجية وكفاءة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق (العمل وإنتاجية الأراضي)
4. نظم الأغذية الزراعية المستدامة، والإقليمية، وارتباط الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بالأسواق والقطاعات (سلاسل القيمة)
5. العمالة الريفية، وإضفاء الصبغة الاحترافية على الحيازات الصغيرة، وتكامل صغار المزارعين ونقل ملكية الحيازات من جيل إلى جيل وتوظيف الشباب والنساء وظروف الخروج من الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق
6. تعزيز قدرة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على الصمود في مواجهة تغير المناخ.
7. أخرى

1. استخدام أدوات إحصائية ومنهجيات وأدلة للوصول إلى فهم وتوصيف وقياس أفضل وتمثيل مساهمة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق	
تونس	• تحديد الوحدة الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل المزرعة الأُسرية الصغيرة في النظام الإحصائي الوطني من أجل: (أ) مراقبة أنماط التشغيل فيها و(ب) تشجيع الترويج لها. • إعادة تعريف الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق والاعتراف بدورها بما في ذلك مساهمتها في (أ) هيكلة الاقتصاد والمناطق الريفية (ب) المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي للبلد. • إجراء دراسات عن الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على المدى القصير والمتوسط. • تشجيع إجراء المسوحات • تشجيع إجراء البحوث لزيادة المعرفة بالزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في تونس.
لبنان	• ترسيخ تعريف المزارع الأُسرية الصغيرة مع مراعاة معايير محددة؛ مثل تعزيز مكانة المزارع الصغيرة من خلال الدراسات الملائمة، وذلك باستخدام معايير مناخية حيوية، وتصنيف نظم المحاصيل أو تربية الماشية في مختلف القطاعات. • الإشارة في القانون إلى أن غالبية حيازات الأسر الزراعية والأصول الزراعية تندرج تحت الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. • تحديد المزارع الأُسرية الصغيرة في النظام الإحصائي والمسوحات الوطنية. • تقييم واقع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بشكل دوري لتحسين وتعديل التدخلات العامة.
المغرب	• من شأن توفير بيانات دقيقة من الميدان توفير المعلومات للتصنيف والمساعدة على إعادة تعريف المفاهيم. • إن معيار تعريف «المنطقة» مبسط: فهو لا يأخذ بعين الاعتبار مواطن القوة والضعف في مشاريع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وقدرتها على التغير والتكيف. ولن يكون لتصنيف الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق أي معنى إلا إذا تم دمجه مع تصنيف الأراضي. ولتحقيق هذه الغاية، يمكن لبعض دراسات الحالة أن توفر أمثلة توضيحية. • إن دمج التحرك (عمالة الأسرة/التدفق النقدي) هو عامل مهم. • ثمة حاجة لتحديد التصنيف في ما يتعلق برأس المال: حيث شكّل رأس مال الأراضي/المالي مؤشراً جيداً. • إعادة تصميم منهجية التعداد الزراعي العام، مع إيلاء اهتمام خاص لأقلمة البيانات، وللمكان الذي يحتله الشباب والنساء في المزارع وفي المجتمع. وفي هذا السياق، يمكن لمشروع يقوم على تأسيس سجل زراعي إحداث تحسين كبير في نتيجة الإحصاء. • إلى جانب إنتاج البيانات الإحصائية، هنالك اهتمام متزايد بين الفاعلين في مجال التنمية والباحثين للوصول إلى البيانات المنتجة بسهولة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقترن منهجية التعداد الزراعي مع مسوحات العينات أو أنواع الزراعة. في هذا السياق، فإن التقسيمات الإقليمية أو مراصد التغير الاجتماعي والفني هي أدوات ممتازة.
مصر	• تحسين منهجية إجراء التعداد الزراعي في ضوء تجارب الدول المتقدمة. • تطوير رصد وتقييم الأدوات والأساليب الإحصائية، ومسوحات أسر ريفية وأنظمة تعداد زراعي أكثر ملاءمة لتقييم الأداء المتعدد وأساليب تشغيل المزارع الصغيرة، مقارنة بنماذج أخرى. • تمثيل تنوع فئات المزارع من خلال التحليلات الإحصائية متعددة المتغيرات، بدلاً من استخدام فئات على أساس متغير واحد.
موريتانيا	• إجراء تعداد زراعي (للنظم الرعوية، والنظم الزراعية). • إجراء مسوحات محددة بشأن الهيكل والعمل والأداء من أجل جمع وتحليل ونشر البيانات التفصيلية المتعلقة بها: أي، ميزات الأسرة والتوظيف المباشر وغير المباشر، والدخل، والوصول إلى الأسواق، والحصول على عوامل الإنتاج، والحصول على الائتمان، والحفاظ على الأراضي، وأنواع الحيازة، وما إلى ذلك. • التأسيس لتعداد شامل للمنظمات الاجتماعية والمهنية، بما في ذلك خصائصها الرئيسية. • إنشاء قاعدة بيانات عن الهيكل والعمل والأداء: أي المكونات والخصائص والمشاريع والبرامج، ومصادر التمويل، وعدد المزارع والمساحة والإنتاج، وما إلى ذلك. • تعزيز خدمات الإحصاءات في إدارات تربية الحيوانات والزراعة (الموارد البشرية الماهرة والمعدات والتدريب).

السودان	• تعزيز القدرات البحثية وإجراء المسوحات. • تعزيز المكاتب الإحصائية ووزارة الزراعة. • هنالك مجموعة متنوعة من صغار مربي الماشية. ثمة حاجة لإجراء دراسة لتوصيفهم (وهو أمر يتمتع بأهمية قصوى لأي تدخل مُخطط له).
2. المؤسسات (العامة أو الخاصة أو المختلطة)، والحوكمة والسياسات العامة	
تونس	• سن تشريع، بشكل سريع، وعلى المدى القصير، حول حالة المُزارعين من أجل إعادة تأهيل القطاع الزراعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني. • يجب تكييف التشريعات الزراعية للحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، بطرق لم يتم تحديدها بعد (قانون إطاري زراعي، ميثاق زراعي، قانون بمرسوم). • الاعتراف رسمياً بالحقوق الاجتماعية للمزارعين، ولا سيما الأكثر ضعفاً (صغار المزارعين). • استخدم مبدأ التضامن الوطني لتوفير جزء على الأقل من الموارد المالية المخصصة لدعم الحق في الحماية الاجتماعية، والتأمين ضد الحوادث المهنية، وما إلى ذلك. • دعم السياسات (أ) لتأسيس وتعزيز منظمات صغار المزارعين؛ (ب) لمشاركة صغار المزارعين في هياكل تمثل مهنة الزراعة أو في النقابات الزراعية من أجل الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية. • تعزيز سياسات تهدف لضمان الاستقرار الاقتصادي ومحاربة تضخم المدخلات وأسعار المعدات والخدمات. • توفير أراض لصغار المزارعين من أجل تسهيل حصولهم على موارد مالية. • استبدال أو تولي استثمارات الأسر من خلال الاستثمار العام غير المباشر (في الهياكل الإدارية والخدمات). • السماح بتقديم قروض مدعومة وتوفير قروض من الجهات المانحة. • دعم (أ) تأسيس منظمات صغار المزارعين؛ (ب) مشاركة صغار المزارعين في هياكل تمثل مهنة الزراعة أو في النقابات الزراعية من أجل الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية. • تعزيز التماسك الاجتماعي والإقليمي • ضمان الاستقرار الاقتصادي ومحاربة تضخم المدخلات وأسعار المعدات والخدمات. • تسهيل الوصول إلى الموارد المادية والطبيعية (المياه والأراضي الزراعية) والموارد المالية كذلك. • يجب على الدولة تعزيز قوانين الأراضي التي تنص على إعادة توزيع الأراضي في القطاع الخاص بغية تحسين البنية الزراعية من جهة، والظروف المعيشية لصغار المزارعين وأسرهم من جهة أخرى. • يجب أن يتم استبدال/الاستحواذ على جهود الاستثمار في المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة من جانب الاستثمارات العامة غير المباشرة في الهياكل الإدارية والخدمية، والقروض المدعومة وفي توفير قروض من الجهات المانحة. • يجب على الدولة تنفيذ تدابير تتعلق بأمن الأرض. • تعزيز أدوات الحوكمة الإقليمية من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة المحليين (المسؤولين المنتخبين والشركات والمزارعين).
لبنان	• سن تشريع، بشكل سريع، وعلى المدى القصير، حول حالة المُزارعين من أجل إعادة تأهيل القطاع الزراعي وحول مساهمته في الاقتصاد الوطني. • تأسيس أطر قانونية وتنظيمية لمنح حالة خاصة للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. • يجب على الحكومة أن تشارك، على المدى القصير، في مكافحة الفقر الذي يصيب الأسر الزراعية الصغيرة: من خلال مشاريع تنموية تستهدف المناطق الفقيرة والأسر الزراعية الأشد فقراً (عكار والجنوب وبعلبك الهرمل). • حشد الموازنة العامة والمساعدات الدولية والمانحين الدوليين لتمويل المشاريع. • ينبغي أن تهدف المشاريع إلى: تعزيز (أ) البنية التحتية الأساسية، (ب) بناء قدرات اللاعبين المحليين؛ إيجاد أنشطة اقتصادية لتحسين فرص العمل والدخل للفقراء، ومنح الأولوية لاستهداف النساء وصغار المزارعين في المزارع الصغيرة. • دعم: • إنشاء وتعزيز منظمات صغار المزارعين؛ • مشاركة صغار المزارعين في هياكل تمثل مهنة الزراعة أو في النقابات الزراعية من أجل الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية. • تحديد الحقوق الاجتماعية للمزارعين، ولا سيما الأكثر ضعفاً (صغار المزارعين)، بالتشاور مع ممثلي المزارعين.

المغرب	• إعادة تصميم منهجيات متسارعة لإنشاء التعاونيات والجمعيات (جماعات المصالح الاقتصادية، والمنظمات التجارية المشتركة، وما إلى ذلك) – المنهجية المتسارعة المُطبقة في إيجاد مثل هذه الكيانات بالكاد تنتج عنها هياكل وظيفية في معظم الحالات. يمكن فقط للتحديد والمتابعة من خلال علم أصول تعليم المشاريع المجتمعية ضمان ملكية المنظمات من جانب صغار المنتجين. تحديات الأراضي (3 ركائز): • حق المستخدم: يعتمد 7 ملايين شخص على موارد الغابات في حين أنهم يستخدمون هذه الموارد دون حقوق ملكية. وعلاوة على ذلك، يختلف حق المستخدم هذا من منطقة إلى أخرى في المناطق الحرجية والرعوية. • نظم الميراث التي تؤدي إلى تقسيم المزرعة. • تحويل الأراضي الزراعية من خلال التحضر. • تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والشمولي والأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر المزارعين. • تخصيص الدعم على أساس الخصائص العالمية (صغيرة/كبيرة وليس مروية/بور) • ينبغي تجديد الدعم الفني وإعادة النظر فيه، بما في ذلك سهولة الحصول على الائتمان وتوفير أشكال أخرى من التمويل لشبكة الجمعيات والتعاونيات.
مصر	• معالجة قضية المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة من خلال اتباع نهج متعدد الأبعاد، والذي ينبغي أن يُحدث تكاملاً بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مختلف أبعاد العمل، من خلال استراتيجيات تجمع بين جميع هذه الجوانب في قلب السياسات والبرامج والمشاريع التي نطورها. • تصميم وتطوير مجموعة من سياسات الدعم المباشر وغير المباشر المصممة والمخصصة لهذه الفئات من أصحاب الحيازات الصغيرة. • تطوير وتوسيع نطاق الدعم والخدمات لأغراض الزراعة، في ما يخص البحوث والإرشاد الزراعي والتسويق والمعلومات الزراعية. • تخصيص جزء من الاستثمارات بشكل يتناسب مع المخاطر التي ينطوي عليها تطوير قطاع الزراعة؛ أي البحوث الزراعية، والتوسع في الخدمات الأساسية. • ثمة حاجة لبذل جهد خاص لتطوير البنية التحتية الريفية والخدمات الأساسية في المناطق الريفية. • وضع سياسات ونظم للائتمان الزراعي وتكييفها لنظم زراعة معينة قلما استفادت من تلك السياسات والنظم. • تنفيذ سياسات تجميع الأراضي وتطبيق نماذج هيكلة وتناوب المحاصيل على أساس احتياجات مجتمعات المزارع المحلية. • استعراض وتعديل السياسات والأنظمة الزراعية التي تدعم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. • الانتهاء من تنفيذ المراسيم المستمدة من تعديل قانون التعاونيات، وتنفيذ قواعد تشغيل جديدة لتطبيق القانون بشكل فعال. • تنفيذ إصلاحات في قطاع التأمين الصحي، وقواعد الزراعة التعاقدية، والتأمين على المحاصيل، وقوانين تقاعد المزارعين. • مراجعة السياسات الائتمانية لدعم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. • إجراء مسح حول استدامة سياسات دعم الخبز والطاقة من أجل تكييفها مع البيئة الجديدة والوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلد. • تعزيز المنظمات غير الحكومية التي توفر الدعم لصغار المزارعين في المناطق الريفية. • تشجيع الحكومة على تنفيذ الاستثمارات اللازمة في مجال الزراعة والتنمية الريفية. • زيادة الاستثمارات التي تستهدف البنية التحتية الريفية والبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والخدمات الأساسية. • تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية، ودعم إنشاء واستدامة أنشطة التنويع خارج المزرعة للحد من الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية.
موريتانيا	• إنشاء هياكل خاصة (مثل الوكالات، المديريات والوحدات، وما إلى ذلك) لتطوير وتحديث الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على مستوى الإدارات المسؤولة عن الثروة الحيوانية والزراعة. • تنفيذ سياسة الأراضي وتحسينها. • تخصيص قروض زراعية محددة للشباب مع توفير الظروف المناسبة لحصولهم عليها. • تحسين وتنويع مصادر تمويل الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.

السودان	• إيلاء مزيد من التركيز لصغار المزارعين ووضع خطة استراتيجية منفصلة تستهدف الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وتسهيل تنفيذ تدخلات منهجية وتحديد أولوياتها وميزانيتها. • تعزيز الاستراتيجية والسياسات والإطار المؤسسي. • التصدي لقضايا الحصول على الأصول الطبيعية الإنتاجية وإدارتها (مثل الماء والأرض). • تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي. • إنشاء هيكل سياسي وإداري مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الأنشطة الاقتصادية. • امتلاك نظام سياسي للمساءلة والمشاركة في صنع القرار يمثل الأطراف تمثيلاً حقيقياً، وبطريقة تتيح للممثلين التأثير في الخيارات الوطنية. • ثمة حاجة لإرادة سياسية لمعالجة القضايا الشائكة، مثل الحصول على رأس المال، لا سيما الأرض، واتخاذ تدابير لمكافحة عدم المساواة الإقليمية. • ينبغي أن تكفل عملية وضع الموازنة توجيه الإنفاق العام نحو الاقتصاد الريفي. • بالإضافة إلى ذلك، أن لا يُثقل معدل الضريبة على الزراعة كاهل الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. • تشجيع مشاركة المواطنين واتخاذ القرارات بشكل جماعي. • تطبيق سياسة أراض تُشرك المجتمعات المحلية من أجل تسوية النزاعات المتعلقة بغياب حقوق الملكية، التي تحرم المزارعين ضمانات الحصول على الائتمان، والمضاربة. وتشمل الحلول الممكنة: تأجير الأرض للمزارعين، وإطلاق نظام تسجيل وإنفاذ حقوق الملكية. • تعيين وتتبّع مسارات الماشية وفرض استعمالها، بالنسبة لقطاع الثروة الحيوانية. • تصور تطوير إيجابي للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة وعدم تركها عرضة لفرصة تحقيق البعض للنجاح فقط: وبالتالي، تنفيذ تدخلات محددة لصالح الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وتقدير تكلفتها. ويجب أن تهدف هذه التدخلات العامة الكبيرة والمنهجية ومتعددة الأبعاد لسد الفجوة بين الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية. • الاستفادة من الدروس الماضية. • كسر منطق النظام المالي الذي يُفضل المزارع الكبيرة، ومساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة الذين هم أكثر عُرضة للتغير المناخي (عدم وجود الماء)، ولتقلبات الأسعار الناجمة عن عدم وجود بنية تحتية أساسية للتسويق، ولانخفاض مرونة الطلب على الغذاء. • زيادة فرص الحصول على التمويل وتوفير ضمانات القروض لصغار المزارعين. • تعزيز قدرة التمويل الجزئي للشركات التي تقدم منتجات التأمين، والتي تؤمن بالتمويل الجماعي والأهم من ذلك كله، إنشاء نظام أفضل لحقوق الملكية وحقوق ملكية الأراضي. • ضمان أن تمنح جمعيات المزارعين صوتاً لأصحاب الحيازات الصغيرة وتمكينهم من خلال إشراكهم في السياسات الزراعية، بما في ذلك: الإشراف على الميزانية ومراقبة الالتزام في تنفيذ هذه السياسات.
3. إنتاجية وكفاءة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق (العمل وإنتاجية الأراضي)	
تونس	• بناء قدرات هياكل الإنتاج الأسري وجعلها تتمتع بوفورات الحجم دون الحاجة إلى اللجوء إلى التركيز، وخاصة تركيز الأراضي، عن طريق تشجيع إنشاء أدوات جماعية (التعاونيات لاستخدام الآلات وتوريد البذور، ومجموعات المنتجين لتسويق المنتجات، وما إلى ذلك). • تشجيع مبادرات صغار المزارعين للتسويق الجماعي. • تحقيق قيمة لإنتاج المزارع الصغيرة من خلال إبرام عقود مع المدارس والمطاعم المجتمعية، و"محلات المزارعين".
لبنان	• تحسين الإشراف الفني من خلال الإرشاد الزراعي والتدريب المهني. • تشجيع إنشاء أدوات جماعية (التعاونيات لاستخدام الآلات وتوريد البذور، ومجموعات المنتجين لتسويق المنتجات، وما إلى ذلك). • تشجيع جميع أشكال تجميع الموارد المقدمة لصغار المنتجين من جمعيات أو مجموعات المنتجين. • تحقيق قيمة من خلال نظم وضع العلامات.

المغرب	إعادة النظر في خدمات الإرشاد لتصب في صالح الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق والتي تعرض لمسائل الإدارة، بالإضافة إلى الصعوبات الفنية. إن من شأن تطوير آليات الاستشارات الإدارية، وخاصة للتعاونيات، تحقيق قيمة مضافة مفيدة للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة، ومن شأنها أيضاً أن تساعد المنتجين لتحسين استهداف أسواقهم وإدامة الخيارات الفنية والاقتصادية.
مصر	• تطبيق نماذج هيكلة وتناوب إنتاج المحاصيل تقوم على أساس احتياجات المجتمعات المحلية المنتجة (الزراعة الجماعية وخطط تناوب المحاصيل). • تحسين القيمة المُضافة في سلاسل قيمة السلع من خلال تطبيق طرق تصنيع جرى تكييفها، وتحسين استخدام المخلفات الزراعية. • تطوير نظم الإرشاد والمعلومات الزراعية المناسبة لمساعدة صغار المزارعين على تبني الممارسات الزراعية الجيدة.
موريتانيا	• تحديث إنتاج المحاصيل وتكثيفه وتنويعه. • تطبيق وتحسين سياسة الأرض. • تعزيز خدمات الإرشاد والإشراف الزراعي. • تحقيق قيمة من خلال تربية الماشية، وتعزيز تنظيم وبناء قدرات مربي الماشية. • تطوير مصادر تمويل خاصة للثروة الحيوانية وزيادة الاستثمار لتطوير هذا القطاع. • تعزيز التكامل بين المحاصيل والثروة الحيوانية.
السودان	• تحسين ظروف عرض إنتاج المزارعين: من خلال تحسين البنية التحتية (الطرق، الاتصالات السلكية واللاسلكية، وما إلى ذلك). • زيادة الإنتاج: الحصول على البذور المحسنة والأسمدة، وما إلى ذلك؛ وإطلاق نماذج للممارسات الزراعية: تناوب المحاصيل، والحرث والحصاد، وما إلى ذلك. • زيادة الإنتاج الحيواني من خلال توفير الخدمات الصحية، وتقديم المشورة في إدارة القطعان التابعة للبدو الرحل. • الاستثمار في رأس المال البشري لبناء قدرات سكان المناطق الريفية ومزارعي الحيازات الصغيرة لاستخدام التكنولوجيا الجديدة، وتمكين أفضل الممارسات الزراعية وتحسين المبيعات. • تنظيم مرافق التسويق والبنى التحتية. • تشجيع الحد من خسائر ما بعد الحصاد من خلال بناء المستودعات وتطوير مرافق سلسلة التبريد، خاصة للمنتجات الزراعية القابلة للتلف. • تشجيع تطوير التكنولوجيا ونقلها، والابتكارات التكنولوجية.
4. نظم الأغذية الزراعية المستدامة، والإقليمية، وارتباط الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بالأسواق والقطاعات (سلاسل القيمة)	
تونس	• تسهيل الوصول إلى الموارد المادية والطبيعية (المياه والأراضي الزراعية) والموارد المالية كذلك. • معالجة عدم المساواة الإقليمية، التي تتناغم مع سياسات تنمية المناطق، من خلال تطوير الأنشطة غير الزراعية، بغية توفير فرص عمل مواتية للأنشطة المتعددة. • دعم وضع العلامات أو الشهادات ("انتاج محلي"، "منتجات عضوية") أو علامات أخرى للمنتجات ذات الجودة العالية، والتي غالبا ما توفرها الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق
لبنان	• تشجيع إنشاء أدوات جماعية (التعاونيات لاستخدام الآلات وتوريد البذور، ومجموعات المنتجين لتسويق المنتجات، وما إلى ذلك). • تشجيع جميع أشكال تجميع الموارد المقدمة لصغار المنتجين من جمعيات أو مجموعات المنتجين. • تحقيق قيمة من خلال نظم وضع العلامات.

المغرب	• اعتماد نهج يركز على المشتري وموجه نحو الأراضي. • التعامل مع المجتمع الريفي برمته، على أن تكون الزراعة في قلب هذا المجتمع. • إن من شأن تقديم تحليل إقليمي من أجل تخطي التحليل التقليدي أن يساعد في تغيير النموذج. • التحرك باتجاه تنويع برامج دعم وتشجيع الممارسات الجيدة. • العمل على السلسلة السلعية، وخاصة قنوات التسويق. • يجب تحسين استخدام إمكانيات الدعم والإشراف على المنظمات التجارية المشتركة للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة، وأن تركز خصوصاً على سلاسل السلع، بسبب أهمية هذا النوع من الزراعة الحيوية (الحليب والعسل والتمر وبرنامج الأغذية العالمي والأغنام وتربية الماعز). وهذا يتطلب دعماً فنياً قوياً للسيطرة على تكاليف الإنتاج وخاصة ضمان جودة الإنتاج. • تعزيز الدعم الفني والتوعية/الاتصال حول المنتجات المحلية في المدن الكبيرة، التي تتمتع بقدرة عالية على استيعاب منتجات المزارع الصغيرة في الضواحي.
مصر	• تحسين النظم الغذائية وتكييفها مع الطلب على الغذاء المتنوع ومع الاحتياجات المحددة لمختلف سلاسل التسويق، التي تزود مختلف الأحياء الحضرية. • تنظيم عمل الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق ضمن نظام سلسلة القيمة (السلسلة السلعية)، وتعزيز نظم تبادل المعرفة بين هؤلاء المزارعين وغيرهم من اللاعبين. • تطوير جمعيات صغار المزارعين. • تعزيز القيمة المضافة للمنتجات الزراعية من خلال معالجة المخلفات الزراعية واستخدامها بشكل أفضل. • تطوير الإرشاد والتعميم، وكذلك نظم معلومات السوق.
موريتانيا	• وضع سياسة لمحاربة التخلي عن الأراضي الزراعية من جانب الشباب وتشجيع اندماجهم في المزارع الأُسرية الصغيرة عن طريق إنشاء مراكز حديثة للتدريب المهني في المناطق المتعلقة بالزراعة وتربية المواشي على مستوى الولايات. • التأسيس لإدارة عقلانية وتشاركية للموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للثروة الحيوانية والمحاصيل الزراعية، وذلك من خلال الهيكلة والتدريب وتمكين المنظمات الاجتماعية والمهنية للوصول للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. • تشجيع تطوير وحدات لتصنيع الألبان. • تطوير تربية الطيور. • تحديث المسالخ. • تعزيز الخدمات البيطرية. • تشجيع وصول منتجات الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق إلى السوق.
السودان	• تعزيز القدرة التفاوضية لأصحاب الحيازات الصغيرة ودعم تبادل المعلومات (عن طريق مجموعات المنتجين والمؤسسات). • تشجيع الوصول إلى الأسواق الخارجية وتنويعها. • تحسين التدريب والمرافق الصحية، والأمن الغذائي والتغذية على المدى الطويل. • يمكن استهداف المزارعين بشكل مباشر من خلال التدريب المهني. • تعزيز إمكانية الاعتماد على الأسواق، وذلك لقدرتها على إرسال إشارة بوجود أي نقص، وتعزيز سلاسل القيمة وتمكين المزارعين من السيطرة على المخاطر، والحصول على الائتمان وتبادل المعلومات. • تشجيع إقامة صلات بالأسواق وتحسين سلسلة التوريد.

5. العمالة الريفية، وإضفاء الصبغة الاحترافية على الحيازات الصغيرة، وتكامل صغار المزارعين ونقل ملكية الحيازات من جيل إلى جيل وتوظيف الشباب والنساء وظروف الخروج من الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق	
تونس	• تحسين هياكل دعم الإشراف الفني والإرشاد الزراعي والتدريب المهني. • يجب أن تُعطي التدخلات العامة الأولوية لمكافحة الفقر الذي يصيب أسر أصحاب الحيازات الصغيرة. • تعزيز قدرات الاقتصادات الريفية، من خلال الحوافز (الضريبية والقروض والتدريب والخدمات)، لإيجاد فرص عمل وتحسين القدرة الاستيعابية للشباب النشط والنساء في الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق. • تشجيع البيئة المحلية من خلال إيجاد أنشطة اقتصادية في المناطق المحرومة للوفاء بمتطلبات إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل للفقراء • في المناطق المهمشة (وسط وجنوب البلاد): حشد الموارد المالية للدولة وهيئاتها اللامركزية، والمساعدات الدولية أو المنظمات الدولية المانحة.
لبنان	• إيجاد أنشطة اقتصادية لتحسين التوظيف والدخل للفقراء، وإيلاء الأولوية للنساء وصغار المزارعين من الحيازات الصغيرة. • تحسين الإشراف الفني من خلال الإرشاد الزراعي والتدريب المهني.
المغرب	• أدت السياسات العامة للانتقال بالزراعة من كونها «نمط حياة» إلى الزراعة «المهنية» المدموجة في السوق الرأسمالي. • عند النظر في الزراعة الأُسرية، لا يجب النظر إليها من وجهة نظر رب الأسرة، ولكن الأخذ بعين الاعتبار ظهور الشباب الذين لا يتمتعون بعقلية تركز على الأعمال دائماً. • مراعاة الأشخاص الذين يحصلون على أجور من الزراعة، والذين أصبحوا فقراء على نحو متزايد و/أو الأهمية الكبيرة للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة (7 بالمائة القيمة المضافة للهكتار في السنة). • النظر في تأثير الزراعة غير الرسمية مقارنة بالرأسمالية (ترتيبات متنوعة): هذا القطاع مبتكر في حد ذاته ويظهر قدرة على البقاء والاستمرار. • ينبغي تجديد الدعم الفني وإعادة النظر فيه، بما في ذلك سهولة الحصول على القروض وعلى غيرها من أشكال التمويل لشبكة الجمعيات والتعاونيات. • دمج قضايا النوع الاجتماعي: إذ أنه من المفارقة أن كثيراً من النساء يعملن في الزراعة في حين تركز السياسات على الرجال. • تصور آليات لتقديم الحوافز المالية (القروض، والدعم / الدعم) لوقف عملية تقسيم ملكية الأراضي. • تشجيع تملك الشباب للأراضي (مسألة التقاعد من الزراعة) • ينبغي على مشاريع التنمية الريفية أن تجعل الأراضي الريفية أكثر قابلية للاستمرار وتصلح للعيش فيها أيضاً. وإلا سيبحث الشباب عن مراع أكثر اخضراراً.
مصر	• تطوير الإرشاد الزراعي ونظم المعلومات التي جرى تكييفها لتناسب صغار المزارعين من أجل تبني أفضل الممارسات الزراعية. • تشجيع ودعم شركات الزراعة الصغيرة النطاق لتحقيق مصالح الشباب والنساء في الريف. • تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية وتأسيس أنشطة غير زراعية للحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية.
موريتانيا	• تشجيع المنظمات الاجتماعية والمهنية من خلال بناء قدراتها • تحسين وتنويع مصادر تمويل الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق • وضع سياسة لمحاربة التخلي عن الأراضي الزراعية من جانب الشباب وتشجيع اندماجهم في المزارع الأُسرية الصغيرة عن طريق إنشاء مراكز حديثة للتدريب المهني في المناطق المتعلقة بالزراعة وتربية المواشي على مستوى المقاطعات. • تأسيس بنوك تعاونية للمزارعين تستهدف الشباب مع ظروف جرى تكييفها لتسهيل الحصول على القروض. • تحديد المعلومات والإشراف الذي تحتاجه المزارع الأُسرية الصغيرة ووضع استراتيجية لها.

السودان	• تحفيز اهتمام الشباب في الزراعة وتمكين المرأة. • إتاحة المجال أمام تشجيع المزارعين والمجتمعات المحلية على تأسيس المنظمات والمجموعات التي يمكن أن تساعدهم على كسب الدخل وتحسين المبيعات عن طريق التفاوض بشكل جماعي ونشر المعلومات المُستقاة من سوق الأسهم.
6. تعزيز قدرة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على الصمود في مواجهة تغير المناخ	
تونس	• إن حماية الموارد الطبيعية (المياه والتربة والغابات) تشكل تحدياً كبيراً للزراعة على نطاق صغير. وقد عززت أساليب استخدام الأراضي في المناطق المعرضة لأخطار المناخ من خطر تآكل التربة وفقدان خصوبتها، وحتى التصحر. • يجب على الحكومة أن تجمع الموارد والتقنيات اللازمة للتصدي للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ، لصالح الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، وذلك من خلال السعي إلى تحديد والتحقق من صحة ونشر المعرفة المحلية وأفضل الممارسات البيئية، التي يُنفذها أصحاب الحيازات الصغيرة. • ينبغي على الحكومات وضع برامج محددة لتكييف المزارع الصغيرة وتعزيز قدرتها على التكيف مع الصدمات المناخية، على أساس الدراسات ونتائج البحوث. • يجب على الدولة، على المدى المتوسط والطويل، تحديد الإجراءات الموجهة نحو هذه الفئة من المزارع، وحشد جميع الهياكل الفنية للمياه والتربة والمحافظة على الغابات لتصب في صالحهم.
لبنان	تحسين الإمكانات الزراعية عن طريق الارتقاء بمستوى الأراضي والموارد المائية المتاحة ووضع برنامج خاص لدعمهما، إلى جانب تقديم الحوافز لأصحاب الحيازات الصغيرة.
المغرب	• إن تعزيز صمود المزارع الأُسرية الصغيرة يستلزم تقديم الدعم الفني لممارسات الحفاظ على المياه والتربة في المجتمع. • دعم التعاونيات من خلال توفير المعدات الجماعية ومراجعة مستوى الدعم المقدم للآلات الزراعية. • دعم وصول صغار المنتجين إلى المياه الجوفية. • مراقبة تأسيس أعمال تجارية زراعية كبيرة في جميع أنحاء الأراضي الهشة (الواحات والسهول حيث يُبالَغ في استخدام المياه فيها) لقياس الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية. • إدارة الموارد الطبيعية، خاصة المياه، لضمان استدامة النظم الهشة.
مصر	تعزيز الأنشطة البحثية والإرشادية المتعلقة بقدرة الزراعة الصغيرة النطاق على البقاء في ضوء تغير المناخ العالمي والمحلي المتوقع.
موريتانيا	• الحيلولة دون وقوع آثار سلبية للجفاف، وإدارتها في حال وقوعها. • تطوير البنى التحتية للري. • تعزيز الحماية البيئية (مكافحة التصحر، وإعادة التحريج والمناطق المحمية، وما إلى ذلك). • تحديد الاحتياجات التدريبية والإشراف على الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، وتنفيذ استراتيجية ذات صلة بها. • تحسين وتنويع مصادر تمويل الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق.

ملحق 11

ملخص تنفيذي قصير

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن دراسة أجريت في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في عامي 2015-2016 وبالشراكة مع منظمة الفاو، ومركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية، والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط-المعهد الزراعي المتوسطي في مونبيليه وستة فرق وطنية أعدت مسبقاً ستة تقارير وطنية. وقد أشرف على الدراسة المكتب الإقليمي للمنظمة في القاهرة ضمن مبادرته الإقليمية، بعنوان " الزراعة المستدامة للحيازات الصغيرة من أجل تحقيق التنمية الشاملة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا".

ركّزت الدراسة على الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في ستة بلدان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، هي (مصر ولبنان والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس)، وعلى التقرير التجميعي المتعلّق بالتقارير الوطنية لهذه البلدان.

لا توجد في العادة تعريفات للزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في النظم الإحصائية للبلدان قيد الاستعراض، وإن وجدت، فإنها تكون إما غامضة أو تقوم على معايير غير كافية. وبشكل عام، فإن البيانات الوطنية قديمة جداً (يعود آخر تعداد في المغرب إلى عام 1996)، كما أنها لا تسمح بتحديد مسارات التنمية. وعلاوة على ذلك، فإنها غالباً ما تركز على الجانب الزراعي فقط من أنشطة أصحاب الحيازات الصغيرة. تُصعّب مثل هذه الرؤية الجزئية من مهمة تقييم الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وفهم استراتيجيات صغار المزارعين. إن الحد الذي يفصل بدقة بين هياكل الإنتاج الصغيرة عن الهياكل الأخرى إما أن يكون غير موجود، كما هي الحال في (موريتانيا والسودان)، أو منحصراً في مساحة الأرض (10 دونمات في لبنان، و3 فدادين في مصر)، أو أكثر تعقيداً بقليل (إذ يوجد فرق بين الأراضي المروية ومناطق الزراعة البعلية في المغرب؛ كما يؤخذ الدخل والقدرة على الاستثمار بالاعتبار في تونس). إن الباحثين هم في الغالب الذين يسعون إلى إضافة مزيد من المعايير، مثل مناطق الزراعة الإيكولوجية أو عوامل التمايز أخرى. ومع ذلك، فإن حجم الرقعة الزراعية ليس كافياً لإظهار الأسس المنطقية لمزارعي الحيازات الصغيرة وطرق الإنتاج والتشغيل المتنوعة الخاصة بهم. ينبغي تحسين الجزء الأساسي القائم على المعرفة من خلال النظر في الأسر الزراعية كمعيار، وذلك باستخدام النموذج المفاهيمي للمزرعة الأُسرية للحيازات الصغيرة، الذي يجمع بين دراسة هياكل الإنتاج، وأنماط التشغيل للأنشطة الزراعية وغير الزراعية داخل المزارع الأُسرية، وأخيراً الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمختلف الأنشطة مثل (نظام الزراعة والاستهلاك داخل المزرعة، ورأس المال المستخدم، والوقت المستهلك في المزرعة وفي الأنشطة غير الزراعية، ومصادر الدخل المتنوعة، وممارسات تكثيف الزراعة ومستوياتها، وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية، وما إلى ذلك).

تتولى الأسر الزراعية التي تزرع الحيازات الصغيرة مهام الزراعة في الأغلب في البلدان الستة قيد الاستعراض، حيث تتعرض الغالبية العظمى منها لخطر الوقوع في فخ الفقر، خاصة بسبب تفتيت ميراثهم. وعلى الرغم من عدم توفر البيانات الكمية الدقيقة لجميع البلدان، يمكن للمرء القول بأن المزارع الأُسرية للحيازات الصغيرة تزوّد الأسواق المحلية بحصة كبيرة من الإمدادات الغذائية. وهي فعّالة بشكل خاص في سلاسل القيمة القصيرة، حيث تتمتع بميزة نسبية. وهي مصدر

لا بديل عنه لإيجاد فرص عمل في المناطق الريفية في قطاع الخدمات وقيمة مضافة أعيد استثمارها بشكل دينامي وفعال في المناطق الريفية. كما أنها قادرة على الوصول إلى الأسواق المتخصصة الموجهة للتصدير، ما دامت هنالك بيئة مواتية وإشراف كاف مثل (التبغ في لبنان، والنعناع في المغرب والأغنام في موريتانيا والصمغ العربي في السودان). إن معظم العمالة الريفية متصلة بالزراعة؛ وتتفق الدراسات على حقيقة أن الغالبية العظمى من العمالة الأُسرية منخرطة في الزراعة، على الرغم من أن أفراد الأسرة يضطرون في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى أنشطة متعددة (وظائف متعددة). وحيثما تترافق الحيازات الصغيرة مع عدم كفاية الري، يقوم صغار المزارعين بدمج جزئي لسوق العمالة الموسمية (في الحيازات الكبيرة، والمناطق المروية والمدن، وما إلى ذلك). توفر الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق جزءاً كبيراً من استهلاك الأسرة على مستوى المزرعة وزيادة متفاوتة في الدخل. ومع أنها غير جاذبة، إلا أنها قُطب من أقطاب الاستقرار للشباب النشطين، الذين يرون في الزراعة الصغيرة النطاق خياراً احتياطياً في حالة البطالة. وقد وجدنا من خلال بعض الدراسات (لا سيما في تونس)، تزايد الاعتماد على العمالة النسائية للعمل في المزرعة. لا توجد سوى بيانات كمية محدودة جداً لتسمح بتوضيح البعد البيئي، فحتى وإن كانت الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق تحافظ بشكل عام على ممارسات مستدامة، تُساهم في التنوع البيولوجي الزراعي، فإنها أقل كثافةً أو تخصصاً عن الزراعة الصناعية. وبالرغم من ذلك، فإن مزيجاً يتكون من الضغط على موارد الأرض وعدم وجود مصادر أخرى للدخل قد يؤدي إلى تكثيف أقل استدامة.

ورغم أن الزراعة لا تزال تضطلع بدور هام في اقتصاد كل من البلدان الستة التي شملتها الدراسة، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة قد انخفضت. ولكن ارتفعت إنتاجية الهكتار الواحد من المحاصيل على مدى السنوات الـ 50 الماضية. ورغم نمو أعداد السكان في هذه الدول بنفس المعدل، إلا أن عدد الأشخاص المقيمين الذين يحصلون على مصادر غذائهم من المزارعين لا يختلف بمرور الوقت، على الرغم من أنه يختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان (من 4 أشخاص لكل مزارع في المغرب إلى 45 شخص لكل مزارع في لبنان). يفسر تكثيف العمل في الحيازات الصغيرة سبب عدم زيادة إنتاجية العمل بشكل كبير، وميل مستوى أجر المزارعين إلى الانخفاض مقارنة مع قطاعات أخرى، باستثناء لبنان. وثمة اتجاه مشترك طويل الأمد بين البلدان الستة؛ ألا وهو انخفاض مساهمة الزراعة في القيمة المضافة للاقتصاد بشكل أسرع مقارنة بحصتها من القوة العاملة. وبالتالي فقد يكون من الصعب معالجة التحدي الرئيسي الذي يكمن في زيادة دخل صغار المزارعين، (والذي لا يمكن اختزاله بمجرد تكثيف إنتاجية الأرض)، بالإضافة إلى استمرار الحل التقليدي المتمثل بالهجرة، في العقود المقبلة.

تُساعد الأنماط الديموغرافية والاقتصادية للبلدان الستة قيد الاستعراض على تأكيد ثلاثة عوامل تحديد تؤثر على الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، وهي: (أ) نمو المدن، والذي يمكن أن يشكل مصدر فائدة للحيازات الصغيرة بسبب توفير الأموال للمزارعين من خلال زيادة الطلب على الغذاء؛ (ب) الشباب النشطون الذين يدخلون سوق العمل، وهي ظاهرة كبيرة ومتقدمة بالاعتماد على البلد: ففي البلدان الستة قيد الاستعراض، سيدخل أربعة ملايين شاب ناشط سوق العمل في عام 2025، وخمسة ملايين في 2055. ومع ذلك، تظل البطالة بين الشباب مرتفعةً بشكل كبير، مما يحتم إعادة النظر في قضية إيجاد وظائف لائقة للشباب باعتبارهم أولوية مطلقة؛ (ج) دخول هذه الدول بالفعل أو أنها على أعتاب دخول مرحلة العائد الديموغرافي، وهي عندما يكون عدد السكان الذين لم يصلوا إلى سن العمل ممن يعتمدون على السكان في سن العمل هو الأدنى (غير عامل واحد لكل اثنين من العاملين). ومع ذلك، سواء كان البلد (موريتانيا، السودان) على أعتاب الدخول في فترة العائد الديموغرافي أو الخروج منه (مصر، المغرب، تونس)، يجب على السياسات العامة أن تُعطي الأولوية لأهداف متنوعة، وهي: تقليل معدل البطالة، وتحقيق مكاسب إنتاجية العمل، والتخصص في مجال الابتكار، وما إلى ذلك. ولذا، فمن الضروري تصميم أنماط التنمية الزراعية اعتماداً على نوع التحول الجاري.

في بيئة تلفها العولمة، بات مزارعو العالم يتنافسون مع بعضهم البعض، بغض النظر عن اختلاف مستوى القدرة التنافسية والدعم الحكومي. ونتيجة للتحديات المرتبطة بالعولمة، فإنه من المستحيل تقييم الأوضاع الوطنية بمعزل عن السياق الدولي. إن ثنائية الزراعة في تزايد، فمن جهة، يزداد تركيز الأراضي بفضل رأس المال الوطني أو الأجنبي في المناطق الأكثر إنتاجية وبأشكال إنتاج أكثر ميكانيكية وبدعم من السياسات العامة، ومن جهة أخرى، يستمر تقسيم الحيازات الصغيرة،

أو حتى ظهور أو دعم المزارعين الذين لا يملكون أرضاً. ومع تزايد وتيرة اندماج البلدان الستة قيد الاستعراض في الاقتصاد العالمي، فإنها تعتمد بشكل خاص على البيئة الدولية. شكلت التغيرات في نماذج الإنتاج والنماذج الفنية التي صاحبت عولمة الاقتصاد والتجارة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين مصدر تحدٍ للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السابق، الذي تمت وراثته عن حقبة الاستقلال و/أو الثورات الوطنية. وأعقب عصر الإصلاح الزراعي (مصر، المغرب، تونس)، والإصلاحات الاجتماعية والمشاريع الاقتصادية الوطنية فترة من الإصلاحات الليبرالية والتعديلات الاقتصادية الهيكلية. وفاقمت الأزمة المالية التي هزت العالم عامي 2007-2008 من آثار سياسات التكيف على الاقتصادات المحلية والمجتمعات (الفقر وانعدام الأمن الغذائي، عجز البنية التحتية الاجتماعية والخدمات العامة، وما إلى ذلك). إن هذه الخصائص المشتركة تتأثر بالمعوقات والتحديات الخاصة بكل بلد. فمن جهة، تعاني موريتانيا والسودان صدمات مناخية متكررة، وخاصة الجفاف الذي يترك تأثيراً كبيراً على العلاقات بين السكان الرحل والمستقرين، ويُثير نزاعات على استخدام الموارد (المياه والمراعي). كما فاقمت من صعوبات تربية المواشي الصغيرة والزراعة الأُسرية في المناطق البعلية. ومن جهة أخرى، تواجه مصر ولبنان والسودان صراعات مجتمعية وجيوسياسية محلية وإقليمية، تُعدّ مصدراً لعدم الاستقرار المؤسسي، وتؤثر على اقتصاداتها وأراضيها. أما المغرب وتونس، فإنهما يواجهان صدمات اقتصادية خلال سعيهما لدمج عملية عولمة التجارة.

وعموماً، أظهرت هذه الدراسة ضعف الاهتمام بصياغة السياسات الخاصة بالزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، والتي عادة ما تكون غير معروفة ولا تتلقى دعماً كافياً، باستثناء بعض البلدان حيث يتم التعامل معها من منظور جهود الحد من الفقر في المناطق الريفية. وحتى عندما يتم تحديد سياسات بعينها، فإن التنفيذ الذي يعود بنتائج ملموسة غالباً ما يكون مشكلة، بسبب نقص الموارد على أرض الواقع. ومع ذلك، لم يعد الأمن الغذائي هو الذي يحظى باهتمام عالمي ومتوسطي كبير حالياً، ولكن الأمن بشكل عام، والتوظيف وتغير المناخ والنزاعات والهجرة الناجمة عن تدهور الأوضاع المعيشية، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة. إن من الاستجابات السياسية على المدى الطويل لهذه المشاكل زيادة الدعم للزراعة الأُسرية للحيازات الصغيرة وتوفير سبل العيش اللائق في المناطق الريفية. ولم تعد الفكرة تقتصر على زيادة الإنتاجية الزراعية من أجل زيادة توافر المواد الغذائية واحتياطيات النقد الأجنبي من خلال الصادرات فحسب، ولكن أيضاً لتوفير فرص عمل ودخل لائق لملايين الأشخاص. ويجب على الأنماط الزراعية تشجيع تنويع مصادر الدخل وفرص العمل (بما في ذلك العمل خارج المزرعة) في المناطق الريفية، في الوقت الراهن على الأقل. وبالتالي، لم يعد من الممكن تحديد أهداف السياسات الزراعية بتكثيف الممارسات الزراعية، ولكن، ينبغي عليها التركيز أيضاً على (أ) الحصول على الموارد (الماء والأرض)؛ (ب) تنظيم القطاع بحيث يبقى جزء كبير من القيمة المضافة على مستوى المزارعين؛ (ج) السياسات الاجتماعية (أي حق المزارعين كبار السن في الحصول على رواتب تقاعدية، وتأمين صحي، وتعليم جيد ورعاية صحية، ودعم نظم القيم والمساواة بين الجنسين، وعمالة الأطفال، وما إلى ذلك)؛ و(د) سياسات التنمية الإقليمية (أي ظهور المدن الثانوية والطرق والبنية التحتية الاجتماعية والثقافية في المناطق الريفية، وسلامة الأشخاص والممتلكات).

وشملت التوصيات التي خلصت إليها الدراسات وورش العمل الوطنية المواضيع التالية:

- تطوير أدوات إحصائية ومنهجيات وأدلة من أجل الوصول لفهم أفضل لمساهمة الزراعة الصغيرة النطاق والزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وتوصيفها وقياسها وتمثيلها:

- ينبغي أن تستند السياسات الزراعية إلى إجراء تقييم دوري لحالة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق من أجل تحديد السياسات ذات الصلة وتحسينها وإعادة تكييفها. ومن الضروري، للقيام بذلك، فهم هذا النوع من الزراعة على المستوى الوطني بشكل أفضل.

- المؤسسات (العامة أو الخاصة أو المختلطة) والحوكمة والسياسات العامة: من الضروري الاعتراف بصغار المزارعين ومساهماتهم بشكل أفضل، عن طريق منحهم وضعاً قانونياً، على سبيل المثال. وينبغي تنفيذ مزيج من السياسات (الغذائية والمالية والاجتماعية والزراعية وسياسة الحيازات، وما إلى ذلك)، والإجراءات التي تستهدف الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق على وجه التحديد، والاستفادة من المؤسسات الحكومية القوية ومشاركة أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار والحوكمة الإقليمية ودعم منظمات صغار المزارعين.

- إنتاجية الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وكفاءتها: عادة ما يتم التعامل مع قضايا الإنتاجية الزراعية بشكل جيد في السياسات الزراعية. ولذلك، ينبغي تقييم الإنتاجية، ليس بالضرورة في ما يتعلق بالمساحات المزروعة ولكن في ما يتعلق بالوقت الذي يقضيه صغار المزارعين وأسرهم في حيازاتهم، وينبغي وضع السياسات بشكل متوائم مع الأسس المنطقية لهم، من خلال تعزيز الخدمات الاستشارية والبحوث والإرشاد ونظم التدريب المهني.

- نظم الأغذية الزراعية المستدامة، والإقليمية، وارتباط الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق بالأسواق والقطاعات (سلاسل القيمة): يجب دعم النظم الغذائية لتمكين تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تكييفها مع احتياجات المستهلكين ومتطلبات السوق ومن خلال تعزيز مرونتها. وينبغي أيضاً التوصية باللجوء إلى النظم الغذائية الإقليمية (سلاسل القيمة قصيرة)، لأنه من المحتمل أن تحقق أقصى قدر من القيمة المضافة على المستوى المحلي.

- التوظيف في المناطق الريفية، وإضفاء الطابع الاحترافي على الحيازات الصغيرة، وتكامل صغار المزارعين ونقل ملكية الحيازات من جيل إلى جيل، وتمكين الشباب والمرأة، وظروف ترك قطاع الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق: تكمن الفكرة في تصميم مزيج من السياسات وتكييفها وفقاً لمراحل التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني والديموغرافي، وأن تكون موجهة نحو إيجاد فرص عمل في المناطق الريفية، وذلك من خلال نهج شمولي يستهدف بشكل أساسي فرص العمل خارج المزارع. ومن الضروري جداً تنويع كافة سبل عيش الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق وتطويرها، في ظل ظروف تساعد على تمكين الشباب والنساء ليصبحوا مُمكّنين، ودراسة خيارات ترك الزراعة، فضلاً عن اتخاذ تدابير اجتماعية لتشجيع انتقال ملكية الحيازات بين الأجيال.

- تعزيز مرونة الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق لمواجهة تغيّر المناخ: إن هذا الهدف ذو شقين: أولهما تعزيز ربحية الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق، وثانيهما اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للموارد البيئية والطبيعية من خلال نقل أفضل الممارسات الخاصة بالمنتجات الزراعية البيئية.

قائمة المراجع

Agropolis International. 2011. SAMAQQ report. Sécurité alimentaire en Méditerranée à l'horizon 2030, aspects qualitatifs et quantitatifs, étude du comité scientifique et technique d'Agropolis International [SAMAQQ study. Food Security Across the Mediterranean: A Quantitative and Qualitative forecast to 2030, a study conducted by the Agropolis International Scientific and Technical Committee]. Montpellier, France. (Summary available at: http://www.agropolis.org/about/samaqq-food-security-mediterranean.php)

Alary, V., Aboul-Naga, A., Barriere, O., Srairi M., Moulin, C.H. & Tourrand, JF. 2015. The future of Mediterranean Livestock Farming Systems: Opportunity and efficiency of Crops – Livestock Integration, Report on preliminary results. CIRAD, ARC, INRA, IRD & ICARDA. (Available at: http://arimnet2.net/index.php/researchprojects/projects-1st-call/climed) Accessed on 25 September 2016.

Alary, V., Bonnet, P., Dutilly, C., Juanes, X. & Lesnoff, M. 2014. The Livestock Sector Investment and Policy Toolkit (LSIPT) diagnostic phase, manual 2. Montpellier, France. CIRAD, ARC, INRA, IRD and ICARDA.

Augé-Laribé, M. 1912. L'évolution de la France agricole [Evolution of Agricultural France]. Paris, A. Colin.

Beber, C.L. & Cerdan, C. 2011. L'approche Syal: une clé de lecture des dynamiques de l'agribusiness dans les territoires de la Pampa et d'Amazonie? [The SYAL approach, an analytical set to decipher dynamics of agribusiness in Pampa and Amazonian territories?]. Economies et Sociétés, 33: 1869-1878. (Available at: http://publications.cirad.fr/une_notice.php?dk=566331) Accessed 24 September 2016.

Bélières, J.F., Bonnal, P., Bosc, P.M., Losch, B., Marzin, J., Sourrisseau, J.M. & Thirion, M.C. 2014. Les agricultures familiales du monde. Définitions, contributions et politiques publiques [The world's family farmers. Definitions, contributions and public policy]. Montpellier, CIRAD & Paris, Agence Française de Développement.

Benoit-Cattin, M. & Dorin, B. 2012. Disponible alimentaire et productivité agricole en Afrique subsaharienne [Food available and agricultural productivity in Sub Saharan African]. Cahiers Agricultures, 21(5): 337-347. (Summary available at: http://dx.doi.org/10.1684/agr.2012.0589) Accessed 25 September 2016.

Bernstein, H. & Byres, T. J. 2001. From peasant studies to agrarian changes. Journal of Agrarian Change 1(1): 1-56.

Bloom, D.E. & Canning, D. 2006. Global demography: Fact, force and future. WDA HSG Discussion Paper Series on Demographic Issues, (2006-1). (Available at: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/2577/1/MPRA_paper_2577.pdf) Accessed 25 September 2016.

Bonnet, P. (ed.), Alary, V. (ed.), Aboulnaga, A.M. (ed.), Daoud, I., Fawzi, A.K., Saidi, S., Abdelzaher, M., Duarte, L., Tourrand, J.F., Moselhy, N., Bastianelli, D., Hassan, F., Salama, O., Boutonnet, J.P., Taha, H. & Martin, V. 2014. Atlas of changes in livestock farming systems, livelihoods and landscapes of the North West coast of Egypt. Montpellier, France, CIRAD and Cairo, ARC-APRI.

Conseil Général du Développement Agricole. 2005. Situation de l'agriculture marocaine 2005. Dossier: le foncier agricole [2005 Assessment of Moroccan agriculture, the agricultural land]. Rabat, Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et des Pêches Maritimes.

CGDA. 2008. Atlas de L'Agriculture Marocaine [Atlas of Moroccan Agriculture]. Rabat, Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et des Pêches Maritimes.

Chambers, R. & Conway, G. 1991. Sustainable Rural Livelihoods: a practical concept for the 21st century. Brighton, UK, Institute of Development Studies. (Available at: http://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/handle/123456789/775) Accessed 25 September 2016.

Chang, H.J. 2009. Rethinking public policy in agriculture. Lessons from distant and recent history. Policy assistance series 7. Rome, FAO.

Chiffoleau, Y. 2009. From politics to co-operation: the dynamics of embeddedness in alternative food supply chains. Sociologia Ruralis, 49 (3): 218-235. (Abstract available at: (http://prodinra.inra.fr/record/31417) DOI:10.1111/j.1467-9523.2009.00491.x

Chiffoleau, Y., & Paturel, D. 2013. Social innovations in urban food networks: towards food democracy and justice? A tool of analysis. In: Innovations in urban food systems, 5th AESOP conference on sustainable food planning: book of abstracts: 39, 5. Presented at AESOP Conference on Sustainable Food Planning, 28–29 October 2013, Montpellier, France.

Cioloş, D. 2014. The Diversity of Family Farms is Strength for World Agriculture. EuroChoices, 13(1): 3-4. European Association of Agricultural Economists.

Collier, P. & Dercon, S. 2014. African Agriculture in 50 Years: Smallholders in a Rapidly Changing World? World Development, 63(0): 92-101. (Summary available at: http://dx.doi.org/10.1016/j.worlddev.2013.10.001) Accessed 25 September 2016.

Cortas, A. 1995. Problématique de l'agriculture Libanaise: problèmes et solutions [The problematics of Lebanese agriculture, problems and solutions]. Revue New Medit, 6(1): 35–36. (Available at: http://www.iamb.it/share/img_new_medit_articoli/854_35cortas.pdf) Accessed 25 September 2016.

Courlet, C. & Hollard, M. 2005. Etude sur le développement des bassins d'emploi: cas des systèmes productifs localisés au Maroc: rapport de synthèse final [Study on the development of employment zones: use case on local productive systems in Morocco, final report]. Grenoble, France, Université Pierre Mendès. (Summary available at: https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00098277) Accessed 25 September 2016.

Daburon, A. & Alary, V. 2015. Description of the milk value chain and the living conditions of dairy systems in the baseline scenario (T0). Intermediary 12-month report, SIADEEP project, Danone Ecosystem. CIRAD.

Darnhofer, I., Lamine, C., Strauss, A. & Navarrete, M. 2016. The resilience of family farms: Towards a relational approach. Journal of Rural Studies, 44: 111-122 (Abstract available at: http://dx.doi.org/10.1016/j.jrurstud.2016.01.013) Accessed 25 September 2016.

de Jonnès, A. M. 1848. Statistique de l'agriculture de la France [French Agriculture Statistics]. Paris. Librairie de Guillaumin.

de Lattre-Gasquet, M.A., Donnars, C., Marzin, J. & Piet, L. 2014. Quel(s) avenir(s) pour les structures agricoles? [What future(s) for agricultural structures?]. Les Cahiers Demeter, 15:169-196. (Available at: http://www.clubdemeter.com/cahier.php) Accessed 25 September 2016.

Dobremez, L. & Bousset, J.P. 1996. Rendre compte de la diversité des exploitations agricoles. Une Démarche d'analyse par exploration conjointe de sources statistiques, comptables, et technico économiques [Reporting the diversity of farming system. An analysis approach by the cross checking of statistics, accounts and techno-economics sources]. Cemagref Editions (English abstract available at: http://www.rechercheisidore.fr/search/resource/?uri=10670/1.qzhnxp) Accessed 25 September 2016.

Dorin, B., Hourcade, J.C. & Benoit-Cattin, M. 2013. A world without farmers? The Lewis Path revisited. CIRED Working Paper Series 47-2013. Paris, CIRED. (Available at: http://www.centre-cired.fr/IMG/pdf/CIREDWP-201347.pdf) Accessed 25 September 2016.

Dury, S., Alpha, A. & Bichard, A. 2015. The negative side of the agricultural–nutrition impact pathways: A literature review. World Food Policy, 2(1): 78-100. (Available at: http://www.ipsonet.org/publications/open-access/world-food-policy/volume-2-number-1-spring-2015) Accessed 25 September 2016.

Fan, S. & Chan-Kang, C. 2005. Is small beautiful? Farm size, productivity, and poverty in Asian agriculture. Agricultural Economics, 32:135-146.

FAO. 2015. Rural Livelihoods Monitor, Methodological Note for Household Survey Processing, FAO Statistics Division, Last review: 21 October 2015.

FAO. 2015. World Programme for the Census of Agriculture 2020, Programme, concepts and definitions. Rome.

Garner, E. & de la O Campos, A.P. 2014. Identifying the "family farm", an informal discussion of the concepts and definitions. FAO ESA Working Paper No. 14-10. Rome.

Hazell, P., Poulton, C., Wiggins, S. & Dorward, A. 2010. The Future of Small Farms: Trajectories and Policy Priorities. World Development, 38(10):1349-1361. DOI: 10.1016/j.worlddev.2009.06.012

Heinisch, C., Gasselin, P. & Durand, G. 2013. Activating and creating proximities and social capitals in urban food systems: an Ecuadorian case-study. In: 5. AESOP Conference on Sustainable Food Planning, book of abstracts (p. 59). Presented at 5. AESOP Conference on Sustainable Food Planning, Montpellier, France.

Heinisch, C., Gasselin, P. & Durand, G. 2014. Circuits alimentaires de proximité dans les Andes: vers une reconnaissance de l'agriculture familiale et paysanne [Andean local food systems: towards recognition of peasant and family farm agriculture] Economie Rurale (343):71-86. (Summary available at: http://economierurale.revues.org/4455) Accessed 25 September 2016.

Holt, J. & Coulter, L., 2011. Livelihoods Zoning Plus Activity in Sudan. A Special Report by the Famine Early Warning Systems Network. (FEWS NET), Khartoum. (Available at: http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp239943.pdf) Accessed 25 September 2016.

Kautsky, K. 1970. La question agraire: étude sur les tendances de l'agriculture moderne, [The agrarian question, study on the trends of modern agriculture]. Paris, François Maspero.

Lebart, L., Morineau, A. & Piron, M. 1995. Statistique exploratoire multidimensionnelle [Exploratory Multidimensional Statistics]. Paris, Dunod.

Losch, B., Fréguin-Gresh, S. & White, E. 2013. Transformations rurales et développement. Les défis du changement structurel dans un monde globalisé. [Rural Transformation and Development. Challenges for Late Developing countries in a Globalizing World]. Montreuil, Pearson France.

Lowder, S.K., Skoet, J. & Raney, T. 2016. The number, size, and distribution of farms, smallholder farms, and family farms worldwide. World Development, Vol.87: 16-29. (Available at: http://dx.doi.org/10.1016/j.worlddev.2015.10.041) Accessed 25 September 2016.

Marx, K. 1965. Le Capital, Livre I [The Capital, Book 1]. Paris, Gallimard.

Masters, W. A., Djurfeldt, A.A., de Haan, C., Hazell, P., Jayne, T., Jirström, M. & Reardon, T. 2013. Urbanization and farm size in Asia and Africa: implications for food security and agricultural research. Global Food Security, 2(3): 156-165.

Mazoyer, M. 2001. Protéger la paysannerie pauvre dans un contexte de mondialisation. [Protecting poor peasants in the context of globalization]. Rome, FAO.

Murphy, S. 2012. Changing Perspectives: Small-scale farmers, markets and globalizations. Revised edition. London, IIED and The Hague, Hivos. (Available at: http://pubs.iied.org/pdfs/16517IIED.pdf). Accessed 25 September 2016.

Navarra, A. & Tubiana, L., eds. 2013. Regional Assessment of Climate Change in the Mediterranean, Volume 2: Agriculture, Forests and Ecosystem Services and People. Springer Netherlands. Series: Advances in Global Change Research.

Petrics Hajnalka, B.M., Kaaria, S., Tamma, P. & Barale, K. 2015. Enhancing the potential of family farming for poverty reduction and food security through gender-sensitive rural advisory services. Rome, FAO.

Polanyi, K. 1944. La Grande Transformation–Aux origines politiques et économiques de notre temps, traduction française de 1983. [The Great Transformation, The political and economic origins of our time]. Paris, NRF Gallimard.

Purseigle, F. & Hervieu, B. 2009. Pour une sociologie des mondes agricoles dans la globalization [For a Sociology of Agricultural Worlds within Globalization]. Etudes Rurales (1/2009) N°183: 177-200. (English summary available at: http://www.cairn-int.info/article-E_ETRU_183_0177--for-a-sociology-of-agricultural-worlds.htm). Accessed 25 Sept. 2016.

Rastoin, J.L. & Ghersi, G. 2010. Le système alimentaire mondial: concepts et méthodes, analyses et dynamiques [The Global Food System, concepts and methods, analyses and dynamics]. Versailles, France, Editions Quae.

Ryschawy, J., Choisis, N., Choisis, J.P. & Gibon, A. 2013. Paths to last in mixed crop–livestock farming: Lessons from an assessment of farm trajectories of change. Animal 7(4): 673–681.

Scoones, I. 2009. Livelihoods perspective and rural development. Journal of Peasant Studies 36(1): 171-196.

Shediac, R., Moujaes, C.N. & Najjar, M.R. 2012. La contrainte démographique n'est pas une fatalité. [Demographic constraint is not fate]. L'Expansion Management Review (2012/1) 144: 78-89.

Sourisseau, J.M., eds. 2015. Family Farming and the Worlds to Come. Springer Netherlands and Versailles, France, Editions Quae.

Sourisseau, J.M. 2014. Système d'activités et « sustainable rural livelihood » [System of activities and sustainable rural livelihood] In: Élevages et territoires: Concepts, méthodes, outils (Etienne M. Ed.), Paris, INRA. p. 109-120.

Sourisseau, J.M., Bélières, J.F., Bonnal, P., Bosc, P.M., Losch, B. & Marzin, J. 2014. Politiques publiques pour l'agriculture familiale, Caractériser pour mieux soutenir [Public Policy for Family Agriculture, Characterize to better support]. Montpellier, CIRAD. (Perspective, 29) (Available at: file:///C:/Users/soili/Downloads/Perspective29_Sourisseau%20et%20al_FR.pdf) Accessed 25 September 2016.

Sourisseau, J.M., Bosc, P.M., Freguin-Gresh, S., Bélières, J.F., Bonnal, P., le Coq, J.F., Anseeuw, W. & Dury, S. 2012. Les modèles familiaux de production agricole en question. Comprendre leur diversité et leur fonctionnement [Family-based agricultural production in question. Understanding their diversity and functioning]. Autrepart (62): 159-181.

Tchayanov, A. 1990. L'organisation de l'économie paysanne. [Organization of peasant economy]. Paris, Librairie du regard.

The World Bank. 2010. Global Strategy to Improve Agricultural and Rural Statistics. The International Bank for Reconstruction and Development, FAO, Rome. (Available at: http://www.fao.org/fileadmin/templates/ess/documents/meetings_and_workshops/ICAS5/Ag_Statistics_Strategy_Final.pdf) Accessed 25 September 2016.

van der Ploeg, J. 2016. Les paysans du XXIe siècle: mouvements de repaysanisation dans l'Europe d'aujourd'hui [Struggles for Autonomy and Sustainability in an Era of Empire and Globalization]. Économie rurale, 351: 79-81 London, Routledge.

van Vliet, J.A., Schut, A.G.T., Reidsma, P., Descheemaeker, K., Slingerland, M., van de Ven, G.W.J. & Giller, K.E. 2015. De-mystifying family farming: Features, diversity and trends across the globe. Global Food Security, 5, 11-18.

WAW. 2012. Methodological Framework, Version 2.8, Continuous monitoring of the changing diversity of agricultural holdings to allow more effective participation of disadvantaged stakeholders in influencing policy formulation and planning affecting their livelihoods. World Agriculture Watch.

WAW. 2013. Towards an International Typology of Agricultural Holdings. WAW Working Meetings, 27-29 May 2013. (Available at: http://www.worldagricultureswatch.org/sites/default/files/documents/27-29_may_meeting_v_final.pdf). Accessed 25 September 2016.

©FAO/Kai Wiedenhoefer

دراسة حول

الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

دراسة حول

الزراعة الأُسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

تقرير توليفي

لمزيد من المعلومات

ألفريدو إمبيليا

مسؤول تنفيذ المبادرة الإقليمية لمنظمة الفاو حول الزراعة الأسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)،

بريد الكتروني: alfredo.impiglia@fao.org

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

www.fao.org

ISBN 978-92-5-130013-8

I6436AR/1/02.18